سيرج كادروباني

ارهاب الدولة

"النموذج الفرنسي"

الدار العالمية للطباعة والنشر

حسن أبو يوسف اللويشي

إرهاب الدولة

"النموذج الفرنسي"

سيرج كادروباني

ارهاب الدولة

"النموذج الفرنسي"

الدار العالمية للطباعة والنشر

الطبعة الأولى
1990م

Antiterrorism in France or Integrated Terror
Serge Quadruppani
pref. by Gilles Perrault

الدار العالمية للطباعة والنشر
بيروت ـ لبنان

حسن أبو هنية الموقع

تـقـديـم

بقلم: جيل پيرّو

من حُسن الحظ أن يكون «الاختصاصيـون» الفرنسيّون بشؤون الإرهاب أكثر عدداً من أصحابنا الإرهابيين. بل من حُسن الحظ أيضاً أنهم أشدّ طرافة منهم، وأنهم، نسبياً، أقلّ خطراً، رغم علمنا بأنه ليس هناك من عاقل يقبل بأن يكون موضوعاً لتلك التحقيقات الحصيفة التي قام بها اختصاصيّ مثل سوفّير الذي بات لا يسدّد إلاّ إلى مقتل. ولكن مقابل واحد فقط مثل ميشال ڤيڤيوركا الذي تظل أعماله الشيّقة بمنأى عن إثارة الأحاسيس والمشاعر، كم نحن واجدون من أمثال روفيل الذي يُطوِّف عبر السهوب بحثاً عن قائد الاوركسترا السرّي، ومثل جاك، إذ يحبك خيوط «التحالف الإرهابي الأوروبي» على نحو ما كانت پينيلوپ الطيبة الذكر تحبك خيوط مؤامراتها. ومثل روفر في انصبابه على دراسة مريضه الإرهابي بنفس الشغف المشفق الذي ألِفناه عندطبيب موليير؟.

أما سيرج كادروپاني فإن خطر الالتحاق بكتيبة الرعب هذه ما زال بعيداً عنه. إذ إنه يأتينا مما اصطلح على تسميته «بالموڤانس»[*] (Le Mouvance).

(*) Le Mouvance لفظة اتخذت في قاموس البوليس الفرنسي معنى محدّداً قبل أن تصبح في أوساط القضاء أقرب إلى المفهوم. المقصود بها تلك المجموعة البشرية التي يتحرك ضمنها وبالعلاقة مع أفرادها شخص معيّن، سواء كان هؤلاء الأفراد أصدقاء أو أقرباء أو معارف أو زملاء عمل إلخ... والذين يشكلون بالنسبة إليه «وسطه» أو «بيئته المجتمعية» أو «معشره». اصطلحنا على ترجمتها هنا: الأوساط. (انظر بشكل خاص الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب).

فالرجل لا يشجب ولا يدين، وإنما يسجّل ما يتبيّن له في رائعة النهار. وعندما يكتب واحد مثله، وإن بقلم يعي حدود غرابته وغربته، إن هناك من «لا يزال يعتقد أن المجتمع الخالي من الدولة ومن المال ما زال أمراً ممكناً ومستحبّاً»، فإن مسدّس الماغنوم 357 لا بدّ أن ينتفض احتجاجاً على هذا القول تحت إبط القاضي بروچيير. ولا يُخفي كادروپاني أسفه عندما يرى أن كلمة «ثوري» لم تعد تثير لدى معاصرينا أكثر مما تثيره لديهم دعاية تشيد بنوع معين من السيارات. فمدير «لا بانكيز» [طوف الجليد] و «بريز - غلاس» [كاسحة الجليد]، وهما مجلّتان متطرفتان توزعان على نطاق ضيّق، ينتمي إذن إلى تلك السجون التي ما زالت تُعرب عن عدم رضاها عندما ترى ما لا يستوجب الرضى، وما زالت تلجأ إلى سلاح النقد كلما اقتضى الأمر، بحيث أخذت تحوم حولها اليوم شبهة اللجوء إلى نقد السلاح.

إن كتابه يفكّك تلك العملية السياسية الإعلامية البوليسية التي آلت على نفسها اليوم أن تجعل من كل نضال خارج البرلمان فعلاً إرهابياً. فيؤكد المؤلف أن حصيلة هذه العملية هي استتباب السلم المجتمعي. بل الأحرى بنا أن نقول: استتباب الأمر في هذا المجتمع العجيب الذي يصبح فيه رئيس تحرير مجلة النوڤيل أو بسرڤاتور «اليسارية» رئيساً لتحرير جريدة الفيغارو «اليمينية» بين ليلة وضحاها، دون أن يثير من الدهشة أكثر مما تثيره تمريرة فجائية موفقة في إحدى مباريات كرة القدم.

وكادروپاني لا يستوهم شيئاً بصدد الإرهاب. فهو لا يجعل من مؤيديه الفعليين أو المزعومين أبالسة ولا عفاريت، إذ إنه يعرفهم حق المعرفة بحيث بات على علم دقيق بمقاييس قاماتهم. فلا تخفى عليه سيرة بعضهم من أمثال رويان وأورياك. وبينما يلجأ أولئك الذين نصّبوا أنفسهم اختصاصيين بشؤون الإرهاب إلى تركيبات تخريفية واهية، يعمد هو إلى تتبّع الأحداث، التي غالباً ما تكون أحداثاً نافلة بسيطة، لكنها في جميع الأحوال عنيدة ومعاندة.

إن الإرهابيين الذين يعشقون صورتهم كما تعكسها المرآة الإعلامية لن

يُعجَبوا بهذا الكتاب إذ يبدّد أوهامهم وأوهام غيرهم. كما أن أُولئك الذين يناضلون في سبيل الأمّة الباسكية أو الكورسيكية، ويحلمون بتأسيس دولة لهم، سوف يصابون بنوع من الإحباط عندما يتبيّن لهم أن هذا المؤلف المناهض لشتّى أنواع الدول لا يتحدث عنهم بكثير من الحماس. وأما المناضلون الذين يعتبرون أنفسهم جنود الثورة الاحتياطيين فالأرجح أن يتناولوا هذا الكتاب بالنقد. كما أن الصحافيين ورجال الشرطة والقضاة سيصبون عليه جام مقتهم. وفي هذا كله خير للجميع. أما الآخرون فسيكون لهم أن يكتشفوا كاتباً يتحدث عن الإرهاب لا من وجهة نظر السلطة ولا من وجهة نظر الإرهابيين، وربما كان هذا هو الموقف السليم الوحيد الذي يمكن اعتماده من أجل إلقاء نظرة جليّة ومُنصفة على هذه الظاهرة.

وبراهين المؤلف ساطعة: فبعد أن هوجمت الدولة من قِبَل الإرهاب عمدت إلى تَدبُّر أمر هذا الهجوم بصورة لبقة بحيث تمكّنت في النهاية من تحويله إلى صالحها وتعزيز قوّتها. ومن المعروف أن الدولة المذكورة ليست مؤلفة من كتلة واحدة، بل هناك أكثر من سلطة تتواجه عبر أنصبتها. لكنّ الخلاصة التي تسفر عنها هذه المواجهة تظل ثابتة رغم تعدّد الحالات والوجوه. والفصل الذي يوضّح هذه المسألة أيّما توضيح هو ذاك الذي يتعلق بزعماء منظمة أكسيون ديركت [العمل المباشر] في الفترة التي تلت انتخاب فرنسوا ميتران للمرة الأولى رئيساً للجمهورية. كانت السلطة السياسية حينذاك ترغب بـ «استيعاب»: «رويّان» و «مينيغون» (زعماء المنظمة). ولم يكن يبدو على هذين الرجلين أنهما يمانعان في ذلك. لكن السلطتين، البوليسية والقضائية، لم تسمحا للسلطة السياسية بتنفيذ مبتغاها. وقد قامت بعض الصحف بدورها لكي تصوّر للرجلين المتطرفين أنَّ من المحتمل جداً أن يكون مصيرهما شبيهاً بمصير كورييل، أي تنفيذ حكم الإعدام بحقّهما بدون محكمة بعد إعداد الرأي العام عبر الصحافة لتقبّل الحكم المذكور. وهكذا فشلت مساعي السلطة السياسية واعتمدت منظمة العمل المباشر، التي لم تكن قد أراقت دم أحد حتى ذلك الحين. سرّية تامة في ممارساتها ثم ما لبثت

أن انساقت نحو الاتجاه الدموي المعلوم. ولما كنا نحن شخصياً على صلة بتلك المرحلة فإن بوسعنا أن نشهد، مع كادروپاني، على أنه قد جرى بالفعل، وبصورة متعمّدة، تضييع هذه الفرصة وتخريبها، وكأنما كان هناك من يسعى إلى إيجاد إرهابيين «فعليين». ولعلّ هؤلاء الإرهابيين كانوا سيوجدون على كل حال. لكنّ أقلّ ما يقال في هذا الصدّد هو أن السلطات لم تقم بما ينبغي لها أن تقوم به لصرفهم عن عزمهم. وهكذا وُلدت فزّاعة العمل المباشر التي جمعت بين العنف والسياسية المتبجّحة، بحيث إنها لم تستثِر لدى الناس إلاّ مشاعر القرف والذعر.

وهكذا أيضاً صار بوسع الشرطة أن تشن العديد من المداهمات البوليسية على ما أُطلق عليه منذ ذلك الحين تسمية «الأوساط». فكان أن قُبض في خضم هذه المعمعة على فلول ثورة الـ 68، الذين كانوا قد صاروا منذ حين عرضة لتأبينات تذكارية مؤثّرة، فقضوا في نظارات الشرطة بعض الليالي البيضاء، كما صير في الوقت نفسه إلى اعتقال بعض المناضلين القدامى من أعضاء الحركة المناوئة لفرانكو، بعد أن كانوا قد ألقوا سلاحهم منذ زمن طويل، باختصار فقد تعلّلت الشرطة بأفعال منظمة العمل المباشر لكي تعتقل من تشاء من المناضلين الذين لا يعتبرون أن نقدهم للمجتمع يقتصر على إدلاء ورقة في صندوق الاقتراع كل خمس سنوات أو سبعة. والحق أن هذه التحرشات القاسية قد آتت ثمارها، إذ قلّما نجد اليوم رؤوساً مرتفعة أو رقاباً متطاولة.

لقد قام النجاح الأكبر الذي حقّقه التحالف المقدس بين الدول على تصوير الإرهاب بوصفه منظمة صفيقة متعدّدة الجنسيات، بحيث لم يعد الرأي العام يميّز فيها إلاّ بين درجات من الرعب، دون أن يتوقف ليتساءل عن الأسباب ولا عن النتائج. وفي خضم هذا الخليط العجيب صارت منظمة الإيتا (اوسكادي تا اسكاتاسونا) ومنظمة العمل المباشر، أو منظمة ج. ج. أ. (جناح الجيش الأحمر) ومنظمة ج. ج. إ. (الجيش الجمهوري الإيرلندي)،

أو الخلايا الشيوعية البلجيكية والفلسطينية، أو الكورسيكيون والألوية الحمراء، يوضعون جميعاً في سلّة واحدة ويُواجَهون برفض جذري شامل.

وهكذا صير إلى الاستمرار في إبعاد اللاجئين الباسك دون أن يحرّك أحد من الناس ساكناً. وكائناً ما كان الحكم الذي يطلقه المرء على معركة الباسك، من حيث أهدافها وطرائقها، فإن من الثابت أن إبعاد اللاجئين الباسك يشكل صفحة قاتمة من أشدّ صفحات تاريخنا بؤساً. أما الذريعة التي يُتعلّل بها دائماً لتبرير هذا الفعل، فهي أن اسبانيا قد انضمت إلى حظيرة الديمقراطيات ولم يعد من المسموح لأحد أن يستخدم السلاح في مواجهتها. لكن فرنسا كانت دولة ديموقراطية بين عامي 1954 و1962، ولم يَحُلِ ذلك بينها وبين تعذيب السجناء الجزائريين على بعد مئتي متر من قصر الإليزيه حيث كان يجلس رجال مثل مالرو وميشليه باعتبارهم أعضاء في مجلس الوزراء الذي كان يرأسه الجنرال ديغول منذ عام 1958م. هذا بينما ظلت جمهورية ألمانيا الاتحادية ترفض تسليم فرنسا القادة الجزائريين اللاجئين إلى أراضيها ـ في الوقت الذي كان فيه هؤلاء يشنّون انطلاقاً من ذلك المعقل المنيع عمليات أشد فتكاً من عمليات منظمة الإيتا ـ وذلك باسم المبدأ البسيط القائل بأنه لا يجوز تسليم إنسان كائناً من كان، ومهما كانت فعلته، لجلاوزة التعذيب.

أما أن يكون العديد من اللاجئين الباسك قد عُذّبوا على أثر تسليمهم للبوليس الاسباني، فهذا أمر يشهد على صحته أكثر من خمسين ملفاً دامغاً. بل هو أمر لم تكذّبه سلطات مدريد نفسها بصورة جدّية. في كل أسبوع تقريباً كان يجري إذن اقتياد أحد السجناء الباسك من فرنسا إلى الحدود الاسبانية، ليوضع بين أيدي جلاوزة قد يعمدون إلى تعذيبه، بعد أن تنزع الأصفاد من يديه وتظل ملكاً للدولة الفرنسية. أمر لم نشهد له مثيلاً منذ أن وُضعت تلك المادة المخزية رقم 19 من اتفاقية الهدنة عام 1940، والتي كانت تخوّل النازيّين حق القاء القبض على المهاجرين الألمان المعادين للفاشية الذين

كانوا يقيمون في معسكرات المنطقة المسمّاة بالمنطقة الحرّة. ومن العبث والعنت بالطبع، ان نقارن بين اسبانيا غونزاليس والمانيا هتلر، ولكن هل يجد الذي يخضع للتعذيب، سواء كان جزائرياً بالأمس أو من الباسك اليوم، شيئاً من العزاء والسلوان إذا كان تعذيبه يتمّ على يد دولة ديموقراطية بدلاً من أن يتمّ على يد دولة دكتاتورية؟ ان الانتلجنسيا الفرنسية التي كانت بالأمس تجنّد نفسها بحماس، وما زالت تفعل اليوم، شرط أن يكون خرق حقوق الإنسان قد حصل في الطرف الآخر من العالم، لا تحرّك ساكناً في بلادنا، فتدع هذه الأعمال الرهيبة تأخذ مجراها وتلزم إزاءها صمتاً مطبقاً تعيساً. أما زعماؤنا اليساريون واليمينيون فهم لا يتحركون بحرية إلاّ عندما يكون الرأي العام خاضعاً لشروط محدّدة. إن أتعس ما عرفته سياسة التعايش بين اليمين واليسار في حكومة واحدة هو تلك الواقعة التي جرت في مدريد في 12 مارس 1987، عندما انبرى رئيس الجمهورية الفرنسية اليساري ورئيس وزرائه اليميني إلى التباري، أمام مكبرات الصوت الاسبانية، لإحراز قصب السبق في مجال تسليم المطلوبين من الحكومة الاسبانية. وذلك بأن انتحل الأول بكل فخر مبادرة تسليمهم (ونسي في معرض اندفاعه وحماسه أن يحدّد أنه كان قد احترم على الأقلّ الاشكال القضائية التي تستوجبها عمليات الطرد من الأراضي الفرنسية)، بينما راح الثاني يذكّر، عن حقّ، بأنه عمد مراراً وتكراراً إلى تسليم المطلوبين دون أن يجد حرجاً في تجاوز الحيثيّات القضائية. لقد بلغ الإسفاف بنا مبلغاً كبيراً بحيث بتنا نسمع في الآونة الأخيرة تصريحاً لأحد الوزراء الاسبان يقول، دون أن يطرف جفن لأحد، إن حكومته مستعدّة لأن تعطي حق الأفضلية للقطار الفرنسي السريع «TGV» على منافسه الالماني، شرط أن يكون أول قطار يصل الى محطة مدريد محمّلاً باللاجئين الباسك.

في تلك الأثناء كان القضاء الفرنسي يطلق سراح جميع قتلة منظمة «الغال» «GAL»، التي تأتمر بأوامر الحكومة الاسبانية، والتي يذكرنا كادروپاني بأنها المجموعة الإرهابية الأشد فتكاً في فرنسا. . .

صحيح أن دماء الباسك التي سُفكت بين «بايون» و «سان جان دي لوز» (منطقتين في فرنسا)، قد جفّت في ذاكرة الناس بأسرع مما جفّت به الدماء التي لطّخت الأرصفة الفرنسية في سبتمبر 1986، إن كادروباني يحلّل بصورة موفّقة أحداث ذلك الشهر الذي بلغ فيه تكالب الدولة أوجه. فقد صدّق الرأي العام حينذاك، عن طيبة قلب، أن عائلة من قرية القبيّات اللبنانية قد أعلنت الحرب على فرنسا من أجل إطلاق سراح أحد أبنائها جورج إبراهيم عبدالله، وذلك بالتنسيق مع لجنة وهمية تشترط في الوقت نفسه الإفراج عن سجينين إضافيين، أحدهما أرمني والآخر إيراني.

إن الذعر الذي ولّدته تلك الأحداث الدموية (والتي تكاد تحمل كلها تواقيع الدول، كما يقول كادروباني) قد حال دون إدراك الناس بأن تلك الفرضية لا تحتمل إلاّ قسطاً ضئيلاً من المصداقية. فالكلّ يعرف منذ زمن طويل أن أيّة حكومة فرنسية تساوم علانية تحت وطأة الإرهاب لا بدّ لها من السقوط، وهذا أمر لم يكن يغرب عن أذهان أحد بما في ذلك أهالي قرية القبيات نفسها. أما حقيقة الأمر فقد كانت، كما تبيّن فيما بعد، أكثر مكيافيليه. ففي الوقت الذي كانت فيه إيران تساعد الحكومة الفرنسية على أن تتّخذ حيال الأعمال الابتزازية موقفاً حازماً، بل موقفاً يستمدّ شدّة الحزم من معرفتها بمجانبته وعدم جدواه، كانت الدولة المذكورة تبعث لفرنسا بمرسال تحذيري يتعلّق بمسألة أهم في نظرها بكثير من مسألة اعتقال ثلاثة من المناضلين، وهي مسألة تزويد العراق بالسلاح الفرنسي. وقد بتنا نعلم اليوم ذلك الدور الحاسم الذي لعبه التزويد المذكور في نزاع ذهب ضحيته أكثر من مليون قتيل. وكان هذا التزويد يتم بصورة متسترة، إن لم يكن سرّية، كما كان يُمارس بمعزل عن أيّة استشارة ملائمة حول جدواه أو نفعه. والواقع أن التاريخ لم يشهد فترة قُتل فيها من البشر بواسطة الأسلحة الفرنسية ما قُتل في تلك الفترة، أمام لا مبالاة الشعب الفرنسي، بل أمام جهله المطبق بما حصل. ربما لأن قادته قد جزموا بأنه ليس أهلاً للبتّ في أمور خطيرة من هذا النوع.

أما موضوع الصراع الفعلي الذي دارت حوله، على الأرصفة الفرنسية، مباراة الشطرنج الكئيبة هذه، والتي كان الضحايا المساكين عبارة عن بيادقها، فإن الحكومتين المتصارعتين هما اللتان كانتا تعرفانه دون غيرهما. غير أن ثمّة ضحايا آخرين لهذه المباراة، وإن كانوا أقلّ مدعاة للشفقة من غيرهم: إنهم القضاة الفرنسيون الذين أدانوا جورج إبراهيم عبدالله وحكموا عليه بالسجن مدى الحياة أمام تصفيق الرأي العام، وذلك بناء على دعوى محفوفة بالشكوك، فلم يكن في ذهن القضاة المذكورين إلاّ يقين واحد مفاده أن الرجل كان مسؤولاً من الناحية المعنوية على الأقل عن أحداث سبتمبر 1986. هذه الإدانة التي لم تبادر وزارة العدل إلى التفضّل بإلغائها حتى عندما تبيّن أن هذا النذل «مازورييه»، محامي جورج عبدالله، كان في الواقع عميلاً للمخابرات متخفياً تحت ثوب المحاماة...

صحيح أن استغلال الإرهاب على أفضل نحو ممكن يسمح للدولة بأن تستخف دونما حرج بأرسخ المبادىء القضائية. إن كتاب سيرج كادروباني يزخر بالأمثلة التي تبيّن أن هذا التغنّي الفرنسي الدائم بحقوق الإنسان يشكو من أخطاء كثيرة في اللحن، ابتداء من رفض العفو عن فريدريك اورياك وعن المتّهمين بقضية كونديه - سور - لسكو، وانتهاء باللفلفة الوقحة لمسألة الطرد التي وصفت بأنها ملحّة إلحاحاً مطلقاً، (طرد الموظف في السفارة الإيرانية وحيد غوركي) مروراً باللجوء إلى تعذيب الكورسيكيين.

إنه كتاب حزين رغم ذكائه المتنوّر. ربما لأن الأيام التي نمرُّ بهاأيام حزينة. ويبدو لنا أنه غير محقّ تجاه الصحافيين بحجة أن الصحافة قد مدّت يد العون في أكثر من مناسبة للخزعبلات الغامضة التي اعتمدتها السلطة. لكن كادروباني يلاحظ بحقّ أن مصادر المعلومات بشأن الإرهاب تكاد تقتصر على السلطة البوليسية. وكيف يكون الأمر خلاف ذلك؟ فمن البديهي إذن أن يكون الباب مشرعاً على كل أنواع التلاعبات. غير أن المحرر في الصحافة اليومية، حين يستغرق في الحدث ويضطر إلى أن يضرب حديداً حامياً، لا يعود بوسعه أن يميّز في اللحظة ذاتها ما يعتور الإعلام من معلومات مسمّمة. فالموضوعية

التي طالما يُتَغنّى بها تصبح هنا أصعب مما هي عليه في أي مكان آخر. ويظل المعيار الضابط الوحيد وفقاً على الحسّ السليم. فلماذا يضطر المؤلف إلى اتخاذ هذا الموقف الصارم بحق الصحيفتين اليوميتين ـ لوموند وليبراسيون ـ اللتين تبذلان جهدهما من أجل توضيح الأمور وجلائها، رغم الانزلاقات التي لا بدّ من حصولها؟.

ولكن إذا كان سيرج كادروباني يُسدّد إلى هذا الحدّ على هشاشة السلطة الإعلامية في معالجة الإرهاب، فلأن هذه الهشاشة تشهد بصورة صارخة على البيّنة التي يستعرضها كتابه. ففي اللعبة الدموية التي تلعبها المجموعات الإرهابية لا بد أن تكون الدولة رابحة. فالذين يعلنون عليها حربهم الخاصة لا بدّ أن يتأكدوا من الخسارة ـ وهذا شأنهم ـ لكنهم يتيحون لها في الوقت نفسه، أن تسحق نضالات مسلحة مشروعة، أمام لا مبالاة الجميع ـ وهذا شأن خطير ـ وأن تدوس على القوانين وأن تلغي من اللوحة المجتمعية كل ما فيها من نغمات صاخبة لتذيبها في رتابة الرضى العام.

«مكافحة الإرهاب في فرنسا أو الرعب المدجّن»، (الترجمة الحرفية لكتاب الأصل). كتاب لا هو بالمرافعة الإتّهاميّة ولا بالمرافعة الدفاعية. إنه، ولا شك، واحد من أفيد الكتب التي نشرت حول الإرهاب وحول حُسن الاستفادة منه من قبل الحكومات.

ج. پ.

مقدّمة

يتحدث البعض عن الحركة الإرهابية بوصفها كنهاً واحداً متعدّد الأشكال يعمل على مهاجمة الديموقراطية من أجل «زعزعة استقرارها». لكنّ على من يُسلّم بهذا الرأي أن يسلّم أيضاً، بناءً على أحداث السنوات العشر الأخيرة، بأن الحركة الإرهابية لم تفشل وحسب على هذا الصعيد، بل إنها ساهمت في تعزيز الالتفاف حول الدولة الديموقراطية وتدعيم الثقة بها. ففي بلدان كإيطاليا وأسبانيا، حيث كانت الأعمال الإرهابية أشدّ فتكاً وعمليات الاختطاف أكثر عدداً مما كانت عليه في فرنسا، لم يتوصّل الإرهاب إلى عرقلة الإنتاج أو الحياة الاقتصادية والسياسية والمجتمعية عرقلة فعليّة. بل إن نسبة العرقلة المذكورة لا تقارن بتلك العواقب الوخيمة التي نتجت عن الإضرابات وعن التغيّب عن العمل وعن التحركات الجماهيرية سواء كانت عمالية أو طلابية.

أكثر من ذلك: ففي إيطاليا اعتُبر كل شكل من أشكال النضال خارج البرلمان بمثابة العمل الإرهابي، مما أدّى إلى إعادة تركيز السلم المجتمعي. أما من حيث عدد الذين ماتوا بسبب الأعمال الإرهابية، فقد ظل الإرهاب هامشياً للغاية، إذ تسبّب في إيطاليا، بمقتل 420 شخصاً وبجرح 1200 آخرين ـ على ما تذكر مجلة «إيفينمون دي جودي» (أحداث الخميس) بتاريخ

15 سبتمبر 1988 - أي أقلّ من عدد الذين ماتوا بسبب حوادث السير. وأما من حيث كون الإرهاب سبباً من أسباب القلق، فقد كان وقعه وتأثيره كبيرين جداً ولا شك. لكن النتيجة التي أسفرت عن ذلك ظلت هي الأخرى بلا جدوى: فهناك عدد كبير من العناصر النقالة التي شاءت أن تخرج على المجتمع وأن تقطع معه، تُعرب الآن وهي في السجون عن ندمها، أو تسعى إلى تغييب أنفسها في حيّز النسيان، كما أنها بدأت تعيد انخراطها في المجتمع، بشكل أو بآخر، وتتصرّف طوعاً أو كرهاً، بصورة طبيعية. أما المنظمات التي ما زالت قائمة اليوم، فقد أصبحت عاجزة عن الإخلال بالأمن المجتمعي والسياسي إخلالاً فعلياً.

بل أكثر من ذلك: فقد تعزّزت أوضاع الدول بعد أن تسلّحت بتقنيّات جديدة في أوساط الشرطة، وتبنّت أحكاماً جديدة في مجال القضاء، وخاصة بعد أن كسبت مزيداً من ولاء المواطنين.

ومهما يكن من أمر الحكم الذي قد نطلقه على أولئك الذين يصفهم المجتمع بأنهم إرهابيون أو على أعمالهم، يظلّ من الثابت أن ما آلت إليه أوضاعهم لا يتفق مع الهدف الذي حدّدوه لأنفسهم. وبالتالي فإن بوسع المرء أن يتساءل: كيف أنهم لم يتحكّموا بطبيعة ممارساتهم بحيث آلت هذه الممارسات إلى نتائج مخالفة لتلك التي كانوا يسعون إليها. بتعبير آخر: كيف تمكّن المجتمع من الصمود في وجههم: وهذا بدوره يسوق المراقب المتتبّع للأحداث إلى طرح سؤال آخر: ما الثمن الذي دفعه المجتمع لقاء انتصاره؟ ففي بعض الأحيان القليلة، كان هناك في الواقع عدد من الاحتجاجات على بعض الأعمال المضادة للإرهاب. ففي فرنسا أثارت المداهمة التي شنّتها الشرطة على بلاد الباسك، كما أثار إضراب حركة العمل المباشر (أكسيرن ديركت) عن الطعام استنكار منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، ومن جانب بعض المثقفين. ولكن ماذا لو كانت هذه الانزلاقات الجانبية التي لجأت إليها حركة مكافحة الإرهاب في بعض أعمالها الاستعراضية كناية عن الجزء البارز

من جبل الجليد وحسب؟ للإجابة على هذا السؤال، وبناء على الولاية الأولى من حكم فرنسوا ميتران التي كثيراً ما تؤخذ من حيث علاقتها بما جرى في البلدان المجاورة، لا بدّ من النظر عن كثب إلى تلك الإوالات التي اعتمدتها السلطات البوليسية والقضائية والإعلامية والسياسية في معالجتها لهذه الآفة المجتمعية الكبرى.

ونحن نستعمل كلمة «إوالات» عن قصد. إذ إننا كثيراً ما نجد أنفسنا حيال عمليات مدروسة ومتعمّدة كانت حصيلة التعاون بين تلك السلطات المستقلّة بعضها عن بعض من حيث مراميها وغاياتها. فعندما تعمد بعض الصحف إلى وصم أحد الأشخاص بوصمة الإرهابي الخطير، في حين أن ذنب هذا الشخص يقتصر على نواياه وحسب، ثم يعمد أفراد من الشرطة إلى اعتقاله تحت أضواء عدسات التصوير (فريدريك أورياك نصير القضية الفلسطينية). ثم يستغلّ الحكم هذه الحادثة لرفع أسهمه في أوساط الرأي العام، ويسارع القضاء إلى إنزال أقصى العقوبة به، فإن المرء ينبغي أن يكون صاحب نظارتين ايديولوجيتين رخيصتين حتى يرى في هذا كله مجرد مؤامرة خسيسة عوضاً عن أن يرى فيه منطقاً متكاملاً يفل فعله. وبالعكس: فعندما تُعرب حكومة من الحكومات، بناء على رغبتها في مسايرة حكومات أخرى، عن استعدادها لإطلاق سراح أحد المعتقلين الذين يُفترض به أن يكون إرهابياً (جورج إبراهيم عبدالله)، ثم يتدبّر أحد أقسام الشرطة أمره بحيث يضاعف عدد الأدلّة والقرائن التي تشهد ضدّ هذا الشخص، وتتدخّل الصحافة لتجعل من هذا البريء المزعوم عفريتاً من عفاريت الإرهاب، ثم تأخذ الحكومة بالمناورة من أجل الحصول على حكم مخفّف بحقّه، ثم سرعان ما تنكشف مناورتها الخرقاء بحيث تعمد السلطة القضائية إلى إنزال عقوبة قاسية بالرجل، فإن بوسع المرء أن يستنتج أن استقلالية كل سلطة من هذه السلطات قد أدّت دورها على حساب واحدة منها (الحكومة) وإنما لصالح تصوُّر عام للحركة الإرهابية (باعتبار أنها الحرب، وباعتبارنا جميعاً مجندين للدفاع عن

الديمقراطية)، وهو تصوُّر في غاية الفعالية، من شأنه أن يولّـد رضى عامـاً عن الدولة والتفافاً حريصاً حولها.

إن المراقبة والمعاقبة والتمثيل والإدارة، هذه النشاطات الرئيسية الأربعـة التي تُبنى عليهـا حيـاة المجتمعـات الحـديثـة، هي التي تستنفـرهـا الـظاهـرة الإرهابية. وقد يكون كل منها مرتبطاً بممارسة سلطة معينة ـ بوليسية، قضائية، إعلامية، سياسية ـ لكنها لا تقتصر عليه وحده.

فالمراقبة أولاً. وليس مجرّد الإشراف وحسب. إذ إننا هنـا حيال تـدخّل أشـدّ نشاطـاً تتخلله أحيانـاً عمليات اعتقـال لا يقتصر مجمـل النشـاط عليـه. فالمراقبة تُمارس ـ ولا تقتصر ـ على أولئك الذين يشعرون بـأنهم خارجين عن المجتمع أو يُعربون عن كونهم كذلك. رغم أنه من المستبعد أن يكـون هؤلاء جميعاً من أنصار أية حركـة إرهابيـة. والشرطـة أو «الأقسام»، هي التي تتـولى عمليـة المراقبـة. لكنها تتـولى هذه العمليـة تحت سقف سلطات أخـرى وفي ظلّها، أي بالتعاون ـ وأحياناً بالتضـارب ـ مع صـلاحيات القـاضي والصحافي ورجل السياسة.

والمعاقبة ثـانياً؛ وهـذا شأن من شؤون العـدالة التي تـأمر بـوضع بعض الأشخاص داخل السجون أو خارجها، كما تأمر بإبعادهم عن البلاد أو السماح لهم بالبقاء فيها. لكنها تأمر بـذلك بنـاءً على توصيـات القادة السيـاسيين وبناء على تشريعاتهم، وانـطلاقاً من المعلومـات التي توفـرها الشـرطة، وبتـأثير من الرأي العام أو ممّن يعبّرون عن هذا الرأي.

والتمثيـل الإعلامي ثـالثاً؛ لقـد كثر الحـديث عن أن الحركـة الإرهابيـة الحديثة لا وجـود لها بمعـزل عن وسـائـل الإعلام. لكن الـطريقة التي تجعـل الوسائل المذكورة مرتبطة برجال الشرطة وبالقضـاة وبرجـال السياسـة من أجل مدّها وتزويدها بالمعلومات، أمر ربما كان يفتقد لمزيـد من الوصف والبحث.

وهو إلى ذلك يفسّر إلى حدّ ما كيف تكون الصلة بين الـواقع وبين التعبيـر عنه ملتبسة وغامضة.

والسيـاسة رابعـاً؛ فلا شـك في أن دور الحكـومـات يقـوم على سَـوْس النشاطين الأوّلين ـ عندما لا يكون مسوساً من قبلهـا. كما أنـه يقوم أيضـاً على ضبط صورته وإيصال مرساله. والقاعدة التي ينبغي إتّبـاعها في مسـألة الحـركة الإرهابية تتلخص في بساطة الوصف وسلاسة الأداء.

في سياق هذه العمليـة لا بدّ أن يـلاحظ المواطن عنـدما تنـاور السياسـة خدمة لأغراض تكتيكية، وعندما تسجّل العدالة خرقاً للقوانين، وعندما يتجـاوز البوليس صلاحياته، وعندما تُخرّف وسائل الإعلام أو تكذب، وعندمـا تتلاعب إحدى هذه السلطات بـالأخرى، أو تتقـاطع ألاعيبهـا جميعاً. كمـا أن من حق المواطن، تبعاً لمنطقه، أن يرفع صوته بـالاحتجاج على تجـاوزات المؤسسات وأن يطالب باتّباع الديمقراطية المُثلىٰ عوضاً عن الديمقراطية الفعلية (على نحو قولنا: «الاشتراكية الفعلية»). كما أن من حقّه أيضاً أن يذكّر بـأن الديمقـراطية لا تقتصر على المنحى الايديولوجي الذي يستخدمـه هذا الحكم أو ذاك. بـل هي مجموعة من العلاقات المجتمعية، وأن المجتمع متى استسلم للخنـوع لا بدّ أن يتقوقع على «تدقرطة»، أما أولئك الذين ما زالوا، ككاتب هـذه الأسطر، يعتقدون أن وجود مجتمع بلا دولة وبلا مـال أمر ممكن ومستحب، فينبغي لهم أن يتفكّـروا في الشروط التي تجعـل نشـاطهم ينـدرج في صلب المجتمعـات الديموقـراطية دون أن يتحـوّل إلى قوّة غـريبة عن ذواتهم. وإلاّ، فـإنه سيـظل محكـوماً عليهم بـأن يطرحـوا على أنفسهم ذلك السؤال الـذي طرحـه شـارلي براون ذات يوم: كيف يتّفق لنا أن نفشل عندما نكون صادقين؟.

وخلاصة القـول تفرض نفسهـا على الجميع، وبصـورة شديـدة الوقـع، بحيث لا يسعهم إلاّ الـدهشة حيـال هـذه الآلـة الاستيعـابيـةالعجيبـة التي هي المجتمع الديموقراطي الحديث!..

1

في غياب التعريف

منذ أربعين عاماً كان القاموس الفرنسي «اللاروس الصغير» يعرّف الإرهاب كما يلي: «نظام من العنف تؤسّسه الحكومات أو المجموعات الثورية».

غير أن القوى المتحكمة بالتاريخ الحديث أضفت على هذه الكلمة، في الآونة الأخيرة، معنى أشدّ دلالة وأعطته بعداً تصويرياً (Il S'est Fait Image). إذ يبدو أن القاضي جان لوي بروغيير قد وصف الإرهاب بأنه «سرطان مُتنقّل» معبّراً بذلك عن فهم واسع الانتشار في الأفكار والتخيلات المعاصرة.

أما وزير خارجية الولايات المتحدة فيرى في الإرهاب «فعلاً عنيفاً متعمّداً ذا أسباب سياسية يتم تنفيذه ضدّ أهداف غير حربيّة من قبل مجموعات قومية أجنبية (Subnationaux) أو من قِبَل عملاء الدولة السّريّين» ويلاحظ الصحافي سفن اورثولي أن هذا التعريف يستبعد الهجمات التي تُشَنّ على رجال البوليس أو على الجنود.

المواطن والمسؤول:

فالتقصير ليس موجوداً إذن في حقل التعريفات والتفسيرات. ولكن

ما أن تحصل إحدى العمليات المشهودة ضد أحد المسؤولين حتى نسمع عن لسان الصحافيين والقادة كلاماً تتفق وسائل الإعلام بالإجماع على ترويجه، وهو كلام يقدم رتشارد كلوثربوك، أحد أساتذة العلوم السياسية، تلخيصاً له ليس فيه من التضخيم إلاّ القليل (Autrai Feine Froi). فقد كتب هذا الضابط المتقاعد الذي كان يحتل منصباً رفيعاً في الجيش البريطاني كتاباً يشرح فيه لمعاصريه «كيف يعيش المرء مع الإرهاب» يقول فيه: «إن الذين يتصدّرون خط المواجهة في هذه المعركة هم عبارةعن أفراد معزولين أو عن مجموعات صغيرة، شأنهم في ذلك شأن جميع أنواع الحروب الأخرى وأكثر. بل إن المعارك الحاسمة تُخاض على خط المواجهة، في معظم الأحيان، من قِبَل رجال ونساء يتولّون بمفردهم مهاجمة عدوهم. إنهم أولئك الرجال والنساء الذين يُستَهدفون شخصياً بالهجوم أو بالاختطاف أو بالاغتيال أو بالرسائل والطرود المفخّخة. وهؤلاء المقاتلون الذين يدافعون عن خط المواجهة الأول هم ممثلو حضارة يريد الإرهابيون تدميرها والقضاء عليها: إنهم كناية عن رجال دولة ودبلوماسيين وشخصيات ورجال أعمال أو صناعيين كبار. أما ظروف هذه الحرب الجديدة فهي تشبه ظروف الحروب الغابرة حين كانت تُحسم المعركة بمبارزات فردية. فاغتيال شخص واحد أو أسرةٍ بطريقة استعراضية قد تلقي الذعر في أفئدة مليون من الأشخاص الآخرين. كما أن التراخي والمساومة أمام الابتزاز أو أمام طلب الفدية من شأنه أن يشجّع مجموعات إرهابية أخرى ويزعزع ثقة المواطنين المتحضّرين في جميع أنحاء العالم».

إن عودة النماذج الغابرة إلى الظهور في صلب المجتمع الحديث، على نحو ما يشير رتشارد كلوتربوك، لا يسعه إلاّ أن يستثير اهتمام الإنسان الديمقراطي. ففي ظل الديموقراطية، ينبغي للمواطن أن يخضع

للقانون، وليس له أن يتماهى كلياً بأولئك الذين يُفترض بهم أن يسهروا على تطبيقه. أما معارك اليوم فلا تحسم بمبارزات فردية إلاّ على شاشات الدعاوة السياسية. من الملفت للنظر أن يتفق فهم الأمور على هذا النحو مع فهمها من قبل عدد كبير من الإرهابيين الذين يخوضون، من حيث الجوهر، نوعاً من المبارزة الفردية مع الدولة.

لقد قال جاك شيراك ذات يوم: «إن الإرهاب هو الحرب». ويبدو - إذا صدّقنا استفتاء مؤسسة «سوفرس» أن 75٪ من الفرنسيين يوافقون شيراك على قوله. ويبدو أيضاً أن عدداً من المؤلفين قد تبنّى هذا التعريف. إذ يذكر كزاڤييه روفر «ان الاصالة السياسية التي يمتاز بها الإرهاب المعاصر ربما كانت تكمن في أنه أصبح نوعاً من الحرب». لكن الحرب تقتضي أن يكون معسكرا النزاع واضحي المعالم. فعندما تزجّ إحدى الدول برعاياها في حرب من الحروب، فإن أقلّ ما يُنتَظَر من هذه الدولة هو أن تحيطهم علماً بطبيعة العدو وبأسباب خوض الحرب ضدّه. إذ إن الحرب التي لا تُعلَن في وقت معلوم، ولا تُخاض ضد عدو واضح الهوية، ولا تُفهم أسبابها وحيثيّاتها من قِبَل البشر الذين قد يكونون ضحاياها، حرب تشبه إلى حدّ كبير سكّين ليشتنبرغ التي يعلم الجميع أنها سكين لا مقبض لها ولا نصل، والواقع أن أفظع أشكال الإرهاب التي شهدتها أوروبا إنما تنتمي إلى هذا الطراز من الحروب المزعومة. فإذا أمعنّا النظر في العناصر الإعلامية التي تتسرّب إلينا في نهاية الأمر، وجدنا أن تعابير التلاعب الدولي والتلاعب الدولي المضادّ هي الأنسب لوصف مثل هذه العمليات. ففي حالة الهجوم الذي تعرّضت له محطة بولونيا، في آب 1980، كان هناك جناح من الدولة يعمل على تحقيق غايات فاشية خاصة عن طريق التصدّي لسائر أجنحة الدولة الأخرى وللمجتمع، بينما نجد في حالة الهجمات العشوائية التي حصلت في

فـرنسـا، في أيلول 1986، والتي أعلنت منـظة «لجنـة التضـامن مـع المسـاجين السيـاسيين العـرب» (CSPPA) مسؤوليتهـا عنهـا، إن تلك الهجمـات لم تكن إلاَّ فصلاً متـوتّراً من فصـول مفاوضـات سريـة كـانت تجري بين الحكومة الفرنسية ودولة أجنبية (إيران)، وهي مفاوضات كانت قـد بدأت قبـلِ الحملات الإرهـابية بـوقت طويـل واستمرت بعـدها فتـرة أخرى. هكذا تُعتبر هذه الهجمات المسلحة كنـاية عن وسيلة من وسـائل الضغط، لا كنـاية عن لحـظة من لحـظات هجـوم معمّم يستهـدف إبـادة العدو عسكرياً. فهي بالتالي أقرب إلى تلك الغارات التي شنّتها الولايات المتحدة على طرابلس الغرب، أو تلك التي شنّتها إسرائيل على تـونس، منها إلى المعركة التي تندرج في سياق حرب.

والواقع إننا لا نستطيع استعمال كلمة حرب إلاَّ إذا أضفنا إليها نعتـاً ينزع عنها طابعها المطلق ويُخرجها من حيّز التعريف الدقيق بهـا بوصفهـا «صـراعاً مسلحـاً بين شعبين أو فريقين ينتميـان إلى أمـة واحـدة»: فكمـا يتحـدث البعض عن حرب اقتصـادية، يتحـدث البعض الآخر مـع جيرار شاليان عن «شكـل من أشكال الحـرب النفسانيـة»، أو عن حرب خـاصّة شنّتها مجموعة من الأشخاص ضد دولة من الدول.

ولكن لماذا لا نستطلع رأي بعض المقاتلين بالذات؟

إرهابيون بأوسمة:

«أ» و«ب» شخصـان في الستين من العمر يحمـلان وسـام جـوقـة الشرف العسكري منذ 1939 ـ 1945، أما «أ» فهـو من قدامى محـاربي المقاومة (FIP) كان قد قرر بعد انتهـاء الحرب العـالمية الأخيـرة أن يظل في صفـوف الجيش حيث كوَّن حيـاته ومهنتـه. وأما «ب» فهـو رجـلٍ من «سان سير» كان قد قـاتل في جيش الجنـرال لولكيـرك. بعد الهـدنة نُقـل

الـرجـلان إلى الخـدمـة في الهنـد الصينيـة، وهكــذا انشغـلا في خضم الأحـداث ودون إدراك واضح لسيـرورتها، من خـوض حـرب وطنيـة إلى خـوض حرب استعمـارية. ثم عمـد «ب» بعـد ذلـك إلى تـرك الجيش، وعمل خلال حرب الجزائر بما اصطلح على تسميته «حمّال الحقائب».

لا يُخفي هذان الضابطان القديمان تعاطفهمـا الماضي مـع الحزب الشيوعي الفرنسي ولا ميلهما الحاضر إلى اليسار. وقـد جمعتنا ذات يـوم مائدة حافلة بأصناف المنتوجات الفرنسيـة، وتحدثنـا عن التباسـات كلمة «إرهابي». فقد أطلقت هذه اللفظة على الذين كانوا من رجال المقـاومة، مثل «أ»، كما أطلقت على الذين كانوا أعضاء في جبهـة التحريـر الوطني الجزائرية الذين تعاون معهم «ب». وقلت في اجتماعنـا انه ربمـا إن من الأوْلى أن لا تُستخدم كلمة «إرهـاب» إلاّ للدلالة على الأفعـال التي تلقي الـرعب فعـلاً في قلوب النـاس، أي تلك الهجمـات العشـوائيـة التي لا تبـرّرها أيّـة قضية مهمـا كانت عـادلة. فـأجابني أن المسـألة ليست بهـذه البساطة، ثم روى لي كيف انهم ظلوا يتحرقون في البداية ضدّ اللوجستية الألمـانيـة حتى تــوصلوا إلى شن معـركــة سكـة الحــديـد الشهيــرة: بعد ذلك، ولما أصبحنا مزوّدين بأعتـدة أفضل، أخـذنا نستعمـل صاعقـاً كهربائياً. فكنا ذات يـوم نقبع على بعـد ثلاثين متـراً من السكّة، بـانتظار وصـول القطار، ولمـا وصل كبسنـا على الصاعق الكهـربائي، وفجّـرناه. فكنّا نعرب عن أسفنـا في بعض الأحيان لأن القـطار كان ينقـل أشخاصـاً مسافرين... ولكن بعد فوات الأوان!

ماذا كنت تريدنا أن نفعل؟.

ــ لقد فجرتم قطارات تنقل مسافرين؟.

أ ــ أجل، بالتأكيد، لأنـك لا ترى ليـلاً... إلاّ مصباحي القـاطرة

الصغيرين عن بُعد مئتين أو ثلاثمائة متر. فمن المستحيل أن تعرف ما إذا كان القطار ينقل أشخاصاً أو بضائع.

ــ وهل كانت دعاية حكومة ڤيشي تستغل ذلك؟

أ ــ بالتأكيد.

ب ــ بالنسبة لما يتعلق بالاتهامات التي ذكرتها حول الإرهاب العشوائي أرى أن المسألة بسيطة: فكّر معي بالطيّار الذي يخدم في جيش عادي، فيستقلّ طائرته ويمضي لإلقاء قنابله على مدينة كمدينة درسد [الألمانية] أو على قرية من قرى منطقة القبائل [الجزائرية]، أو على أيّ مكان آخر يعلم أنه مأهول بسكان مدنيين. ألا يعتبر عمله هذا إرهاباً في رأيك؟ إن الفرق الوحيد يكمن في أن الطيار ينال وساماً بعد عودته، في حين أن السيدة جميلة بوحريد التي وضعت قنبلة في كافيتيريا شارع إيسلي، أعدمت رمياً بالرصاص. أما على الصعيد الأخلاقي، فلا فرق بين الفعلين. فالطيار يعلم حق العلم أن هناك نساء وأطفالاً ومدنيّين حيث يلقي قنابله، وليس أسهل من تسويغ فعلته. أما الذي يقوم بالفعلة نفسها عبر عملية هجومية... والواقع أن الفرق يكمن دائماً، على ما أرى، في عملية التبرير السياسية.

وافق «أ» ومضى «ب» يتوسّع في وجهة نظره: وعندما يتبرّر الهجوم من الناحية السياسية، ينبغي اعتباره بمثابة القصف المدفعي أو القصف الجوّي عند من لا يملك إلى هذين القصفين سبيلاً.

ــ يعني أنك تعتبره بمثابة الحرب؟.

«ب» ــ بالضبط. إنه فعل يتسبب بانعدام الأمن شأنه شأن أي فعل من أفعال الحرب.

وافق «أ» مرة أخرىٰ، ثم راح «ب» يشرح لي كيف أن هناك أفعالاً أخرىٰ لا يمكن تبريرها. وضرب مثلاً عليها ذلك الاعتداء على محلّات «تاتي» التي لم يكن لها أيّ وقع على الوضع السياسي. . . وإنما استخدامه السياسي هو الذي ينبغي أن يكون موضع نقاش. فعندما قرّرت جبهة التحرير الوطنية [الجزائرية] ان تنتقل إلى شن الهجمات على مدينة الجزائر كانت تقوم بذلك بناء على تحليلات سياسية عميقة ورصينة. فقد كانت بحاجة إلى فكّ الطوق المضروب على منطقة القبائل. وهكذا اضطرّ المظلّيون للمجيء إلى الجزائر ومغادرة منطقة القبائل.

ــ إذا استعدنا مثَل الاعتداءات على «تاتي»، نجد أن المشكلة تكمن في أن الإيرانيين كانوا يعتبرون حينذاك أن فرنسا تشن عليهم الحرب، وأن هذا يشكّل تبريراً سياسياً [لهم].

«أ» ــ أعتقد أنك تعلم أن مثل هذه الأمور ليست بسيطة على الإطلاق. في ذات يوم كان على أحد رفاقنا أن يقتل أحد الصحافيين الذي كان يُعتبر في نظرنا جاسوساً قذراً. وتمكّن الرفيق من الدخول إلى منزله. لكن الرجل فهم ما يدور بذهنه منذ أن رآه. فماذا فعل؟ كان برفقة زوجته وطفله. فأخرج الطفل من سريره وحمله بين ذراعيه ليحتمي به. أما الرفيق؟ فقد أطلق عليه النار رغم ذلك! لقد قتل الرجل، لكنه قتل الطفل أيضاً. وبالطبع سارعت صحافة فيشي بعد ذلك إلى التشهير بالإرهابيين الذين لا يتورعون عن قتل الأطفال. . .

«ويضطر المرء أحياناً إلى اللجوء لإرهاب من نوع أبسط. في عام 1943، كنا في أحد الأدغال بلا مؤن ولا مال. وكنا نضطر في المساء إلى الحصول على ما نأكله. فنذهب إلى إحدى المزارع. فإذا أبدى

أصحابها ممانعة في أن يعطونا عجلاً، أو طلبوا منا أن نريهم أوراقنا، وضعنا أيدينا في جيوبنا وأريناهم ما بداخلها. فإذا لم يفهموا تصرّفنا بشكل لا يرضيهم. فلا ينبغي أن نعتقد أن المقاومة كانت في البداية، عام 1942 ـ 1943، كالسمكة في الماء...».

ومضى يحدّثني بعينين لامعتين عما يسمّيه بذلك «العصر الهائل»، فحدّثني كيف اتّصل برجال المقاومة الذين ما لبث أن صار رئيسهم. فقد كان مُلاحقاً بسبب ميوله الشيوعية، واضطر إلى الالتجاء إلى منطقة نائية من إقليم الكروز، حيث كانت تقيم جدته التي لم تكن تتكلم إلاَّ اللهجة الأوكسيتانية. وكيف أن جدته هذه حذّرته من قطاع الطرق الذين يرتادون الغابات، وكيف اكتشف أن قطاع الطرق هؤلاء إنما هم رجال المقاومة أو بعض المنشقّين عن الجيش (STO) ـ «ففي ذلك الحين كانوا مجموعة واحدة» ـ التي كان نشاطها الوحيد يقتصر على الانتظار. وكيف أنه بعد أن صار رئيساً للمجموعة المذكورة أخذت تواجهه مشكلة التمييز بين الخارجين السياسيين على القانون وبين مجرمي الحق العام، إلى أن جاءهم ذات يوم أحد المتشرّدين الكورسيكيين يحمل رسالة من بعض الرهبان.

ـ «أ»: «في البداية كان لديّ كمية من الأسلحة. لكنها لم تكن تكفي من حيث العدد لتوزيعها على الجميع. فوزعتها على القدامى فقط. وبعد أن وصل الرجل المذكور، رآني ذات يوم أوزع قطع السلاح، فطلب منّي أن أعطيه قطعة، فأجبته: ستحصل على تلك القطعة عندما يحين دورك. أما أنا فكنت أحمل بندقية من طراز «سانت استين 1892»، 8 ملم مزودة بجهاز للتلقيم. ولم يكن لدينا إلاَّ رشاش واحد من طراز أف. أم!.

ـ «ب»: من نوع 24/29؟.

ـ «أ»: نعم! تريد أن تقول انه كان من حيث المبدأ صالحاً، لكنه ما لبث أن تعطّل في 25 آب 1943، على هضبة «مونتـود»، واضطررنا الى حمله على الكتف ومغادرة مكاننا، وإذن، أعود إلى حديثي عن الرجل، فقد قال لي: «إنني أريد قطعة سلاح، فإذا لم تعطني فإنني سأتدبّر أمري معك»، فأجبته: «ما من شك في أن كلينا سوف يتدبّر أمره مع الآخر». في ذلك الحين، لم أكن أسمح لأحد أن يكلّمني بهذه الطريقة. والواقع أن الرجل كان قد جاء إلينا من أجل الحصول على قطعة السلاح وحسب، لكي يستأنف أعماله اللصوصية. فقررت والحالة هذه أن أتخلص منه. وفي ذات يوم كنت منصرفاً إلى بعض شأني على ضفة جدول صغير وبينما كنت أحلق ذقني رأيته في المرآة يقدم نحوي، فاستدرت نحوه وعاجلته بطلقة أردته قتيلاً، إذ إنني كنت دائماً أحمل مسدسي الذي لا يفارقني. وهرع الشباب، وعندما رأوه فهموا ما جرى وواروه التراب. ولا بد أن يكون لا يزال هناك».

وضحك الرجلان، أما أنا فقد كنت في غاية الارتباك نظراً لما أكنّه من تحفظات حول اللجوء إلى العنف. كانا يتحدثان عن السلاح وعن القتل ببساطة لا يمكن أن يتفهمها أولئك الذين لم يعرفوا الحرب إلاّ من خلال تصوّراتهم. غير أن منظرهما الذي يشبه منظر قطاع الطرق لا يجعلنا ننسى أن أحدهما، رجل المقاومة، قد عاش تلك المغامرة التاريخية التي مكّنت الطبقة السياسية الفرنسية خلال ما يزيد عن الثلاثين عاماً من تحصيل رصيد كبير من الشرعية الديموقراطية، وأن الآخر، حمّال الحقائب السابق، قد ساهم هو الآخر في إيجاد دولة وشريحة قياديّة كان شارل باسكوا، «مُرهِب الإرهابيين»، يقدر تعاونهما [مع الدولة الفرنسية] تقديراً كبيراً.

وأخذت أُفكر بأنصار الحزب الشيوعي الإيطالي القدامى الذين كثيراً ما أثاروا إعجاب مؤسّسي الألوية الحمراء، وببعض أعضاء منظمة العمل المباشر الذين كانوا متأثرين كل التأثُّر بالملحمة العائلية المعادية للفاشية. بل إن أبناء جيلي بالذات يضمّون أفراداً لا يفهمون بالضرورة، حين يسمعون حرفي (FM) إن المقصود هو الموجة الإذاعية المعروفة.

الإرهاب والمقاومة:

قد تبدو المقارنة بين حركة المقاومة وبين الإرهاب المعاصر أمراً تعسفياً في نظر الكثيرين. غير أن هذه المقارنة جاءت بصورة عفوية على لسان أحد المقاومين القدامى، الذي شغل منصب وزير الداخلية، في معرض تصريح له حول اللاجئين السياسيين الباسك الذين كان عدد كبير منهم ينتمي إلى منظمة «الإيتا» (ETA). وقد أثار كلامه المذكور في ذلك الوقت كثيراً من الاحتجاجات، كما أن اليمين لا يألو جهداً في التذكير بذلك التصريح كلما اقتضت الظروف منه أن يتحدث عن المسألة الأمنية. ومن الملفت للنظر أن بعض الاختصاصيين الانچلو ـ ساكسونيين بشؤون الارهاب يتبّنون المقارنة المذكورة، رغم انهم ينتمون إلى مجتمع لم تقم شرعيته على حركة مقاومة، وعلماً بأنهم يقرنونها ببعض التحفظات حول فعالية المقاومة، وكأنهم يحرصون بذلك على حفظ مسافة معنوية بينهم وبين ممارسة يعتبرونها سيئة من حيث الجوهر.

يقول كلوتربوك: «إن الأنصار الذين بذلوا جهدهم لطرد الألمان من فرنسا وروسيا كانوا يعتبرون أن من حقّهم بل من واجبهم أن يقتلوا. ولما كانوا غير قادرين على القتال كجنود نظاميين، فقد كانوا يقتلون بالحيلة. لقد كان الحقد على المحتلّ يملأ قلوبهم، وكانوا يعاملون الجنود الذين يقعون بين أيديهم معاملة قاسية فظيعة. أما جيوش الاحتلال التي كانت

واسعة الانتشار جداً فقد كانت تعتبر أن المقاومين يستحقون الموت أكثر مما يستحقّه الجنود النظاميّون الذين ينتمون إلى جيوش الأعداء، فكانوا ينكّلون بهم، ويردّون على فظاعاتهم بفظاعات مماثلة لإحباط معنوياتهم. وحرصاً على ردع الأهالي المحليّين عن دعم رجال المقاومة، كانت جيوش الاحتلال تنزلق في ممارساتها من السيء إلى الأسوأ. فكانت تتدرج تدرّجاً حتمياً بانتقالها من البحث عن المتعاونين تعاوناً تعاطفياً مع المقاومة، إلى مراقبة الأهالي مراقبة دقيقة، ثم إلى أعمال التعذيب ثم إلى شنّ الهجمات الانتقامية وأخذ الرهائن. فكان الموت أمراً شائعاً بين الفريقين. أمّا إلى أي حدّ أدّت نشاطات المقاومين إلى خدمة قضيتهم من الناحية العسكرية، فسؤال يُناقش. لكن من الثابت أنهم قدّموا دعماً وتعزيزاً لما تبقّى من معنويات الأمة».

فحتى إذا أخذنا بالاعتبار أن ترجمة كلوتربوك قد تكون مغلوطة، فإن المرء لا يسعه إلاَّ أن يُفاجأ بهذا الفهم الذي يُعرب عنه الرجل تجاه المنطق المضاد للإرهاب الذي اعتمده المحتلّ، وذلك في كتاب يزخر في صفحاته الأخرى بأفعال الإيمان بالديمقراطية.

أما وولتر لاكور، وهو أستاذ جامعي انجلو ساكسوني، فيقول هو الآخر: «لقد لعب الإرهاب الفردي دوراً ثانوياً في حركة المقاومة الأوروبية خلال الحرب الثانية على وجه الإجمال، فنحن لا نملك الدليل على أن ذلك النشاط الإرهابي قد أثر على مجهود الحرب أو على معنويات الجنود الألمان».

وفي مجلة ريزون بريزانت [العقل الراهن] لسان حال الاتحاد العقلاني (الفصل الأول 1987) قدّم لنا «ر. پانوكين» توضيحاً شيّقاً لهذه المسألة. فهو يلاحظ أن أغلبية السكان لم تجزم أمرها على دعم المقاومة

إلاَّ في الفترة الأخيرة من الحرب، أي بعد نزول الحلفاء على الشـواطئ الفرنسية في 6 جوان 1944 . لكنه يذكّر بـأن «العدو لم يستعمـل كلمتي «إرهـاب» أو «إرهـابي» على الإطـلاق، في حين أن المقـاومين القـلائـل الذين كانوا يهاجمونه لم يكونوا يعبّرون إطلاقاً عن مشاعر الأهالي وكـانوا يقومون بأعمال عنف منفصلة عن مشـاعر الأكثـرية». وإذن فلم تستعمـل هاتان الكلمتان من قبل الألمـان، بل من قبـل القضاء الفـرنسي وحكومـة فيشي، (كـانت وثيقة الاتهـام أمام الأقسـام الخـاصـة. . . تتّهمهم بـأنهم «قاموا بنشاط شيوعي وإرهـابي وفقاً لخـطّة الأممية الثـالثة»). أمـا الألمان فلم يستعملوا لفظة الإرهاب إلاَّ في المرحلة الأخيرة من الحرب.

وأما «جيرار شاليان»، فهو لا يتوقف طويلاً عنـد دلالات اللفظة بـل يكتفي بالقول: «إن استعمال الإرهاب والتخريب خلال الحـرب العالميـة الثانية أمر معروف جيداً»، ذلك أنه يفهم الإرهاب فهمـاً محايـداً تماماً: «فحـرب الغوار والإرهـاب هما سـلاح الضعيف في وجه القـوي، وهمـا بـوصفهما تقنيّـتـان لا تعتبران لا من اليمين ولا من اليسـار». ثم يستشهـد بـريمون أرون فيـذكر أن الفعـل يوصف بـأنه «فعـل إرهابي»، «عنـدما لا يكون من الممكن قياس أبعاده النفسانية على أبعاده الجسدية».

لكنّ من الصحيـح أيضاً أنـه يعتبر، خـلافاً للمؤلفين الـذين أشرنـا إليهم، أنـه لا يجـوز، حتى في عصـرنـا بـالـذات، «أن تُـدان الـظاهـرة الإرهابية جملة أو تفصيلاً ما لم تكن هنـاك إدانة لكـل أنواع العنف مهمـا كانت ومن أية جهة جاءت. فالإرهاب يـظل قابـلاً للتبريـر في حال كـونه الورقة الأخيرة. إذ كيف يمكن مثلاً أن نأمل في تغيير الوضـع في أفريقيـا الجنوبية بدون اللجوء إلى تصعيد الإرهاب؟».

غير أن النظر إلى الإرهاب بوصفه مجموعة من الوسـائل والـطرائق

(هجوم بالقنابل أو بالأسلحة النارية على أفراد أو ممتلكات، أعمال خطف أو تخريب. . .) يطرح علينا مشكلة التمييز بين الإرهاب والأعمال الفدائية، نظراً لأن هذه الأعمال الأخيرة كانت تشكل على الدوام جزءًا من جبخانة الجيوش. فإذا قرّر المرء وصف فعل من الأفعال بهذا النعت أو ذاك، في حالات الحرب الأهلية مثلاً، فإن ذلك يعني أنه يسبغ طابع الشرعية، أو لا يسبغه، على طرف من الطرفين المتنازعين. فيكون قراره، والحالة هذه، قراراً سياسياً محضاً، لا مجرّد تحليل تقني. فعندما تمكّنت شاحنتان انتحاريتان في بيروت، بتاريخ 23 اكتوبر 1983، من تدمير مقرّ القيادة العامة للجنود الأمريكيين والفرنسيين وأسفرت عن مقتل ثلاثمائة شخص، فإن وكالة الاستخبارات الأمريكية سي. آي. اي. وعدد كبير من وسائل الاعلام الغربية أدرجت هذا العمل في عداد الأعمال «الإرهابية»، أما الذين كانوا وراء هذا العمل، فضلاً عن قطاعات واسعة من الرأي العام العربي، فقد اعتبروه من باب الدفاع عن النفس ضدّ تدخّل الجيوش الأجنبية في لبنان. هكذا نعود فنلتقي هنا بمسألة شرعية السلطة: «فالمراقبون» الغربيون يتفقون على القول بأن الدولة اللبنانية كانت إلى حدّ كبير، عبارة عن دولة وهمية. فلا ينبغي أن تُحمل على محمل الجدّ ظاهرياً إلّا عندما تستدعي الجنود الأجانب (الأمريكيين والفرنسيين) أو توافق على وجودهم فوق أراضيها (كالسوريين). أما وصف فعل معين بأنه عمل إرهابي ووصف فعل آخر يشبهه شبه الماء بالماء بأنه عمل حربي، فأمر ينتمي، في ظل حرب أهلية مستشرية، إلى حيّز الدعاوى السياسية. ولنذكر في هذا السياق أن الهجومين المذكورين اللذين استهدفا مقرّي القيادتين العسكريتين لم يدخلا في تعريف وزارة الشؤون الخارجية للولايات المتحدة (انظر أعلاه).

هل يجب أن تكون الدولة عضواً في منظمة الأمم المتحدة حتى

تتحول الأعمال الإرهابية التي يقوم بها جنودها إلى أعمال فدائية؟ في هذه الحال ماذا نقول عن أعمال منظمة التحرير الفلسطينية التي تملك مقعداً متحركاً في المحافل الدولية، ويعترف بها العديد من الدول بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني؟ فإذا تعرّض فدائيوها للمدنيين، فهل يعتبر تعرّضهم إرهاباً؟ ولكن عندما تقصف إسرائيل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وتقتل المدنيين، هل يُعتبر ذلك عملاً حربياً؟.

إن الاعتراض الذي سمعناه على لسان حمّال الحقائب منذ قليل يعود من جديد: فالمعايير التقنية لا تكفي بحد ذاتها. لكن التمييز السياسي هو الآخر، لا يتمتع إلاّ بقسط ضئيل من الاقناع.

زيد من الرجال مناضل في صفوف رابطة حقوق الإنسان، ساهم في الحملة المعروفة بحملة جوكان، ودافع، ولا يزال، عن بعض «الارهابيين» (والمزدوجتان من وضعه هو) الفرنسيين والأجانب. وهو ممن يَعتبِرون أن المعيار الوحيد هو معيار سياسي. فهو يرى أن اغتيال إسرائيل لأحد المسؤولين الفلسطينيين في تونس عمل إرهابي لا يرقى إليه شك. وعندما سألته: «ولكن هل تعتبر أن العملية التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية ضد اوتوبيس ينقل مدنيين في إسرائيل عملاً إرهابياً؟» أجاب: «لا. المسألة هي في أن نعرف ما إذا كان هناك شعب يقاتل. إن منظمة التحرير الفلسطينية تجسّد الشعب الفلسطيني. والإرهاب الوحيد هو إرهاب الدولة».

وهكذا، فقبل أن يعمد المرء إلى الإدلاء برأيه وحجّته، وقبل أن يدعم حجّته بأدلّة ووثائق، فإن مجرّد استخدامه لكلمة «إرهاب» في هذا السياق أو ذاك، أو مجرّد استعماله لها، من شأنه أن يكون كافياً لتصنيفه

في واحـد من المعسكرين. إن عـدداً كبيراً من المنـاضلين الذين التقيت بهم لا يـرون أن في السجون الفـرنسيـة «إرهـابيين» (بصـرف النـظر عن الذين قاموا بالهجمات العشوائيـة، نظراً لخصـوصية الحـالة وقلة النقـاش حـولها)، وإنـه لا يوجـد في السجون المـذكورة إلاّ «رفـاق مخـطئـون»، «مؤيّدون للكفاح المسلح»، الواقع أن من حقّ المـرء أن يرفض تفـويض أمره للدولة فلا يخوّلها صلاحية وصف فلان أو فلان بأنـه «إرهابي»، لكن ذلـك لا يعني أن من حقّـه تبنّي المصـطلحـات الشـائعـة في الأوسـاط الستـالينية والقـومية والتي يتبنّـاها الفعلجيّـون المعنيّـون بهـا. ولا بـدّ أن يعجب المرء من أمر هذا الارتكاس الإباحي القديم الذي يشبه بمناضلين مناوئين للّينينية وللقـومية فيجعلهم يستخـدمون من جـديد ألفـاظاً وتعـابير تنتمي إلى ايديولوجيات طالما ناوأوها ونـاضلوا ضدّهـا، وذلك بحجّـة أن الـذين تقدّمـوا بها هم الآن «في السجن»، أو خـاضعين «للقمع». وهـذا من بؤس الإدعاء اليساري المحنّط...

إذا كـان التعـريف التقني المحض والتعـريف السيـاسي المحض تعريفان ناقصان، فينبغي للباحث أن لا يُهمل هذين البُعدين حتى لا يقـع في تصوّر بوليسي للظاهرة التي تعنينا، على نحـو ما هي عليـه الحال في كتابات الاختصاصي روفر، حيث لا نجـد إلاّ تعبيراً عن نقـطة واحدة هي الحفاظ على النظام.

فهو يرى أن الجديد الأساسي الذي جاء به الإرهـاب هو «انـه صار بوسع بعض المجمـوعات أن لا تسلّم للدولـة بحقّ احتكار العنف، وهـو حق كان الجميع يسلّمون قبل ذلك بأنه من حقوق الدولة المشـروعة. إن الأساس الذي تنهض عليـه كل أنـواع الإرهاب هـو الاعتراض على هـذا الاحتكـار ـ بصرف النـظر عمّـا إذا كـان الاعتـراض في محله أم لا. انـه

الفكرة التي ترى أن من الواجب أن يُرَدّ على العنف اللاشرعي لسلطة من السلطات، بالأسلحة ذاتها التي تتصف، من ناحيتها، بالشرعيّة».

عندما يتحدث روفر عن الدولة التي «كان الجميع يسلّمون قبل ذلك» باحتكارها للعنف، فإن المرء يتساءل عمّا يعنيه بقوله «قبل ذلك». إذ إن منازعة الدولة على الاحتكار المذكور أمر مشهود ومعروف لدى العديد من الحركات المجتمعية التي عصفت بكل أنماط المجتمعات. وأقلّ ما يمكن قوله بهذا الصدد هو أن الطريقة التي تتّبعها الدولة الديموقراطية لمعالجة العنف المجتمعي متغيّرة ومتبدّلة. إن متابعة الأحداث المتفرقة التي جرت في السنوات الأخيرة توحي للمراقب بأن إتخاذ القرار بملاحقة الأشخاص الذين يقومون ببعض أعمال العنف ومحاكمتهم قضائياً، يختلف اختلافاً كبيراً تبعاً لما للفريق الذي ينتمي إليه هؤلاء الأشخاص من أهمية انتخابية: ففي فرنسا، مثلاً، لا شك في أن أعمال العنف التي يقوم بها مزارعو الكروم لا تعالج بالطريقة نفسها التي تعالج بها أعمال العنف التي يقوم بها زعران الأزقّة والضواحي. فعندما قام مزارعو الكروم الفرنسيون بنسف عدد من مستودعات الخمور في سيث وأحدثوا أضراراً تقدّر بملايين الفرنكات، لم يدر بخلد أي مسؤول يومذاك أن يتحدث عن أعمال إرهابية. لكن جوزف فرنشيشي، أمين الدولة لشؤون الأمن، كان منذ وقت قصير يتحدث عن الإرهاب المرافق للحياة اليومية في معرض كلامه عن سرقات بسيطة تعرّضت لها شوارع المدينة. أما أن نجعل من رفض احتكار الدولة للعنف أساساً للإرهاب، فهذا تصوّر بوليسي للتاريخ، وهو يمتاز في أعيُن العديد من القادة برحابة تجعلهم يستخدمونه في مختلف مجالات النفعيّة السياسية. مثال ذلك، كما سنرى فيما بعد، أن «نظرية الأوساط» قد ابتُدعت في حينها من أجل مساعدة إحدى الحكومات اليمينة على تمييز نفسها عن الحكومة التي سبقتها.

ويستطيع المرء أن يذكر عدداً لا يحصى من الأمثلة التي تشهد على البعد السياسي المباشر الذي يؤثر على تعريف الارهاب. لكننا نقتصر عليهم مثلين اثنين يتعلّقان ببعض الهيئات الدولية. فقد جاء في تقرير قدّمه مكتب الولايات المتحدة للأنتربول في الجمعية العامة الرابعة والخمسين التي عقدتها هذه المنظمة، «ان النشاط الارهابي الدولي ينبغي أن يُعتبر من الآن فصاعداً بمثابة النشاط الذي يتعلق بصلاحيات حفظ الأمن، لا بوصفه موضوعاً سياسياً». رغم ذلك، يلاحظ د. رُوّار، أحد محرّري صحيفة لوموند، «ان المنظمة المذكورة كانت قد رفضتّ في وقت سابق أن تتدخل في قضية كلوس باربي، لكنها لم تتردّد أبداً في التدخّل بالقضية التي تناولت كلوس كراوسّان، أحد محامي الدفاع عن عصبة بادر» (الجيش الأحمر).

لقد اتخذت الجمعية العمومية للأمم المتحدة عدة قرارات تدين الإرهاب. لكن هذا لا ينفي أن الدول لم تكن متفقة فيما بينها لا على تعريف الإرهاب ولا على تحليل أسبابه. وبهذا الصدد يقول مؤلفا أحد المصنّفات في القانون الدولي: «فقد رأى البعض ـ وهذا هو الرأي الغربي الذي توافق عليه بعض دول أمريكا اللاتينية ـ أن الإرهاب يُعرَف من الطرائق التي يتّبعها، ومن العنف العشوائي الذي يضرب الأبرياء، ومن الابتزاز الذي يرافقه، إلخ. أما الأمر الذي يتصدّر من حيث أهميته جميع الأمور الأخرى، فهو إتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة وتدابير القمع الناجعة على الصعيدين القومي والأممي. كما رأى البعض الآخر أن أعمال العنف والفتك أمور مؤسفة ولا شك، لكن الأولوية يجب أن تُعطى لفهم علّة هذا العنف وغاياته، أي يجب أن نتساءل حول أسبابه. وأن العنف الذي تمارسه حركات التحرر هو عنف مشروع. وفي هذه الحالة لا يجوز وصفه بالإرهاب، في أي حال من الأحوال، فالعنف

الحقيقي، أي الإرهاب، إنما يقع على مستوى أسباب القمع والاضطهاد. وعلى كل جهد يُبذل على الصعيد الاممي أن يأخذ هذا الأمر الواقع بعين الاعتبار. هذا الفهم الثاني هو فهم العالم الثالث الذي يؤيده الاتحاد السوفياتي»[1].

ولم يكن نعوم شومسكي مخطئاً عندما قال: «لقد أصبحت كلمتا «إرهاب» و«إرهابية» في الغرب أداتين دلاليّتين من أدوات السلطة. أما إذا راجعنا القاموس فإننا نجد أن هاتين اللفظتين تدلان على «ممارسات ردعيّة» مبنيّة على «استعمال العنف استعمالاً مضطرداً»، سواء من قِبَل الحكومات أو من قبل المعارضين لها. بيد أن اللفظتين المذكورتين فقدتا جزءًا لا يُستهان به من معناهما في العالم الغربي اليوم، لأسباب ايديولوجية محضة: فلم تعودا تدلّان إلاّ على العنف «تفصيلاً» لا جملةً، وذلك عندما يصدر هذا العنف عن اناس ناقمين على النظام القائم».

ويذكّر هذا العالم الألسني الشهير بأن و. لاكور يعلن في مستهلّ كتابه: «إن دراستي لا تتناول إلاّ الحركات التي اتخذت من الإرهاب المضطرد سلاحها الرئيسي...». لكن شومسكي يعترض على هذا الطرح بقوله: «إن الدول لا تعتبر كناية عن «حركات». ومع ذلك، فإننا إذا شئنا أن ندرس العنف السياسي دراسة فعلية، وبالتالي من حيث تعبيراته وتجلياته في أوضح مظاهرها، فليس من الصعب علينا أن نجد لأنفسنا مصطلحات تتيح لنا أن نبحث حالة الدول التي استولت عليها «حركات» تنادي باعتماد الإرهاب، كحركة النازيين مثلاً أو حركة الزمر العسكرية الفاشية في أمريكا اللاتينية».

---

(1) جان فرنسوا غيلودن ودانييل كولار، «حقوق الأمن الأممي» ماسبيرو، 1987، ص 73
- Jean François Gvilhaudin et Daniel Callard, «Le Droit de la Sécurité internationale», Maspero, 1987, P. 73.

في سبيل طرح تجريبي:

لا شك في أن اعتراض شومسكي اعتراض وجيه. ولكن مهما بدا الطرح الذي يقوم على إدخال دراسة «العنف تفصيلاً» ضمن دراسة أعمّ تتناول العنف السياسي جملةً، نقول مهما بدا هذا الطرح مثمراً وغنيّاً، فإنه يظل طرحاً من جملة طروح ممكنة. فنحن نستطيع أيضاً أن ننطلق من أمر واقع آخر: وهو أننا نجد في فترة معينة (1981 ــ 1988) وفي مكان معيّن (فرنسا) ظاهرة يطلق عليها اسم «الارهاب» وأناساً يوصفون بأنهم «إرهابيون». إن استعمال هاتين اللفظتين في الواقع لا يُحيلنا على حكم من الأحكام بل على بيّنة من البيّنات. أما تحليل ما تشتمل عليه هاتان اللفظتان، فضلاً عن تحليل السلطات التي تستعملهما، فهو يأتي بعد أن تتبيّن لنا الواقعة المذكورة.

إن مثل هذا الطرح التجريبي يساعدنا فوراً على تسجيل نقطتين: أولاهما تتعلق بمشاعر الاستبعاد والخوف التي يثيرها عادة ما اصطلح على تسميته بالإرهاب، وثانيتهما تتعلق بإرادة الاعتداء والاستخراج التي نجدها عند من يمارسونه.

إن الذين كانوا في المترو أثناء اعتداءات سبتمبر 1986 لا يسعهم أن يُنكروا ما نقول. ربما كان تعريف الإرهاب أمراً صعباً، لكن مفعول الرعب قد يكون في بعض الأحيان أمراً ملموساً تماماً. لقد أثير هذا المفعول في ذلك الحين بفعل الاعتداءات الفظيعة (تاتي، الخ.)، ثم صير إلى تعهُّده ورعايته بعد ذلك عبر الملصقات التي كانت تضيف إلى خطر الاعتداءات الدائم إرهاباً فكرياً يفرض على الناظر إليها فكرة غريبة مفادها أن عائلة لبنانية أعلنت الحرب على فرنسا (وتهكم بعضهم بالقول إنها تنوي انتزاع مقعدها في مجلس الأمن). فإذا كان أيلول 1986 لحظة استثنائية من هذه الناحية، وإذا كانت المخاطر التي يتعرّض إليها

المارّة في الشوارع مختلفة إلى حدّ كبير تبعاً لاختلاف المنظمات وأهدافها، فإن مفعول الرعب يظل ملحوظاً على الدوام عبر الطريقة التي يتمثل الرأي العام - أولئك الذين يعبّرون عنه ويصنعونه - من خلالها أفعال الإرهابيين وأشخاصهم. إن هؤلاء الأشخاص لا يسبّبون خوفاً دائماً لأبناء عصرنا. لكن صورة الاعتداءات ومرتكبيها تظهر في الأذهان وعلى الشاشات مرتبطة على الدوام بانطباع الخطر الداهم، في حين أننا كثيراً ما نلاحظ شللاً في الفكر النقدي مما يدلّ على وجود الرعب في أوساط المثقفين.

فسؤالنا بصدد إرهاب متعدّد الجنسيات لا يقيم اعتباراً لـ «قواعد» الدبلوماسية والحرب، أو بصدد إرهاب داخلي قومي يقوم به اليسار أو اليمين المتطرف. فإن ما يمتاز به النشاط الذي يوصف بالإرهابي هو ادعاؤه بأنه يضع نفسه موضع الخارج على المجتمع الذي يهاجمه، وكأنما هو يقول له: «إن قواعدي ليست قواعدك». وهو، حول هذه النقطة، يتّفق تمام الاتفاق مع الذين يشجبونه كل الشجب: ففي التعليقات الإعلامية التي تعقب كل اعتداء نجد أن ما يُجمع المدينيون على إدانته سواء بسواء هو التنكّر للقواعد الديمقراطية من جهة، وأعمال القتل والتسبّب بالأضرار المادية من جهة أخرى. فإذا عرّفنا الإرهاب بأنه ممارسة تُعرب عن إرادة الخروج على المجتمع الذي تظهر فيه. وتقترن بمفعول ترهيبي، فإن هذا التعريف الذي قلّما يخضع للنقاش حتى في أوساط المعنيين أنفسهم، يشقّ أمامنا طريقين للتفكير:

1 ـ فيمكننا أن نتساءل حول ما يولّد المفعول الترهيبي: هل هو حقيقة الافعال نفسها أم وضعها موضع المشاهدة؟ هل هو مصير الضحايا أم استخدام هذا المصير من جانب السلطات على اختلافها؟ وبصورة

أدق: ما هي أهميّة كلّ من هذه المقوّمات؟ وبصورة أكثر فجاجة: مَنْ يُرهب مَنْ؟.

2 ـ هل يعدو الخروج الذي يدّعيه الإرهابي أن يكون شيئاً آخر سوى إدعاء؟ إنه يتنكّر لشرعية القواعد المرعيّة في المجتمع الذي يهاجمه. لكن المجتمع الديموقراطي ودولته لا يعترفان لأحد بحقّ التنكّر للقواعد المذكورة. وهذا ما يعنيه فرنسوا نوريه بقوله: «. . . إن القانون الديمقراطي لا يشتمل على أية محكمة استئنافية لأنه لا يُقرّ بوجود ما يتخطّاه. فالطاعة التي يُفترض بالناس أن يدينوا له بها لا تتوقف البتّة على مضمونه بل على مجرّد الإجراءات الشكلية التي أدّت إلى إقامته. إن سلطة الدولة الديموقراطية تلغي مبدأ حق المقاومة نفسه. ومن ثمّ فهي تلغي حق اللجوء إلى قتل الطاغية الذي كان معمولاً به منذ القدم إن الأكثرية تحوّل كل ما تقوم به إلى حقّ من حقوقها، وكأنما هي تمنح مكافأة أو علاوة لكلّ ما يصدر عنها من استعدادات وتطلعات».

إن ما سنستعرضه هنا هو عبارة عن بعض النتائج التي تستخلص من هذا المبدأ بعد تحويله إلى عقيدة، بادئين باستعراض الممارسات البوليسية أولاً.



I

البوليس



2

تفويت المواعيد
1981 ـ 1982

تبدو الأمور اليوم على قسط من البساطة: فهناك الدولة الديمقراطية من جهة، ومنظمة العمل المباشر من جهة أخرىٰ. لقد تواجهت هاتان المنظمتان معتمدتان على وسائل غير متكافئة من حيث القيمة والأهمية. فعملت الأولىٰ على تصفية الثانية التي كانت قد شنّت عليها حرباً شخصية باسم ايديولوجيّة غريبة على سائر الجسم المجتمعي. لقد نسينا قليلاً أن الوضع لم يكن دائماً بمثل هذا الوضوح.

يذكر القارىء على الأرجح (وكم أصبح ذلك بعيداً!). ان وصول أحد الاشتراكيين إلى رئاسة الدولة للمرة الأولىٰ في تاريخ الجمهورية الخامسة، قد أثار هنا وهناك ردود فعل حماسية. فاليساريون رعوا آمالاً لا شك في أنها كانت مضخّمة جداً: ألم يذهب بعضهم إلى حدّ الكلام عن «تغيير المجتمع»؟ أما اليمينيون فقد تملكهم خوف شديد واستبدت بهم شراسة مفرطة: ولم يعد سرّاً على أحد أن قسماً من ملاك الدولة، وخاصة في البوليس والقضاء، قد انتقل في مايو 1981 إلى صفوف المعارضة النشطة واليومية. وعندما أفرجت السلطة، إما بناء على عفو عام وإما بناء على أسباب صحية، عن معظم السجناء السياسيين، كانت

تراهن على أن يلتزم الناشطون منهم بهدنة قد تطول لتتحول إلى سلام نهائي. هكذا كانت وسائل الإعلام المقرّبة من السلطة تلهج بعبارات مستمدة من قاموس المناضلين الذين قادوا حملة العفو العام فكانت تتحدث عن «إرجاع العدّاد إلى درجة الصفر». غير أن عدداً من رجال القضاء والبوليس أعربوا عن رفضهم لسياسة الوئام هذه، إما انسجاماً مع عدائهم المبدئي لليسار، وإما بناءً على تمسكهم بالإيديولوجيا الأمنية، ولجأوا إلى كل أنواع المناورات تجسيداً لرفضهم.

في الخامس من أغسطس 1981، خرج جانا مارك رويّان من السجن. وجاء دور ناتالي مينيغون في شهر أيلول، ثم جاء دور مهنّد حمامي في تشرين الأول. فما الذي سيكون عليه وضع هؤلاء الذين أطلق سراحهم، وأي نوع من النضال سيتبنّون في ممارساتهم؟.

منظمة العمل المباشر عام 1981:

آلان پوجولا مناضل مستقل قديم، تعرّف إلى ناتالي مينيغون عندما كانت تعمل وإياه في مصرف باريس الوطني حيث لا يزال يعمل إلى الآن. وكانا قد التقيا ضمن تعاونية هذا المصرف المستقلة أثناء إضراب كان له في أواخر السبعينات أن يؤثر تأثيراً عميقاً على المؤسسة المصرفية ونتج عنه إنشاء نقابة صغيرة حملت اسم نقابة المصارف الديمقراطية. وكان آلان يعرّف عن نفسه دائماً بوصفه شيوعياً مستقلاً؛ أما رفضه للدولة وللمجتمع الرأسمالي فأمر لا مجال للشك فيه. عندما التقيت به للمرة الأولى، في أواخر 1987، كان قد مضى على إضراب العمل المباشر عن الطعام ثلاثة أسابيع، وسط لا مبالاة عامة. وأخبرني أنه لا يريد أن تموت ناتالي، لأنه لا يزال يعتبرها «صديقته».

قلت له: «إن ما لا أفهمه هو كيف يستطيع أُناس مثل هذه

المناضلة المستقلة أو مثل رويّان أن يتعرّفوا على أنفسهم اليوم من خلال هذه اللغة الستالينية الخشبية؟».

فأجابني آلان بوجولا: «لا أدري كيف يفعل الآخرون، لكن ناتالي لا تمتّ إلى الستالينيين بأية بصلة، إنها امرأة متمردة وحسب، على كل حال، فهم لم يكونوا منظّرين حقاً. وعندما خرجوا كان لديهم تطلّب شديد للمسائل النظرية».

لوحة أكّدت لي الأيام صحّتها، فمن الأسرار المعلومة لدى الجميع أن النصّين الوحيدين الذين نشرا بتوقيع العمل المباشر، وهما الكراسان اللذان يحملان عنوانَيْ: من أجل مشروع شيوعي وحول الامبريالية الأمريكية، لم يُكتبا من قِبَل أولئك الذين يعتبرون بمثابة «القادة التاريخين»، هذا إذا استثنينا ما صدر عن المنظمة من بيانات.

« إذن، فهم مجموعة من المتمردين يريدون أن يقطعوا مع المجتمع والدولة ويتشبثون بأول تبرير تقع أيديهم عليه؟».

ــ هذا هو المنطق الحتمي الذي يحكم كل مجموعة لا تأثير لها على الواقع المجتمعي أو لم يعد لها تأثير عليه.

ــ ولكن رغم هذا، فالتشّبث بأيّ تبرير مهما كان مضمونه أمر لا يجوز. انظر إلى هذا الخطاب حول الامبريالية الأمريكية الذي لا يذكر الامبريالية السوفاتية بشيء، بل يتبنّى اطروحاتها في بعض المواضع... إنه أمر من الصعب القبول به لدى متمردين مستقلين أو إباحيّين. فمن أين جاؤوا بهذا الطرح؟.

ــ لا أعلم. ربما جاؤوا به من تلك المواضع التي عاشوا فيها عام 1981 بعد اطلاق سراحهم؟ فقد تحالفوا حينذاك مع بعض الماركسيين اللينيين الأتراك المتعصبين لستالين».

إن حجة المعشر السيّء ليست مُقنعة. وعلى كل حال فقد أكّد لي عدة أشخاص مقرّبين من ن. مينيغون أنها كثيراً ما كانت تنتقد العمل المباشر انتقاداً شديداً.

ومهما يكن من أمر الكيفية التي نظر أعضاء العمل المباشر المعتقلين بموجبها إلى الماضي بعد إطلاق سراحهم، فإن بعضهم اشترك في إعادة بناء منظمة غامضة الأهداف. فحتى أواخر العام 1982 يبدو أن العمل المباشر لم تكن قد حسمت الاختيار بين شكلين متضاربين من العمل السياسي: شكل النضال الجريء والحيوي (الاستيلاء على الممتلكات، احتلال الأبنية (Squats)، الذي تخوضه بصورة علنيّة مجموعة مغايرة تستقطب أنصارها من الأوساط المستقلة، وشكل النشاط العسكري الذي يقوم به «حزب شيوعي مقاتل». وهكذا شهدنا، من جهة أولى، سلسلة من الهجمات الموقّعة بإمضاء العمل المباشر والتي حققت لها تقدماً معيناً من تفجير «واجهات الشركة الرأسمالية» (رولز ـ رايز، بوفنفر..) قُبيل عيد الميلاد 1981، إلى إطلاق زخّات من الرصاص على سيارة المسؤول عن أمن السفارة الإسرائيلية في باريس، وهي عملية رمزية لكنها تعتبر في نظر المارّة أشدّ خطراً من الأولى ـ لكن هذا التقدم يظل رغم ذلك دون تلك العتبة الحاسمة التي هي قتل الناس. كما شهدنا، من جهة أخرى، إن أعضاء العمل المباشر الذين كان لهم علاقة جيدة بوسائل الإعلام لم ينفكّوا عن مواجهة التشويهات الصحفية والممارسات البوليسية التي كانت تضطرهم إلى التخفّي والعودة إلى السريّة. فهل كان ذلك نتيجة لغموض الخط السياسي الذي يعبّر عن صراعات داخلية، أم كان عبارة عن لعبة مزدوجة تقوم بها منظمة تبنّت توزيع العمل بين أشخاصها البارزين المكلفين بتمثيل وجهها الشرعي، وبين أعضائها الغامضين الذين يستعملون القنابل؟ ليس من الأكيد أن

هنـاك جواب حـاسم على هـذا السؤال. إلاّ أننـا سنحـاول رغم ذلـك أن نتلمس إمكانية الإجابة، بأن نُبرز بعض العناصر ذات الدلالة التي جـرت خلال عامي 1981 ـ 1982 .

في المبارزة التي وضعت العمل المباشر والبوليس وجهاً لوجه كـان هـذا الأخير هـو البادىء بـإطلاق النـار، وذلك من خـلال مناورة إعـلامية كاذبة .

عوارض قضيّة كورييل:

الثلاثاء في أول ديسمبر 1981 ، نشرت صحيفة لوپاريزيان ليبيريـه (الباريزي المتحرّر) خبراً على صفحتها الأولى: «سرقة الأسلحة من حيّ كلوزييـه. العمل المبـاشر هي الفـاعل، الكـومنـدوس التـابـع للمنـظمـة اليسارية المتطرفة يترك بصماته».

«تمكّن البوليس من تحديد هويّـة الذين قـاموا بسـرقة الأسلحـة في فـوا. ويمكننا القـول بأن الفـاعل هـو مجموعـة العمل المبـاشر اليسـارية المتطرفة التي عُرفت بقيامها بعدة عمليات سطو مسلح (كتلك التي جرت في كونديه ـ سور ـ لسكو) وبعدة أعمال إرهابية (كإطلاق الرصـاص على مكتب روبر غالي الذي كان في ذلك الحين وزيراً للتعاونيات). وقـد ترك قائد وحدة الكومندوس جان مارك رويّان بصماته في مستودع الأسلحة في معسكر كلوزيل. كما أن هناك مؤشـرات أُخرى تتقـاطع مـع هذه البيّنـات الأولى. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن المجموعة المسلحة لم تقتصـر على سـرقة أسلحـة «غير هجـومية»، بـل حملت معها صنـدوقـاً يحتـوي على مغاليق البنادق».

سيتبيّن لنـا في الأسطر القـادمة أن الصلة بين عمليـة الهجـوم على كونديه ـ سور ـ لسكـو وبين العمل المبـاشر لم تكن أكيـدة على نحو مـا

تقول صحيفة لوپاريزيان. إلاَّ أننا نلفت الانتباه إلى عبارة «المجموعة اليسارية المتطرفة»: إذ إن طبيعة العمل المباشر لم تكن قد تحدّدت بعد، حتى بالنسبة لصحيفة قلّما اعتادت على تحديد الفروقات الدقيقة بين الأمور.

ثم استعادت بعض الإذاعات بثّ «المعلومة» المذكورة، فذكرت أن «رويّان وعصابته» هم وراء عملية الكومندوس التي استولت في 22 اكتوبر على مئة وخمسة عشر مسدساً ـ رشاشاً من طراز مات 49، وعلى أربعة رشاشات ثقيلة من معسكر كلوزيل الحربي قرب فواكس في منطقة أرييج. وأضافت الإذاعات أن «قائد المجموعة» ورجاله تمكّنوا على الأرجح «من اللجوء إلى اسبانيا» وذلك «بمساعدة أصدقائهم من منظمة الإيتا».

والواقع أنه لم يكن لرويّان ولا لأي عضو من أعضاء العمل المباشر علاقة بتلك السرقة البته تمكنت الشرطة بعد ذلك من اعتقال فاعليها الحقيقيين، وتبيّن أنهم مجرّد «جانحون» ليست لهم أدنى علاقة بأية دوافع سياسية. أما رويّان نفسه فقد ذهب إلى صحيفة ليبراسيون التي أجرت معه مقابلة شجب فيها هذا «التحرُّش». وقد خصّصت الصحيفة المذكورة لهذه القضية عنوان صفحتها الأولىٰ بالخط العريض: «استراتيجية التسميم»، وثلاث صفحات من المقالات. فكتب سيرج جولي افتتاحية تحمل عنوان الصفحة الأولىٰ، عالج فيها عدة حالات اعتبرها نموذجية من حيث دلالتها على عجز الاشتراكيين عن التحكم بميدان الاستعلامات، ثم أضاف: «وقد تبيّن لنا أخيراً، ومنذ عدة أسابيع أن هناك بعض رجال الشرطة ـ من المحتمل وليس من المؤكد، في الحالة الراهنة من تحقيقنا، أن يكونوا مفوضين تابعين للاستخبارات العامة ـ يريدون صبّ الصواعق الحكومية على رأس العمل المباشر التي

يعلم الجميع أنها ليست مأوى للنفوس الهادئة والمسالمة. فمنذ أن حصلت الهجمات الأُولىٰ التي تلت عملية أخذ الرهائن الأرمن في قنصلية تركيا، والتي كانت من فعل مجموعات إرهابية أرمنيّة، كما تبيّن من بعد ذلك، طلب غاستون دوفير توضيحات حول المسألة من الاستخبارات العامة. فجاءه الجواب يتّهم منظمة العمل المباشر. وأخيراً قرأنا البارحة في الپاريزيان ليبيريه صيغة جديدة لممارسة قديمة، إذ تدعي الصحيفة المذكورة أنها برهنت عن ضلوع جان مارك رويّان في عملية سرقة الأسلحة في فوا، فلو أن هناك من يدبّر إعداد الرأي العام لعملية مماثلة لعملية كورييل، فإنه لن يجد طريقة أفضل من هذه. إن أقلّ ما يمكن قوله هو أن جان مارك رويّان يشكّل هدفاً من أفضل الأهداف التي تشتهيها المنظمة المسمّاة «شرف البوليس»، وهي المسؤولة عن اغتيال بيير غولدمان الذي نقمت عليه بعد الإفراج عنه من قِبَل محكمة التمييز. إن العفو الرئاسي الذي استفاد منه جان مارك رويّان بعد أن قام بعمليات هجومية عديدة يجعله هدفاً للانتقام، خاصة وأن مبرمجي هذا الاغتيال الذي ما زال في حيّز الإمكان يستطيعون أن يتصوّروا أن أعضاء العمل المباشر سوف يسارعون إلى الانخراط في الدّوامة الإرهابية التي من شأنها أن تحوّل بعض المدن الفرنسية إلى ساحات قتال، وذلك أمام تصفيق المحبّذين لكريغسبيل وعدائه للاشتراكية».

ولم يكن كاتب الافتتاحية المحرّر الوحيد الذي أتى على ذكر كورييل. ففي المقابلة التي أجرتها الصحيفة مع رويّان أخذ الصحفيون يشدّدون على المقارنة بين وضعه ووضع كورييل، كما أن محرّري المقابلة خصصوا عمودين من الصحيفة للتذكير بظروف موت هنري كورييل، ومن المعلوم أن مؤسّس شبكة «التضامن» وقائدها، الذي كان قد كرّس حياته لتقديم العون للمناضلين المناهضين للاستعمار، قد اغتيل

بعد أن وصفه جورج سوفّير، في مقالة طويلة نشرتها مجلة لـوبوان، بـأنه «زعيم شبكـة تقدّم العـون للإرهـاب الدولي تحت إشراف الكى. جي. بي.».

حيال التذكير بمثل هـذا المصير، سـاهم رويّان، كمـا هو متـوقّع، بتسريع عجلة الأمور: «إنني أنتمي لمنظمة سياسية ـ حربية تعتمد السريّة في بعض بنيـاتها، وهؤلاء القـوم يستطيعـون أن يحكّموا ضـرباتهم. إننـا نملك الوسائل الكفيلة بالقضاء على هؤلاء المتحرّشين قضاءً تاماً».

والسؤال الـذي يُطرح يـدور حول مـا إذا كانت الأهميـة التي أولتها ليبراسيون لهـذه القضية قـد ساهمت في حلحلتهـا، أم إنها سـاهمت في تـرسيخ الاعتقـاد لدى رويّـان ورفاقـه بأن «البنى السـريّة» وحـدهـا كفيلة بانقاذهم من المصير المشؤوم؟ مهما يكن من أمر، فإن ما جرى في اليوم التالي من تطورات لم يكن من شأنه أن يبرّد مخاوف الاضـطهاد عنـد من كان يشعر بها. فقد اتصل أحد الأشخـاص بصحيفة ليبيـراسيون، وادّعىٰ أنه رويّان بالذات، وقلّد صوته بحيث انطلت حيلته على المحررين الذين أجـروا مقابلة اليـوم السابق، وقـال لهـم: إنه يـودّ الإدلاء بـ «تصـريحـات غريبة». ثم اتّصل الشخص نفسه بصحيفة الپاريـزيان ليبيـريه. وإذا كـان مشروعه التضليلي قد أثار بلبلة شديدة، فإنه بـرهن على الأقل أنـه يعرف الشخص الذي ينتحل هويته معرفة تامة.

بعد ذلك بيـومين كتبت ليبيراسيـون: «إن الاستخبارات العـامة هي وراء الخـديعة المتعلقـة بـالعمـل المبـاشـر». وروت الصحيفـة كيف أن المعلومة الكاذبة قد أُعطيت لوسيلتين إعلاميّتين:

ــ «لـوپاريـزيان ليبيـريه: إن الـذي سرّب المعلومـات لكـريستيـان

شاردون هو أحـد العاملين في شـرطة الاستخبـارات العامـة ممّن يثق بهم الرجل ثقة تامّة. وبالتالي لم يكن لدى هذا الصحافي أيّة نيّة سيئة عندمـا اتّهم العمل المباشر اتهاماً قاطعاً، والواقع انه لم يكن لـه أيّة مصلحـة في اختلاق هذا السيناريو الذي ما لبث أن كذّبه وكيل النيابـة في منطقـة فوا، ممّا أضرّ بسمعة الصحيفة ومصـداقيتها. والأبلغ من ذلـك، على ما يـرى كريستيان شـاردون، هو أن مبلّغـه كان قـد خُدع هـو الآخر من قِبَـل أحد رؤسائه.

ـ «اوروبـا واحد: لقـد استعادت هـذه المحـطة الإذاعيـة معلومـة الپاريزيان ليبيريه بشيء من الحذر. وفي يـوم الاثنين تلقّى أحد محـرريها مكالمتين هاتفيتين من عضوين في الاستخبارات العامة فأكد لـه الأول أن البصمـات التي وجـدت في معسكـر كلوزيـل ـ وهــو مـا تحــدثت عنـه لوپاريزيان ليبيريه بوصفه الـدليل الـوحيد على إدانـة رويّان ـ هي بـالفعل بصمات مناضل العمل المبـاشر. كمـا شرح لـه بالتفصيـل حقيقة النقـاط الاثنتي عشـرة مـوضـوع المقـارنـة، ممـا يبـرهن على ضلوع رويّـان في العملية».

ابتداع الإرهابيين:

صدفة بسيطة؟ في اليوم الذي تلى نشر صحيفة ليبيراسيـون للمقال الذي يطرح الشكوك حول تـلاعبات الاستخبـارات العامـة، قام البـوليس بمـداهمة مبـاغتة لڤيـلّا البواسّـوينير، إحـدى المبـاني التي تضـع العمـل المباشر يدها عليها بصورة غير شرعية(*).

(*) Squats : لفظ أمـريكي درج في اللغة الفـرنسية إلى جـانب اللفظ الآخر Squeters . وال Squeters هم جماعة تضع يدها بصورة غير مشروعـة على مبنى أو قطعـة أرض أو حيّ بكامله أحياناً (وهو الـ Squat) فتحتلّه وتستخدمه لغـايات السكن أو الـزراعة. . . =

إن الطريقة التي عالجت بها الصحافة هذه الحادثة تستحقّ أن نتوقف عندها. يقول هامون ومارشان: إن البوليس استدعى قاطني المبنى المحتل، من بينهم المسؤول الإعلامي للجماعة: «وفي مخفر البوليس الواقع في شارع دودوڤيل، طلب رويّان السماح له بالاتصال هاتفياً بأحد المساعدين البرلمانيين لليونيل جوسبان. فحضر الرجل إلى مركز البوليس وتباحث مع «الزعيم التاريخي لمنظمة العمل المباشر». إن هذه الرواية التي تتلخص باستدعاء أعضاء المنظمة إلى المخفر، ثم يتدخّل أحد نوّاب الحزب الاشتراكي ـ كان لها أن تستعاد مرات عديدة من قبل صحافة اليمين المتطرف، وذلك تبياناً للتواطؤ الحاصل بين الاشتراكيين والإرهابيين. وهكذا ذهبت صحيفة مينوث [دقيقة] (صحيفة لوبان) بكل بساطة إلى أن جوسبان تدخل للإفراج عن «جماعته». أما ناسيونال ـ إبدو فقد عادت إلى هذه الأطروحة عام 1985. ولكن لتبرهن على أمور كثيرة... فقد نشرت الأسبوعية اللوبينيّة(*) بهذه المناسبة صورة طبق الأصل عن التقرير الذي أعدّه البوليس على أثر تدخّله. وهذا التقرير هو الذي يعتمد عليه هامون ومارشان للتأكيد على تدخل جوسبان: فهما يستشهدان بفقرات من التقرير المذكور، دون أن يذكراه، مكتفِيَيْن بتصحيح الخط السيء الذي كتبه به واضعه. ونحن بدورنا سنذكر هذه الفقرات كما جاءت في التقرير المذكور. إن رجال البوليس يوردون تصريحات قاطني المبنى المحتل على النحو التالي:

«إننا حوالي عشرين شخصاً من المحتلّين. وقد احتلّينا البناية منذ أربعة أيام. والنائب السيد جوسبان على علم بما فعلنا».

= والمعنيّ هنا بالـ (Squat) بناية أو عدة بنايات كانت منظمة العمل المباشر التي يدور الكلام عليها قد احتلّتها. سنعتمد بإزاء (Squat) البناء المحتلّ وبإزاء (Squatters) المحتلّون. (م).

(*) نسبة إلى جان ماري لوبان (Le Pen) الزعيم اليميني المتطرف.

«هناك من يعتزم إنشاء رابطة لعمال وفلاحي المنطقة الثامنة عشرة [من باريس]. أمين الرابطة، السيد: رويّان جان ـ مارك، المولود بتاريخ 1952/8/30 في أوش والذي يقيم على العنوان المذكور آنفاً». لكن هامون ومارشان لا يذكران خلاصة التقرير التي تتنافى تماماً مع روايتهما: «وقد اصطحبنا المسؤولين [أي رويّان و «مساعده» على حدّ قول البوليس] وقمنا بتفقّد البناية ووجدنا أنها تتألف من كهف وأرضية وطابقين. ولم نلاحظ أي شيء غير اعتيادي باستثناء بعض الطراريح المفروشة على الأرض. ولم يحصل أي حادث عند مغادرتنا».

إن ج. م. رويّان و ن. مينيغون اللذين يعيشان في وضح النهار وتحت الرقابة الدائمة لا يسعهما بالتأكيد، أن يشتركا بالعمليات الموقعة بأعضاء العمل المباشر في أواخر العام 1981. ويبدو أنهما لا يزالان منصرفان إلى نشاط يساري أقلّ شأناً في نظر القانون: ففي 19 يناير قام البوليس بمداهمة جديدة لإحدى البنايات المحتلّة التي تشغل الأرقام 10 و12 و14 من شارع شاربونيير، وأسفرت هذه المداهمة، في ما أسفرت، عن استدعائهما وانتهاء أمر البناية المحتلّة.

كانت حصيلة العملية، من وجهة نظر البوليس، عبارة عن لا شيء، باستثناء تسريح بعض الأشخاص التي تدلّ كل القرائن على أنهم كانوا معروفين إلى حدّ كبير. فلماذا ركّز البوليس اهتمامه على هذه البناية المحتلّة بالذات، في حين أنه تساهل من قَبل تجاه العديد من البنايات المحتلّة الأخرى؟ إن هذا السؤال يُحيلنا على مسألة الحفاظ على الأمن التي كانت سائدة لا في الأوساط الحكومية بل على الأرض. فإذا كان المسؤولون في جهاز البوليس يسعون إلى وجود أقلّ قدر ممكن من الإرهاب، فإن إغلاق البنايات المحتلّة كان خطأً جسيماً: إذ إن وجود مثل هذا المكان المكشوف والمعروف يسمح دائماً بالتسلّل إليه، سواء

كـان التسلّل من قِبَل البـوليس نفسه (الاستخبـارات، التلاعبـات. .)، أو كان تسلّلاً ايديولوجياً أو سياسياً، فحول هذه النقطة الأخيـرة، مثلاً، كـان من الممكن أن يؤدي رصد بعض الأموال لشارع لاشاربـونيير إلى تحـويل «بعض الإرهـابيين المقبلين» إلى أعضـاء نشـطين في روابط ذات طـابـع مطلبي.

قد تبدو هذه الفرضيـة الأخيرة من قبيـل التخريف. لكنهـا قد تبـدو أقلّ تخريفـاً إذا نحن تذكّـرنا مـا حصل لقـدامى مقاتلي الألـوية الحمـراء (ومن بينهم عدد من مؤسسي هذه الألوية) الذين يعملون اليوم في خـدمة الدولة الإيطالية، ويتمتّعون بملء الحرية أو بحـرية مشـروطة أو مجتـزأة، فيشتغلون في مجالات من نوع استيعاب العاطلين عن العمـل والجانحين والمدمنين على المخدرات وكل أولئك الهـامشيين الذين كـانوا يـطمحون في السابق إلى كسبهم ضد الرأسمالية. وربما كـان لا بدّ لهـذا المشروع من أن يشهد بعض المفاجآت السيئة، إذ يتبيّن أن فلاناً أو فـلان قد ظـل يحتفظ بميوله الهجومية. فإذا كانت هـذه الافتراضـات ما زالت تبـدو من قبيل الخرف والحماقة فلتُعتَبَـر إذن من باب المـديح والإشـادة بأشخـاص آخـرين: إذ إننا نجـد في صلب الحكومـة بالـذات أشخاصـاً كـانـوا من اليسـاريين المتطرفين ثم ارتـدّوا على وضعهم السابق، وأخـذوا يفكّـرون بإيجاد طرق أكثر دقّـة وتخصيصاً من أجـل كسب الناس إلى آرائهم. فلو أن قسماً ضئيلاً من الافتراضات المذكورة قد كُتِبَ له النجاح، لكنّا تجنّبنا كثيـراً من الـدم المسفـوك وكثيـراً من التفجيـرات التي احتلّت عنـاوين الصفحـات الأولى من الجرائـد. أما إذا كـان الهـدف هـو اعتقـال بعض الإرهابيين بصورة استفزازية واستعراضية، بعـد إقامـة البرهـان على عقم كل سياسة لا تعتمد القمـع الخالص والبـطش السافـر، فإن من الأفضـل عنـدئذٍ أن يصـار إلى الحيلولة دون كـل نشاط علني، وإجبـار المناضلين

على اللجوء إلى سرّية العمل. أي انه يكون من الأفضل ابتداع الإرهابيين بأسرع وقت ممكن.

ابتداع «الإرهاب»:

كان عام 1982 عاماً مناسباً لاختلاط الأمور والأوراق. فعصفت نزاعات الشرق الأوسط بفرنسا التي شهدت في شهر اغسطس أول عملية دموية. في أواخر العام، صدر عن وكالة الصحافة الفرنسية برقية صحفية تلخص أحداث العام: «باريس 9 ديسمبر (و. ص. ف) ـ 21 قتيلاً و191 جريحاً، مشاهد حربية في قلب باريس، مجهولون تنقض عليهم في حياتهم اليومية انفجارات عشوائية. أهداف واضحة قوامها دبلوماسيون ومعارضون لأحد الأنظمة البعيدة، يُقتلون بكل برود: لقد أصبح الإرهاب حدثاً نافلاً تعيساً في فرنسا 1982، لكنه بدأ يشهد فترة هدوء نسبي منذ بداية الخريف. وضع البوليس يده على مخابىء للأسلحة، واعتقل بعض أعضاء مجموعة العمل المباشر الفرنسية المتطرفة والمحلولة بموجب قرار من مجلس الوزراء. لكن مساهمة هؤلاء المناضلين «الوطنيين»، ولو من باب المساعدة اللوجستية، في ما تعتقد وزارة الداخلية إنه «إرهاب ذو أصول دولية»! لم يصبح أمراً ثابتاً».

من الملاحَظ أنّ العمل المباشر كانت لا تزال تسمّى، في نهاية هذا العام المتنقل بالأحداث، «مجموعة متطرفة». والجدير بالذكر أن هناك جريحاً واحداً «غير مستهدف»، من أصل الـ 21 قتيلاً و191 جريحاً، يمكن إلقاء تبعته على العمل المباشر.

نعود إلى بداية العام 1982. أعلنت منظمة الفارل (القوات المسلحة الثورية اللبنانية) مسؤوليتها عن عمليتين ضربتا أهدافاً إسرائيلية. في 31 مارس، إطلاق رشقات من الرصاص على واجهة

البعثة الإسرائيلية لشؤون المشتريات، الواقعة في بولفار ماليزيرب في باريس. وفي 3 أبريل اغتيال ياكوف بارسيمنتوف، الأمين الثاني لسفارة إسرائيل في باريس، في منزله الواقع في جادة فرديناند ـ بويسّون، وذلك باعتباره ممثلاً لوكالة الاستخبارات الإسرائيلية الموساد.

في 17 أبريل، اتُّهم أعضاء في العمل المباشر، للمرة الأُولىٰ منذ مايو 1981، بأنهم متورطون بقضية متعلقة بالنشاط المسلح. فاعتقلت جويل اوبرون ومهنّد حمامي في مرآب تحت الأرض يقع في شارع بورّيغو، حيث تملك المرأة مربطاً للخيل وعُثر فيه على مجموعة من الأسلحة.

وبما أن إحدى قطع السلاح، التي يقول رجال البوليس انهم عثروا عليها في مربط الخيل، قد استخدمت في عملية إطلاق الرصاص على بعثة المشتريات، فإن الصحافة قرنت اسم العمل المباشر بعمليات منظمة الفارل. فأصدرت العمل المباشر بياناً تحتجّ فيه على «التركيبات البوليسية والصحافية» وتؤكد على أن مشروعها ما زال يقوم على: «بناء منظمة شيوعية انطلاقاً من المصانع والأحياء لكي تخوض النضال في العواصم الكبيرة بالتعاون مع ثوريّي العالم الثالث».

وكانت وثيقة «من أجل مشروع شيوعي» قد صدرت في الشهر الفائت. فإذا كانت قد حصلت بعض النقاشات في صفوف المجموعة، فيبدو، من قراءة نص الوثيقة، أن الهدف الرامي إلى بناء منظمة جماهيرية يعمل قسم منها على الأقل بشكل علني، كان لا يزال أمراً وارداً بالنسبة لعدد معيّن من المناضلين الذين ينتمون إلى منظمة ع.م.

في 22 أبريل، حصل هجوم مسلّح في شارع ماربوف: انفجرت سيارة مفخّخة أمام مركز المجلة الاسبوعية العربية الوطن العربي المقرّبة من العراق. فقُتل شخص وجرح ثلاثة وستون. وتحدثت الصحافة عن

شبهات تحوم حول العمل المباشر. فقرر أحد الصحافيين العاملين في جريدة لوماتن. بناءً على عهدة بالالتزام الأدبي، أن يقابل بهذه المناسبة عُضوي منظمة العمل المباشر المكلّفين بشؤون الإعلام.

جاك باسلون: «لقد سعيت إلى مقابلة رويّان ومينيغون في اليوم الذي تلي الهجوم المسلّح على شارع ماربوف، لأنني لم أكن راضياً عن الطريقة التي عالجته بها الصحافة عندما اتهمّت العمل المباشر بلا دليل أو برهان. فتناولت العشاء معهما ووعدتهما بأن لا أكتب في تلك الآونة لا ريبورتاجاً ولا مقابلة. كانت تلك أول صلة لي بهما، حتى أتمكن من الاقتفاء للعثور عليهما في حال حصول أيّة مشكلة. لقد تناولنا العشاء في مطعم صغير خلف (مبنى سوق مجمع قرب بلدية باريس) (BHV)، ووجدت أنهما شخصان لطيفان. كما لاحظت أنهما يتهيّآن للعودة إلى العمل السرّي. فقد كانا يشعران بأن هناك من يدفع بهما بهذا الاتجاه، وأن الطوق يزداد إحكاماً عليهما. كانا مراقَبَيْن باستمرار، فضلاً عن أن الصحافة، في أجواء الهجمات المسلّحة التي حصلت في العام 1982، لم تكن تدعهما وشأنهما. وقد أكدا لي تأكيداً حازماً على معارضتهما للعمليات الدموية. ولم يُخفيا عنّي تعاطفهما مع اليسار. ولا خيبتهما إزاء الحكومة. . . ».

رويّان ومينيغون يعربان عن خيبتهما تجاه الاشتراكية؟ عندما أعربتُ عن عدم تصديقي راح باسلون يؤكد لي:

«نعم يا صاحبي، فإذا كانا قد أعربا عن بعض التحفّظات تجاه المدة التي استغرقها العفو عنهما، فإنني لمست لديهما شعوراً صادقاً بالخيبة تجاه اليسار. في ذلك الحين كنت ألتقي بكثير من الناس: قضاة وشرطيون وأُناس من أقصى اليمين فضلاً عن أناس من اليسار. وكنت قادراً على تكوين فكرة موضوعية عن الخصال البشرية التي يتمتّع بها

الناس بصرف النظر عن آرائهم. ولو أن مينيغون وصديقها كانا شخصين كريهين أو غير صادقين لكنت ذكرت ذلك. كانا يعبران عن رغبتهما في وقف النضال المسلّح السرّي. وكانا في ذلك الحين، أي في الفترة الفاصلة بين حادثة ماربوف وحادثة شارع دي روزييه، يشعران أن الصلة بينهما وبين الحكم لم تنقطع بعد».

في 27 مايو، أصيبت ن. مينيغون بجروح في حادث سيارة على طريق الشمال. أثناء نقلها لكراريس منظمّتها الآنفة الذكر.

وفي مايو ـ يونيو، حصلت، بمناسبة قدوم ريغان إلى باريس واجتياح إسرائيل للبنان، سلسلة من الهجمات المسلحة التي تحمل توقيع ع.م. ورغم ذلك، ظل الأشخاص المعروفون من هذه المنظمة مستمرين في مزاولة حياتهم العلنية. فلا يسع المرء أن يتّهمهم شخصياً بالتورّط في مختلف الأعمال التي قامت بها منظّمتهم ضد المصالح الأمريكية وضد المصالح الإسرائيلية.

في 9 أغسطس تلبّدت الأجواء فجأة. حصل الهجوم ـ الدموي على مطعم غولدنبرغ الكائن في شارع دي روزييه (ست قتلى وعشرون جريحاً). ولما كان من الواجب القيام بإجراء ما، فقد جرى استدعاء ثمانية أشخاص يُفترض أن يكونوا أعضاء في العمل المباشر. وأصدر القاضي بروچيير الذي كُلّف بالقضيَّة، أمراً بإبقائهم تحت الرقابة الشديدة. لكنه ما لبث في اليوم التالي أن أمر بإطلاق سراحهم باستثناء رويّان وشليشر. ثم طرأ حادث يعتبره القانون حدثاً ذا دلالة بالنسبة لوضع المعنيّين. فقد جاءت ن. مينيغون وهي تولول بحثاً عن ج.م. رويّان في كي دي زورفيڤر. فهدّأوها وأودعوها المخفر لبضع ساعات ثم أطلقوها.

في 11 أغسطس، حصل هجوم مسلّح جديد موقّع بإمضاء ع.م.

ضدّ شركة متهمة بالتعامل مع إسرائيل، ومقرّها في شارع لابوم، فجرح أحد المارّة.

في 12 أغسطس، أطلق سراح ج.م. رويّان وشليشر.

وفي 13 أغسطس، مداهمة جديدة أسفرت عن القبض على هلييت بيسّ لحيازتها بطاقتي هوية خاليتين من أية معلومات.

في 16 أغسطس، بدأت النقاشات الداخلية في المنظمة تخرج إلى العلن. وصرّح مناضلان من مناضليها لإذاعة راديو غيلدا أن المنظمة قد حلّت نفسها.

في 17 أغسطس، أجرى ج.م. رويّان مقابلة مع صحيفة ليبيراسيون ينفي فيها أن تكون العمل المباشر قد حلّت نفسها. وأعلن مسؤولية ع.م. عن الهجمات المسلّحة التي حصلت على مصرف ديسكونت وشركة نيمور المتّهمين بالتعامل مع إسرائيل. لكنه صرّح بأنه لا يعرف شيئاً عن الهجوم المسلّح الذي حصل في شارع لابوم. أما بصدد الهجوم على شارع دي روزييه فقال: «لا علاقة لنا بهذا الهجوم، ولم نقدّم للذين قاموا به أية مساعدة لوجستية كما ادّعى البعض». وأضاف: «منذ أربعة أشهر وحتى الآن جرى اعتقال أكثر من مئة شخص. وهي اعتقالات كثيراً ما كان يرافقها تدمير بعض الأشياء من مناشير شرعية وكراريس وأجهزة راديو إلخ... كما لو أن البوليس يريد أن يدفعنا بأي ثمن نحو العمل غير الشرعي». ويقول جيل مييّه: «عندما سئل رويّان عمّا يخشاه شخصياً إذا حُلّت منظمة العمل المباشر أجاب مبتسماً: «وهل قبضوا على أعضاء منظمة الـ (S.A.C.)؟ (منظمة إرهابية مرتبطة بالمخابرات).

غداة المقابلة المذكورة أصدر مجلس الوزراء قراراً بحلّ العمل

المباشر. عندئذٍ قرّر رويّان، على ما تقول مصادر مقرّبة من محاميه في ذلك الحين، «أن يذهب إلى الريف للاستجمام». غير أن «المقرّبين منه»، كما يقول جيل ميّيه في ليبراسيون، أكّدوا «أنه ظلّ واضعاً نفسه بتصرّف العدالة». كما يقول الصحفي المذكور إن رويّان وضع في النظارة، ولكن بما أن رجال البوليس «لم يكن لديهم دليل على اشتراكه في أي هجوم مسلّح، فقد قرّر القاضي بروچيير إطلاق سراحه. الأمر الذي يبدو أنه نادم عليه اليوم».

ويضيف جيل ميّيه: «صحيح أن التصريح العلني له من الوضع أكثر مما للمقابلة مع البوليس، وأنه لم يكن من المستحسن، في ذلك الحين، إعلان المسؤولية عن الهجمات المسلحة مهما اختلف أمرها عن مجزرة دي روزييه. فلم يكن من المستحيل والحالة هذه أن يكون القاضي بروچيير، بناء على مضاعفات الوضع، قد أراد ملاحقة رويّان لاتّهامه باسم القانون المتعلّق بـ«العصبة الإجرامية» أو ذاك المتعلّق بـ «الإشادة بالجريمة أو الجنحة». في أية حال، يبدو أن هذا التغيُّر المفاجىء قد أضحك كثيراً بعض رجال البوليس الذين أخذوا يتحسّرون على أيام محكمة أمن الدولة، حين كان بوسعهم ملاحقة الأشخاص الذين يصرحون بانتمائهم إلى منظمة قامت بهجمات مسلّحة، دون أن يقوموا هم بالذات بهجوم مسلّح...».

في 19 أغسطس، غداة قرار الحلّ، حصل هجوم مسلّح قضى على مكاتب مجلّة «مينوث». لكنّ وضع رويّان كان لا يزال بعيداً عن وضع الإرهابي أو وضع الذي يمارس حياة سريّة هرباً من القبض عليه. ففي 24 أغسطس، طلب رجيس شليشر مقابلة بعض رجال البوليس التابعين للمفرزة الجنائية، وسلّمهم رسالة من ج.م. رويّان تؤكد لهم

رغبته في المثول أمام القاضي شرط أن يكون مصحوباً بمحاميه لا برجال البوليس.

ويروي أحد المحامين الذين تولوا الدفاع عنه في تلك الفترة فيقول: «بعد الحادثة التي تعرضت لها ناتالي، قرّرت هي وجان مارك ورجيس [شليشر] أن يذهبوا إلى الريف للاستجمام. في تلك الفترة حاول آخرون من المنظمة أن يستولوا على السلطة فيها. وكان جان ـ مارك قد أُوقف مرتين قيد النظارة، كما استمع أفراد من المفرزة الجنائية لأقواله. فلم يستطيعوا أن يثبتوا شيئاً ضده. ولم تكن تصريحاته العلنية مختلفة عن تلك التي كان يقولها أمام البوليس. أما بروچيير فقد رفض الاستماع لجان ـ مارك وجاهياً. بل تعمّد نشر عدد كبير من رجال البوليس وأمرهم باعتراض سبيله إذا هو حاول المجيء إلى مكتبه. فلو أن أقواله سُمعت وجاهيّاً بحضور المحامين. لكان من الصعب جداً وضعه في السجن. ثم إن بروچيير يشتغل بالتنسيق الكامل مع المفرزة الجنائية. فلم يكن يرغب بتفويت الفرصة عليهم في أن يستجوبوه لمدة ثماني وأربعين ساعة. هذا فضلاً عن أن جان ـ مارك كان شديد الحذر تجاه البوليس...».

الاستسلام الفاشل:

في 15 أكتوبر 1982، نشرت لوماتان مقابلة مع ج. م. رويّان أجراها ج. باسلون. يقول باسلون: «بعد إلغاء عدة مواعيد جرى تحديدها بيننا بعثت له بعدد من الأسئلة المكتوبة. وكان پردييل يعارض نشر المقابلة بحجة أن لوماتان لا ينبغي لها أن تكون منبراً للإرهابيين. لكن صحافيّين تدخّلا للدفاع عن المقابلة، وعَدَلَ پردييل عن معارضته. أما أنا فكنت أعتقد دائماً أن من المفيد إعطاء الكلام لأمثال رويّان

ومينيغــون، لأن ذلـك قــد يحـول بينهمــا وبين الإنــزلاق في مهــاوي الإرهاب».

إليكم بعض المقتطفات من المقابلة المذكورة:

ـ «لوماتـان: ما رأيـك في أن اسم العمل المبـاشر يُـذكر بعـد كل هجوم مسلّح ويشدَّد على ذكره بهذا القدر أو ذاك؟.

ـ « جــان ـ مــارك رويّــان : شــارع دي روزييــه ومــاربــوف وكوبرنيك، هذا نحن! اغتيال هنري الرابع لم نصل إليه بعد، لكننا نكـاد نصـل. كان ينبغي بـأي ثمن وضـع اليـد على أعضـاء هـذه المجمـوعـة «المشاغبة المجرمة». وأنا على رأس اللائحـة. أنا هـذا الرجـل الخطيـر الذي قد يكون مسلحاً. حيٌّ أم ميّت؟.

أنا اليوم لا أعيش حياة سريـة. ليس معي أوراق ثبوتيّـة مزورة، ولا مرافقين، ولا ألبس نظارتين سـوداوين. لقد ركّـزت الدولـة على شخصي أنا. وحوّلت الأنـظار عن المشكلة السياسيـة التي طرحتهـا منظمتنـا. لقد نقّبت «الأدمغة القمعية» الكبيرة في جعبتها القضائية علّها تعثر على تهمـة تُلصقها بي، فوجدت أنني أدليت برأيي حول هجمات مسلحـة لم أشارك بها. «إن إعراب المرء عن أفكاره وآرائه بحرية هو من أثمن الحقوق التي يتمتّع بها الإنسان» (المادة الثـانية من بيـان حقوق الإنسـان). وإذن، هل أنا مدان بجرم الإدلاء بالرأي؟.

ـ «لقــد حـاولتَ أن تسلّم نفســك لقــاضي التحقيق في أواخــر أغسطس المنصرم، عنـدما كـان القاضي يـودّ الاستماع إليـك. ما الـذي منعك من ذلك؟.

ـ «عنـدمـا علمت من الصحف أنني مـطلوب، اتفقنـا على تسليم نفسي. لكنه سرعان ما تبيّن لنـا أن الدولـة لن توافق على هـذا التسليم.

فقد كان عدد كبير من رجال البوليس يتمركزون أمام مكتب القاضي لاعتراض سبيلي ومنعي من الدخول إلى المكتب المذكور بحرية. وكان محاميّ تحت المراقبة الشديدة. قلت وأكرّر إنني لا أعيش حياة سريّة. منذ عام 1971، قضيت خمس سنوات من الحياة السرية وثلاث سنوات ونصف في السجن. إن الحياة السرية ليست قراراً يتخذه المرء بخفة. إنه قرار الحدّ الأقصى. إن الحملة التي تهدف إلى التركيز على شخصي بالذات هي دعوة تحضّ على القتل. أما في هذا السياق كلّه، فإنني أفضل الانتظار.

إن لي من التجارب القضائية ما يكفي ليجعلني أعرف إلى أي حدّ قد يذهب البعض من أجل القضاء على شخص من الأشخاص».

جاك باسلون: «بعد نشر هذه المقابلة بثلاثة أيام، تلقيت زيارة من أحد المخبرين الذي ينتمي إلى أقصى اليمين: فقال لي: إن من الواضح أن رويّان يرغب بشرح وضعه أمام العدالة، وسألني ما إذا كنت أودّ أن أكون وسيطاً بين باريل ورويّان. فأخبرته الحقيقة التي تتلخص في أنني لا أملك الاتصال برويّان إلاّ عبر وسيط. لكنني سأحاول أن أقوم بالمهمّة».

قام جاك باسلون بتعريف باريل على تييري فاغار، أحد محامي الدفاع عن رويّان. وقال نقيب في شرطة مكافحة الإرهاب التابعة لقصر الأليزيه (GIGN) إنه منتدَب من قِبَل قصر الأليزيه للمفاوضة على استسلام رويّان. وأكّد باريل: «إن رجال البوليس يسعون إلى إجبار الناس على اللجوء إلى العمل السرّي، وإن الرئيس يودّ لو يعود رويّان إلى العمل العلني. وأنا أتعهّد بمرافقة رويّان حتى مكتب القاضي، كما أتعهّد بأن لا يحصل له أي مكروه حتى وصوله إلى المكتب المذكور». ثم أعقب ذلك حوالي عشرة لقاءات بين المحامي فاغار والنقيب باريل

وباسلون. ويقول هـذا الأخير: «كنت أعتبر نفسي في ذلك الحين كناية عن مراقب خدمات: لم أكن هناك لا للدفاع عن هذا ولا عن ذاك». أما فاغار فقد طالب بضمانات تؤكد أن باريل يعمل بالفعل بالاتفاق مع الأليزيه ومع خلية مكافحة الإرهاب التابعة له. لكن باريل اقترح أن يعطي كلمته بوصفه ضابطاً، وحسب، الأمر الذي لم يعتبره المحامي كافياً. وأخيراً عاد النقيب وهو يحمل رسالة من المقدّم بروتو الذي كان قد زوّر توقيعه حتى يكون بإمكانه إنكار الأمر وتكذيبه.

التعنُّت:

سعى النقيب بكل ما أُوتي من خيال إلى وضع جميع أنواع الخطط بُغية تجاوز الصعوبة الرئيسية: إذ رفض القاضي بروچيير أن يمنحه إنابة قضائية، فلم يكن يستطيع استدعاء رويّان إلّا إذا قبض عليه بالجرم المشهود... لذا اقترح باريل على رويّان أن يرتكب «حرتوقة بسيطة» حتى يتسنّى أن يعتقله. كما اقترح عليه أيضاً أن يُخرجه من باريس.. بسيارة إسعاف عسكرية ويأخذه إلى جنوب فرنسا، إلى إحدى المدن التي يُعتبر وكيل النيابة العامة فيها من «أصدقائه الحميمين». وبعد ذلك يعيده إلى باريس بطائرة تابعة للشرطة السياسية... ثم أخذت المباحثات التي بدأت في أكتوبر تجرجر وتطول. وفي ذات يوم أعطى النقيب لفاغار مغلّفاً مصنوعاً من ورق الصرّ في داخله مغلّف آخر مدموغ بدمغة الأليزيه وفيه بطاقة زيارة: «بول باريل، مستشار لدى رئاسة الجمهورية» مكتوب عليها هذه العبارة: «السيد رويّان. إنني مستعدّ لموافاتك في المكان الذي تريد، وفي الزمان الذي تريد». فطلب المحامي من باريل موافقته على التحقق من صحة أقواله لدى أصدقائه السياسيين. ولما اتصل ت. فاغار ببعض الأوساط الحكومية، قيل له: «إن صاحبك مجنون. وهو يتصرف من تلقاء ذاته». وكانت قضية الايرلنديين في منطقة فانسين قد أخذت تتحوّل نحو الأسوأ بالنسبة للشرطة السياسية ونقيبها المغامر.

ج. باسلون: «وانتهى الأمر بأن نشرت الكنار أنشينيه قضية محاولة الاتصال بروِيّان، بينما تحوّل باريل إلى مضحكة وهُزأة في نظر اليمين واليسار والوسط على السواء. إنني الشخص الوحيد الذي لا يتوانى عن التصريح من على شاشة التلفزيون إنني كلما كنت بحاجة إلى الالتقاء بباريل كنت أجده في الأليزيه. ينبغي أن تمضي أشهر عديدة قبل أن يتبيّن للجميع أن هذا الرجل ينتمي إلى خلية قصر الأليزيه. على كل حال، من الجائز أنه لم يُحسن التصرف في هذه القضية، لكنني ما زلت مقتنعاً بأن الفكرة كانت جيدة. فلو أنه تمكّن من تحقيق استسلام رويّان، لكنّا تجنّبنا الكثير من الأضرار».

إن هذه القضيّة تطرح أسئلة على كلا الجانبين: لماذا أصرّ القاضي بروچيير كل هذا الإصرار على عدم مقابلة رويان وجاهياً؟ إن كل التغيرات المقترحة ـ رغبته بإطلاق يد المفرزة الجنائية، رغبته في أن يوفّر لنفسه أقصى احتمالات الإتّهام ـ تبدو رغم كل شيء غير كافية لتفسير هذا الوضع السخيف:

إذ كيف يرفض قاضٍ من القضاة استقبال رجل بثّ في طلبه رجال شرطته؟ إن العديد من الشهود يؤكدون على كل حال تلك الرواية التي تذهب إلى أن ج. ل. بروچيير كان قد «وضع شرطياً وراء كل عامود من أعمدة قصر العدل» للحيلولة دون وصول رويّان إلى مكتبه. ثم لماذا حرص رويان، من جهته، على عدم الالتقاء برجال البوليس؟ ربما وجدنا مؤشراً يساعدنا على فهم هذا الوضع في حادثة جرت بعد خمسة أيام من نشر المقابلة التي أجراها باسلون مع رويّان.

في 20 اكتوبر، استغلّت شرطة المكافحة (BRI) بعض الظروف الغامضة وأخذت تتعقّب اريك مورو، وهو مناضل مستقلّ كانت سيرة حياته قد تقاطعت في يوم ما مع سيرة حياة رويّان. لقد أكّدت الشرطة

أنها كانت تريد اعتقاله وحسب. لكن المؤكّد هو أن تدخّلها تحوّل إلى محاولة قتل: فقد فرّ مورو تحت وابل من الرصاص بعد أن حاولت سيارات الشبرطة مرّتين متتاليتين أن تطيح به. هل كان الرجل مسلّحاً، كما ادّعت الشرطة، أم كان غير مسلح؟!، كما ادّعى هو في رسالة كتبها، أمران غير مؤكدين. لكن من المؤكد أنه لم يطلق النار بتاتاً. والأعجب من ذلك أن السبب الذي يدعو إلى توقيفه واستجوابه لم يزل غير معروف حتى الآن. فإذا كان مورو واحداً من الأشخاص الذين كانت لرويّان علاقة قديمة بهم، فإن انتماءه للمنظمة كان أمراً مشكوكاً به في أقلّ تقدير. ناهيك بأنه لم تكن قد صدرت بحقّه أية تهمة على الإطلاق. أما إذا كان المقصود استجوابه بوصفه شاهداً من الشهود، فإن الطريقة التي عومل بها تدعو إلى العجب... إلى ذلك فقد تصرفت إذاعة فرانس أنثير بشكل يزيد الطين بلّة ويحيط هذه العملية بمزيد من الغموض عندما أوردت الخبر في نشراتها الأولى وقالت: «ربما كان رويان يسعى إلى التخلّص من مورو». لا شك في أن هذه الحادثة لم تساعد على تبرير ما كان قد بدأ يظهر لدى رويّان من «أعراض كورييل».

إن تعنُّت القضاء ـ ناهيك بتعنُّت أحد القضاة ـ حول عدم اعتقال بعض المناضلين المنتمين إلى منظمة محلولة تعلن مسؤوليتها عن هجمات مسلّحة، أمر غريب، خاصة عندما يقترن بإطلاق النار على شخص يُعتبر، في أقصى الأحوال، شخصاً ثانوياً في هذه القضية. أما التقرير المقتضب الذي كتبه المفوض الرئيسي جان اسبيتالييه في 9 سبتمبر 1987، فنقرأ فيه مقطعاً يدعو هو الآخر إلى العجب الشديد: «في 24 أغسطس 1982، اتّخذ مجلس الوزراء قراراً بحلّ منظمة «العمل المباشر»، وأخذ أعضاء هذه المنظمة يلجأون شيئاً فشيئاً إلى العمل السرّي. غير أن رجيس شليشر تزوّج في ديسمبر 1982 من جويل

اوبـرون التي كانت قيـد الاعتقـال في سجن فلوري ـ ميـروجيس». هـل يستطيع المرء، إزاء عبارة «شيئاً فشيئاً» هـذه، إلاّ أن يعجب من لا مبالاة هؤلاء القوم الذين تابعوا ذلك الاتجاه التدريجي نحو العمـل السري؟ إن أحـد الأعضـاء الـذين ينتمـون على رؤوس الأشهـاد إلى منـظمـة تعلن مسؤوليتهـا عن عشرة هجمـات مسلّحة يستـطيـع أن يتـزوج في السجن - حيث يجـد الأمان! ـ ثم يعـود حرّاً طليقـاً دون أن يزعجـه أحد. أمـا في الأيام الخوالي فقد كان يُتهم إذا فعل ذلك بأنه «يعيد بناء رابطة محلولة». من المستحيل إذن أن يقال عنه «ليس هناك شيء ضـدّه»: فربمـا كان من الأصـحّ في رأي البعض أن يقـال: ليس هنـاك حتى الآن مـا يكفي من الأمور ضدّه. من هنا إن إقامة البرهان على خطورة شليشر وروبّان كـانت لا تزال بحاجة إلى تدقيق وعناية.

إن «الاختصاصيين» الذين كتبوا عن العمل المباشر يشكّـون بصدق روبّـان عندمـا كان يقـول إنه يـودّ أن لا يعود إلى العمـل السـرّي. فهـذا مناضل قديم يعتبر أن استراتيجيته ترمي إلى حشد المنـاصرين من خـلال النشـاط العلني قبل العـودة الحتمية إلى العمـل السـري. غيـر أن هنـاك شهوداً مثل أندريه ب. وج. باسلون، بل حتى المحامي فاغار، يجعلوننا نرى الأمور بشكل أدقّ. فإذا لم يكن روبّان قد فكّر في تسليم نفسه، فما معنى تلك الخـطوة التي قـام بهـا في 24 أغسـطس؟ وإذا لم تكن لـديه تطلعات شرعية في معنى أن يجازف بتعريض صديقه رجيس للاعتقال؟.

من الممكن أن يكـون «القـادة التـاريخيـون» للعمـل المبـاشـر قـد تكلمـوا بصيغتين: صيغة يتـوجهون بهـا إلى أعضاء المنـظمة دفـاعـاً عن الصـورة التي يرونهم من خـلالها، وصيغـة يتوجهـون بهـا إلى محـدّثيهم الـذين يميلون إلى فكرة التخلّي عن العمـل السري المسلّح. أمـا معرفـة أيّ من الصيغتين كـانت «أصدق» من الأخـرى، فسؤال يقتضي الجـواب

عليه أن يدخل المرء في مخاطر التحليل النفسي. ففي حين أن أعضاء هذه المنظمة يعتبرون أنفسهم شيوعيين نجدهم في الوقت نفسه يخاطرون بانتمائهم إلى أكبر جزّاري الشيوعيين في الكرة الأرضية الذي هو جوزف ستالين؟ لذا لا يسعنا الاعتماد عليهم في مجال المصارحة بما يعتمل لديهم من تردد وشكوك.

أما الأمر الثابت والأكيد، فهو أن هناك دوّامة للحياة العلنية، كما أن هناك دوامة للحياة السرية. ولا شك في أن هناك من دفعهم نحو الثانية لا نحو الأولى، فاندفعوا طائعين أو مرغمين.

3

فبركة الأوساط

لقد استشرت نظرية الأوساط ضد الأشخاص الذين لا تربطهم «بالإرهابيين» إلاَّ صلات عائلية أو وديّة. لكنها لم تطبق إلاَّ بحق مواطنين يحترمون القوانين. صحيح أن بعضهم كان قد قام في يوم من الأيام بنشاطات يعاقب عليها القانون. غير أن المماهاة بينهم وبين مجموعة توصّلت في النهاية إلى تبنّي منطق الحرب الشاملة على الدولة (كمنظمة العمل المباشر، ومنظمة التحرير الوطني في كورسيكا (FLNC) ومنظمتي الإيپارّ تياراك أو الإيتا في بلاد الباسك) يعني تصنيف كل الحركات السياسية غير الشرعية في مصافّ أكثرها عنفاً. إن تتبّع السِّيَر الشخصية لبعض الأفراد المعنيّين ومعاين تطوراتهم السياسية، من شأنه أن يساعدنا إلى حدّ ما، على بلورة حقيقة العلاقات المعقّدة التي تنشأ بين حركة النضال من خارج البرلمان وبين قوانين الدولة الديموقراطية. كما أن من شأنه أن يساعدنا على رفض الاختيار بين شكلين كاريكاتوريّين: إما المواطن الشريف وإما الإرهابي.

حيازة الأوراق الثبوتية المزوّرة:

في 3 يوليو 1986، حُكم على أنليز بنوا وبرونو بودريّار بالسجن ثلاثين شهرا، منها خمسة عشر شهراً مع وقف التنفيذ، لحيازتهما أوراقاً

ثبوتيّة مزورة معدّة، حسب قولهما، «لمناضلين أجانب» ليسوا في وضع قانوني. إن طرح مثل هذا الحكم على بساط البحث يعني البحث في حتمية أن يعيش البشر ضمن حدود بلد معلوم وفي ظل دولة من الدول. لكن هذا الكتاب لا يطمح إلى مناقشة هذه المسألة. ولكن إذا كان الشخصان المذكوران قد أدينا كذلك باعتبارهما عضويين في «عصبة إجرامية». في فبراير 1988 ـ علماً بأن العمل المباشر هي المعنيّة «بالعصبة» المذكورة ـ فلأنهما كانا يُصدران بين 1983 و1984 وبالاشتراك مع مناضلين آخرين، مجلّة لنترناسيونال[1]. وإذا كان برونو وآنّليز على خلاف مع العمل المباشر، فإن المجلة، التي كانت تطرح نفسها منبراً للنقاش، لم تكن تنشر، بالدرجة الأولىٰ، إلاّ نصوص «المنظمات الكفاحية»، أي تلك المجموعات التي تعتمد العمل المسلّح في أوروبا الغربية. والواقع أن نشاطها لم يكن يطرح على الدولة الديموقراطية إلاّ سؤالاً واحداً لا غير: هل بوسعها أن تتساهل تجاه مجلّة تعبّر عن وجهات نظر تدافع عمّا تسمّيه الدولة بالإرهاب؟ وبدلاً من معالجة مثل هذا السؤال معالجة معمّقة ـ مع كل ما يترتّب على ذلك من نتائج، لجهة اتّساع مروحة حرية التعبير إلى هذا الحد أو ذاك ـ فإن الدولة الفرنسية، أو بالأحرى ذلك الجناح من الدولة الذي كانت له اليد الطولى عام 1984 على سياسة مكافحة الإرهاب، فضّلت أن تماهي بين محرّري المجلة المذكورة وبين إحدى المنظمات التي كانوا ينتقدونها. فاستجوب البوليس هذين الشخصين في ديسمبر 1984، ووضعهما في السجن حتى صيف 1988، ثم حُكم عليهما بالسجن خمس سنوات وسبع سنوات في فبراير 1988، ثم أُطلق سراحهما بقرار من محكمة

---

(1) حرص آنّليز بنوا وبرونو بودريار على أن يؤكدا لي أنهما لا يشاطرانني أيّاً من أفكاري، وإنهما لا يلتزمان إلاّ بنصوص أقوالهما الموضوعة بين مزدوجتين.

الاستئناف في جوليه من العام نفسه. والجدير بالذكر أن المجلّة لم تمنع من الصدور إطلاقاً.

يقول ب. بودريّار: «لقد أخذ البوليس يراقبنا عن كثب بعد عملية 2 فبراير 1982 وعلى أثر اعتقال ف. سپانو». في ذلك اليوم، تمكّنت مفرزة مكافحة الأشرار، التابعة للمفوض كنسيس، من اعتقال المناضل الإيطالي المذكور أمام منزل في منطقة لوفالوا كانت قد رصدته «الاستخبارات». لكن المفرزة المذكورة لم تتمكن من اعتقال ج. م. رويّان و. ن. مينيغون و. ر. شليشر، ممّا أثار غضب غاستون دوفير وأدّى إلى وضع استراتيجية بوليسية جديدة. وفي ذلك الوقت أيضاً صير إلى فتح الملف الخاص بالعصبة الإجرامية.

وتقول آنّليز بنوا: «في بداية يوليو 1984، كان رجال الشرطة يلاحقوننا دائماً وبشكل مكثّف. بل إنهم كانوا أحياناً لا يخفون ملاحقتهم لنا. في مثل هذا الوضع ينتاب المرء شعور بالضيق لا يمكن تصوّره... وأحياناً يكون الشعور مرعباً. ومن الطبيعي أن يحاول المناضل في مثل هذه الحال أن لا يجرّ الشرطة وراءه عندما يكون عازماً على القيام ببعض الاتصالات السياسية. لكننا كنا نضطر في بعض الأحيان إلى تضليلهم لأسباب شخصية، لأننا لم نكن نودّ إلاّ شيئاً واحداً: أن نخلو بأنفسنا بارتياح. إن هذه العين التي تلاحقك، وهذا الحضور الدائم إلى جانبك، مدعاة للهواجس والوساوس. بالمقابل، كنا في بعض الأحيان. لا نعود نرى لهم أثراً... لكننا تحقّقنا في ما بعد من قراءة الملف، فوجدنا أننا كنا مراقبين دائماً وأبداً طيلة تلك الفترة.

– برونو بودريّار: في يوليو 1984، استجوبوا لوران لوسّار، الذي كان المدير الرسمي لمجلة لنترناسيونال في ذلك الحين، والذي لم يكن

ذو خبرة في شؤون التحرير، لكنه مدير بالاسم. فقال له قسم مكافحة الإرهاب التابع للمفرزة الجنائية: «تستطيع تنبيه أعضاء التحرير بأننا سنقبض عليهم بتهمة الانتماء إلى عصبة إجرامية». ثم استدعوه ثانية للاستجواب في نوفمبر، وأخبروه بأن اعتقالنا بات «وشيكاً». وكانوا قد أخذوا منذ شهر يوليو يستخدمون أقصى طاقاتهم. كان أمراً عجيباً: فقد حشدوا من أجلنا نحن الأربعة بين 80 و 150 شخصاً، واستخدموا وسائل تقنية لا يتصورها عقل، سيارات وشقق مزودة بأجهزة للتنّصت، ومراقبة دائمة، وآلات للتصوير عن بُعد وُضعت في المدرسة الثانوية قبالة منزلنا، ومراقبة المكالمات في كل المقصورات الهاتفية، جنون عادي. لقد أقاموا، من أجلنا نحن الاثنين فقط. خمسة عشر نقطة ثابتة للرقابة البوليسية الدائمة: النقطة م (النقطة المركزية: في منزلنا)، النقطة ف، إلخ.. خمسة عشر موضعاً. في كل منها فريق من ثلاثة شرطيين، ينتظر على أهبة الاستعداد في حال حاولنا تضليلهم أو الإفلات من رقابتهم. هذا فضلاً عن الفِرَق التي كانت تراقبنا على طريقة المربّعات: فإذا سلكتَ شارعاً معيناً وجدت فريقاً في كل واحد من الشوارع التي تتقاطع بصورة عامودية معه. وهكذا لا يرى المرء أن هناك من يتتبّع خطاه... كل هذا لأن رجال الشرطة قرّروا في وقت معيّن أن يضعوا أيديهم على أربعة مناضلين. ذلك أنهم كانوا يتصورون، بناء على صُوَر وجوهنا الجانبية، أننا سنقودهم إلى أولئك الذين يبحثون عنهم، أي جماعة العمل المباشر.

«أضف إلى ذلك، أن عام 1984 هو العام الذي رُصدت فيه لهؤلاء الجلاوزة اعتمادات طائلة، فهو الذي أنشئت فيه (فرق مكافحة الإرهاب) (UCLAT). إن التقرير الذي أعدّه لومويل[2] لعام 1985

(2) المفوّض لومويل، المسؤول عن وحدة التنسيق في مكافحة الإرهاب.

يشرح ذلك شرحاً وافياً. ولذلك فقد كان بوسعهم أن يلعبوا معنا هذه اللعبة الكبيرة. أما على الأرض، فقد كانت مفرزة مكافحة الأشرار والشعبة السادسة من الاستخبارات العامة هما اللتان تؤمنان الملاحقة، أي تستنفران طاقة بوليسية ضخمة: حتى أن عدداً من المتشردين (الكلوشار) كانوا يراقبوننا! بل نساء مع أطفالهن، ونساء حوامل...

أ. ب ـ عشية اعتقالنا كنا نحتسي البيرة في أحد الأمكنة، وكان هناك شخص مشبوه، شرطي ظاهر للعيان كسائر الشرطيين الذين نراهم أينما كان، والذي كان هناك في الواقع لصرف الأنظار والشبهات. ثم كان على مقربة منّا أحد المتشرّدين (الكلوشار)، رجل متعتع من السكر، لم يحلق ذقنه منذ أيام. صورة نموذجية للمتشرد الكحيان العريان! وكان قريباً منا بحيث يكاد يلتصق بنا. فضحكنا وقلنا: «هذا شخص لا يسعنا أن نشتبه بكونه شرطياً. لكنه لم يكن يفوّت كلمة مما نقوله». وبالفعل، ففي اليوم التالي، عندما قُبض عليّ ووضعت قيد النظارة، كان هناك شرطيان منتصبان أمامي، ثم جلسا بإزائي. كانا شابّين نضرين، في مقتبل العمر، يلبسان ثياباً أنيقة، وقالا لي: «وإذن، فقد كانت بيرتك لذيذة البارحة، هيه؟»، وعرفتهما. إنهما الشرطي المعلوم وصاحبنا المتشرد. كان في الليلة الفائتة قد عمل «ماكياجاً» لا يُصدَّق.

ب. ب. ـ قبل اعتقالنا، بذلوا جهدهم ليجعلونا نشعر بشدّة وطأتهم علينا: فقد «هتفوا» لنا، إذا جاز القول، بالمقال الذي نشرته ماغازين ـ إبدو والذي كان يتحدث عن «صيد باريس ثمين في أوساط العمل المباشر»، وإنما كان يعنينا نحن بالذات، لأن المجلة المذكورة كانت قد نشرت إلى جانب المقال صورتين إحداهما لغلاف مجلة لنترناسيونال والأخرى لغلاف مجلة كلاش[3]. لم تُذكر أسماؤنا،

---

(3) كلاش: مجلة نضالية تُفرد مكاناً واسعاً للأطروحات «النضالية». كانت قد صدرت قبل =

صحيح، لكننا كنا نشعر بأننا كناية عن صيد ثمين. وفي ذلك الحين ثبت لدينا أن هناك إرادة بوليسية تسعى إلى إقناعنا بأنه قد «اسقط في أيدينا». وفي ذلك الحين أيضاً أخذنا نتناقش حول ما ينبغي فعله. فقررنا أن ندعهم يعتقلوننا. . . وكانت الدعوى الأولى التي أقيمت علينا بعد ذلك تتعلق بالأوراق الثبوتية المزوّرة التي كانت بحوزتنا، وهي أوراق معدّة لمساعدة بعض المناضلين الأجانب، ولم نُنكر يوماً حيازتنا لها. وفي ديسمبر 1984، قلنا في أنفسنا: سوف يعتقلوننا بسبب حكاية الأوراق هذه. وربما حكموا علينا بالسجن لمدة عام أو ثمانية عشر شهراً، فنقضي هذه المدة في السجن إذا لزم الأمر، واخترنا أن لا نزج بأنفسنا في الحياة السريّة إذ إن اللجوء إلى السريّة يعني أسلوب الحياة الذي يترتّب عليه، وبالتالي، يعني أسلوب حياة لا يتفق مع أهدافنا السياسية. إننا لا نعترض على مبدأ السريّة في العمل السياسي. فهو بُعد نضالي له مبرّراته في بعض الظروف. لكننا كنا نشعر شعوراً واضحاً، في ذلك الحين، إن الأجهزة البوليسية هي التي كانت تدفعنا إلى السريّة. والغريب في الأمر أن اعتقالنا كان اختياراً. ففي ذلك الحين كان الواحد منّا يعيش من كل الجوانب حياة «رزينة». كنا نعيش عند بعض الأصدقاء حياة عائلية. وفي كل حال، كنا ملاحقين أينما كنّا، ولم نحاول جدّياً أن نتخفّى أو نختبىء. وفي ذات يوم عيل صبرنا من كل هذا الوضع وقلنا في أنفسنا: سنعود إلى منزلنا. وبالفعل فقد عدنا مساء الأحد واعتقلونا صباح الثلاثاء. كان لسان حالنا: عل كل حال لا بدّ لهم أن يعتقلونا، فلنعد إلى منزلنا ولنتحمّل ما ينبغي تحمّله».

والواقع أنهما تحمّلا.

مجلة لنترناسيونال وكان يشرف على إصدارها أ. بنوا وب. بودريّار بالإضافة إلى آخرين.

ب. ب. ـ عندما تجد نفسك أمام مسدس 357 مصوّب إلى فمك وزناده مفتوح، لا حاجة بك لأن تكون خبيراً فهلوياً في شؤون الأسلحة حتى تدرك ما الذي يعنيه ذلك: فالموت في هذه الحالة يكون على قاب ميليمترات منك أو أدنى. ومن حسن حظي أنني سارعت إلى فتح فمي.. فأنا أعرف عدداً لا بأس به من الأصحاب الذين تكسّرت أسنانهم بهذه الطريقة. ومرّ جزء من ثانية حدثت نفسي خلالها قائلاً: لقد أصبحت في عداد الأموات؛ ذلك أن الذي كان يصوّب المسدّس إلى فمي شخص معروف. فهو الذي أطلق الرصاص على إريك مورو. وأصحابنا يلقبونه بدارثنيان. إنه أشقر اللون، ذو شاربين مروّسين معقوفين، وشعر طويل. ويتجوّل دائماً على دراجة نارية. إنه من القتلة المعروفين. وبينما كان يفعل ذلك، كان هناك مسدسان أو ثلاثة تصوّب إلى خاصرتي... أمر في غاية الفظاعة... صحيح إنهم لم يأتوا لارتكاب حماقة، ولكن ما أن تفتح الباب حتى لا تعود تدرك شيئاً، لا يعود ثمّة مجال للإدراك، ترى عصبة من المجانين المتوتّرين يدخلون ويضعون لك مسدّساً في فمك، ولا تحسب حساباً لما إذا كانت بحوزتهم الوسائل السياسية التي تخوّلهم حق قتلك أم لا. وبعد أن يقتحموا المكان لا يعود ثمّة خطر، لكنك تشعر في اللحظة التي يدخلون فيها انهم خائفون، وهذا أمر خطير جداً جداً... من بين أكوام قصاصات الصحف التي كنت قد جمعتها (وقد ملأوا منها شاحنة صغيرة) كانت هناك ملفّات مسرين وغولدمان، إلخ. فهرع أحدهم إلى ملف مسرين، واستخرج منه الصورة التي أخذت له في اللحظة التي سقط فيها قتيلاً. ثم أراني كيف أنه كان على مقربة من السيارة ومسدسه بيده، وقال لي: «أرأيت، إنني واحد من الذين قتلوا مسرين. ها أنت ترى إذن ما الذي يمكننا أن نفعله بك». وكنت قد درجت على اتّباع عادة سيئة مفادها أنني كنت أحتفظ بعدد كبير من بطاقات الزيارة، وبطاقات

المطاعم والصيدليات وغيرها؛ كان لديّ منها كومة كبيرة. فقاموا بزيارة كل هذه العناوين مصحوبين بملفاتهم الفوتوغرافية.

مثال آخر: عندما اعتقلوني كنت أستمع إليهم على جهاز لاقط. فأخذوا رقمه وذهبوا إلى البائع، وكان الرقم يصل برجل يقيم في ليموج، ولعلّه من المولعين بمثل هذه الأمور. فحاصروا منزله، ثم اقتحموه حاملين أسلحتهم ولابسين دروعهم على أذرعتهم. تستطيع أن تتصوّر نوع الأفلام السينمائية التي يمكنهم أن يمثلوها. ثم انقضّوا على والد الرجل المذكور وهو شخص كبير السن يشكو من داء السداد وكاد يظل يشكو منه إلى الأبد. فاحتفظوا بالابن مدة ثماني وأربعين ساعة قيد النظارة، وهو الذي فطن في نهاية الأمر إلى أنهم بدّلوا في الأرقام وغلطوا فيها...

مثال آخر: لقد عثروا معنا على بطاقتي سفر من باريس إلى مرسيليا. والحال أن التقرير النهائي الذي وضعته المفرزة الجنائية يتضمن كلاماً عن بطاقات سفر من باريس إلى مرسيليا عبر أڤينيون. لكن الملاحظة المذكورة لم تكن بريئة، إذ إنهم أخافوا: «والجدير بالذكر أن رجيس شليشر وهيلييت بسّ كانا قد اعتُقلا في أڤينيون». هذا في الوقت الذي كنا قد استجوبنا بعد اعتقالهما بستة أشهر أو ثمانية!.

بعد أن أُودِع آنّليز وبرونو قيد النظارة، حُكم عليهما بأنهما ينتميان إلى عصبة إجرامية.

أ. ب. : «عصبة إجرامية» ـ إن هدف هذه الإدانة هو تجريم كل الصلات التي تقوم على التضامن، وكل أنواع العلاقات... إنها طريقة من طرق الإرهاب: لقد رأينا، في الحالة التي مررنا بها، أن عدداً من شهود الإثبات عادوا وتراجعوا عن أقوالهم واعترفوا بأنهم أُخضعوا للابتزاز، على نحو ما حصل لعائلاتنا...».

جريمة الجوار:

يتطرق أ. بنوا هنا إلى بعض الأحداث المتعلقة بتعليمات شديدة الخصوصية، وكيف جرت معالجتها في محكمة الجنح في باريس، في 15 يناير 1988، في اليوم المذكور تعاقب على جرم المحكمة كل من جان ـ انطوان كاربو، أحد العاملين القدماء في مصنع رينو كليون في رُوان، وكريستين رينييه، صديقته. لقد أكّد هذان الشخصان، حسب ما يقول مستنطق النيابة العامة، أن المشرفَين على مجلة لنترناسيونال تحدثا حول فنجان قهوة عن احتمال «تفخيذ» كوادر المصنع (أي جرحهم في أفخاذهم)، وطلبا منهما عناوين الكوادر المذكورين.

في جلسة المحكمة عاد ج. أ. كاربو عن أقواله وأجهشت صديقته بالبكاء، ثم قالت: «لقد حصل ابتزاز حول قضية جرت في رُوّان». ثم روت كيف أن طرداً ملغوماً كان قد أُرسل إلى أحد حرّاس السجن حيث كان صديقها يقضي عقوبة بالسجن لمدة عام واحد سنة 1977، وكان أن ماتت ابنة حارس السجن في انفجار الطرد الملغوم. ولما هُدّد كاربو بأنه سوف يُتّهم بهذه الجريمة ويُدان بسببها وافق على الإدلاء بشهادة تدين كلّاً من أ. بنوا وب. بودريّار، ثم حذت صديقته حذوه.

ثم جاءت الأُخت الكبرى لبرونو بودريار إلى حرم المحكمة لكي تتراجع عن تصريحاتها التي أدانت أخاها وأ. بنوا. وقد روت لي شخصياً، بينما كانت عيناها تغرورقان بالدمع كلما تذكرت هذه الأُمور، كيف انهم جعلوها تدلي بشهادة مزوّرة ضدّ أخيها وصاحبته.

دومينيك بودريار: «كنت خارجة من منزلي، ركبت سيارتي، وفي اللحظة التي كنت أقلّع بها، انقضّ على السيارة خمسة رجال أو ستة شاهرين سلاحهم. ووجدت المسدسات مصوّبة إلى أنفي، ومسدسات أُخرىٰ في كل مكان. كل ما سمعته هو: «إنابة قضائية»، «لا تتحركي

وإلاَّ أطلقنا عليكِ»، «إرهابية». خفت خوفاً شديداً. ثم دفعوني. كانت هذه هي المرة الأولى التي لا أصطحب فيها ابنتي الصغرى إلى المدرسة، فقلت في نفسي «لحسن الحظ» إنني لم أفعل. لكنّ لي بنتين. فشاهدت الكبرى، كريستيل، وهي تطل من النافذة. ثم قالوا إنهم سيعودون ليفتشوا المنزل، فقلت لهم أن ينتبهوا لكريستيل. وعندما جاءت البنت لتفتح لنا الباب قلت لها: «إرجعي». فلا أدري ماذا أصابهم في تلك اللحظة، لكنهم اقتحموا المنزل على طريقة الكاوبوي وركلوا الباب بأرجلهم، وكادوا يصدمون ابنتي. غير أنها لم تبكي. فقد برهنت أنها شجاعة حقاً. وكنت أودّ أن أهدّأ من روعها، لكنهم وضعوا القيود في معصميّ ومنعوني من مخاطبتها. ثم اقتادوها إلى غرفة أخرى، وتجمّع حولها أربعة منهم وأخذوا يطرحون عليها الأسئلة. كان لها من العمر أحد عشر عاماً.

«نبشوا كل شيء، ونعفوا كل ما في البيت خلال ساعة ونصف. سألتهم لماذا أوقفوني فأجابوا: «إننا على علم بكلّ نشاطاتك». ثم عمدوا فوراً إلى استجوابي. ولم يسمحوا لي أن أتحدث مع الصغيرة إطلاقاً. وعندما خرجنا قالوا لها إنني سأعود. ثم أخذوني إلى (مركز التحقيق).

ــ وهل بقيت ابنتك وحدها؟.

ــ نعم. لكنها سرعان ما اتصلت هاتفياً بأحد أشقائي الآخرين. فلم تجده في منزله. فبقيت وحدها طوال النهار. وظلت تتصل بي هاتفياً في مركز التحقيق. أعتقد أن رجال الشرطة هم الذين أعطوها الرقم، كانوا يتسلّون. كانوا يصلونني بها في كل مرة...

ــ ولكن ألم تسأليها من الذي أعطاها الرقم؟.

ــ لم أتجرًأ على التحدث معها في الأمر. لكنها تتذكر من أعطاها إياه، أنا متأكدة من ذلك. . . وعوضاً عن أن يطلقوا سراحي وضعوني في النظارة، وكلما اتّصلت بي ابنتي كانوا يعطونني سماعة الهاتف فكنت أسمع ابنتي الصغرى وهي تبكي. كان أبوهما، زوجي، قد غادر المنزل في بداية العام 1984 . وفي أواخر العام نفسه، اعتقلت أُمّهما. كان هذا أمر فظيع بالنسبة لهما. كانت البنت الكبرى تعلم أنني قيد الاعتقال، لكن الصغرى، وكان عمرها ثلاث سنوات، لم يكن من الوارد أن يُقال لها شيء. وإذن، كنت أقول إنه كلما اتصلت البنتان بي، كانوا يعطونني سماعة الهاتف قائلين: «حسناً، ستعودين إلى منزلك، ولكن عليك أن توقعي شهادتك». وبالنسبة لهذه الشهادة كانوا هم الذين يتحدّثون عوضاً عني. . . كانوا مقتنعين بأن برونو وآنّليز ينتميان إلى العمل المباشر، وكانوا يريدون مني أن أقول لهم ذلك. لكنني قلت لا. قالوا إن برونو يتاجر بالأسلحة، لكنني قلت لهم: «لا. إنني أعلم جيداً أنه ضدّ هذه الأمور». فسألوني: «وكيف تعرفين ذلك؟». أجبتهم إنني سمعته يتحدث عن الموضوع مع آنّليز، لكنهم ترجموا كلامي على طريقتهم وإذا به يتحوّل إلى حديث يدينهما».

أما استنطاق النيابة العامة فيقول: «أدلت دومينيك بودريار، خلال مقابلة شفهية لها مع البوليس أثناء توقيفها قيد النظارة بتاريخ 12 ديسمبر 1984 ، بتصريحات حول تجارة الأسلحة! وإن أخاها برونو كان يقوم بدور الوسيط. . . ».

وأما د. بودريار فقد تابعت تقول: «حتى آخر لحظة من مدة توقيفي قيد النظارة، جعلوني أعتقد أنني على وشك الخروج. وعندما مثلت أمام القاضي بروچيير، بعد انتهاء الثماني والأربعين ساعة، وكان ذلك حوالي منتصف الليل أو حوالي الواحدة صباحاً، قال لي: «أنتِ، لن أحتفظ بك».

ـ وهل كان القاضي يخاطبك بصيغة المفـرد؟ (صيغة المفـرد تعتبر احتقاراً في المخاطبة ويمنعها القانون الفرنسي).

ـ آ. نعم. عنـد انتهاء مـدة وضعي قيد النـظارة، خاطبني بصيغـة المفرد، لكنه الآن يخاطبني بصيغة الجمـع. وإذن فقد قـال لي: «أنتِ، لن نحتفظ بك، لكنك ستقولين لنا أين هي الأسلحة ولن نخبر أحداً أنك قلت لنـا ذلـك». فـأجبتـه بـالحقيقـة، وهي إنني لا أعلم شيئـاً عن هـذه المسـألة. عنـدئذٍ قـال لي في آخر لحـظة: «إذن. سنحتفظ بـك هنـا». وكانوا قد عثروا في شقّتي على بعض أمتعة آنّليز وبرونو التي كنت أحتفظ بها عندي، فاتخذوا من ذلك وثائق لاتّهامي بحيازة أوراق ثبـوتيّة مـزوّرة. بعـد ذلك، حصلتُ بـالطبـع، على قرار بعـدم وجود مـا يستوجب إقـامة دعوى ضدّي، لكنّ تلك الأوراق سمحت له بإبقائي قيد الاعتقال.

«ثم مضى خمسة عشر يوماً لم يأتِني خلالهـا أيُّ خبر. ثم مـا لبثت الأمور أن بدأت قبل الميلاد بأسبوع: فكـانوا يخـرجونني من النـظارة كل يومين، لا لأقابل السيد بروچيير، بل لأَمْثُل أمام رجال المفـرزة الجنائيـة. فكانوا يقـولون لي إنهم سيختـطفون أولادي. ومن سـوء حظي إنني كنت أكتب حقيقـة مشاعـري في رسائلي. وبمـا أنهم كانـوا يقرأونهـا... فقد عرفوا إنني وعدت الصغيرتين بأن أكون خارج النظارة في عيد الميلاد.

«إلى ذلـك لم يكن لـدي محـام. لقـد وددت أن أُكلّف كـونت، محامي العائلة، لكن السيد بروچيير ثناني عن عزمي بقوله: «إنه محـامي منظمة العمل المباشر، لا تكلفيه، لأن تكليفه ليس من مصلحتك».

من المُلاحظ أن هذا الضغط الذي جاء على حساب المحامي يظل أمراً غير مقبـول وغير شـرعي، وإن لم يكن نادراً. وبنـاء عليه، فـالحجّة التي تقدّم بها السيد بروچيير بصدد المحامي كونت كانت في غير محلّهـا

لأن الرجل كان محامي ب. بودريار وأ. بنوا اللذين رفضا دائماً، كما هو معلوم، أن يعتبرا من منظمة العمل المباشر.

وتتابع د. بودريار: «من حسن الحظ أن إحدى زميلاتي في النظارة أعطتني عنوان محام آخر. وتلقّيت رسالة من ابنتي تقول فيها إن والدهما قابل والدي وطلب منه أن يسمح له بأخذ البنتين. وقال له إنه يريد وضعهما في مركز رعاية الأطفال (DASS). لا أدري ما إذا كانت الشرطة قد تدخّلت لتدبير الأمر... في كل مرة كانوا يجيئون لاصطحابي إلى قصر العدل، كنت أظن أنهم سيأخذونني لمقابلة القاضي وإن قضيتي ستتقدّم. ولكن عبثاً. ففي كل مرة كنت لا أرى إلاّ رجال الشرطة. ومرّة رفضت أن أخرج بصحبتهم. عندئذٍ انقطعت عني رسائل أولادي. ولما احتجّيت على ذلك طلبتني نائبة المديرة وقالت لي: «لدينا أوامر من القاضي بأن لا نسلمك رسائلك ما لم توافقي على الذهاب إلى مركز الشرطة». ثم أخذوا يصطحبونني إلى (مركز التحقيق). وبدأت قواي تخور. ونقص وزني ثماني كلغ. وهذا أمر لا بأس بأن يحصل خلال عشرة أيام أو اثنتي عشر يوم. ثم جاؤوا لاصطحابي بتاريخ 22 أو 23، وأخذوني إلى ساحة بلدية باريس لكي أتفرج على خيمة مغارة الميلاد، وكانوا يقولون فيما بينهم: «صحيح أن هذا الاعتقال لم يكن في محلّه». خلال كل فترة اعتقالي كانت كريستيل في غاية الشجاعة. لكنها تأثرت جداً بهذه القضية».

لقد جاء في قرار الاتهام الذي أغفل الإشارة إلى اعتقال المعنيّة بالأمر: «وبناء على إنابة قضائية استمعنا إلى أقوال دومينيك بودريار. فأكّدت منذ 11 يناير 1985 فحوى الأقوال التي أدلت بها» خلال مدة توقيفها قيد النظارة. وأفرج عنها بعد واحد وأربعين يوماً.

إن د. بودريار ليست الأم الوحيدة التي تذهب ضحية الاستجوابات

المتتالية المصحوبة لمواقف الابتزاز بالإدلاء. فقد استعملت هذه الطريقة أيضاً مع جويل سيڤي التي اعتُقلت في قضية تخبئة أسلحة اتُهمت بها منظمة التحرير الوطني (FLNC) في كورسيكا. فقد قبض على جويل المذكورة في أواخر يونيو 1986، وبقيت قيد الاعتقال المؤقت طوال سنة بناء على أدلة لا وجود لها، كما يقول محاميها. واستجوبت مرات متتالية، وتعرّضت لدى كل استجواب لضغوط عديدة كان القصد منها أن تدلي بشهادات ضدّ أشخاص آخرين: بل إن البوليس اتّصل أمامها هاتفياً بأولادها الذين كانوا في ذلك الحين في أفريقيا، ووعدها بأن يسمح لها بالتحدث معهم إذا هي برهنت عن تعاونها معه.

آنّليز بنوا: «إن مقولة العصبة الإجرامية تؤول في النهاية إلى إفراغ كل ما يحيط بك من علاقات صحيّة سليمة... فأنت تصل إلى وقت يصبح معه أيُّ كان من الذين صادفتهم في حياتك، سواء عن طريق الصدفة أو غيرها، أو لأسباب عاطفية أو عائلية، متورطاً في قضيتك في يوم من الأيام. ومن المؤكّد أن هذا الأمر سرعان ما ينمّي تجاهك ردود فعل معيّنة قوامها الحذر والريبة. وبالإضافة إلى ذلك هناك كل أنواع التفتيش والتنقيب في كل الأمكنة التي مررت بها، أو لدى الأناس الذين يعرفونك إلى هذا الحدّ أو ذاك... كل هذا يدفع المرء إلى الانكفاء على ذاته، ويمزّق لحمة النسيج الجماعي - في وقت أخذ فيه هذا النسيج يعاني من الرثاثة والإدقاع. وخلال مدة التوقيف قيد النظارة كان رجال الشرطة يتلاعبون أيّما تلاعب بتلك الصلاحيّة التي تخوّلهم أن يضعوا في «عصبة الإجرام» من يشاؤون ويرغبون. لقد أردنا، من جهتنا، أن نصدر مجلّة تتفاعل فيها الآراء وتتجابه. والواقع أنه إذا شاءت الدولة أن تحطّم هذه القنوات وتستثير الانكفاء على النفس، فإن الحركة تصبح في خبر كان. إننا نعتبر أن صلة التضامن أمر شديد الأهمية من الوجهة المناقبية - إذ لا وجود لذاتيّة ثورية بدون تضامن - فإذا انكسرت هذه

الصلة لا يعـود ثمـة تبـادل أو تفـاعـل، بـل لا يعـود ثمّـة شيء على الإطلاق. . . إنني أعتقد اعتقاداً راسخاً بـأن هناك فـوق القاضي بـروچيير الذي جعل من قضية العمل المباشر قضيتـه الشخصية والـذي لا يملك، على ما أعتقد، أيّة فكرة سيـاسية خـارج نطاق هـذه الحرب الشخصيـة، أقـول: بأن هنـاك ـ وعلى مستوى رفيـع من مستويـات الدولـة ـ من يتتبّع بكل وعي وإدراك هدفاً أشمل وأعمّ: إشاعة الخوف من الحركة.

ــ هل تعنين «ترهيب الأوساط؟».

ــ لا أعتقـد أن الحماقـة بلغت من مسؤولي الدولـة مبلغـاً يجعلهم يؤمنون بخرافة الدوائر الواحدة المركز التي تتحلّق حول العمل المباشـر. هذه نظرية البوليس. لكن تطبيق النظرية يذهب أشواطاً أبعد. أعتقد أنهم عندما فتّشوا بيوت المشرفين على مجلة ثو [الكلّ] أو إذاعة مـوڤانس(٤)، لم تكن تلك المـوڤانس المـزعومـة غايتهم ومبتغـاهم، بل كـان المقصود آخـر مجموعـة من الناس الـذين أرادوا أن يقـومـوا بشيء مـا. إن الفِـرَق البوليسية تعرف «حقل صيدها» كل المعرفـة بحيث لا يغرب عن بـالها أن المجمـوعات التي تـلاحقهـا لا عـلاقـة لهـا من قـريب أو بعيـد بـالعمـل المباشر. أعتقـد أن كل هـذا يرمي إلى ضـرب فكرة المقـاومة بـالذات، والقضـاء على كل أنـواع النضال. وليس من قبيـل الصـدفـة أن يتـدخّـل القضاء، في الوقت نفسـه، بمزيـد من القسوة ضـدّ النزاعـات العماليـة. هناك ممارسات نضالية كانت قد غدت شائعة في وقت من الأوقـات لكنها صـارت تُمنع الآن بمـوجب تدابيـر قضائيـة. . . وهذا بـأسره يشكّـل كُلًّا

---

(٤) Tout: مجلة مستقلّة. كفّت عن الصدور عام 1984.

Radio Mouvance: إذاعة خاصة، تعبّر عن مختلف تيارات أقصى اليسار والمستقلين إلـخ . . . كفّت عن البثّ عام 1985 بعـد أزمة داخليـة وعدة قـرارات بمنعها من البثّ لفترات محددة.

متماسكاً، ونموذجاً عن الاشتراكية ـ الديموقراطية. إنني أعلم أن ما حصل لمجلة لنترناسيونال أمر مخيف جداً. ففي الأوساط التي نتحرك ضمنها، كانت هذه هي المرة الأولى التي يصار فيها إلى حظر نشاط علني لا ينقصه شيء من الشرعية، وذلك عن طريق الاحتجاز الوقائي الطويل.

ـ رغم كل ما تقولين لا ينبغي أن نتجاهل ما أدخله «النضال المسلّح» على الأجواء، وخاصة عند تخطّيه لحدود معينة. فمنذ أن بدأ الناس يسقطون قتلى، أخذت العارضة ترتفع [مما جعل القفز عنها أصعب]. . . ثم إنه لا ينبغي لنا أن نتظاهر بأننا ملائكة: فإذا أنتِ ركّزتِ على نصوص بعض المنظمات التي أعلنت مسؤوليتها عن اغتيال أشخاص، لوجدتِ أنها شيء مختلف تماماً عن الملّة التي تتوسّع طويلاً بالمشرح حول تخريب الأمور وقلب عاليها سافلها، لكنها لا يبدو أنها ترتبط ارتباطاً مباشراً بما تطلق الدولة عليه اسم الجرائم. عندما تتحدثين ـ وليس هذا كلامَكِ بالذات ـ عن تفاقم القمع، لا ينبغي أن يغيب هذا العنصر عن بالك. . .

ـ رغم كل شيء كان التدخّل البوليسي تدخّلاً وقائياً إلى حدّ بعيد. . . في ديسمبر 1986، عندما احتُجزت هيئة التحرير، لم تكن قد حدثت بعد قضية أودران، ولا إعلان المسؤولية عن ترودين. . . لكننا لا نستطيع أن نقول إن إعلان تلك المسؤولية هو الذي لعب الدور الأساسي. فقد كان هناك جوّ عام، كما قلت لك، وكان هناك قمع الحركة العمالية. . . أما بالنسبة لنا، فإنا بكل تأكيد صرت أمقت الكلام عن حرية الرأي، إن ما كانوا يريدون تحقيقه من خلال قضيتنا كان مشروعاً سياسياً. ثم إن هناك عنصراً آخر لعب دوره. فمنذ عام 1982، حصلت عدة هجومات مسلّحة لا علاقة لها البتّة بالعمل المباشر، لكنها

خلقت أجواءً عامة. . . إما أن تكون العمل المباشر قد قامت بهـذا الفعل المعين أم لم تقم بـه، فأمـر ليس هو الأمـر الحـاسم والمحـدّد. لم يكن بوسع الاشتراكيين أن ينجحوا في الإبقاء على «حالة النعيم» مدة طـويلة، لأنه كانت هناك أيضاً المشكلات المجتمعية وكورسكا وبلاد الباسك. . . فالمشكلة كانت أوسع بكثير من مشكلة العمل المباشر».

لا شك في أ. بنوا تستهين بما يشكّل فعـلاً إحالـة المشروع الـذي تـرمي الـدولـة إلى تحقيقـه: أي مشـروع العمـل المبـاشـر لا مشـروع لنتـرناسيـونال. فـالواقـع أن اعتماد القتـل هو الـذي يميّز منـظمة العمـل المباشر عن كل ما عداها من سياسات «ثورية»، في وقت لم تعـد تستثير هذه الصفة لدى معظم معاصرينا أكثر ممـا تستثيره دعـاية للسيـارات. إن مجلة لنترناسيونال كانت تريد فتح نقاش مع العمل المباشـر لإقناعهـا بأن «خطها» كان مغلوطاً. لكن «غلط» العمل المباشر ـ ونعني منطق الحـرب الخـاصـة المعلنـة على الـدولـة ـ سـرعـان مـا شـوّش «النقـاش» وجعله مستحيلاً، وذلك بأن جعل كل نشاط المحرّرين يتركز على مقاومـة القمع الـذي ساوى بينهم وبين المجمـوعة المـلاحَقة واضـطرّارهم إلى اعتمـاد العمـل السرّي من جـديد، ممـا أدّى في الـواقـع إلى جعـل التعبيـر عن «تميُّزهم» أمراً مستحيـلاً. إن هؤلاء الـذين أرادوا أن يستمـروا «بـالعمـل السياسي» عبر مجلّتهم وعبـر مواجهتهم النـظرية للمجمـوعات «الشيـوعية المكـافحة». أخـذوا يكرّسـون القسم الأكبر من نشـاطهم لممارسـة لعبـة الغمّيضة مع البوليس ولخوض المعركة معـه على الصعيد القضـائي بعيداً عن كل نضال مجتمعي.

«إنني أتساءل كيف أن أُناسـاً مثلك ومثل بـرونو قـد وجدوا أنفسهم في وضع التضامن الاضطراري مع منظمة لا ينتمون إليها».

آنّليز بنوا ـ لا أعتقد. . . منـذ البداية كانت هناك رغبـة بدمجنـا مع

العمل المباشر. كانت هناك الرغبة باختزال كل تعبير مضادّ وقصره على هـذين الحرفين: ع. م. في حين إننـا لم نكن يومـاً في هذه المنـظمة. وهناك بشكل خاص تصوير الأمور بشكـل كاريكـاتوري من قبـل العدالـة البرجوازية. إنهم يرسمون لك صورة كاريكاتوريـة بالقـوة ثم يلجأون إلى كل الوسائل الممكنة ليجعلوك تتلبّس هذه الصورة. أما تضامننا مع هؤلاء المناضلين فهو اختيار واع ومتّزن. إننا نتضامن معهم في وجه الدولة».

رغم تسجيل تحفظاتنا على الايديـولوجيـا التي تنبع منهـا تحليلات أ. بنوا وب. بودريار (فهناك كلام كثير يقال حول هـذه العدالـة «الشعبية» التي تشير إليها إشارة ضمنية صفة «البرجوازية» حين تـطلق على العدالـة القائمة). فإن الأخبار التي أوردوها تبيّن لنا ذلك الاتجاه الذي تنحو نحوه بعض الممارسات البوليسية: ألا وهو ابتداع هـذه «الأوساط» التي تـدّعي الدولة مكـافحتها. فـالممارسـات المذكـورة لم تقتصر يـوماً على أولئـك الـذين ينشرون ويـوزعون نصـوص المجموعـات «المكافحـة»، بل إنهـا طبقت أيضاً على عائـلات «الإرهابيين» وأصـدقائهم، كمـا طبقت، سواء بسواء، على المناضلين والمناضلين السابقين الـذين ينتمون إلى مختلف اتجاهات أقصى اليسار.

زيـد صـديق قـديم لعمـرو، الـذي هـو رفيق سـابق لعلي، الـذي أعـار بيتـه لهشـام دون أن يكـون على معـرفـة بــه وإنمـا عــرّفـه عليــه إليـاس. لكن هشـام وضـع قنبلة في مكـان مــا. إن نـظريــة الأوسـاط وتوجيهها باتجاه مركز واحد، هو المنـظمة الإرهـابية: وفي حين أن زيـداً والياساً لا يعرف واحدهما الآخر، وإن كلًّا منهما لـه آراء سياسيـة مختلفة في كثيـر من النقـاط عن آراء الآخــر، فـإن من الممكن جــداً أن يجـدا نفسيهما متّهمين معاً بتهمـة الانتماء إلى عصبـة إجراميـة واحدة. إن هـذا الجـرم المطلق الـذي يتجسّد بـالإرهاب، في نـظر قوى المحـافظة على

النظام، يلقي بهالته الشريرة على كل الذين تستطيع هذه القوى، بصورة أو بأخرى، أن تجعلهم على صلة بالنواة المركزية، ويخوّل للبوليس حق اللجوء إلى كل أنواع الإزعاج والمناورة والتلاعب واعتماد الممارسات الفظة وغير الشرعية في نطاق عمله. والعجيب في الأمر أن هذه التركيبات وهذه الممارسات تصبح أمراً ميسوراً كل اليسر عندما تكون العلاقات بين الأشخاص علاقات محض فردية في غياب أي نوع من أنواع اللحمة الجماعية.

فبركة الأوراق الثبوتيّة المزوّرة:

فلوريال كوادرادو شخص تحدثت عنه بعض الصحف بوصفه «الساعد الأيمن لرويّان»، اعتبره ر. جاكار «إرهابياً خطيراً للغاية». كما اعتبره ش. دلول، أحد محرّري الفيغارو، مؤسساً لمنظمة الغراپو.

وُلد كوادرادو في منطقة ليرو في عائلة من المناضلين الفوضويين - النقابيين الاسبان الذين هاجروا إلى فرنسا بعد انتصار فرانكو. وكان أبوه قد قاتل إلى جانب الجمهوريين في الحرب الاسبانية. ثم ناضل في صفوف المقاومة خلال [الاحتلال النازي لفرنسا]، واشترك عام 1947 في حرب الغوار ضد فرانكو في الجهة الأخرى من جبال البيرينيه. وذات يوم حلّ على ذوي فلوريال الصغير شخص كبير السن، واعتقد الصبي أن الرجل من أصدقاء جدّه. لكنه ما لبث أن علم أن هذا الرجل من جيل أبيه، لكنه خرج لتوّة من زنزانات فرانكو. منذ ذلك اليوم صار ف. كوادرادو يكنّ للفرانكية كرهاً شديداً. في عام 1973، أقام كوادرادو في باريس هرباً من جو المبعدين الاسبان. لكن ماضيه العائلي ظل يرافقه: فقد جرت اتصالات بين المجموعة الفوضوية التي كان يناضل في صفوفها وبين مجموعة أخرى من أجل «القيام بشيء ما لمناضلي حركة التحرير الإيبيريّة (ح. ث. إ)».

تكوّنت ح. ث. إ. في ابريل 1970، بوصفها «مجموعة مساندة للنضالات الجذرية التي تخوضها البروليتاريا الاسبانية»، وتبنّت مواقف «يسارية متطرفة» بالقطيعة مع اللينينية. وقد أدّت بها هذه المواقف إلى معارضة الخطوط الإصلاحية أو اليسارية التي اتّبعتها المنظمات الأخرى المناهضة للفرانكية. ثم وضعت لنفسها برنامجاً ما زال راهناً ينصّ على «نقد الاقتصاد السياسي نقداً جذرياً، وتخطّي البضاعة والعمل المأجور والقضاء عليهما»، كما انها نشرت عدداً من النصوص الأساسية حول التراث الشيوعي غير اللينيني، وكان لها تأثير فعلي في بعض القطاعات العمّالية الكتالونيّة. وكانت تموّل نشاطاتها من الهجوم على المصارف. في عام 1973، حلّت هذه الحركة نفسها بنفسها. وفي 16 و18 سبتمبر اعتُقل تسعة أعضاء من المجموعات المستقّلة التي كانت قد أسّست الحركة. من بين هؤلاء المعتقلين سلفادور بيك أنتيش الذي حكم عليه بالإعدام شنقاً كما هو معلوم. في عامي 1973 ـ 1974، أي حتى تاريخ الاعدام المذكور، وبعده، كانت تعبئة المنظمات التقليدية لصالح بيك وغيره من المتّهمين تعبئة هزيلة، نظراً لمواقف ح. ث. إ. الجذرية المتطرفة، وذلك رغم الجهود التي بذلتها لجنة الحقيقة من أجل الثوريّين الإسبان التي اشتغل عليها بيير ڤيدال ـ ناكيه وميغيل أبانسور وبيير غييوم من أجل الضغط على الدكتاتورية الفرانكية عبر سلسلة من النشاطات (انظر أدناه، الفصل التاسع).

يقول كوادرادو: «وهكذا وجدت نفسي أمام مشكلة كبيرة: أن أُدبّر أوراقاً ثبوتيّة للأصدقاء الذين يقومون بتحرك ما من أجل بيك أنتيش». وهكذا تشكلت «مجموعة من أجل الأوراق» تعمل بسريّة مطلقة وبصورة معزولة عن سائر المجموعات العلنية. أما مهمّتها فتقتصر على فبركة الهويّات المزوّرة.

«ومنذ ذلك الحين انقلبت حياتي رأساً على عقب. فلم أعد أشترك في المظاهرات ولا في المجموعات العلنية، غيّرت هيأتي، وسعيت جهدي لكي أشبه موظفي المصارف، وأن يكون لوني رمادياً قدر الإمكان. وكنا نتلقّى كل يوم طلبات من إسبانيا لتدبير أوراق لمناضلين مطلوبين أو متمردين... وهكذا تحوّلت شيئاً فشيئاً ودون أن أدري إلى مناضل نشيط ضد الفرانكيّة يمارس نضاله في الظل...».

في ديسمبر 1974، اشترك ف. كوادرادو بنقل شحنة أسلحة ومتفجرات لحساب الفرقة الثورية (GARI) فاعتُقل هو ومناضَلْين آخرَيْن من مناضلي المنظمة: ريمون دِلغادو وجان مارك رويّان. وكان هذا الأخير قد حكم عليه غيابياً في قضية پيك أنتيش.

«لقد قررنا في اللحظة الأخيرة أن نقوم بنقل تلك الشحنة. وارتكبنا خطأً إذ مررنا بساحة الكولونيل ـ فابين. ولما كان أقصى اليمين قد قام بهجوم مسلح على مقر الحزب الشيوعي في الليلة الفائتة، فقد كان هناك شرطيون يقومون بالحراسة. وكنا نستقلّ سيارة رينو 4 ل مثقلة بالحمولة ونجلس نحن الثلاثة في المقعد الأمامي، مما أثار شبهة البوليس، فقرّر تفتيشنا. فاحتجزونا،. وظلوا ستة أيام يستجوبوننا ثم حوّلونا على محكمة أمن الدولة».

في السجن، علم كوادرادو بوفاة والده. وبناء على ضعف الأدلّة الثبوتية ضدّه قرّر قاضي التحقيق إخلاء سبيله مؤقتاً ووضعه تحت الرقابة القضائية المشدّدة.

«لكن الوضع لم يتغيّر، وخاصة في اسبانيا، وبعد استراحة قصيرة استأنفت نشاطي في «مجموعة الأوراق» وكرّست لها كل طاقتي منذ ذلك الحين.

«بعد ذلك، في عام 1979، اعتُقلت زوجتي آني، التي كنت قد انفصلت عنها، برفقة صديقها في قضية كونديي ـ سور ـ لسكو[5]. فاستمع المحقق إلى أقوالي وأطلق سراحي بعد ثماني وأربعين ساعة من النظارة. في بداية العام 1980، بدأت منظمة العمل المباشر نشاطاتها بزخم. أنا، من حيث الوقائع، بعيد كل البعد عن العمل المباشر، لكنني أعلم أن الشرطة ترى أن سحنتي تشبه سحنة مناضلي هذه المنظمة. وقد أخذت فكرة عن أساليب قاضي التحقيق لوغران من خلال ما روته لي زوجتي. فقرّرت أن أعتمد العمل السرّي. وسرعان ما صدرت بحقي مذكرة توقيف... بعض الأصحاب نصحوني بالسفر إلى الخارج بانتظار مرور العاصفة وقدوم موعد الانتخابات لتحمل إلينا ما كنا نتأمّل به من تغيير ومن نوع من العطف لا نعود معه بحاجة إلى ارتكاب جريمة إذا نحن ساعدنا بعض الرفاق الأجانب، إذ تعود فرنسا كما كانت من قبل أرضاً تستقبل الجميع، لكن فكرة النفي كانت تُرعبني. التقيت بدومينيك ل. التي أكنّ لها حبّاً عميقاً. وأخذت أعيش عيشة «طبيعية» حتى لا تشتبه بشيء. لكن الإجراءات الأمنية شهدت تطورات جذّية. وأخيراً، في يونيو 1981، ومباشرة بعد وصول اليسار إلى السلطة، قُبض عليّ في سياق قضية كونديه. إنني متفائل. وأنا متأكد من أن سيصار إلى العفو عنّا...».

سيتبيّن لنا في الصفحات اقادمة كيف أن الاستفادة من العفو قد مُنعت، بلعبة غُمّيضة قضائية، عن المتّهمين الذين جرى تحويلهم بالأصل على محكمة أمن الدولة. وبعد أن لجأ هؤلاء إلى الإضراب عن الطعام جرى الإفراج عنهم لأسباب صحيَّة. لقد لجأ القضاء إلى مناورة عجيبة: فمن بين الأوراق الثبوتية المزوّرة التي عثر عليها في منزل

(5) انظر أدناه، الفصل السادس.

كوادرادو أثناء اعتقاله، والتي أُدين بناء عليها في قضية كونديه ـ سور ـ لسكو، جرى انتقاء سلسلتين مختلفتين من الوثائق، وبُني على هاتين السلسلتين ملفّان إضافيّان متميّزان. فصدر بحقّه، بناء على السلسلة الأولى، حكم مع وقف التنفيذ، وقرّرت المحكمة، بناء على السلسلة الثانية، إرجاء البتّ بالحكم ريثما يقول القضاء كلمته في قضية السطو. أما بالنسبة لهذا السطو فقد تمكّن الرجل من إثبات وجوده في انكلترا يوم حصول الحادث. بقيت تلك القضية التي ظل متهماً بموجبها بإخفاء الأوراق الثبوتية وتزويرها. ، والتي ما زالت حتى أواخر 1988 عالقة ولم يصدر حكم بها.

«إن السلطة الاشتراكية لا تملك الجرأة على مواجهة المشكلة، إنها تؤجّل. . . فلا نحن حوكمنا ولا صدر بحقّنا عفو. . .».

ثم انتقل كوادرادو إلى الحياة العلنية. وأخذ يمارس مهنته كمصمم للماكيت بنجاح كبير. «لقد بدأت بوليسياً محضاً لم يُلحظ في ملف القضية بتاتاً. لكن هذا الاختلاق كان من شأن أن يُستخدم كحجّة لاعتقاله لبضعة أشهر فيما لو كان موجوداً في فرنسا. بالإضافة إلى ذلك، وبينما كانت نظرية الأوساط تضرب أطنابها، ابتداء من لوموند وانتهاء بالفيغارو، كانت إحدى محرّرات هذه الصحيفة الأخيرة تصف كوادرادو بأنه «مؤسّس منظمة الغرابو» (GRAPO)، وهي منظمة ماركسية لينينية ترعى بينه وبينها الغزلان.

الاضطهاد العادي:

ليس باستطاعة الجميع أن يوفّقوا بأرباب عمل ذوي فكر نقديّ. لنستمع إلى دومينيك بودريار:

«بعد خروجي من السجن فقدت عملي ثلاث مرات متتالية لأن

الشـرطيين كـانـوا يتصلون حيث كنت أعمـل. فكـانـوا يستعلمـون عني بانتظام، ويسألون صاحب العمل كم كنت أتقاضى، وما إذا كنت أحضـر صباحاً إلى العمـل في الوقت المـطلوب، وما إذا كـانت لديّ عـلاقة مـع أحد العاملين في المؤسسة التي كنت أشتغل فيها، وما إذا كـان هناك من يأتي ليصطحبني عند خروجي من العمل. في المرة الأولىٰ، وقعـوا على ابن صاحب العمل الـذي أعاد على مسـامعي ما سمعـه منهم، لقد كـان لطيفاً جـداً، ولم يكلّم أباه بـالأمر. لكنّهم وقعـوا ذات يوم على صـاحب العمل نفسه فاستدعاني وقال لي: «لا نريد أحـداً هنا من جمـاعة العمـل المباشر».

إن التهميش المجتمـعي لا بـد أن يـحصـل مـن جـرّاء تتـابـع المضايقات كتلك التي حصلت لـ «د. بودريار وف. كـوادرادو». في مثل هذه الحالة الأخيرة، كـان المضايقـون يرجـون، على الأرجح، أن أبتعـد عن نشاطي السري. ولم تعد لي رغبة في متابعة السير على هذه الـطريق التي رأيت أنهـا لا تؤدي إلى مكان. إن البعض اعتبـرني بمثابـة الخائن، لكنّ قراري مُبرم ولا عودة عنه. وابتداء من ذلك اليوم صرت أعيش حيـاة طبيعية. غير أنّ موقف البوليس ما لبث أن تغيّر تجـاهي ابتداء من 1983 ـ 1984. وأخـذ يمـارس عليّ بعض الضغـوطـات». ذلـك أن العـامين المذكورين يشكلان منعطفاً في سياسـة مكافحـة الإرهاب، كمـا جاء في الأسطر السابقة على لسان أ. بنوا وب. بودريار.

وأخذ البوليس يتصل هاتفياً بأربـاب عمل ف. كـوادرادو وبصاحب الشقّة التي يسكن فيها، ويشرحون لهم كيف أنـه متورط في عمليـة سطو مسلّح. لكن الحظ حالفه، فكان الجميع يشمئزون من هذه الطريقة التي اتبعها البوليس، واتّخذوا موقف الدفاع عنه. «ثم شعرت أن وطأة البوليس أخـذت تشتدّ. إذ بـدأت أتلقّى تهديـدات بالمـوت، ووشايـات من جانب

الصحافة الفرنسية اليمينية. . . وفي 16 أبريل 1986، غداة انتصار اليمين في الانتخابات النيابية، ورغم أن عملية النفي ترهقني، غادرت باريس بحثاً عن آفاق جديدة. كنت أعلم أن أوان الانتقام قد حان».

والواقع أن أخاه آلان كوادرادو كان قد اعتقل قيد الاستجواب بعد أن قام البوليس بمداهمة مباغتة على أثر محاولة الهجوم المسلّح ضد ج. برانا، وأخبره المفتشون الذين استنطقوه أن فلوريال أخاه ينبغي أن يكون الدماغ المدبّر للهجوم المسلّح على نيور والذي اتّهم به ج. دارمون وهـ. العلاوي (انظر الفصل 11). وتبيّن فيما بعد أن ذلك كان اختلاقاً أن تؤدي مضايقاتهم إلى إكراه عضو الفرقة الثورية (GARI) القديم على العودة إلى الحياة السرية وغير الشرعية. والواقع انه لم يكن من العسير عليهم أن يستعلموا عن كل ما كان يكنّه من نقمة على العمل المباشر وعلى نشاطيتها «الحمقاء» و «البلهاء». ومع ذلك فقد أعلنوا على رؤوس الأشهاد أنه كان ينتمي إلى إحدى تلك «الدوائر» القريبة من «النواة المركزية الصلبة» في العمل المباشر، وأنهم كانوا يأملون بأن يتوصّلوا من خلاله إلى ج. م. رويّان وغيره من أعضاء ع. م. الذين ما زالوا طليقين. بين عامي 1983 و1986، كان من الممكن رصد عدد كبير جداً من الحالات التي تعرّض أصحابها لضغوطات كثيرة ومتعدّدة تصل إلى حدّ الاعتداء الجسدي. وكان المطلوب من معظم هؤلاء الأشخاص أن يتحوّلوا إلى مخبرين للبوليس. ولم يكن من شأن مثل هذه الممارسات إلاّ أن تستثير مشاعر السخط والشعور بالاضطهاد التي كثيراً ما نجدها في أوساط المناضلين، وأن تدفعهم إلى تحليل أوضاع المجتمع مستعملين تعابير «الفاشية» و «تفاقم القمع»، وأن تعزّز لديهم اختيار القطيعة مع المجتمع.

لقد عاش آلان بوجولا تجربة مماثلة لتجربة ف. كوادرادو. لكن

مضطهديه قطعوا معه شوطاً أطول على طريق الفظاظة. فقد اعتُقل هذا الشاب المستقل سابقاً، والذي كان على معرفة جيدة بناتالي مينيغون (انظر الفصل 2)، بتاريخ 20 يناير 1986، لأنه ساعد بعض اللاجئين الطليان على استئجار منزل لهم. وكانت بعض الصحف قد درجت، كلما استُدعي بعض الإيطاليين للاستجواب، على وصفهم بأنهم من جماعة الألوية الحمراء. لكنّ الجرم الوحيد الذي ارتكبه هؤلاء كان يقتصر على استخدامهم لأوراق ثبوتيّة مزوّرة بغية الانخراط من جديد في الحياة «الطبيعية». في 4 فبراير، تلقّى ألان پوجولا زيارة مفاجئة في فلوري - ميروجيس.

«جاءوا ليبلغوني أن المحامي يريد رؤيتي. في ردهة المحامي التي اقتادوني إليها، كان ينتظرني شخصان لا أعرفهما. فسألتهما عمّا إذا كانا من مكتب المحامي الذي يتولّى الدفاع عنّي، فأجابا بالنفي، لكنهما شرحا لي أنهما من مفتّشي البوليس وأنهما يتلقّيان أوامرهما مباشرةً من پاسكوا، ويستطيعان بالتالي تسوية قضيّتي. ثم أضافا: «إذا نحن فتّشنا قليلًا، كان بوسعنا أن نجد أموراً كثيرة ضدّك، وعندئذٍ قد تتعرّض لمتاعب لا تُحصى. إنك رجل مغفّل لأنك تضع نفسك في مثل هذه الأوضاع، لكننا، نحن، نستطيع أن نخرجك من المأزق الذي أنت فيه. . . أليست لديك فكرة عمّا تفعله ناتالي الآن؟».

لا شك أن القارىء قد أدرك أن المعنيّ بهذا الاستجواب هو ن. مينيغون. وعندما أجاب أ. پوجولا بأنه لا يعرف شيئاً عمّا تفعله. لم يصرّ زائروه على متابعة الأسئلة. بل اقترحوا عليه اقتراحاً: «إنك ذو سمعة طيبة في الأوساط التي أنت فيها، ولا شك أنك تسمع عن أمور كثيرة. ما رأيك لو تناولنا من حين لآخر كأساً ودردشنا معاً حول هذه الأمور؟ إننا لا نطلب منك أن تخون أصدقاءك، بل نطلب منك فقط أن لا تتخذ كثيراً

من الاحتياطات أثناء تنقّلاتك. فأنت قد تكون أفيد لنا في الخارج مما أنت عليه في الداخل». وإزاء رفض السجين متابعة مثل هذا النقاش انفضّ عنه الرجلان قائلين: «على كل حال، سنتقابل في الخارج. سنتّصل بك». بعد ذلك بيومين، أطلق سراح أ. بوجولا.

بعد أسبوعين أوقفه رجال البوليس في الشارع ـ رجال يُفترض أنهم من البوليس، إذ إنهم لم يبرزوا بطاقاتهم ـ وأقلّوه في سيارة. ثم قالوا له إنه يخطىء إذ يرفض التعاون معهم. «الحياة ستكون أقلّ عبئاً عليك». بعد ذلك بمدة قصيرة، وعند خروجه من عمله، وأمام زملائه في المعمل، اعترضه عدد من رجال البوليس الذين يلبسون البدلة العسكرية وأوقفوه بفظاظة بعد أن وضعوا القيود في معصميه وراء ظهره، ثم اقتادوه إلى المفوضيّة وأودعوه النظارة بضع ساعات. ثم إنهم أعادوا هذه العملية مرات عدة. ثم حصل حادث غامض آخر، جاء ليزيد في طين هذه المضايقات بلّةً. ففي ذات مساء اتّصل هاتفياً بصديقته وتواعدا على الذهاب إلى حفلة موسيقية. بعد قليل وصلت صديقته إلى المقهى الذي يفترض أن يلتقيا فيه والدماء تسيل من وجهها. فروت له كيف أن هناك رجلاً كان يتعقّبها، ثم سارع الخطو فجأة حتى وصل إلى محاذاتها وتناولها بضربة من قضيب حديدي كان معه، ثم توارى عن الأنظار. وكان في المقهى نفسه رجل يحتسي القهوة، فتقدّم نحو ألان مبتسماً وهو يشهر بطاقة تؤكد أنه من البوليس، ثم عرض خدماته عليه، فطأطأ الرجل رأسه ومضى يصطحب صديقته إلى المستشفى.

في هذا التفتيش الدؤوب عن المعلومات الذي تتولّد عنه كل أنواع الالتباسات، يبدو أن المفتشين لا يرعوون عن أية وسيلة من وسائل الضغط. فهم يستطيعون، إذا اقتضى الأمر، أن يضربوا عرض الحائط بكل القوانين والأنظمة لكي يمنعوا أحد الأجانب، ممّن يريدون البقاء في

فرنسا، من الحصول على وضع ثابت، أو يستطيعون التدخّل لدى سفارة أجنبية لمنع إحدى الفرنسيات من الهجرة.

دانييل أولالا دي لابرا، مناضل أرجنتيني من أقصى اليسار، حاول أن يجد مأوى في فرنسا بعد أن كان قد اعتُقل وعُذّب في بلاده. فمنحه مكتب حماية اللاجئين والأپاترايد حقّ اللجوء السياسي. في يوليو 1984، تعرّف إلى جويل اوبرون عن طريق صديق مشترك، وكان يلتقي بها في شقّة هذا الصديق وضمن المجموعة التي تُصدِر المجلة المستقلّة «مولوثوف اي كونفتّي»(*). يقول دي لابرا: «في هذه المجموعة كان هناك رجل اسباني اسمه خوسّيه، يعمل مخبراً لمصلحة مخابرات إدارة أمن التراب القومي (DST). في اكتوبر 1984 دبّر لي خوسّيه موعداً مع محامي مزعوم كان يُفترض به أن يجد لي عملاً في مكتبه. وفي مقهى يقع على مقربة من مترو سان أوغوسطين، عرّف المحامي المزعوم عن نفسه باسم السيد جورج وقال لي: «سوف أكون صريحاً معك. إنني مفوض في جهاز أمن التراب القومي، وأريدك أن تعمل معي. أن تراقب جويل اوبرون والشقّة التي قابلتها فيها. إليك رقم هاتفي. اتصل بي خلال الأسبوع المقبل لتخبرني كيف تجري الأمور في منزل صاحبك... وسأعطيك مكافأة قدرها 2000 فرنك». سارعت إلى تنبيه جويل التي كانت في ذلك الحين تقوم بنشاط شرعي تماماً قوامه الدفاع عن المناضلين المسجونين والنضال ضد السّجن الانفرادي والاحتجاز.

«بعد مضيّ عشرة أيام على موعدي مع «المحامي»، كنت ما زلت نائماً، حوالي الظهيرة، في غرفتي المتواضعة في نوجون ـ سور ـ مارن، عندما استيقظت على صوت قرع الباب قرعاً عنيفاً. ثم اندفع من الباب

(*) Confettis : «قصاصات من الورق الملوّن تنشر على رؤوس الناس في الكرنفالات والأعراس».

رجلان يحمل كلٌّ منهما مسدساً في يد وبطاقة بوليس في اليد الأُخرىٰ، وقالا لي: «يجب أن تتّصل هاتفياً بالسيد جورج، وإلاّ فإنه سوف يغضب». كل هذا دون أن يبرزا أدنى تفويض أو إنابة قضائية. ثم طلبا مني بطاقة لجوئي وبطاقة إقامتي، ودوّنوا لديهما أرقامهما».

عند وصوله إلى فرنسا، وبناء على بطاقة اللجوء التي منحه إياها «مكتب حماية اللاجئين والأپاترايد»، كان مخفر البوليس قد أعطاه بطاقة إقامة وبطاقة عمل لمدة ثلاث سنوات. وكانت مدة هاتين البطاقتين قد شارفت على الانتهاء. بعد المحاولة التي قام بها البوليس للتغرير به، أخبروه بأنه لن يتمكّن من الحصول على بطاقات جديدة «بناء على أمر من دوائر البوليس المختصّة». في مكالمة هاتفية أجراها محاميه مع الدوائر المختصة، جرى التأكيد على صحّة هذا الإخطار من قِبَل السيد لاكوست، أحد مسؤولي المكتب الثامن للبوليس العام في المخفر، وهو الذي يتولّىٰ الإشراف على ملفّ دي لابرا. وهذا رفض غير شرعي على الاطلاق: فالقانون الصادر في 17 يونيو 1984 يفرض على البوليس الإداري إعطاء بطاقة إقامة صالحة لمدة عشر سنوات وكاملة الحقوق لكلّ أجنبيّ مُنح حقّ اللجوء.

دومينيك روزييه، فوضوية، وصديقة لهيلييت بِسّ. اهتمّت بدون مقابل بمكتبة تملكها هذه الأخيرة اسمها لوجارغون ليبر، قبل أن يتمْ اعتقال هذه التي تلقّبها الصحافة بـ«ماما العمل الثوري» في عام 1984 برفقة رجيس شليشر. وضعت د. روزييه في النظارة بهذه المناسبة وأخلي سبيلها بعد أن ثبت أن لا أدلّة ضدها رغم تفتيش منزلها والمكتبة تفتيشاً دقيقاً قضى على محتوياتهما. وضعت تحت المراقبة الدائمة بصورة مكشوفة. وأخذت تتلقى تهديدات هاتفية («سنتمكّن منك!») ورسائل مغفلة كانت في إحداها صورة لقاتل مقنّع يقول: «موتي!». وعند

خروجها ذات يوم من اجتماع عام وجدت إطارات سيارتها الأربعة مثقوبة. «وبينما كنا نتفقد الأضرار التي لحقت بالسيارة كان هناك أناس في سيارة أخرى يراقبوننا. وعندما اقتربت منهم أقلعت سيارتهم ومضوا. بعد ذلك بأيام قليلة نشرت ناسيونال ـ إبدو، جريدة لوپن، مقالاً صغيراً يتحدث عن ذلك الاجتماع ويشير إلى حضوري فيه».

عاودت د. روزييه وأصدقاؤها فتح المكتبة من جديد محاولين توسيعها بحيث تصبح مكتبة جماعية في محاولة لنزع طابع العمل المباشر عنها. ولكن بعد اغتيال الجنرال أودران وامتلاء واجهة المكتبة بشعارات التهديد أخذ المشرفون عليها يفقدون حماسهم، ثم أغلقت عام 1986، قضت د. روزييه ستة أشهر في كندا، قررت بعدها أن تقيم نهائياً في ذلك البلد. فعادت إلى فرنسا وتقدّمت من القنصلية بطلب هجرة مرفوقاً بطلب زواج من أحد الكنديين. ثم قضى على تقديم الطلب مدة طويلة دون الموافقة عليه. طلبوا منها إفادات طبية مختلفة، مما أثار تعجُّب طبيب السفارة. ثم أخذت الأمور تتّخذ منحى غير طبيعي. وفي أبريل 1987 قالوا لها إنها ستحصل على تأشيرة السفر في يونيو.

«بناء عليه استقلت من عملي وأخليت شقّتي وأخذت أفكر بإحياء حفلة للأصحاب أزفّ لهم فيها خبر سفري. كان يفترض بهذه الحفلة أن تحصل مساء يوم سبت. في صباح يوم الجمعة ذهبت لأشتري ما يلزم للحفلة وبينما أنا أمشي على الرصيف في طريقي من المنزل إلى السوق المجمّع، أحاط بي رجلان وأبرزا لي بطاقتيهما المثلثتي الألوان. لم تواتني البديهة لأقرأ اسميهما ولا نوع عملهما. ثم طلبا مني أن أرافقهما لتناول فنجان قهوة. ولما رفضت، هدّداني بأنهما سيحضران ذات يوم في السادسة صباحاً ومعهما إنابة قضائية، ثم أضافا: «إنك تقيمين مع ابنتك التي لا علاقة لها بكل هذه الأمور. سيكون ذلك محرجاً بالنسبة لها». بالفعل. إزاء هذه الحجج قررت أن أذهب معهما لتناول القهوة:

«سألاني: يبدو أنك لم تفاجأي برؤيتنا؟» أجبتهما إنني كنت أتـوقع أن يحصل لي شيء من هذا القبيـل لأنهم حاولـوا مثله مع آخـرين. فقد نُشرت حكاية ماريـو إينيس توريس في الصحف. فقـالا: إن شعبتهما لم تكن هي التي قـامت بذلـك. فسألتهمـا: «وإذن فأنتمـا تنتميـان إلى أيّـة شعبة؟» ولما رفضا الجواب، قلت لهما: «مع أشخاص مثل ماريو، كـان بوسعكم أن تلجأوا إلى الابتزاز، أما معي لست أدري ما الذي تستطيعون أن تفعلوه، فـأنا ليست لـديّ أي مشكلات مـع العدالـة، فضلاً عن انني مواطنة فرنسية.. أجل، ولكنك تقدّمت بطلب للحصول على تأشيرة سفر إلى كندا، وبوسعنا أن نتفق على هذه المسألة».

«كـانا يـريدان معلومـات حول النـاس الذين أعـرفهم وحول أنـاس آخرين لا أعرفهم، أي حول أعضاء ينتمـون إلى «الأوساط» المـزعومـة. وأكّدوا لي أنه ليس ثمّـة عيب في العمل معهم، وأن هنـاك أناسـاً كثيرين يقومون بذلك، وإن بعض المعلومات المعيّنة يُدفع لقـاؤها مبـالغ كبيـرة. وإن هناك أشخاصاً يتعاونون معهم لقاء دفع فاتورة الكهربـاء ليس إلاّ، أما أنـا فالأمـر قد يكـون أهم بكثير. ثم رويـا لي، مثلاً، إن اعتقـال رويّـان وغيـره في ڤيتري - او - لـوج لم يكّلفهم مبلغاً كبيـراً، وإنه مـا زال معهم الكثير من أصل المليون فرنك التي رصدت لهم. فـإذا قدّمت لهم أمـوراً صالحة للتفاوض والتبادل فإن بوسعي أن أحصل على الكثير من المال».

لم يكن الشرطيان يجهـلان أن د. روزييه على وشـك القيام بحفلة لأصحابها فسألاها عن المكان الذي ستقـام فيه. ولمـا رفضت الإجابـة، أصرّوا على رؤيتها يوم الاثنين الذي يلي، «قالا لي إن لا خيار لي حـول هـذه المسألـة، وإنني أستـطيـع فقط أن أحـدّد المكـان وسـاعـة اللقـاء. فأعطيتهما اسم مقهى ووعدتهما بأن نلتقي هناك.

«رغم كل شيء أقمنا الحفلة مساء السبت. ويبدو أنهم اهتـدوا إلى

مكانها بجهودهم الخاصة إذ إنهم تعقبوا عدداً من الأشخاص عند خروجهم منها، وأدلوا بتعليقات يُشتمّ منها أنهم على علم بأوضاعهم: «ألم تَحضُر مع صديقتك؟»، «وأنت، حضرت مشياً على القدمين؟ صحيح. إنك تقيم في مكان قريب...»، حتى إنهم هتفوا باسم أحد الأصحاب الذي لم يكن قد انتبه لوجودهم، وعندما تفقّدوا البطاقة الرمادية التي بحوزة شخص آخر نبّهوه إلى ضرورة تغيير عنوانه... في يوم الاثنين، قررت أن لا أذهب إلى الموعد. وبعد مضيّ خمسة دقائق على الموعد المحدّد رنّ جرس الهاتف وكانوا هم على الطرف الآخر. وعندما قلت لهم إنني لا أريد رؤيتهم أجابوا: «إلى اللقاء عمّا قريب»..

منذ ذلك الوقت أخذت د. روزيه تلاحظ وجود نيّة سيئة مبيّتة لدى السفارة الكندية. وبعد عدة أشهر من الانتظار ومكالمات هاتفية لا يحصى عددها، استقبلها موظف في السفارة لم يذكر اسمه واقترح عليها أن يتحدثا بصراحة ومودّة. فأعرب الرجل عن دهشته عندما روت له المرأة خبر مباحثاتها مع رجال البوليس الفرنسي، ووعدها بأن يوافيها بأخبار جديدة في القريب العاجل. لكنه أنذرها بأنه لم يعد بوسعها الدخول إلى كندا طالما أن التحقيق ما زال جارياً. ولم تنتبه إلى أنها نسيت أن تسأله عن اسمه، إلاّ بعد أن غادرت السفارة.

«عدت إلى السفارة لأسأل عن اسم الشخص المذكور وقلت إن لديّ خبراً شخصياً جداً ينبغي أن أقوله له. فطافوا بي من مكتب إلى مكتب، إلى أن وقعت أخيراً على فتاة طلبت مني أن أصف لها الشخص المعنيّ. فوصفته لها ثم أضفت إن ما يميّزه بشكل واضح هو أنه يتكلم الانجليزية. صحيح إنه يتكلم الفرنسية بطلاقة، ولكن بلكنة إنكليزية واضحة. فتطلعت إليّ الفتاة بعينين مدهوشتين وقالت: «مستحيل. ليس هناك أحد من الناطقين بالانكليزية في السفارة». فدمدمت وأعطيتها رقم

ملفّي، فانطلقت الفتاة تستعلم عن الأمر ثم عـادت قائلة: «لقـد استقبلك أحـدهم بالفعـل». طمّنتِ بالي، كنت على وشـك الاعتقـاد بـأنني كنت أُهلوس طيلة الـوقت. مـا اسم هـذا السيـد؟». أجـابتني إن من المتعـذّر إعطائي اسمه، لكنها تستطيع أن تصلني بسكرتيـرته. «وإذن فهـو شخص يعمل هنا؟». تجاهلت سؤالي قائلة إنني سأكون على صلة بسكرتيرته عبر الهاتف الداخلي. كلمتني على الهـاتف فتاة وقـالت: «سوف يتصـل بك قريباً». ورغم أنني أجريت العديد من الاتصالات الهاتفية، لم أتمكن من الالتقـاء ثانيـة بهذا الـرجل الـذي مـا زلت أجهـل اسمـه. في ديسمبـر، اتصلتُ مرة أُخرىٰ لأسأل ما إذا كان بوسعي أن أُسافر كسائحة، وبعد عدة مكالمات، قالوا لي: «لا تستطيعين أن تذهبي على سبيل الإقامـة المؤقتة لأنك تقدّمت بطلب للحصول على إقامة نهائية، وهو الآن قيد الـدرس». وانتهت المسـألـة عنـد هـذا الحـدّ. وأهملتهـا. . . في ينـايـر، حضـرتُ محـاكمة العمـل المباشـر، وحصلتْ حينذاك بعض الحـوادث في قـاعـة المحكمة، فطردتُ منها لأنني تضامنت مع شخص أعرب أثناء المحاكمة عن شيء لا يُذكَر من الامتعاض. ووُضعتُ في النظارة لوقت قصير. كان كل رجال البوليس الموجودين هناك ينادونني «كندا»!.

ماريو إ. ثوريس، أو أُممية الاستقتال:

إن الشخص الذي كانت د. روزييه قد أتت على ذكـر حظّه العـاثر أمام محدّثيها ذوي البطاقات المثلثة الألوان، ما زال منذ خمسة عشر عاماً يرفض الأخذ بالعبارة المـأثورة عن الـروائي البوليسي جيم تـومبسون «إن الراحة حق يتمتّع به الجميع بما في ذلك طابات كرة القدم». عُذّب هـذا الشخص في اسبـانيا، وخـطف في فرنسـا. وسلّمتـه فنلنـدا بـوصفـه من المجرمين. إن سيرة حياته تشهد، حتى حدود اللامعقول، على العـواقب المترتّبة على الفهم البوليسي لتاريخ حياة الأفراد السياسية.

وُلد ثوريس عام 1954، وهو يتحدّر، ككثيرين غيره من مناضلي الغاري (GARI)، من الهجرة الاسبانية المناوئة لفرانكو، أوقف عام 1974 على مقربة من تولوز لاشتراكه بنشاطات المجموعة المذكورة وأحيل على محكمة أمن الدولة. خلال اثنين وثلاثين شهراً من اعتقاله ظل منطوياً على نفسه لا يقوى على إقامة صلة مع أحد بمن في ذلك محاموه. أطلق سراحه بصورة مؤقتة في مايو 1977، فعاد إلى منطقة تولوز، حيث اشتغل على تربية الخيل. أخذ بوليس لافيل روز يضايقه: تفتيش، وضع في النظارة، تدخل لدى صاحب المزرعة، مصادرة باحات المزارع المجاورة لإقامة مراكز للمراقبة فيها. في مستهل سبتمبر 1977، كان ميشال كاميلاري وجان ـ مارك رويّان وماريو اينيس ثوريس يخرجون لِتوّهم من مفوضية تولوز المركزية حيث كانوا قد ذهبوا، شأنهم في كل أسبوع، لملء استمارات الرقابة القضائية. ثم جلسوا على رصيف أحد المقاهي. فمرّت بمحاذاتهم سيارة تابعة للبوليس، وأطلق رجال البوليس الذين كانوا بداخلها رشقات على الرجال الثلاثة من أسلحة مزوّدة بذخيرة غير قاتلة، كل زبائن المقهى ارتموا أرضاً.

في ذلك الحين الذي كانت الاعتقالات تجري فيه على قدم وساق، كان ماريو يقضي أياماً بحالها دون أن ينبس ببنت شفة، فلا يتواصل مع خلق الله إلاّ إيماءً، ثم اتفق له أن التقى بفرنسية كانت شبه عمياء، فانحلّت عقدة لسانه عند التقائه بها وأخذ يتكلم. عام 1979، أُلغي حق اللجوء السياسي الذي كان يتمتّع به ماريو مع كل أفراد عائلته، كما أُلغي حق معظم التابعية الاسبانية.

أما في اسبانيا فقد لحق العفو كل المناوئين للفرانكية. وبعد معاناة دامت ثلاثة أشهر كان خلالها لا يستطيع الخروج من منزله، قرّر أن يعود إلى اسبانيا. في مايو 1981، بُرّئت ساحة كل المتهمين من مجموعة

الغاري (GARI) في الدعوى المقام ضدّهم في باريس، لكنّ ماريو كـان غائباً. ثم إنـه تزوّج من فـرنسية وأقـاما معـاً في مزرعـة صغيرة في هـوث ناڤار. خلال أربع سنـوات، كانت لـه علاقـة ممتازة مـع الأهالي بشهـادة مختار اليزوندو التي أدلى بها إبّان اعتقاله.

في 19 مارس 1984، عاد ماريو ذات يوم إلى منزله بعد أن واكب طيلة الليل حمولة من قفائر النحل تعاون على شرائها عدد من المـزارعين في الوادي. علم أن الغوارديا سيڤل [الحرس المدني] قد جاء في طلبه. فـذهب إلى القريـة ليسأل مـا الخبر. اعتُقـل قيـد الاستجـواب، ثم جـاء الحرس المدني واصطَحبه. طـوال عشرة أيـام ظل مـاريو تحت التعـذيب ومحظّراً عليه النوم. تحت هذه الشروط، اعترف بـأنه شـارك عام 1983 بعملية سطو مسلّح في بـرشلونة، وإن لـديه مخبـأً للأسلحـة في 36 كي ديزورفيڤر في باريس (!) وآخر في أسوار سانت انتين (عنـوان المفوضيـة المـركزيـة في تولـوز). والحقّ أن استجوابـه الأساسي كـان يـدور حـول الغـاري (GARI) وحول العمـل المباشـر. ولم يُخفـوا عليـه أن البـوليس الفرنسي ضالـع في عملية تـوقيفه وأنـه يبعث بجزء كبيـر من الأسئلة التي تطرح على ماريـو. هنا ينبغي التشـديد على هـذا الجانب من المسـألة: فالبوليس الفرنسي التابع لدولة ديموقراطية أرسل يستعين بخدمـات بوليس ما زال يتألف في معظمه من طاقم تكوّن في ظل دولة دكتـاتوريـة وما زال يحتفظ بعاداته القديمة التي تعتمد التعذيب. لكنّ هناك أمثلة أخرىٰ على هذا التعاون. (انظر الفصل الثامن).

قام بعض أقرباء ماريو بزيارته في سجن كارابانشيل، ووصفوا كيف رأوه مسنَداً من قبل شخصين معتقلين آخرين وفخذاه متورّمان، وكيف أنه عـاد إلى الامتناع عن الكـلام مثلما كـان أثناء اعتقـاله الأول. في يـونيـو 1984، كوّن أحد أعضاء منظمـة العفو الـدولية ملفـاً عن أنواع التعـذيب

التي تعرّض لها ماريو، وأرسل هذا الملف إلى مركز المنظمة في لنـدن. لقـد حصل السـطو المسلح الذي اتُّهم بـالاشتراك فيـه، في برشلونـة في ديسمبر 1983. وقد أراد بعض المزارعين الذين كـانوا يشتغلون معـه أن يشهدوا على وجوده في الوادي الناقـاري في ذلك الـوقت. لكن القاضي رفض سماع شهاداتهم: فلم يأخذ بـالاعتبار إلاّ إفـادات الحرس المـدني ومختار القرية. إن موظفي المصـرف الذي وقـع السطو عليـه لم يتعرّفـوا على ماريو، كما أن أوصاف الشخص المسلّح الذي قام بالسطو لا تنطبق إطلاقاً على أوصافه. لـذا أُخلي سبيله بصورة مؤقتـة في اكتوبـر 1984، وبما أن تهديدات البوليس الاسباني ظلت عالقة في ذهنه أثنـاء وضعه في النظارة، فإنه عاد إلى فـرنسا، ممـا يعني أنه خـرق شروط إخـلاء السبيل المؤقت.

لذا فقد قرّرأن يتقدّم بطلب حق اللجوء السيـاسي في فرنسـا. وهو طلب لا يخلو من إشكالات: فقد وجـد نفسه يحمـل أوراقاً ثبـوتية مؤقتـة ينبغي تجديدهـا كل ثـلاثة أشهـر. في ربيع 1985، طـارده أربعة رجـال مسلحين، بينهم اسبـانيّان، داخـل أحـد المـطاعم وأفلح بـالفـرار منهم. يقـول أصدقـاؤه الذين قـاموا، عبـر بعض المحامين، بتحقيق في «وسط» المنـطقـة، أن أولئـك الأشخـاص ينتمـون إلى منـظمــة الغـال (GAL)، الميلشيا الاسبانية شبه البوليسية (انظر الفصل الثـامن). وظل مـاريو طيلة شهرين يلبس سترة واقية من الرصاص.

في 3 فبراير 1987، كان يتابع دورة تدريبية زراعية في كويزا، في منطقة الأود، عندما اختطفه ثـلاثة رجـال وأقلّوه في سيارة. فـاعتقد أحـد أصـدقائـه الذي رأى مـا جرى أن الـرجال الثـلاثة ينتمـون، شأنهم شـأن الأربعة الآخرين، إلى منظمة الغال (GAL)، فسجّل رقم السيـارة وأخطر الدرك. أظهرت التحقيقات الأولى أن نمرة السياة مزوّرة. فأرسلت مذكرة

إلى جميع المفارز الموجودة في المنطقة للبحث عن السيارة. بعد ذلك بثلاثة أرباع الساعة، عثرت عليها شاحنتان من شاحنات الدرك متوقّفة في أرض عراء. ولما دقّق رجال الدرك بهويّة الذين كانوا بداخلها تبيّن لهم أنهم ثلاثة مفتشين في الاستخبارات العامة. فأجبروا رجال البوليس على إعادة ماريو إلى مركز الإعداد المهني [حيث اختطفوه] واقتادوهم إلى مخفر الدرك.

يقول ماريو إن الأشخاص الثلاثة أروه بطاقاتهم التي تؤكد أنهم من البوليس، وطلبوا منه أن يعقد علاقات معيّنة، وأن يستخبر عن «الأوساط» التولوزية، وأن يُعيد بناء مجموعة سريّة، ويجمع معلومات من شأنها أن توصل متتّبعها إلى ج. م. رويّان. فإذا قام بذلك مُنح حق اللجوء السياسي. وإلاّ فما له إلاّ أن يتهيّأ للعودة إلى الحدود مباشرة. والحال إنه لما كان قد أهمل الاستجابة لدعوة القاضي الاسباني، فقد صدرت بحقّه مذكرة صار بموجبها مطلوباً في الجهة الأخرى من البيرينيه.

في 21 فبراير 1987، كان توقيف رويّان وثلاثة أعضاء آخرين من العمل المباشر في ڤيتري ـ او ـ لوج. في 24 فبراير، كتب الصحافي ج. م. أنسيان مقالاً في صحيفة لوماتان يتكهّن فيه بأن ماريو ربما كان «التائب» الذي «سلّم» رويّان. كما نشر ف. فلات، المراسل المحلّي للصحيفة المذكورة. بتاريخ 25 فبراير مقابلة مزوّرة مع ماريو قال عن لسانه فيها إنه لا علاقة له بعملية توقيف «النواة الصلبة»، لكن رويّان كان قد ترك له عنواناً من أجل موافاته عليه. ويضيف بلات إلى هذه المعلومات المختلقة تصوّرات من بنات أفكاره حول هويّة «الواشي» مفادها أنه واحد من اثنين: إما رفيقة رويّان السابقة وإما مناضل غير ملتزم اسمه كريستيان ج. لا علاقة له البتّة بالعمل المباشر. لقد اتصل الشخصان بالصحيفة التي ذكرت اسميهما ليستوضحاها عن الأمر،

فنشرت تكذيباً ملتبساً. لكن الاتصالات التي أُجريت مع المحرِّرين بيّنت أن هناك موظفين في الاستخبارات العامة اتصلوا غداة توقيف رويان ورفاقه في ڤيتري ـ أو ـ لوج بالعديد من الصحافيين. وتداولوا معهم في أسماء عدد من التائبين الوشاة. لكن الحيلة لم تنطلِ إلاّ على ج. م. أنسيان وحده. كل هذه الأخبار كان مصدرها شخص اسمه دوران، من مفتشي الاستخبارات العامة في باريس، وهو من الاختصاصيين في شؤون الارتداد والتسلّل(*). وكل الدلائل تدعو إلى الاعتقاد بأن الذين دبّروا عملية 3 فبراير ضدّ ماريو كانوا يريدون الانتقام لأنفسهم.

بعد حادثة 3 فبراير مباشرة، تقدّم ماريو بشكوى ضد اختطافه. فظل من فبراير إلى مايو يتلقّى مكالمات هاتفية تهدّده بالموت تارة وتنهال عليه بالشتائم طوراً، رغم أن عنوانه لم يُنشر في الصحف وإن هاتفه ليس مسجّلاً باسمه. في أواخر مايو، أعلمه قاضي النيابة العامة لدى الجمهورية برسالة بريدية، إن وزارة الداخلية قد ختمت شكواه بختم «سرّ من أسرار الدفاع»!.

بناء على عدم الأخذ بهذه الشكوى من حيث المضمون، راح ماريو يفكّر بإقامة شكوى جديدة مرفقة بحق الإدعاء المدني. عندئذٍ عرض عليه السيد لاتورنُري، الموظف في وزارة الداخلية، إعطاءه بطاقة إقامة ممتازة (صالحة لعشر سنوات) وإلغاء مذكرة الجلب الصادرة بحقّه في اسبانيا، لقاء تنازله عن تقديم أيّة شكوى، فرفض العرض، وقرّر، بناء على شعوره بعدم الأمن والاطمئنان، مغادرة فرنسا. فجدّد أوراقه

(*) ارتداد المناضلين على مواقفهم السابقة وتبنّيهم لمواقف مضادة لها. والتسلّل إلى المنظمات أو المجموعات للتجسّس عليها من داخل من قبل أشخاص يتظاهرون بتبني أطروحاتها...

الثبوتيّة وذهب إلى فنلندا حيث وصل في 22 اغسطس 1987. في 26 اغسطس، تقدّم بطلب للحصول على حق اللجوء السياسي. وظل طيلة عشرة أيام يتردّد كل يوم على مراكز البوليس حيث كانوا يسألونه أن يسرد تاريخ حياته. ومنذ مغادرته فرنسا أخذت منظمة العفو الدولية تهتّم بقضيّته. وتعهّدته الحركة الطلابية الفنلندية. وطلب البوليس الفنلندي معلومات عنه من نظيره البوليس الفرنسي. فجاءت هذه المعلومات لتقول إنه عضو في منظمة العمل المباشر. فسارعت السلطات الفنلندية إلى اعتقاله. وظلت طيلة اسبوعين تسأله عن تفاصيل تعرّضه للتعذيب. ومن 7 نوفمبر 1987 حتى 28 مارس 1988 ظلّ قيد الاعتقال في السجن، رغم التعبئة البالغة الأهمية التي قامت بها الحركة الطلابية لصالحه ورغم العدد الكبير من المقالات التي دافعت عنه في الصحافة الفنلندية. ويبدو أن الحكومة الفنلندية التي لم تشأ أن تكرّس قبول أحد اللاجئين السياسيّين من أوروبا الغربية وتجعله بمثابة السابقة التي تُحتذى من قبل آخرين، قد أوعزت إلى القضاء الاسباني، فطلب هذا الأخير تسليمه إياه بوصفه ضالعاً في عملية السطو المسلح العتيدة. وضع عجيب في تناقضاته، ففي العملية المذكورة، كان هناك أحد المتهمين الذين تضافرت على إدانتهم أدلّة أشدّ وأبقى، ورغم ذلك فقد حوكم وبرّئت ساحته. تدهورت معنويات ماريو وساءت صحته. وأصبح مستعداً للقيام بأي شيء شرط أن لا يقع من جديد في أيدي جلاوزة التعذيب. لكنه لم يحصل إلاّ على وعد يضمن احترام عملية تسليمه، وذلك بأن يوضع مباشرة بتصرّف القضاء الاسباني دون المرور بمرحلة الاعتقال قيد النظارة في مخافر الحرس المدني. ثم إن ماريو سُلّم في 28 مارس 1988، وأودع في سجن عليه حراسة مشدّدة قرب مدريد. وجرى تحويله على محكمة استثنائية. ثم صدر بحقه حكم باعتقاله بموجب جرم عام، ثم أفرج عنه بصورة مؤقتة في 12 يونيو 1988.

هذي هي حكاية الرجل الذي كتب عنه ر. جاكار بوصفه «المنوّع الايبيري من الحلف الإرهابي الأوروبي». فإذا كان ما يقوله جاكار صحيحاً بالفعل، فإن أقل ما يقال بصدده هو أن الرجل بتنقّله بين اسبانيا وفنلندا، عبر فرنسا وعودته إليها، لم يكن يملك ذرة من الوقت تمكّنه من الانصراف لمخطّطاته الدموية!.

الأوساط، الوسط والجماعة:

لا ريب في أن القارىء قد لاحظ أن جميع الأمثلة التي أوردناها، باستثناء قلّة ضئيلة، تدور حول الأبحاث البوليسية المتعلّقة بالعمل المباشر. وليس الأمر صدفة: فمحاولات التحرّش بالأفراد المعزولين والعمل على ارتدادهم عن اتجاهاتهم السابقة، وكل هذه الممارسات الفظّة الملتبسة التي تترتّب على نظرية الأوساط ليست صالحة للتطبيق لا في بلاد الباسك ولا في كورسيكا. صحيح أن من الممكن رصد بعض الحالات في مجال الإرهاب خارج أراضي الدولة حيث يُصار إلى اعتماد مثل هذه الممارسات. لكننا نقع في مثل الحالات المذكورة على ما هو أقرب إلى الحوادث الكلاسيكية التي تنجم عن حروب وكالات الاستخبارات، على نحو ما نجده في روايات جون لوكاري: وذلك بأن تسعى أجهزة مكافحة الجاسوسية إلى إدخال شبكة ضمن جهاز جاسوسي آخر فلا يعود المرء بوسعه أن يعلم في مثل هذه الحال من الذي يتجسّس على من (وهذا من نوع العلاقات التي نشأت بين جورج عبدالله ومحاميه المخبر مازورييه) انظر الصفحات المقبلة، «الفصل 13).
لكن الشبكات توجد، في الوضع المذكور، وجوداً فعلياً، بمعنى أننا نجد سلسلة من الصلات المتبلورة والموجّهة باتجاه تنفيذ مهام الإرهاب بالذات. غير أن هذا الأمر لا وجود له في الوسط الذي مارس البوليس عليه تلك الضغوطات التي وصفناها. في الواقع، ماذا كانت منظمة

العمـل المباشـر؟ سبعة أشخـاص أو ثمانيـة، عمد بعضهم إلى استغـلال علاقاتهم العاطفية من أجل الحصول على بعض التسهيلات الماديـة، ولا سيمـا شقّة السكن. أمـا بالنسبـة لمـا تبقّى، فـإن لفـظة الأوسـاط ـ التي روّجتها بعض الأحاديث اليساروية ممّن اختلطت عليها الأمور ـ تُستخـدم لإعطاء صورة متماسكة عن وضع يفتقد افتقاداً كليّاً للتجانس والتبلور.

على أثر الخطة الأخيرة، بين عامي 1977 و1979، والتي طُـوِّبت تحت اسم «العمـل المستقلّ» والتي هي تقليـد موهـوم لحركـة مجتمعيـة عميقة كانت قد عصفت بإيطاليا، كان اليسار الفرنسي «المتطرف»، الذي يناضل خارج البرلمان، قد أشرف على المرحلة الأخيـرة من تفكّكه، فلم يعـد يجري الحـديث عن المجتمع الخـالي من الـدولـة والمـال إلاّ على صفحـات بعض المجـلاّت ذات الـطابـع الخـاص والمحصـورة النـطاق (كالمجلتين اللتين كنت ولا أزال أشرف على نشرهما: لا بالنكيز ولا بريز ـ چـلاس). أما الحـركات النضـالية فقـد تقوقعت واقتصـرت على بعض المجموعات المختصة: السجون، الأوضاع السكنية المتردّية، الإذاعـات الحرّة، الاعتراض على الطرد من البلاد، مناوأة الامبريالية، إلخ. ومعظم الـذين كانـوا لا يزالـون يناضلون في مـايو 1981 لصـالح العفـو الواسـع النطاق عن المعتقلين السياسيين كفّوا عن القيام بأي نشاط. بقيت سلسلة من العلاقات الوديّة إلى هذا الحدّ أو ذاك، وأخـلاقيات مبهمـة مشتركـة، إلى هـذا الحـد أو ذاك، بين المنـاضلين والمنـاضلين السـابقين. فهؤلاء القوم ظلوا على «كرههم لرجال الشرطة»، خلافاً لمشاعر سـائر الأهـالي، هـذا على ذمّة الاستفتـاءات ووسائـل الإعـلام، على الأقـلّ. لكنّ تخلّي معظمهم عن أيّة نـظرة عامـة إلى المجتمع لم يـدع مجالاً إلاّ لـردود فعل تضـامنية، محض عـاطفية، مـع هذا أو ذاكَ من الأفـراد الـذين يـزعجهم البوليس.

واليوم ينبغي القيام بجهد معيّن حتى يتذكّر المرء أن هناك آلافاً من الأشخاص كانوا قد نظّموا مسيرة في باريس عام 1977 احتجاجاً على تسليم كلوس كراوسان، محامي فصيل الجيش الأحمر (RAF) والذي اتّهم بالتواطؤ معها. غير أن المنظمة المذكورة كانت قد وصلت إلى مستوى من العنف أرفع من المستوى الذي وصلت إليه منظمة العمل المباشر. وعندما لجأ أربعة أعضاء من العمل المباشر إلى الإضراب عن الطعام في ديسمبر 1986 ـ يناير 1987، احتجاجاً على السجن الانفرادي، لم تحاول دعم مطلبهم هذا إلاّ مجموعتان: الأولى، لجنة الإعلام حول الإضراب عن الطعام، التي شرعت تتحدث بكلام سياسي مادي محنّط لا طائلة تحته من حيث تحريك الجماهير، والأخرى، مجموعة متحلّقة حول رابطة أهالي المعتقلين وأصدقائهم وحول فريق بارلوار ليبر (الردحة الحرة) (وهي إذاعة موجّهة للمساجين) وقد حاولت أن تعمم هذا المطلب على سائر المعتقلين، بمن فيهم معتقلي الحق العام، تحت طائلة اتّهامها بمصادرة «نضالات» الآخرين. أما الوقع الحقيقي الوحيد الذي أحدثه هذا الإضراب عن الطعام على الرأي العام، فقد حصل من خلال النداءات التي وجهتها بعض الشخصيات التي كان معظمها بعيداً كل البعد عن اليساروية. بين عامي 1983 و1987، أبعد من الممكن حصول أي رد فعل جماعي هام على تلك الألاعيب الخفيّة التي كان يقوم بها البوليس، فضلاً عن عملياته الاستعراضية المشهدية، وذلك لسبب بسيط هو غياب أيّة لحمة جماعية. فالتدهور الكبير الذي شهدته الحركات المتطرفة أدى إلى نمط خاص من أولئك المناضلين ـ السابقين الذين لم تعد وتيرة حياتهم تتفق مع وتيرة ضربات «القمع» المتلاحقة، فصاروا يجدون ضرباً من اللذة المريرة عندما يستنبشهم البوليس، مما يعني أنه ما زال يعاملهم كشخصيات مهمّة. في هذه الأجواء إذن، كانت الفبركة الإعلامية ـ البوليسية لمسألة

«الأوساط» أمراً يسيراً للغاية.

بالمقابل، كان الوضع يختلف اختلافاً كبيراً في تلك المواضع التي كانت تعمل فيها منظمات تنادي بايديولوجية قومية أو تبحث عن هوية، كما هي الحال في كورسيكا أو في بلاد الباسك. ففي 4 اكتوبر 1988، نشرت لوكوتيديان دي پاري، في مقال كتبه ف. لانتييري، «وثيقة لم تنشر من قبل» من شأنها، على حد الصحافية المذكورة، أن تقدّم بداية جواب على السؤال التالي:

«كيف يستطيع الإرهابيون أن يظلوا بمنأى عن سطوة قوى الأمن طيلة سنوات عديدة؟».

والوثيقة المذكرة عبارة عن دفتر يُفترض أنه صودر من حقيبة جوزف إشقيست، وهو مناضل في منظمة الباسك ايپارتيباراك، أثناء توقيفه، والواقع أن هذا النصّ يأتي على تعداد سلسلة من المبادىء التي تُعتبر في غاية البساطة والسذاجة، من نوع التحفّظ والعزلة: إذ إن هذه أمور من قبيل الحدّ الأدنى بالنسبة لأناس يعتمدون العمل السرّي! أما السؤال الذي طرحته الصحيفة فهو الذي يستحق أن نتوقف عنده: «كيف تمكّن هذا العفريت فيليب بيدار [زعيم المجموعة، على حدّ قول وسائل الإعلام] من التخفّي كل هذه المدة الطويلة التي كادت تصل إلى سبع سنوات؟». بل ينبغي ربط هذه الظاهرة بظاهرة أخرى مرّت دون أن تستثير انتباه أحد: ففي أواسط العام 1988، كان لا يزال هناك عدة مئات من اللاجئين الباسك في «اوسكادي الشمالية» معرّضين لأن تُتّخذ بحقهم إجراءات حالة الطوارىء المطلقة التي تخوّل قوّات شارل پاسكوا حقّ تسليم مناضلي منظمة الإيتا، أو من تعتبرهم كذلك، إلى نظرائها الاسبان. ومنذ أن أصبحت هذه الممارسة تطبّق بشكل مضطرد، أخذ اللاجئون «يختفون» شيئاً فشيئاً. لم يغادروا المنطقة، وإنما وجدوا مأوى

لهم عند بعض عائلات بلاد الباسك الفرنسية. وقد جرى اختيار هذه العائلات من بين تلك التي لم يكن ولاؤها القومي معروفاً بشكل مفضوح. أما أن يكونوا قد وجدوا مئات من العائلات المذكورة، فأمر يبرهن على مدى أهمية التضامن التي كان بوسع الأفراد من ذوي الوضع غير الشرعي أن يعوّلوا عليه في ذلك الحين، وذلك باسم الهوية الباسكية. ولم يكن من المؤكد على الاطلاق ـ بل إن بوسع المرء أن يتأكد من العكس ـ إن العائلات المضيفة كانت بمعظمها مؤيدة لقيام اوسكادي مستقلة واشتراكية. وإنما كان عدد لا بأس به من سكان تلك المنطقة لا يزال يرعى مشاعر جماعية قوية بما فيه الكفاية وكفيلة بحماية أعضاء الجماعة ضد الدولة.

وكذلك الحال في كورسيكا، حيث بوسع المرء أن يلاحظ أنّ الصحافيين المحليين، بمن فيهم أولئك الذين ينتمون إلى صحف البرّ الأوروبي التي تكنّ أكبر العداء للقوميّين، قد امتنعوا بإصرار وعناد ـ وما زالوا يمتنعون في كثير من الأحيان ـ عن استعمال كلمة «إرهاب» في معرض كلامهم عن نشاطات منظمة التحرير الكورسيكية (FLNC). وقد قال لي ر. سياتشي، الذي يعمل في المحطة المحليّة من راديو فرانس، «أنت لا تستطيع أن تصف الشخص الذي قد يكون جارك أو ابن جارك بأنه إرهابي». كما أن ي. ستيلاّ، المحرّر في الصحيفة الاستقلالية أو ريبامبو، يقول بحقّ: «إذا كانت منظمة التحرير الكورسيكية (FLNC) ترهب الكورسيكيين لكان انقضى وقت طويل على زوالها». وهذا كلام يتّفق مع أقوال ش. پاسكوا عندما صرّح بهذا الخصوص بأن كل الناس في كورسيكا تعلم من يقوم بهذا، ولكن ما من أحد يتفوّه بشيء. ربما كان قوله مبالغاً به، لكنّ من الثابت أن في كورسيكا أيضاً شعور معيّن بالانتماء يثير ردود فعل التضامن بين الأشخاص بصرف النظر عن اشتراكهم بوجهات نظر واحدة، أضف إلى ذلك أن وزن الصلات العائلية

والقـرويـة في الجـزيـرة يجعـل أعمـال التسلّل والتـلاعب من الصعـوبـة بمكان.

بنـاء عليه، تقتصـر الضغوطـات البوليسيـة من حيث الزمـان، على العمليات التي تقوم بها الشرطة. خلال هذه المداهمـات المباغتـة، التي سرعان مـا تتّخذ شكـل العمليات العسكـرية، ليس من النـادر أن يحاول البعض تخـويف أقربـاء الإرهابيين المفتـرضين والحصول منهم، عنـدمـا يدبّ الرعب فيهم، على تعاونهم، هكذا فـإن توقيف فيليب بيـدار وأربعة مناضلين آخرين من منظمة الايپار تياراك، قد حصل بـالتنسيق مع سلسلة من المبـاغتات لعـائلات هؤلاء المنـاضلين وأقربـائهم. فقد دخـل رجـال الـدرك إلى بيت ذوي فيليب لاسكاراي بـأن كسروا زجـاج النـافـذة وهم يشهـرون سلاحهم، ثم قيّـدوا كل أفـراد العائلة وأخـذوا الأب على حـدة وقالوا له: «لقد ربّيت ابنك تربية إرهابيـة. عليك أن تنصحـه بأن يتكلم. وإلاّ فإن الأمور ستنقلب على رأسك». في مكان آخـر، استجوبـوا أولاداً في السادسة والسابعة من العمر. وفي مكان ثالث، عمدوا إلى تقييد يدي ورجلي أحد المراهقين، ثم أخذوا يستجوبونه. وأثناء بعض المداهمـات التي جـرت في كـورسيكـا أيضـاً عـوملت أمهـات بعض الإرهـابيين المفترضين معاملة سيئة... لكن هذه الظاهرات تـظل محدودة، خـاصة في الجزيرة، إذ إن التمادي بها من شأنه أن يكون سبباً بانتفاض الأهـالي ضد قوى الأمن. لذا نجد في هاتين المنطقتين، أن القمع البوليسي يـظل خارج الظاهرة المعنيّة إلى حد كبير. مما يجعل مهمّـة محاصرتها منـوطة بالسلطة القضائية. ولما كـانت السلطة المذكـورة تقع حيث هي، أي في مكان بعيد جـداً عن هذه الجمـاعة التي لا تـزال متماسكـة وصلبة، فمن الطبيعي أن تكون ملفّـاتها مليئـة بالثغـرات، بل غـالباً مـا تكون خـاضعة للنقاش.



4

حكاية البطاقات

«إرهابي» أم «مناضل»؟:

«أريد منك أن تروي ما حصل معك وسأسجّله على بطاقات».

ـ جورج. في العام الماضي، 1987، كنا في آخر ليلة من ليالي رمضان، في شهر يونيو، نتناول الطعام في مقهى برتغالي صغير، أنا وأحد الأصدقاء. وكنا نتحدث بالضبط مع بعض البنّائين البرتغاليين عن أساليب الشرطة الذين يأتون لمراقبة الناس حتى في وُرش العمل. وبينما نحن نتحدث دخل رجال الشرطة إلى الغرفة المتاخمة لتلك التي كنا نتناول الطعام فيها. لم يكن الوقت متأخراً جداً.

ـ كنت هناك في إطار نشاط سياسي؟.

ـ لا، بل في إطار نشاط طعامي!

ـ ولكن هؤلاء الناس، ألم تلتقِ بهم من خلال علاقات سياسية؟.

ـ البرتغاليون؟ لا، أبداً. كانوا أُناساً يقيمون في منزل مجاور لمنزلي. أما أحد الأشخاص الذين كنت أتناول الطعام معهم، فقد كنت أعرفه من نشاطاته السياسية. كنت أقول إن رجال الشرطة دخلوا فجمعوا أوراقنا الثبوتية. طاولة بعد طاولة، وخرجوا ليتحققوا منها ثم عادوا باسم

أحد الأشخاص، فقيّدوا يديه وراء ظهره وأخرجوه من المطعم مؤكدين أن ما حصل له أمر خطير. أما أنا والبرتغالي ـ وكانوا يعرفوننا بالنظر ـ فقد أخذنا نرفع أصواتنا احتجاجاً. فعاد رجال الشرطة بعد خمسة دقائق وسألوني عن اسمي، ثم قيّدوا يديّ وراء ظهري. أخذ صاحب المقهى يعبّر عن احتجاجه، فأجيب أننا كنا إرهابيين مطلوبين. لا أدري ما الذي قرأه رجال الشرطة في بطاقاتهم حتى كانوا يستعظمون الأمور إلى هذا الحدّ. ثم التقينا في السيارة، ثم في المفوضية، ويدانا مقيّدتان وراء ظهرينا، كلّ على حدة. ثم أرادوا أن يفتشوني. فلم نوافق. وأرادوا أن ينتزعوا حذائي بالقوة، ثم انتهى الأمر عند هذا الحدّ، فقد كنا نحتجّ فعلاً بأصوات عالية. تركوا صاحبي في القفص الحديدي ويداه مقيّدتان وراء ظهره وأبقوني أنا إلى جانب سيارتهم. بقينا على هذه الحال أربع ساعات جاؤوا خلالها مرة بعد مرة يسألوننا عن كامل هويتنا وعنواننا ومهنتنا. بعد الساعات الأربعة القانونية أخذنا نصرخ ونولول معربين عن أن التحقّق من هويتنا يُفترض به أن يكون قد انتهى. عندئذٍ جاء مفتشان، فاقتادانا واحداً بعد الآخر إلى إحدى الغرف، وتحقّقا من كل ما كنا نحمله من وثائق. وكان معي خريطة لأحد الأحياء لأنني أقوم بعمل نضالي يتعلق بالسكن. فأخذوا يسألوني عن معنى وجود هذه الخريطة معي. فأجبتهم أن هذا أمر لا يعنيهم. وكان معي منشور كنت قد التقطته أثناء إحدى المظاهرات، فسألوني عن علاقتي بالمنظمة التي وقّعت هذا المنشور ـ لم أعد أذكر ما هي تلك المنظمة ـ أخذت أقول لهم إنهم إذا كانوا يريدون استجوابي فما عليهم إلاّ أن يبلّغوني بأني معتقل قيد النظارة. . . فلم يصرّوا. بالمقابل، سألوني بطريقة فيها الكثير من المزاح عمّا إذا كنت لا أجد ضرراً في تصوير الأوراق التي كنت أحملها. فصوّروا دفتر الشيكات وبطاقات المطعم. . . قلت لهم إنهم لا يحقّ لهم ذلك، لكن الأوراق كانت بين أيديهم. . .

«أما الممتع في الأمر فكان منظر الدهشة على وجوه شرطيي القاعدة عندما رأونا نخرج من مفوضية الدائرة التاسعة عشرة. فقد كانوا مدهوشين بالفعل نظراً لما وجدوه على بطاقة الاستجواب ونظراً لكل هذا العمل الذي طلب منهم أن يقوموا به والوقت الذي استغرقوه لانجازه. كان هناك واحد منهم يقول للآخر: «انظر إلى هاذين جيداً، فإذا رأيتهما مرة أُخرىٰ في الحيّ، إياك أن تطلب منهما أوراقهما لأننا سنبتلي من جديد بضرب المعلومات على الآلة الكاتبة خلال ساعتين لكي نعود فنخلي سبيلهما بعد أربعة ساعات». بعد ذلك بحوالي الاسبوعين، كنت أستقلّ الاوتوبيس، واتّفق أن صعد إليه أحد المدقّقين بالتذاكر. ولم يكن معي تذكرة؛ ولما رفض مدقّق التذاكر أوراقي لأن عنواني المسجّل عليها لم يكن في باريس، حوّل السائق سيارة الاوتوبيس إلى المفوضية. تصوّر أن الركّاب كانوا مسرورين. أما رجال الشرطة فقد أعربوا في البداية، عن شيء من الامتعاض... فأخذوا أوراقي، عملاً بالروتين المطلوب، وضربوا المعلومات على الآلة حتى نهايتها، ثم هوب! نفس الحكاية: «أخرج كل ما في جيوبك. أنت شخص مطلوب». وأنت ترى، هنا، أن كلمة «مطلوب» تعني شيئاً محدّداً، فتحققوا من الأوراق مرة أُولىٰ، ثم مرة ثانية، وأخيراً أخرجوا كل ما كان متوفراً لديهم في القاعة الكبيرة من قبّعات: كانوا خائفين، يبدو أنني كنت صيداً ثميناً. وحتى ينتقلوا بي من مكان إلى آخر كان يرافقني منهم ثلاثة أو أربعة. حاولوا أن يفتشوني، فرفضت. ثم حاولوا جرّي بالقوة إلى التواليت. فأخذت أصرخ بأعلى صوتي معرباً عن رغبتي برؤية أحد المسؤولين (OPJ) فخفّف ذلك من اندفاعهم، لأنهم قالوا في أنفسهم، على الأرجح، أن تدخّل أحد السياسيّين في الأمر ربما سبّب لهم المتاعب. أصعدوني إلى الطابق الأول، حيث كان أحد المفتشين. هناك قرّرت أن أخلع ثيابي بكاملها حتى وصلت إلى سروالي الداخلي فخلعته هو الآخر ووضعته بين يدي

المفتش. . . قلت لـه ان يتّصل هـاتفياً بمفـوضية غـامبيتا لكي يتحقق من أنني قد حصل لي الأمر نفسه قبل أسبوعين أو ثلاثة. فلم يصـدّقني: «مع كل هذه المعلومات الموجودة في بطاقتـك، يدهشني جـداً أن يكونـوا قد أخلوا سبيلك». في النهاية، اتّصل هاتفيـاً ثم عاد ليصفني بـأنني أخرّف. ولمـا أصرّيت بقـولي: «ماذا تقـول؟ أأكـون قـد أوقفت، ولا أثـر لعمليـة توقيفي؟»، فعاد يتّصل مرة ثانية بالهاتف، ثم اتصل مرة ثالثة، وهنـا يبدو أنه وجد بالتأكيد أناساً كانوا على علم بعملية توقيفي الأولىٰ، إذ إن موقفه ما لبث أن تغيّر فصرخ في وجهي: «ضعوا هذا المهرّج خارجاً».

«منذشهرين تعرّضت لعملية تحقّق من هوّيتي، في الدائرة الخامسة عشـرة: كنت عائـداً من ورشة العمـل وأنا أحمـل في يدي مِثْقبـاً، كانت الساعة العاشرة ليلاً، وكنت في طريقي لأعيدها. تكرّرت العملية نفسها: استعلمـوا أو اتصلوا من سيارة الـدوريّـة. استغـرقـوا نصف سـاعـة لفهم فحوى البطاقة، فقد كانت تتضمّن معلومات مشـوّشة. لـذا قال لي واحـد منهم: «يبـدو أنك شخص غـريب الأطوار». أخـذت أشرح لـه: «ويبـدو أنكم ستـوقفونني أربـع سـاعـات قبـل أن تُخلوا سبيلي». لقـد اتفق أنني وقعت هذه المرة بين أيدي شرطيين يساريين. فنصحوني بأن أكتب رسالة إلى لجنة التحقيق (CNIL) في غضون نصف سـاعة وصلت سيـارة دورية أخرىٰ معزّزة بقوات دعم، وفيها رجل يلبس بذلة عسكرية وقد اعتمـر قبّة عليهـا أوراق سنديـان. فتداول الجميـع بأمـري مدة قصيـر، ثم اقتادوني أخيراً إلى المفوضية المركزية في الدائرة الخامسة عشـرة، قرب مستشفى بوسيكو. عندما وصلت كان الجميع يتحدثون عن العمـل المباشـر. وفي لحـظة من اللحظات خـرج من بين الصفوف شـرطي ودلّ عليّ بـإصبعـه قائلاً: «هذا هو الإرهابي». عندئذٍ، عادت الحكاية نفسهـا: «أخرِج كـل مـا في جيوبـك». قلت لهم إن القـانـون لا يخـوّلهم هـذا الحقّ، لكنهم

أعرضوا عن كلامي. ولم يطل بنا الأمر: صوّروا كل قصاصات الأوراق التي كنت أحملها وتذاكر المطعم إلخ...

ـ بماذا تتعلق هذه البطاقات، في رأيك؟.

ـ لا شك في أنها تتعلق بما كنت أقوم به من نشاطات سياسية. لقد مضى عليّ حوالي العشر سنوات وأنا أنشط في أوساط أقصى اليسار دون أن أنتمي إلى منظمة محدّدة. وفي أيام الحركة المستقلّة، كنا نُدير أمكنة يطلق عليها اليوم اسم الأمكنة المتناوبة. بيوت محتلّة من قبل بعض الشبان، إدارة أحد المطاعم... إنني لم أنتمِ يوماً من الأيام لمنظمات من طراز منظمة العمل المباشر.

ـ ولكن ألم تُعاشر أُناساً كانوا يتعاطون من بعيد أو من قريب بشؤون الإرهاب؟.

ـ ليس من الممكن أن تقضي في باريس عشر سنوات من النضال دون أن تعاشر أُناساً كانوا عندما التقيت بهم ذات يوم يعيشون في وسط مكشوف. ثم اختاروا ذات يوم آخر طريقة أُخرى في العيش. في الاجتماعات العامة، في التظاهرات، إذا كنت تناضل ضمن بنية مكشوفة، لا تستطيع أن تعلم ما الذي ستصير إليه أحوال الناس الذين تلتقي بهم... عام 1981، ساهمت بحملة من أجل إصدار عفو واسع يشمل المحكومين بناء على الحق العام وسائر المساجين السياسيين. والمرة الوحيدة التي أوقفت فيها، وكان ذلك عام 1972 أو 1973، كنت في مظاهرة نظّمها بعض المعترضين على الخدمة العسكرية الذين أحرقوا بطاقاتهم. وأنا أقوم منذ سنوات بعمل مكشوف على مرأى ومسمع من الجميع ضمن لجان تعمل ضد إبعاد اللاجئين. وهذا ضرب من النشاط يستبعد أي شكل من أشكال النضال المسلّح لأن ذلك يستتبع تعقّب

البوليس لك دائماً. . . ففي كل مرة يحصل فيها هجوم مسلّح على مكان من الأمكنة، يكاد المرء يكون متأكّداً من أن العدد الأكبر من أصحابه سيتداهمون في بيوتهم أو تفتش منازلهم. . . هذا وحده يكفي، بحكم أن عناويننا كلها شرعية ورسمية، لذا يستحيل علينا أن نعيش حياة مزدوجة.

«عندما قتلوا أودران نلنا نصيبنا. وعندما حصل في الآونة الأخيرة هجوم بسيط على مكتب من مكاتب الأسْ إل إم، جاؤوا إلى بيت محتلّ في الدائرة العشرين. وعدما طُرحت عليهم مسألة المجموعة المسمّاة بلاك وور [الحرب السوداء] نلنا نصيبنا كذلك. . . وعندما جاؤوا إلى اوبرڤيلييه لإخلاء أحد البيوت من الشبان الذين كانوا يحتّلونه، اغتنموا الفرصة لإرسال فريق من رجال الشرطة لاستجواب بعض الأشخاص حول سلسلة من الهجمات المسلّحة التي لم أعد أذكرها. واضح أنك لا تستطيع العمل في المجالين معاً. . . إن نظريتهم حول الأوساط نظرية مضحكة تماماً: فمن البديهي أننا لا نستطيع تقديم أدنى مساعدة لوجستيّة بسبب مشكلاتنا المالية وعدم مقدرتنا على استئجار الشقق السكنية. فأنت لا تؤوي أناساً في بيوت محتلّة. . .».

شخص «لا يُعاشَر»:

ميشال جاكو، محاسب، يعمل في مجال الإعداد والتدريب، يعتبر نفسه «شيوعياً». مناضل في قضايا عديدة، وأحد قدماء اليسار البروليتاري. يقوم اليوم بنشاط علني «حول مشكلات تتعلق بالحياة اليومية». أوقف في 12 مارس 1982، لأنه أعار سيارته التي وقعت بين يدي برونو بريچيه وماغدالينا كوب، وهما الشخصان اللذان كان كارلوس يطالب وزير الداخلية غاستون دوفير بالإفراج عنهما تحت طائلة التهديد. على كل حال فقد وضع كارلوس تهديده موضع التنفيذ بأن قام بهجوم

مسلّح على قطار سريع يعمل بين باريس وتولوز. فكان على القضاء أن يعترف بأن جاكو لم يكن إلاّ شخصاً ثانوياً في هذه القضية وإنه زجّ نفسه فيها دون أن يدري، فلم يحكم عليه إلاّ بالسجن ستة عشر شهراً. بينها عشرة أشهر ثابتة. يقول جاكو: «أما كوپ وبريچيه فلم أكن قد سمعت بهما من قبل. فمن الواضح أن هناك حيثيّات تتعلق بقضيتي لا أعلم عنها شيئاً، وأن هناك مداخل ومخارج قد تؤدي إلى أماكن بعيدة. وكنت أجهل تماماً أن كارلوس كان يطالب بالإفراج عن السجينين الآخرين، فلم أعرف الخبر إلاّ كما عرفه سائر الناس. غير أني واثق من أن القابعين وراء كواليس الدولة يعلمون بما يجري... قصص الموساد والخزعبلات الأخرى التي لا يفقه الجهابذة من أمثالي شيئاً منها. إنهم يعلمون كل العلم أني لست أنا الذي ذهب إلى أُوتيل هيلتون ليشرب النبيذ مع كارلوس.

ـ هل سألوك عن الإرهاب وعن رأيك فيه؟.

ـ ميشال حاكو: لا. سألوني عن أُمور محدّدة. فلو أنني اعتمد العمل السرّي، لكان من البديهي أن لا أنام في منزلي.

ـ وبعد ذلك، هل صادفت متاعب في حياتك اليومية؟

ـ هذا هو الموضوع الذي يجب أن نصل إليه. يوقفونك ليطرحوا عليك أسئلة يجاب عليها بنعم أو لا. لقد تجوّلت بين عدة مفوضيات في باريس. تفتيش. يقيّدون يديك وراء ظهرك. يودعونك النظارة لساعتين أو أربعة. يأتي أحد المسؤولين (OPJ) بسرعة. يتفقّد ما تحمله، من عناوين إلخ.. والأغرب من ذلك أنك لا ترى أحداً على مسند الدرابزين!

ـ كم مرة حصل ذلك؟.

ـ حوالي العشرة. تكون بصدد تناول الطعام في المطعم ثم،

هوب! تفتيش. يقلّونك في سيارة ويدهم على الزناد، بينما يتلاغط الناس من حولك: «هـولاء الناس، إنهم من الإرهـابيين!». المرة الأولى كـانت في ڤوليتر، كنت ما زلت أتحدث مـع أحد الأصـدقاء في سيـارته بعـد أن قضينـا سهرة ممتعـة، فجاء أحـد رجال الشـرطة ويـده على زناد مسـدسه وقال: «أخرجـا». كان ذلـك إبّان الأحـوال السيئة (Bavures) فلم أطمئن للأمر. ثم ضرب يده على جارور البطاقات، وفجأة عمد إلى تقييد يـديّ وراء ظهري. أما الصديق الذي كان برفقتي، فقد نال نصيبـه من الإزعاج من قِبَل رجال الدرك.

«المرة الثانية كانت في الدائرة الثـالثة عشـرة. كنا ذاهبين لحضـور حفلة في منزل أحد الأصدقاء كانت الحياة جميلة في ذلك الحين. وصلنا إلى بوابة إيطاليا، وعند إحدى الإشارات الحمراء أوقفتنا الشرطة. اهتموا أولاً بـالسيـارة: «ألا تهتمـون بحـالـة هـذه السيـارة..»، ثم التفتـوا إلى صـديقي وقالـوا له: «وفـوق ذلـك أنت سكـران!». صحيـح. لقـد كـان صديقي متعتعاً من شـدة السكر. ولـذلك لم يلتفتـوا إليه. بـل طلبوا مني إبراز أوراقي الثبوتية. ثم استطلعوا صندوق بطاقاتهم، وسرعان ما صرفـوا النظر عن السيارة وعن رفيقي، وقال لي الشرطي: «هنـاك بطاقـة بالبحث عنك، هل تدري لماذا؟» قلت له متهكماً: نعم، لقـد اغتصبت برنـاديت سـوربيو!». فـاستدعـوا سيارة الـدورية. وسمعت سـائقها يقـول: «هـذه الحكـايات مـرة أخرى، شيء يـدعو إلى الـزهق». كان من الـواضـح أن شـرطيي القـاعـدة يقـولـون في أنفسهم: «حسنـاً. سـوف نُقِـلّ هـاذين الشخصين، ثم نتظاهر بالقيام بـ 4000 تدبير وإجـراء، ثم نخلي سبيلهما بعـد ذلك». ممـا يعني بوضـوح أن هنـاك الكثيـرين غيـرك ممّن يجـري تـوقيفهم بهذه الـطريقة، وأنهم سبق لهم أن أقلّوا أشخـاصاً آخـرين. أما بالنسبة لي إذن، فهناك حكايـة كارلـوس هذه، لكن لـدي انطبـاع أن في

صندوق بطاقاتهم هناك رجال خطيرون، غير أن بوسعهم أن يضايقوا أيضاً شخصاً معتّر خطر له أن يكرع قنينة من البيرة في مظاهرة من المظاهرات، وأن صندوق بطاقاتهم لا يعدو كونه بالتالي ضرباً من خرج الراعي. .

«ثم مضى وقت ليس بالطويل فأوقفت في شارع سودين. كنت مع صديق لم يعرف النضال في حياته. كنا قرابة منتصف الليل، وكنا نتحدث عن طفله الذي سيولد في اليوم التالي. فجاءت سيارة بوليس وتوقّفت بمحاذاة سيارتنا من طراز الحصانين و. . . بُم! أقلّونا في سيارتهم. لم يكن يعتقد صديقي أن أموراً كهذه من الممكن أن تحصل. أما هو فقد كانت علاقتي به تقتصر على مجرد علاقة العمل. وأما أنا فقد بدأت أتلوّى من الضحك: فلو أني أردت أن ألعب لعبة الكاوبوي لما كنت توقفت إلى جانب الرصيف، في منتصف الليل، وفي سيارة واضحة الأوصاف، مع كامل أوراقي الثبوتية!.

ـ هل طرحوا عليك أسئلة أثناء توقيفك؟.

ـ لا، أبداً.

ـ وفي كل مرة، كان يأتي إلى المفوضية شرطيون من خارجها؟.

ـ نعم، أناس من (DPJ) القريبة. وفي ذات مرة أتوا من مكان أبعد، فاستغرق مجيئهم أربعاً وعشرين ساعة، لديك رجال ينتقلون من مكان إلى آخر، ولا يعرّفون عن أنفسهم. يصوّرون ما تحمله، ثم يمضون. ثم إني تعرّضت لجملة من الاعتراضات على مستوى العمل. يكون العمل ماشياً، ثم لا يعود يمشي. وأعلم جيداً لماذا. بعد إخلاء سبيلي، وجدتهم يتعقبون إستي، لا يمكنك أن تتصوّر ذلك!.

ـ هل كانوا يراقبونك؟ أليس ذلك من قبيل الارتياب بك؟.

ـ لا. أنا أعيش حياتي. ولا أصرف وقتي متطلعاً إلى خلف. إنني لا أعيش حياة سريّة. لكنني كثيراً ما أراهم يتعقبونني.

ـ ألم يتسنّ لك الاطلاع على بطاقتك؟.

ـ في ذات مرة، في مودان، رأيت على جهاز التلكس أنني كنت شخصاً خطيراً.

ـ هل يبدو على رجال الشرطة أنهم يدرون ما يفعلون دائماً؟.

ـ إنني أعتقد أنهم يتّبعون تعليمات دقيقة. فشرطي الحي يعتقد أنه وضع يده على مغتصب برناديت سوبيرو، لكنهم بعد ذلك يلتزمون باتّباع طريقة محدّدة. أما شرطي القاعدة فهو لا يفهم شيئاً من شيء. لقد سمعتهم يتساءلون مرة: «ماذا، أنخلي سبيله أم لا؟».

«هذا بالنسبة لي. ولكن هناك جميع الذين قادهم حظهم العاثر لكي يوقفوا بجريرتي. مثلاً، على الحدود الإيطالية، في مركز مودان، في أول مايو 1987، لعب معنا الدرك (PAF) لعبة التوقيف المملّة هذه: «اخلعوا أحذيتكم»، يقولونها ويدهم على الزناد، إلى آخر المعزوفة المعروفة. وهكذا، فالأشخاص الذين يُعتَرض سبيلهم وهم برفقتك، عندما يجري اعتراضهم من جديد، بوم! يبيتون ليلتهم في المفوضية. كل هذا لأنهم من معارفك. إنها النظرية المسمّاة بالدوائر الموحّدة المركز. لقد حصل هذا للعديد من أصحابي.

ـ هل تعتقد أن المسألة تقتصر على مجرد كونهم من معارفك؟.

ـ نعم، فبالنسبة لغوسيپ، مثلاً، كانوا على الحدود الإيطالية قد تركوا له حرية الحركة. لكنهم عندما أوقفوه من جديد، لم يحصل الأمر بنفس الطريقة. فقد اعتُرض سبيله على طريق النورماندي أثناء عملية تفتيش روتينية. فبقي هو وزوجته وأولادهما، بالإضافة إلى رفيق آخر

وصديقته، يتحمـلان غلاظـة رجال الـدرك التابعين لمخفـر پون ـ ليڤيـك طيلة ثلاث ساعات، وعندما ذهب هذا الرفيق إلى المانيا منذ فتـرة ليست بعيدة، أوقفه رجـال الـ (PAF) عند عـودته، ثـم مـا لبث رجال الـدرك أن أوقفوه بعد أن قطع خمسة عشـر كيلومتراً، فنـال نصيبه من التـوقيف لمدة ساعتين. إنه صـديق نقابي، وكـان مندوبـاً عن نقابـة الحزب الاشتـراكي (CFDT) لمدة طويلة. هذا كل شيء. بعد ذلك واجه متاعب كثيرة عندما طلب الجنسيـة. فقـد استُـدعي أولاً، حسب مـا تقتضيــه المعـامــلات المرعية، إلى بوبيني حيث طُرحت عليه الأسئلة المعتادة. ثم سألوه بعـد ذلك ما إذا كان يشتغل بالسياسـة. ثم سألـوه عنّي أنا. ولم يكن سـرّاً أن كلانا يعرف الآخر من زمان طويل. واقترحوا عليه أن يتعـاون معهم. بعد أسبـوع استُدعي إلى شـارع نيلاتـون من قبـل إدارة أمن التـراب القـومي (DST). فكرروا ما سبق أن قاموا به! طرحوا عليه أسئلة وصلت إلى حـدّ سؤاله عن ذويه: لماذا هم في المانيا؟ إلخ..

«لـديّ انطبـاع بأنهم يـريـدون تسخين الـوضـع ودفـع النـاس إلى النهاية... هناك ضرب من التواصل والتكامل في كل هذا الذي يقومـون به. في المفرزة الجنائية، بعـد أن أوقفوني بسبب السيـارة، قال لي أحـد رجـال الشرطـة: «إن التافهين من أمثـالك لا يستحقّـون إلاّ رصـاصـة في رأسهم، ثم حملهم إلى مقـربة تيـاس». مقبرة تيـاس. لم أفهم ما يعنيـه للوهلة الأولىٰ. لكنني فهمت فيما بعد، إذ إن المحكـومين بالإعـدام إنما يدفنون هناك بعد إعدامهم.

وأين القانون من كل هذا؟:

لـم تكن الحالتان اللتـان استعرضنـاهما أعـلاه حالتين معـزولتين أو استثنائيتين. فالمحامي زيد، وهـو محام تـولى الدفـاع عن عدد كبيـر من منـاضلي أقصى اليسار (إنهم يثقـون فيّ لأسبـاب عـديـدة، منهـا أنني لا

أعمل على تبوؤ مكان الصدارة على المسرح الإعلامي، مما يفسّر لماذا طلبت منك أن لا تذكر اسمي)، على علم بعشرات القضايا المماثلة للتي ذكرنا:

المحامي زيد: «إن هذا يحصل دائماً بالطريقة نفسها: يُقتادُ أشخاصٌ إلى المفوضية. يوقفون هناك مدة قصيرة بدون استجواب ثم يُخلى سبيلهم. لقد اتفق لبعض الأشخاص أن أوقفوا عشر مرات في غضون مدة قصيرة، إذ إن هذه الممارسة لم يمضِ عليها أكثر من سنة، لقد بدأت في مايو 1986 . . .

ـ وهل ما زالت الإجراءات على حالها؟.

ـ في كل مرّة، يُتصل هاتفياً بالاستخبارات العامة. هناك عدد كبير من الأشخاص المعنيّن لم يصدر بحقّهم أيُّ حكم. إن هذا يشبه النظام الالماني: أشخاص يتمّ توقيفهم في مظاهرة، أشخاص آخرون يُفَيَّشون لأنهم من معارف شخص مُفَيَّش. وحسب المعلومات المتوفرة لديّ، ليت المسألة مسألة مذكرة جلب كلاسيكية. إذ إن بعض الموقوفين رأوا فيشة استخبارية تضمّ معلومات وأرقاماً مقتضبة.

ـ ماذا نستطيع أن نقول عن هذه الممارسات من الناحية القانونية؟.

ـ هناك ثلاثة أنواع من المشكلات: أولاً وجود الفيشة بحد ذاتها: إذ إن هناك تساؤل حول شرعية وجودها وحول الضوابط التي حكمت تسجيل هذا الشخص أو ذاك على هذه الفيشة بمعزل عن أيّة رقابة قضائية. أما المشكلة الثانية فهي أن التوقيف نفسه يتمّ بمعزل عن كل الأطر الشرعية. والواقع أنه حتى يكون التوقيف مبرّراً من الناحية الشرعية ينبغي أن يكون هناك:

ـ إما تحقق من الهويّة، الأمر الذي لا وجود لـه في مثل الحـالات التي نتحدث عنها، لأن المعنيّين بها إنّما يتم توقيفهم لأن هوياتهم قد تمّ التحقّق منها.

ـ وإما لأن التوقيف يستند إلى شبهة بارتكاب جرم، الأمر الـذي لا وجود له هو الآخر، كما تؤكد ظـروف التوقيف. . فـالواقـع إن الأشخاص الذين نتحدث عنهم يصار إلى إخلاء سبيلهم.

«أما المشكلة الثالثة فهي اللاشرعية التـامة لعمليـة مصادرة الأوراق وتصويرها.

ـ هل تدخلتم للاحتجاج على هذه الممارسات ومن أجل التعـرف على المزيد منها، أو هل تعتزمون التدخّل؟.

ـ في هـذا المجال لا بـدّ أن يصطدم المـرء ببعض الصعـوبـات. مثال ذلك: إذا أشار المحامي إلى أسماء العديد من الأشخاص، فإن هذا يدع مجالاً لـلافتراض بـأن هناك صـلات بينهم، الأمر الـذي يتحوّل إلى معلومـة تضاف إلى النـاظمة الآليـة. لكننا، نحن، ـ أنـا وهذا أو ذاك من زبائني ـ قررنا في عدة مناسبات أن نتدخّل وقد أعددت رسالة بهذا الشأن لمدعي عام الجمهورية. وفي كل مرة، كنا نضع هذه المعلومات بتصرّف اللجنة الوطنية للمعلومات والحرية. وحتى الآن (مـارس 1987) لـم تثمر هذه المساعي».

بحثاً عن مركز التفتيش:

إن الشؤون التي أثـرناهـا أعلاه تـطرح بالتـالي نوعين من الأسئلة: أسئلة تـدور حول الـوجود الفعلي لمـا يُحتمـل أن يكـون مـركـزاً لتفتيش الإرهاب، وأسئلة تدور حول أسلوب الاشتغال عليها.

هل «للفيشة» وجود:

بما أنه لم تقدَّم للمعنيّين بهذه التوقيفاتَ التي أثرناها أيّة معلومـات محـدّدة حول مصـدر «الفيشة» التي تستـوجب معاملتهم على هـذا النحـو المخصوص، فإننـا مضطرون للبحث بـالأصل عن أيّ طـراز من التفييش صدرت «الفيشة» المذكورة.

في 17 أغسـطس 1982، وبعـد سلسلة من الهجمـات المسلّحـة ذات الأصول والنتائج المتنوعة، وبعد مرور ثمانيـة أيام على إطـلاق وابل من الرصاص في شارع دي روزييه، أعلن رئيس الجمهورية خلال مؤتمر صحـافي عن إتخـاذ عــدة إجـراءات من بينهــا إنشـاء تفييش مــركـزي ومعلومـاتي للإرهـاب في 24 مايـو السـابق، وإن المهمّـة تقـوم من الآن فصـاعداً «على تـزويده بكـل ما يلزم للقيـام بـدوره». وقـد مرَّ الإعـلان المذكور، في ذلـك الحين، دون أن يشير أحـد إلى طابعـه الذي أقـل ما يقال فيه إنه مفاجىء. فالواقـع أن المادة 15 من قـانون 6 ينـاير 1978، المتعلّق بـالمعلومات و «الفِيَش» والحـريـات، تنصّ على أن «المعـالجـة الاوتـوماتيكيـة للمعلومـات الاسميـة التي تتمّ لحسـاب الـدولـة!! يُتَّخـذ القرار بشأنهـا بناء على قـانون أو قـرار يصدر بعـد مطالعـة معلّلة من قِبَل اللجنة الوطنية (CNIL). فإذا كانت مطالعة اللجنة غير إيجابية، فلا يمكن القفـز عنها إلاّ بمـرسوم يُتّخـذ بناء على مـطالعـة من مجلس الـدولـة 22 [14، ص 99]. وهكذا فقد كان السيد جاك ثيرو، رئيس اللجنة الوطنية (CNIL) مُحقـاً عندمـا صرّح على أثـر إعلان رئيس الـدولة: «إن اللجنـة الـوطنية (CNIL) لا علم لهـا بمثل هـذا المشروع، وبـالتالي فـإن مـركـز التفييش المذكور لا يمكن أن يوجد إلاّ إذا افترضنا أن الـدولة قـد خرقت القانون» [14، ص 98].

ولم يعمد وزير الداخلية بإخطار اللجنة بأن هناك بيانـاً يعدّل تفييش

«الأفـراد» في الاستخبارات العـامة، إلاَّ في شهـر سبتمبر التـالي، وهكذا يكون مركز «التفييش» الذي تحدث عنه فرنسوا ميتـران قد اشتغـل بصورة غيـر شـرعيـة، حسب أقـوال رئيس اللجنـة الـوطنيـة (CNIL) حتى ذلـك التاريخ على الأقـلّ. ومنذ ذلـك الحين؟ لقد كتب انـطوان پيز، المكلف بمهام لدى اللجنـة الوطنيـة (CNIL)، مقالاً عـرض فيه وجهـة نظر الهيـئة التي ينتمي إليهـا، كما استعـرض الشـروط المقتـرحـة من جـانب الهيـئة المذكورة من أجل موافقتها على اشتغال مركز التفييش وتطويره. وقبل أن نتحدث عن هذه الشروط نشير إلى أن السيـد پيز يـذكر في ختـام مقالـه، الذي نشر في ربيـع 1986، أن اللجنة «قـد طلبت أن يُنشر المـرسومـان اللذان ينظّمان عمل هذا المركز في الجريدة الرسمية، الأمر الذي لم يتمّ حتى الآن 22 [14، ص 112]. في أغسـطس 1988، أن الـوضـــع لا يزال على حاله: «فمركز التفتيش المعلوماتي لـلإرهاب» لا يـزال إذن في منطقة اللامشروعية.

يقول السيد پيز:

«في الملف الـذي أرسله وزيـر الــداخليـة إلى اللجنـــة الـوطنيـــة (CNIL)، يشير الوزير إلى أن موضوع التعديل المقترح إدخاله على خانة «الأفراد» في «تفييش» الاستخبارات العامة يتعلّق بتوسيع خانة «العنف».

«فأصبحت تسميتها» عنف ـ هجوم مسلح ـ إرهاب» (ع. هـ. إ).

«فانتقل عدد الأسانيد من 2000 إلى 10000 بينها نسبـة كبيرة من الأجانب. وقد تشتمل هذه الأسانيد على معلومات تتعلق بالشخص نفسـه ولكن تحت عدة ألقاب أو أسماء مستعارة» [14، ص 105].

وتقول الوزارة إن طاقة مركز «التفييش» قد ازدادت:

ـ «بفعل استيعابه لكل الفِيَش اليدوية التي أعدّتها الشعبة السادسة من الإدارة المركزية للبوليس القضائي (DCPJ).

ـ «بفعل استيعابه لكل «الفِيَش» اليدوية التي أعدّتها الشعبة السادسة من الإدارة المركزية للبوليس القضائي (DCPJ).

ـ «بفعل تزويده «بالفيش» التي أعدتها إدارة مراقبة التراب القومي (DST).

«فالتوسيع» الذي يتحدث عنه وزير الداخلية يعني والحالة هذه عملية إنشاء حقيقية: إذ يصار إلى إعطاء اسم جديد لمركز «التفييش» كما يصار إلى توسيع مصادر تزويده لتشمل إدارات وأجهزة أخرى، فضلاً عن أن عدد «الفِيَش» المستعملة فيه قد تضاعف خمس مرات منذ البداية. ويستطيع المرء أن يفترض أن المئة ألف اسم المسجّلة تحت خانة ع. هـ. إ. قد أضيف إليها، خلال السنوات الستّة التي مضت على مكافحة الإرهاب، عدد كبير من الأسماء الجديدة. خاصة وأن المعايير المعتمدة «لإدخال» الأسماء معايير فضفاضة إلى حد بعيد.

من الذي يُفيِّش؟:

يقول السيد بيز:

« إن المعلومات التي تُجمع لا تقتصر على الأشخاص المعروفين بنشاطاتهم الإرهابية أو بالمساعدة المقدّمة لهذه النشاطات، بل تشتمل على الأشخاص الذين يقيمون، أو كانوا قد أقاموا، علاقات مباشرة وغير عابرة مع الأشخاص «المفيَّشين» بناءً على اشتراكهم بنشاطات إرهابية أو دعمهم لها» [14، ص 106].

ويبدو من الحالات التي اطّلع عليها المحامي زيد، أن الانتماء إلى الحركة المستقلة المرحومة، أو الالتقاء ذات يوم بعضو سابق أو مقبل

بمنظمة العمل المباشر، يكفي للدخول في إطار التعريف المذكور. أما سخافة هذا التدبير، من جهة نظر مكافحة الإرهاب بالذات، فتشهد عليها الحكاية التي رواها جورج. فقد رأينا كيف كان الرجل قد اختار نمطاً حياتياً ونضالياً لا يتفق مع النشاط السرّي. فإذا كان بوسع المرء أن يفهم كيف كان ميشال جاكو، بعد قضية بريچه ـ كوپ، تحت رقابة الأجهزة لفترة معيّنة، فقد كان على الأجهزة المذكورة، لو أن لدى أعضائها حدّ أدنىٰ من الفطنة، أن يدركوا أنه لم يتورّط إلاّ بفعل الصدفة في قضية أكبر منه بكثير. إن أدنى درجات المعرفة بشخصيته تبيّن أنه لا يصلح للإرهاب الدولي. وفي حالة كحالته، وبعد مضيّ خمس سنوات على الوقائع التي سبّبت له كل هذه المتاعب مع القضاء، لم يكن من شأن الحفاظ على الأمن أن يتهدّد لو أن المسؤولين كانوا قد أخذوا توصية اللجنة الوطنية (CNIL) بعين الاعتبار: «لقد اعتبرت اللجنة أنه بعد زوال بعض الأحداث التي كانت مدعاةً لتوقيف بعض الأشخاص أو لمراقبتهم، من الأنسب إلغاء «الفيش» المتعلّقة بهم» [14، ص 111].

فمن دواعي القلق بالفعل أن يُترك لأجهزة البوليس وحدها، وبمعزل عن أية رقابة عليها، أمر الجزم بأن هذا الشخص أو ذاك «معروف بنشاطاته الإرهابية». هذا فضلاً عن أن الحقل الذي تغطيه صلاحية «الفيشة»، انطلاقاً من النواة المذكورة، هو حقل في غاية الاتساع، إذ يخضع اتساعه لأصداء الموظفين الذين يتولّون أمر «الفيشة». ثم ما هي «العلاقات المباشرة وغير العابرة»؟ هذا يعني توسيع إطار «التفييش» ليشمل عائلات الأشخاص المشبوهين وأصدقاءهم وعلاقاتهم في العمل؟ فكرة سخيفة؟ لكن العواقب الوخيمة التي لاحقت أصدقاء ميشال جاكو بعد توقيفهم للمرة الأولى وهم بصحبته، تدعو إلى الإجابة بالإيجاب، نعم إنها فكرة سخيفة.

ثم إن هناك فكرة أخرىٰ تبدو صالحة لشتّىٰ التأويلات والاجتهادات: إذ ما هو المقصود بـ «دعم» النشاطات الإرهابية؟ هل يقتصر هذا الدعم على الدعم المادي فقط، أم أن التقارب النظري يدخل هو الآخر ضمن نطاقه؟ في هذه الحالة الأخيرة، لا بد أن ينفتح الباب على مصراعيه أمام بوليس الأفكار. . . وبالتالي، فهل يستحيل تماماً على المرء أن يتخيّل أحد الموظفين المخلصين وقد حمل ورقة وقلماً وأخذ يسجّل أسماء جميع الموقعين على العريضة التي طالبت بوضع حدّ للسجن الانفرادي تضامناً مع أعضاء منظمة العمل المباشر الذين أضربوا عن الطعام احتجاجاً على هذا النوع من السجن؟ لا شك في أن عدداً كبيراً من «الشخصيات» سيهتمّون كثيراً لمعرفة صحة هذا الخبر. . .

ثم إنه إذا كانت صحة الشخص المشبوه كافية بمجرّدها «لتفييش» صاحبه، فإن هذا لا يطرح فقط تساؤلاً حول مدى جديّة المشرفين على مركز «التفييش»، بل يطرح سؤالاً آخر حول سهولة استعماله. إذ يرى السيد پيز أن هناك عدداً ضئيلاً فقط من الإدارات والأجهزة التي تملك نهائيات تمكّنها من استشارة المركز، وهي إدارات الأجهزة المركزية والإدارات الإقليمية وحوالي عشرة شُعَب «مباحث» تابعة للاستخبارات العامة، وحوالي عشرة أُخرىٰ من أجهزة المخابرات الخارجية (DGSE) في المراكز الحدودية والمطارات. إلى ذلك، يضيف الرجل: «ومن المفروغ منهأن الوصول إلى «الفِيَش» ليس بمتناول جميع موظفي هذه الأجهزة. فالذين استفادوا من إعدادهم إعداداً خاصاً هم الذين يُزوَّدون دون غيرهم بنظام رمزي يمكّنهم شخصياً من استعمال «الفِيَش» وهو نظام يجري تسجيله لدى كل سؤال يطرح على المركز». غير أن الواقع يُكذّب هذه الشروط النظرية: فالشهادات التي جمعناها تُجمع على القول بأن

مجـرّد التوقيف في الشـارع زائد الاتصـال الهاتفي كفيـل بتشغيل الآلـة. هكذا يتكوّن لدى المرء انطباع مفاده أن المسألة تتعلّق، من حيث سهولـة الاستعمـال، بذلـك المركـز الكـلاسيكي الـذي «يفيّش» الأشخـاص المـطلوبين والـذي يمكن استشارتـه انطلاقـاً من نهـائيـات عـديـدة جـداً، سـواء في المفوَّضيات أو المـطارات أو المخافـر أو بعض البلديات، إلى ذلـك فإن عواقب التوقيف تبيّن أن هناك تدخُـلاً لبعض المعطيـات التي لا يمكن أن تنتمي إلّا إلى خانة «ع. هـ. إ.» إن هذه الوقائع توحي لا محالـة بوجـود تقاطع وتـدخل، وهـذا أمر ممنـوع أصلاً، وغيـر موجـود، على حدّ قـول السيد بيز الذي يقبض تصريحـات وزير الـداخلية بـوصفها عملة نقـدية: «إن مركز التفييش هـذا، أي الـ«ع. هـ. إ.» لا يتقاطع ولا يتداخـل مع أيٍّ من المعالجات أو الممارسات الأخرى» [14، ص 107].

يروي پيير بيان، في كتابه «سرّ الدولة» إنه اكتشف بالصدفة محادثة بين عميلين من عملاء المخابرات الخارجية (DGSE) أوحت له أن مراكز «التفييش» الملقّمـة بالمعلومـات كانت متـداخلة ومتقـاطعـة [مـع أجهـزة أخـرى] فيقول:

«بعـد ذلـك بـأيـام أتيت على ذكـر هـذه الحـادثـة التي جـرت بين العميلين أمام جاك فوڤيه [وهو الذي خَلَفَ ج. شيـرو على رئاسـة اللجنة الوطنية (CNIL)]... فأجابني وقد أخذ منه التعب أكثر ممـا أخذت منـه الدهشة، إنـه سمع بـوجود مثـل هذا التقـاطع، لكنـه اضطر، في غيـاب الـدليـل، إلى الاكتفـاء بتصـريحـات الـذين تحـدّث معهم في مختلف الوزارات. ثم اختتم كلامه بنبذة فلسفيـة لا تخلو من السخريـة قائـلاً إنه يفضّل أن يظل على إيمانه بطيبة البشر...

«بعد مرور وقت قصير على مقابلتي لمدير صحيفة لوموند السـابق، التقيت بعـدة مفـوّضين في البـوليس وطـرحت عليهم نفس السؤال حـول

وجود التداخلات والتقاطعات. فكانوا جميعاً يبتسمون أمام سذاجتي. طبعاً كانت التداخلات المذكورة موجودة في وزارة الداخلية، بل كانت موجودة في أمكنة أرفع كذلك...».

وأخيراً، هل هناك حاجة إلى التذكير بأن اللجنة الوطنية (CNIL) التعيسة الحظَ قد أوحت بأن لا يترجم الوجود في خانة «التفييش»، «ع. هـ. إ.» إلاّ عبر التدخل الاوتوماتيكي وعبر تصوير كل ما يحمله «المشبوه» في جيوبه؟ يبدو من إجابات الأشخاص الذين سألناهم انه قد صير إلى التخلّي عن هذه الممارسات منذ أن تغيّرت الحكومة في أغسطس 1988. ويبدو أن زهق شرطيّ القاعدة من ممارسة هذه المهمة السخيفة قد لعب دوره. غير أن مجرّد الاستمرار في ممارسة هذه التجاوزات بصورة منظمة مدة عامين كاملين، يبيّن لنا أن وجود مركز «التفييش» بالذات ـ الذي يخضع بالضرورة لإرادة الموظفين وحدها ـ هو الذي يولّد التعسّف والاعتباطية، هذا بصرف النظر عن اللاشرعية الراهنة التي تدفع وضعه وسيرورته.

لقد صرّح رئيس اللجنة الوطنية (CNIL) ذات يوم: «إن القانون الذي تضطلع اللجنة الوطنية (CNIL) بمهمّة جعله موضع الاحترام قد وُضع لتجنب النواظم الآلية المباحثيّة. إن هذا القانون يرفض الأخذ بفكرة «المشبوه»! فإذا كان في فرنسا من وجود لمركز «تفييش» من الطراز الألماني الذي كان بإشراف المكتب الفدرالي للبوليس الجنائي، فإن اللجنة الوطنية (CNIL) لا يعود ثمّة مبرّر لوجودها» [14، ص 99].

5

مكافحة الإرهاب في جميع حالاته(*)

«سوف نُرهب الإرهابيين»، هذا ما توعّد به شارل پاسكوا في تصريح ذائع الصيت كان قد ألقاه في الجمعية الوطنية. والواقع أن هذا البرنامج كان قد وضع منذ وقت طويل وبدأ تنفيذه على يد موظفي مكافحة الإرهاب. ففي لعبة الترهيب لا بد أن تكون الدول هي الفائزة. وخلافاً لما تؤكده نظريات التآمر في صيغة المواقف أو المناوأة للفاشية، فإن الدول الغربية نادراً ما أخذت المبادرة في لحظة المواجهة. ولكن ما إن وُجدت بعض المنظمات التي أخذت تنافسها على احتكار العنف المميت حتى أخذ جهازها البوليسي يبرهن أنه هو الاختصاصيّ الحقيقي في مجال الإرهاب. في 6 مارس 1988، عمدت قوات الإس. آ. إس (وهي قوات عسكرية بريطانية مكلّفة بمهام «خاصة») إلى إطلاق النار دون إنذار، في مضيق جبل طارق، على مناضلين من منظمة التحرير الإيرلندية (IRA) العُزّل من السلاح. اعترفت المنظمة القومية بأن مناضليها كانوا يستعدّون للقيام بعمل ما. لكنهم، خلافاً لما قيل في

(*) Dans Tous ses Etats. يستغلّ المؤلف إزدواجية الدلالة في كلمة Etat الفرنسية، التي تعني الدولة كما تعني الحالة، للتعبير عن معنى مزدوج يريده: فهو يقصد مكافحة الإرهاب في جميع حالاته وفي جميع الدول التي تكافحه.

الصحف في أول الأمر، لم يضعوا أية قنبلة في أي مكان. كما قالت المنظمة أيضاً إن أحد الإيرلنديين أجهز عليه بعد أن سقط جريحاً. أما شكليّات القضاء البريطاني فقد تحدثت عن ضرورة انعقاد محكمة للبتّ في هذه القضية، فانعقدت المحكمة ومثل أمامها أعضاء الكومندوس الأربعة التابعين للجيش البريطاني وهم ملثّمون، ثم قررت هيأة المحكمة أن لا شيء يستوجب ملاحقتهم. بيد أن هذه الشكليات لم تنطلِ على أحد، وخاصة على الصحف والسياسيين، بمن فيهم العماليون والمحافظون معاً، فأشادوا جميعاً بهذه المأثرة واعتبروا أن قوات الإس. آ. إس. قامت بهجوم مسلح وقائي. عمل من أعمال مكافحة الإرهاب يشبه العمل الإرهابي نفسه، حتى ليكاد يلتبس على المدقّق أمر التمييز بينهما. إن مثل هذا العمل، الذي ما زال استثنائياً من الناحية النسبية، يشكّل مرحلة متقدمة من ظاهرة واسعة التعميم: إنها ظاهرة لعبة المرايا التي يتمارى فيها كلٌّ من الإرهابيين ومكافحي الإرهاب. فالإرهابيون يقلّدون الدولة التي يحاربونها: إذ إن المناضلين القوميين في منظمة التحرير الإيرلندية (IRA) أو في منظمة الكورسيكيه (FLNC) إنما ينظّمون أنفسهم بناء على النموذج الجامع الذي تتّبعه الجيوش بما في ذلك الرّتب والزيّ، كما أن منظمة العمل المباشر في آخر صِيَغها لم تعد تتحدث إلاّ عن ما هو «عسكري». أما مكافحو الإرهاب فهم الآخرون يتماهون بخصومهم من أجل مقاتلتهم.

التماهي:

بعد توقيف ب. بودريار في 11 ديسمبر 1984 قيد النظارة طيلة النهار، جاء رجال البوليس وقيّدوا يديه وأقلّوه في سيارة. كان ذلك من حيث المبدأ، لزيارة منزله مرة أخرى.

برونو بودريار: «وإذن، فقد كان يجلس في المقعد الأمامي

الشرطي «الشرير»، ذاك الذي وضع البطاطا لآنّليز. فالتفت إليّ وقال: «اعتذر لي من صديقتك، لقد كنت متوتراً، لم يكن في نيّتي أن أقوم بما قمت به». أما في المقعد الخلفي فقد كان يجلس الشرطي «اللطيف» الذي شرح لي كيف أنه كان، مثلي، مناضلاً في الرابطة الشيوعية عام 1969، وكيف إننا كنا معاً في مسارٍ سياسي واحد، وكيف أنه لا يفهم منطقي، فقد أصبح الاشتراكيون اليوم في الحكم، وكيف انه يوافق كليّاً على مجمل أُطروحاتنا العامّة...

ــ أتعتقد أنه كان مناضلاً بالفعل، أم إنه حفظ درسه جيداً؟.

ــ لا. أعتقد أنه حفظ درسه جيداً. فهو الذي كان مكلّفاً بي. كان من الواضح أنه يعرفني معرفة جيدة جداً، لأنه ذكّرني بأُمور كنت قد نسيتها. كان يحدثني عن كريڤين، وكان على إطلاع واسع على نقاشات الرابطة في ذلك الحين. لقد حاول أن يجرّني إلى حقل سياسي.

ــ ألم يسبق له أن كان مناضلاً حقيقياً، في رأيك؟.

ــ يبدو لي أنه لا. ولكن ربما كنت مخطئاً. إنه شاب من عمري، له بين الثلاثين والخامسة والثلاثين من العمر. فمن الممكن أنه كان مناضلاً. وعلى كل حال فقد كان يعبّر عن نفسه بوصفه مناضلاً. لقد ذكّرني بمواقف لينين حول العنف الأقلّي، وحاول أن يستدرجني إلى حقل النقاش السياسي. في البداية تجاوبت معه وكنت أجيب على أسئلته، لكنني ما لبثت أن عصّبت بعد ذلك. فقلت: «حسناً، اسمع، دعنا نتحدث في صلب الموضوع: كم؟ ما هو المبلغ الذي تقترحه عليّ؟». ذلك أنني كنت أعلم أنهم فعلوا ذلك بأشخاص آخرين وفي أوقات أُخرىٰ. فأجابني: «ولكن ليس هذا ما أعنيه، لا تُعصّب، هوّن عليك». فأصرّيت على سؤالي: «كم؟ كم تدفعون؟» هنا قال لي: «حسناً، بما أنك تفهم الأمور من هذه الزاوية، دعنا نعود». ثم أضاء

المنارة المتحركة في السيارة وعدنا أدراجنا. . . وعندما أجبت في وقت آخر: «ليس لديّ ما أصرّح به»، قال لي أحد رجال الشرطة: «أجل. نعلم ذلك جيداً. إنه الكرّاس الصغير الذي يحمل عنوان «الدفاع النشيط»، عنوان أحمر على ورق أبيض، إننا نعرف كل ذلك».

قد يقول قائل: إنَّ هذه المعرفة الجيدة من قِبَل البوليس بالأشخاص الذين يهتمّ بهم، لا تعني في النهاية أكثر من أنه يقوم بعمله على الوجه الأكمل. لكنّ كل المسألة هي في معرفة الحدود التي تنتهي عندها المعرفة وتبدأ المماهاة ذات الأصداء الملتبسة والغامضة. إن الجنرال ألبرتو دالاّ شييزا، المسؤول الأول عن العمليات التي كادت تقضي قضاء تاماً على الألوية الحمراء في بداية الثمانينات، يروي كيف توصل إلى تحقيق مآربه، فيقول: «لقد حوّلنا أنفسنا إلى إرهابيين عن حقّ وحقيق. وإليكم الطريقة: كان تبصرّ في مثنيَ رجُل. فجعلتهم يعيشون كما يعيش «البريغاديستي» [أي أعضاء الألوية]، حياة سرية، اضطرار إلى تغيير أماكن السكن باستمرار، اضطرار إلى قطع العلاقات مع العائلة بل حتى مع الثكنة. كما أجبرتهم على القيام بنوبات حراسة طويلة، وبجلسات قراءة طويلة. واتخذ كلٌ منهم اسماً حربياً: شأنهم شأن الإرهابيين. واقتصرت صلاتهم على بعض الأشخاص القلائل: تماماً كالإرهابيين». ثم يقدّم لنا مارسيل پادوڤني الذي يستشهد بالجنرال وصفة أُخرىٰ منقولة عنه: «استعملوا ضد الإرهابيين نفس الطرائق التي يستعملونها. فالإرهابيون مهووسون بالحواشي وبتفاصيل الحياة اليومية: فعلى رجال البوليس أن يكونوا مثلهم. والإرهابيون يراهنون مراهنة كبيرة على دقة المواعيد والأوقات والعادات التي تحكم حياة ضحاياهم. وبالتالي فإن على الذين يكافحون الإرهاب أن يكونوا دقيقين في مواعيدهم مثل ساعات الكوارتز». عندما تُطبّق هذه التقنيات المضادّة على أشخاص مثل ب. بودريار و آ. بنوا، (اللذين يملكان أسباباً وجيهة

تدعوهمـا، من وجهة نـظرهما، إلى رفض وصفهمـا بأنهمـا «إرهابيًين»)، تُعطي نتائج أقلّ ما يقال فيها أنها مذهلة.

آنّليـز بنوا: «لمـا كنت قد ذهبت إلى الاستشفـاء (MGEN)، فقـد ذهبوا بدورهم إليهـا. ثم اطّلعوا على ملفّي لمعـرفة أي نـوع من التقريـر الطبي حصلت عليه، وما إذا كان تقـريراً من بـاب المسايـرة، وأيّ أطبّاء هم على استعـداد لإعطائي مثـل هذه التقـارير، ومـا هي الأمـراض التي أشكو منها».

ويخلص ب. بـودريار إلى القـول: «إن التـوقيف قيـد النـظارة هـو عبارة عن سيكودراما عائلية».

إن معرفة المحقّقين معرفة حميمة بالأشخـاص «الإرهابيين»، تؤدي بهؤلاء المحقّقين إلى تصرّفات غـامضة. إذ نجـد أن رفعهم للكلفة أثنـاء كلامهم يُعرب أحياناً عن عدائية تتخطى الجدّية الباردة التي نجـدها عنـد الشرطي الديموقراطي: «آه، إنها تبدو عن قرب أجمل بكثير مما هي عن بُعد!»، هكذا أعرب البوليس الذي جاء يستجوب أ. بنوا عند توقيفها قيد النظارة. لكن هناك صيغاً أقلّ وقـاحة للتعبيـر عن صلات التجاور هذه بين الصيـاد وطريـدته، وهي صيـغ ندين بهـا للعسكـريين. فقـد اتّفق لي أن شهدت لقاءً بين الكـابتن باريـل الذي يعمـل في المفرزة الأمنيـة التابعـة لقصر الأليزيه (GIGN) وبين السيد «ب» (حمّال الحقائب) السـابق الذي مـرَّ ذكـره في الفصـل الأول. فقـد اعتقـد الـدركي النـزق في وقت من الأوقـات أن «ب» كان على صلة ببعض الإرهـابيين، وربمـا كـان لا يزال حتى الآن على اعتقاده. ولما قال «ب»: إنه لاحظ أن هنـاك من يراقبـه، أخذ الدركي يتسلّى بنشر ملائكته الحارسة. الذين تبيّن له فيما بعـد أنهم أعضاء في المفرزة الأمنية (GIGN). فعندما التقى الرجـلان تداولا حـول هذه الحادثة وأخذ باريل يحدّث ب. عن «أخوّة السلاح بين أعداء يحترم

بعضهم بعضاً». والحق أن هذا الكلام، مهما بدا هزلياً، فإنه يؤتي ثماره في بعض الأحيان: فلم يكن من قبيل العبث أن نلاحظ ارتداد الاستقلاليين بعد قضية فندق فيش في أجاكسيو (عاصمة كورسيكا)، في يناير 1981. فالمناضلون الكورسيكيون الذين كانوا يحتلّون الفندق بهدف الحصول على مؤتمر صحافي يشهّروا فيه بأفعال ذوي اللحى المعادين للاستقلال، قبلوا بتسليم أنفسهم بعد نقاش جرى بين النقيب بروتو وأحد أعضاء المجموعة القومية، شرط أن يُسمح لهم باجتياز المسافة الفاصلة بين الفندق والمفوضية حاملين لواءهم وأسلحتهم. لا شك في أن هذا المثل يُضرب على الحدّ الأقصى: إذ ليس من المفروغ منه أبداً أن يجوز إطلاق صفة «الإرهابيين» على هذه المجموعة من الاستقلاليين التي كانت تقوم مقام الدولة المفلسة بأداء دور البوليس الذي يتلخّص في الحيلولة دون أن يقوم القبضايات بالاعتداء على الناس. يبقى أن «الإرهابيين» و«مكافحي الإرهاب» يعيشون، على الأرض، في عالم واحد. وكما تقول إحدى المجلات المتطرفة التي توزع على نطاق ضيق: «فتضليل الملاحِقين والمتعقِّبين، والتحدث على الهاتف بلغة رمزية، والتلاعب بالعبارات النارية، وتصويب السلاح... كل هذه الحياة التي تستهوي «الإرهابيين»، مع من يتقاسمونها في الحقيقة؟ لا شك في أنهم لا يتقاسمونها مع سائر البروليتاريين الذين لا تربطهم بهم أية صلة. فالأشخاص الوحيدون الذين هم على صلة وهمية أو فعلية بهم، هم هؤلاء الشرطيون الذين يستأثرون بـ 90٪ من أفكارهم، والذين لا بدّ أن ينقضّوا عليهم في مخابئهم ذات يوم»[1].

ومهما كانت شدّة هذا الاختلاط والتقارب الذي يؤدي إليه البحث عن المعلومات، فإن هناك جزءًا من الغربة الجذرية يظل يشعر به خادم

(1) لوبريز ـ غلاس (كاسحة الجليد)، العدد الأول، ربيع 1987.

الدولة عند أولئك الذين يجابههم: هذا الجزء هو بالضبط ذاك الذي يجعلهم يناوئون الدولة. لذا يظل تماهي الموظف بـ «طريدته»، فمن إطار التّحقيق، أمراً محدوداً: فمهما كان شأن المصافي التي يُنظر إلى «الإرهابي» من خلالها، فإن تعقيده الفردي ودوافعه الفعلية وأفكاره تظل تغيب إلى حدّ كبير عن ذهن الشرطي.

كما أن التماهي يلعب دوره أيضاً باتجاه ارتداد مفعول الرعب الذي يُعزى للنشِطين. أن النموذج التنظيمي الذي اعتمدته قوات الإس. أ. آس. وقوات الـ جي. إس. جي 9 الألمانية من أجل تنظيم فرق الكومندوس المكافحة للإرهاب، قد اعتُمد لدى كل أجهزة البوليس الغربية. فهم يعيشون حياة سريّة رسمية، ولا يتدخّلون إلاّ وهم ملثّمون. في إيطاليا، في يناير 1982، كان أعضاء النوكليو أو براتيغو سنترالي دي سيكورزّا (النواة المركزية العاملة من أجل الأمن) هم الذين اقتحموا معقل «الألوية الحمراء» حيث كان يُحتجز الجنرال الأمريكي جيمس دوزييه. وفي فرنسا، اتّبع رجال بوليس التابعون لجهاز «الريد» هذه الطريقة نفسها في هجومهم على ڤيتري ـ او ـ لوج.

لقد نشرت لوجورنال دي ديمانش [جريدة الأحد] بتاريخ 10 مارس 1988 تحقيقاً تُعرّف من خلاله «بالفهود السود»، وهو اللقب الذي اطلق على تلك الوحدة التي تضمّ خيرة أفراد البوليس الوطني وتعرف باسم ريد (RAID) تبعاً للحروف الأولى من تسميتها: التي تعني: بحث، مساعدة، تدخل، ردع، وكانت الصور الفوتوغرافية التي جاءت في التحقيق، تُظهر بعض موظفي البوليس بوضع وصفته لوجورنال دي ديمانش كما يلي: «لقد كان هؤلاء القوم يثيرون الخوف (بكاغولاتهم)(*)

(*) Le Cagoule : غطاء للرأس لا يبرز منه إلاّ العينان. والاسم بالأصل هو اسم لمنظمة سريّة اعتمدت أساليب «الإرهاب» لتحقيق أغراضها، واتخذت هذا الغطاء ـ القناع على سبيل السّتر.

الحريرية السوداء، وقمصانهم السوداء، وبنادقهم ذات المضخات، ومسدساتهم الماغنوم عيار 357 وكلابهم المالينيّة»(*). وتقول المجلة الاسبوعية: «إن الكاغول الحريري الأسود يستعمل لهدفين: الأول هو الحفاظ على سريّة رجال البوليس، والثاني، إرهاب الخصم عن طريق هذه الهيأة التي تشبه الأشباح». حجّتان قابلتان للنقاش. إن إحدى النتائج الأكيدة التي تترتّب على تلثيم المشتركين في عملية اقتحامية هي أن هذا التلثيم يجعل من الصعب جداً تحديد هويّتهم أو ملاحقتهم في حال فشل العملية واضطرارهم إلى الانسحاب. وقد كان ذلك جليّاً وواضحاً في حالة أفراد الإس. أ. إس في جبل طارق. إذ ليس هناك ما يؤكد ـ باستثناء صوت قائدهم الذي كان ملثماً هو الآخر ـ إن الرجال الذي مثلوا أمام قاضي التحقيق هم بالضبط أولئك الذين اشتركوا في عملية الهجوم على أعضاء منظمة التحرير الإيرلندية (IRA) الثلاثة. وقد حصلت بعض المكائد المماثلة في إيرلندا. ان هذا النمط من العمليات، رغم قلّة عددها، يندرج ضمن المنطق الذي تتّبعه وحدة لا بدّ أن يكون نشاطها، في جزء منه على الأقل، خارج الرقابة القضائية. أما المفعول الإرهابي الذي يُحدثه ذلك اللباس المشابه للرسوم المتحركة وذلك الصراخ الذي يرافق عملية الاقتحام، فيستطيع المرء أن يقدّر أن تأثيره على المحترفين الذين تلقّوا تدريباً فعلياً، يكاد لا يُذكر.

إن الرجل الذي يحميه تلثيمه من وطأة القانون العام، والذي يتمتّع بفعالية خارقة من حيث استعمال العنف، والذي يجيد التلاعب قبل كل شيء بمفعول الرعب، هذا الرجل رجلٌ وهمي لا وجود له. ونظراً لتعذّر العثور على هذا الإرهابي الوهمي في خضم هذا الواقع المتلاطم والمعقّد، فقد انتهى الأمر بالإرهابي ـ المضادّ إلى تقمص شخصيته.

(**) Malinois نسبة إلى مدينة Malines البلجيكية، المعروفة بكلابها البارعة بالحراسة.

الإرهاب الفكري:

للمرة الأولى في أوروبا يُقام معرض خاص بالقوات النظامية وذلك لتشجيع المعدات الأمنية والدفاعية الجديدة المبتكرة في كل أنحاء العالم «وفقاً لأحدث أنواع التكنولوجيا». وقد نُظّم هذا المعرض في باريس بين 8 و10 فبراير 1983». واشتملت هذه التظاهرة التي كرّست تحت اسم «اكسبول، معرض البوليس 1983، عدا عن المعرض التقني، على سلسلة من المحاضرات. فكان مضمونها يدلّ دلالة خاصة على طبيعة الفهم البوليسي للأمور، إذ إن ممثلي القانون كانوا موجودين بين المحاضرين. لقد ألقى السيد ج. دولارو، وهو مؤرّخ ومفوّض فخري، محاضرة بعنوان «وسائل النضال ضدّ الإرهاب الدولي» يقول فيها:

«نستطيع التمييز بين ثلاثة اتجاهات في الصحافة:

1) الصحافة المقرّبة من الإرهابيين، وهي هامشية وذات أهمية قليلة جداً.

2) الصحافة المثيرة للمشاعر: إن إثارة المشاعر هذه أمر في غاية الخطورة، إذ إنها تولّد خوفاً معمّماً هو بالضبط الهدف الذي يسعى إليه الإرهابيون.

3) الصحافة المحايدة بشكل بارد والتي تصوّر المعركة القائمة بين الإرهابيين والبوليس بوصفها مباراة يشاهدها الجمهور باعتباره متفرّجاً. هنا نصطدم باحتمال التعرّض إلى الاستهانة بالظاهرة الإرهابية.

«إن الصعوبة تكمن في أن وسائل الإعلام تطالب دائماً بأمر لا يجوز المسّ به: ألا وهو حرية الصحافة».

إن هذه الرؤية التخريفيّة التي تعتبر أن الصحافة، بكل منوّعاتها، تلعب لعبة الإرهاب، تهيب بالسيد دولارو إلى المناداة بضرورة إقامة

الحوار بين البوليس والصحافة «من أجل تحديد ضوابط معيّنة للبثّ والإعلام».

وقد شاطره اهتماماته هذه عدد من الاختصاصيين الغربيين في مجال المحافظة على الأمن. فرأى ب. بيان «أن هناك تقريراً صادراً عن مجلس قيادة «معهد دراسة النزاعات»[2] في لندن، وهو بعنوان «الأبعاد الجديدة للأمن في أوروبا»... وهو تقرير يستحق انتباهاً خاصاً، إذ إنه يعبّر اليوم عن تفكير كثير من «المفكرين» بمشكلات الأمن». وأشار السيد بيان إلى أن مؤلفيْ التقرير، السيدان موسّ وكروزييه، يهيبان باتّخاذ سلسلة من التدابير ضد التخريب والإرهاب، «ولا سيما تلك التدابير التي ينبغي اتخاذها في مجالات الصحافة والإذاعة ودور النشر ونقابات الكتب والصحف واتحادات الصحافيين، وفي مجالات التربية ومؤسسات إعداد الرأي العام، فضلاً عن حق الدول الثابت والدائم في أن تستخدم لهذه الغاية أجهزة أمنها الخاصة وأجهزة التنصّت الهاتفي...».

في فبراير 1983، عمدت إدارة أمن الدولة في وزارة الداخلية الاسبانية إلى وضع الخطة المسمّاة خطة (ZEN) (المنطقة الشمالية الخاصة). وحدّدت هدف هذه الخطة بأنها «محاولة لمواجهة الوقائع والخصوصيّات في بلاد الباسك وفي منطقة نافاريا». إن هذه الوثيقة الحافلة بالتفاصيل تتناول تنظيم قوات البوليس كما تتناول المسائل المتعلّقة بالميزانيات. في الفصل الرابع (استخبارات وتحقيقات) وفي الفقرة التي تحمل العنوان «الإعلام المضادّ» نقرأ من بين التدابير الأخرى المقترحة ما يلي: «القيام بنشاطات ضمن وسائل الاتصال في المجتمع، كنشر الأخبار الكاذبة واستخدام الدلالات المعنوية التي لا تخدم

---

(2) Institute for Study of Conflicts، وهو معهد يرتبط بأقصى اليمين وبوكالة الاستخبارات الأمريكية سي. آي. إي: انظر أدناه، الفصل 20.

المجمـوعات الإرهـابية، إلـخ.». كما نقـرأ في الفصل الخـامس تعداداً لتدابير أخرى:

ـ «الثنوية بسلوك الأعضاء العاملين في أجهزة الأمن بوصفـه سلوكاً ينمّ عن حسّ مهنيّ سليم، ويتقبّـل المخـاطـر التي تنـطوي عليهـا هـذه المهنـة، والإشادة بـالتصرف السليم والمحبّب في العـلاقة مـع الجمهـور وبالمعرفة الجيدة للوسط المجتمعي.

ـ «أن يُعـزى ـ في النجـاحـات التي يحقّقهـا البـوليس ـ قسم من الفضل لتعاون المواطنين معه.

ـ «العمل على بث روح الإلفة بين المواطنين والبوليس عن طريق تقبُّـل الـوجـود الـدائم لـرجـال البـوليس، بـاتجـاه الـوصـول إلى إبـراز شخصيـاتهم، إذ إنه من المفتـرض أن يتدخلوا دائمـاً في منطقـة خدمتهم بالذات.

ـ «التشهير بالأفعال الإرهابية التي أساءت للأشخاص وللممتلكـات مع توخي عدم إثارة البلبلة والخـوف (عندمـا يسقط أحد أعضـاء الأجهزة الأمنية ضحية هجوم ما، ينبغي إبراز شخصيته، ومن المفضّـل ذكر بعض المعلومات عن زوجته وأمـه وأولاده). وإبراز المـظاهر المخـالفة للتقـاليد والنـواحي الجبانـة التي تتّصف بهـا الأفعـال المـذكـورة. بكلمـة، إثـارة الاحتقار تجاه الإرهابيين أكثر من إثارة الخوف منهم.

ـ «العمـل على تسـريب معلومـات بصـورة دوريـة عبـر بعض الوسطاء. معلومات حول الخلافات والمواجهات بين الإرهابيين أنفسهم، حـول ايديـولوجيـاتهم الأجنبية، حـول مسـائلهم المشينـة وعـاداتهم غيـر المقبـولة، إلـخ. يكفي أن تكون هـذه المعلومـات قـابلة للتصـديق حتى يمكن استغلالها».

يلاحظ القارىء أن الوثيقة لا تقول عن هذه المعلومات إنها ينبغي أن تكون صحيحة! لكن المرء يتساءل عمَّا إذا كانت هذه التوصية متفقة مع توصية المقطع التالي:

ـ «التدخّل بحيث لا تظهر منظمة الإيتا (في بلاد الباسك) في وسائل الاتصال إلاّ ما ندر، وذلك بأن نركّز كل بياناتنا على مسألة السلم ومسألة رفاهية الشعب واطمئنانه عوضاًعن تركيزها على الإرهاب».

هكذا نرى أن الخطة الآنفة الذكر تنادي بسياسة مزدوجة قوامها الدعاية والخديعة في آن معاً. وقد كان لها أن تلقى تجاوباً من بعض «ذوي النوايا الطيبة» في الصحافة الاسبانية، كما جاء في التقرير الذي قدّمه خوان توماس دي سالاس، رئيس ومدير مجلّتي كمبيو 16، ودياريو 16 وغيرهما من المجلات، إلى المؤتمر الأوروبي حول الإرهاب الذي انعقد عام 1982. فقد تمحورت خطّته لمكافحة الإرهاب حول أربع نقاط: «إلغاء صورة الإرهاب وسمعته، القضاء على أعذاره الايديولوجية، تسميته الأسماء، امتصاص زخم المرسال الذي يرسله». أما اقتراحاته بشأن منظمة إسبانية أخرى تعتمد «النضال المسلّح» فتتلخص بما يلي: «بالنسبة للمنظمة الاستقلالية (GRAPO) في اسبانيا، إشاعة الشكوك حول التلاعب بها من قِبَل أقصى اليمين... التحدث عنها بوصفها «الغرابو العجيبة»، تحويل الأحرف الأولى من اسمها إلى ما يشبه الشتيمة ـ لوس غرابوس(*) ـ تحليل نصوصها واكتشاف أوجه الخلل والتناقض فيها، فضلاً عن تعابيرها الغريبة وغير المألوفة في عاداتنا، والتنوية بتوافق مصالحها مع مصالح الانقلابيّين واليمينيين المتطرفين، ومع الكا. ج. بي. والسي. أي. إي. ومع من لا يعلمه إلاّ الله، عسى

(*) Los Gratos تعني، بالاسبانية، المتشبّثون، المتكالبون، المتعصّبون.

أن تؤول هذه الإواليّة الدقيقة إلى القضاء على صورة المنظمة الإرهابية وإلى جعل توسّعها أكثر صعوبة».

إن المحاولة التي ترمي إلى تجنيد وسائل الاعلام في خدمة حملة صليبية مناوئة للإرهاب باتجاه القضاء على استقلاليته النسبية، هي محاولة قائمة على قدم وساق في جميع الجسم البوليسي. وإذا كانت الدول لم تنساق بشكل عام إلى هذه المحاولة، فلأن أجهزة الإعلام تشتغل الآن اشتغالاً فعّالاً على «إلغاء صورة الإرهاب وسمعته». إن إثارة الأحاسيس التي شجبها السيد دولارو تؤول إلى ردود فعل قوامها الرفض أكثر مما قوامها الخوف، وهذا الرفض هو الذي يسهّل عمل البوليس. أما الحياد البارد فهو يجعل وزن الموضوعية بأسرها وقفاً على المعلومات، مما يوفّر، على كل حال، عناء التساؤل عن مصادرها وعن طريقة تقديمها. إن الإثاريّة والحياديّة سمتان تتّصف بهما تلك المقالات وتلك الكتب التي سنأتي في القسم الثالث من هذا الكتاب على ذكر المغالط والتشويهات والأكاذيب التي تحفل بها. عندما يقدّم أحد محرّري لوجورنال دي ديمانش «منظر فانتوماس» باعتباره سلاحاً من أسلحة مكافحة الإرهاب، فإنه يردّد معلومة بثّها جهاز «ريد» البوليسي، ويكتفي باللعب على أوهام وهواجس تحول دون التساؤل عن التنوع الفعلي القائم بين الأشخاص الذين يندرجون تحت تسمية واحدة. وعندما يعمد أحد محرّري لوموند إلى الخلط بين أشخاص باسم ماضيهم المشترك، فإنه لا يكذب من حيث حرفيّة الوقائع نفسها، لكنّ الطريقة التي ينضّد بموجبها هذه الوقائع تثير في ذهن القارىء تعميمات خاطئة كل الخطأ. إن البحث عن حقيقة الأحداث لا تتوقف على النبرة واللهجة، بل إنها المقدرة على ربط هذه الأحداث بغيرها من الأحداث الأخرى، وعلى تقدير أهميتها وفرادتها وعواقبها. باختصار إنها المقدرة على إدراك معناها. أما الآن، فإن وسائل إنتاج المعنى في المجتمعات الديموقراطية

لا تزال عبارة عن منشآت خاصة، وبالتالي لا تزال خاضعة لمنطق غريب، في جزء منه، عن منطق السلطات الأخرى، رغم أن المنطقين يظلّان متضامنين حول مصالحهما المشتركة.

غير أن هذا لا يحول دون أن تبقى المحاولة على أشدّها في الأوساط البوليسية، باتجاه أن يُملى على الصحافة لا منطوق الوقائع وحسب، بل ما ينبغي لهذه الصحافة أن تعتقده بالنسبة لهذه الوقائع. أما أن تعمد السلطة السياسية إبّان أزمة شرعيّتها إلى دفع السلطة البوليسية بهذا الاتجاه، وأن تجد طواعية كبيرة لدى قسم لا يُستهان به من وسائل الإعلام، فهذا أمر صير إلى البرهان على صحته عبر عدد من الحوادث التي سنعود إليها في الصفحات المقبلة. عندئذٍ سيتبيّن لنا أن هذه الممارسة تستحق أن يطلق عليها، دون الوقوع في التضخمّ اللفظي، تسمية الإرهاب الفكري.

هل ثمّة عودة إلى التعذيب في ظل الجمهورية؟:

في 11 فبراير 1982 قام كومندوس تابع لمنظمة كورسيكا (FLNC) بقتل جندي من جوقة الشرف وجرح جندي آخر في معسكر للاستجمام في سوربو ـ اوكانيانو (في كورسيكا العليا). في 23 مارس، وضمن إطار التحقيق القضائي الذي بدأ على أثر هذا العمل، أوقفت أجهزة البوليس عدة أشخاص في المنطقة الباستيّة(*)، من بينهم فليكس تومازي وشارل بييري. في 25 مارس، في الساعة 15، وبعد مضيّ ثماني وأربعين ساعة على توقيف الرجلين قيد النظارة تمكّن المحامي فيليبي، وهو من منطقة باستيا، من تبادل عدد من الكلمات مع الرجلين بينما كانا ينتظران في ردهة قصر العدل في باستيا ريثما يمثلان أمام قاضي التحقيق، السيد

(*) نسبة إلى باستيا: منطقة في الشمال الغربي من جزيرة كورسيكا.

بانكرازي. فلاحظ القاضي «وضعاً طبيعياً» عند السيد تومازي، و«آثاراً وكدمات» في الوجه والرقبة عند السيد بييري. عندما مثل فليكس تومازي أمام قاضي التحقيق أنكر أن يكون عضواً في منظمة كورسيكا (FNLC)، وظل على أقواله التي ذكرها عندما كان قيد النظارة. ويقول الرجل إن المفتشين الذين استجوبوه عندما كان قيد النظارة عمدوا إلى ضربه. وكشف للسيد بانكرازي عن صدره وأراه آثار الكدمات، كما أراه إحمرارها بادياً تحت أذنه اليسرى. وقد أكّد قاضي التحقيق وجود هذه الكدمات والإحمرارات بأن صدّق على محضر الاستجواب وكتب «نُظر، مضبوط».

لقد روى تومازي حكاية توقيفه قيد النظارة في رسالة وجهّها إلى الصحافة. وهو يقول فيها إن توقيفه المذكور كان سلسلة طويلة من المعاملة السيئة. فمن الساعة 12,30 من 23 مارس حتى الساعة 6 من اليوم الذي تلا اليوم التالي ظل «يُستجوب بلا انقطاع، بدون أن يرتاح لحظة، وبدون أكل أو شرب... بل ضُرب وأُوسع ضرباً بلا انقطاع». «وكان الضرب، بشكل خاص، عبارة عن ركلات، وكفوف على الرقبة، وخلف الأذنين وعلى الوجنتين، وضربات موقّعة بحيث لا تترك أثراً، قَرْصٌ في شحمَتيْ الأذنين، مثلاً، أو نزعٌ ونتفٌ لشعر الشاربين والرأس. لكن الغالب هو الصفع تحت الأضلاع، واللطم على المعدة والخاصرتين». لقد أكرهوه على البقاء واقفاً تجاه الحائط ويداه مقيّدتان خلف ظهره. وعندما كان يقع كانوا يُكرهونه على النهوض ركلاً بأقدامهم. صفعوه، وبصقوا في وجهه حوالي عشر مرات. وتغطية لصراخه، كان هناك جهاز تلفزيون يعمل باستمرار. وبعد مضيّ ثلاثين ساعة على هذا المنوال حضر المنسّق بين قوى الأمن في كورسيكا، روبرت بروشار، وأوعز بنزع القيد من يديه وطلب منه أن يجلس ثم

تحدث إليه على انفراد وقال له: على ما يروي تومازي: «عليك أن تقول إنك في الجبهة. هكذا يصبح بوسعنا أن نضعك في السجن وتصبح أنت بمنأى عن التصفية الجسدية». بعد ذلك، استؤنفت المعاملة السيئة. فاستُجوب عارياً لساعات عدة، ثم بدأ الضرب من جديد.

لقد زاره خلال وضعه في النظارة أحد الأطباء، د. غيراردي، وقال إنه لم يلاحظ شيئاً خاصاً. لكنه عندما وصل إلى المعتَقل عاينه طبيب السجن. ويقول قرار غرفة الاتّهام الصادر عن محكمة الاستئناف في بوردو، وهي المحكمة التي حقّقت في الشكوى التي أقامها تومازي على رجال البوليس، إن طبيب السجن قد لاحظ أن المعتقَل يشكو من «تورُّم دموي خلف أذنه اليسرى مع تفشّي هذا التوُّرم باتجاه الخدّ وبعض الخدوش السطحية على مستوى القفص الصدري»، كما أنه يشكو من «آلام في الرأس والرقبة والفخذين والذراعين والظهر، دون أن يكون هناك إمارات موضوعية لهذه الآلام». ثم إن أحد الخبراء الذي عيّنه قاضي التحقيق، لاحظ وجود عدة كدمات سطحية فضلاً عن خدشين جلديّين لا يكادان يبينان على الصدغ الأيمن، يمكن التأكيد على أنهما عبارة عن رضوض. وأخيراً، لاحظ الدكتور فلّوتيني، وهو اختصاصي بالأذن والحنجرة، إن طبلة الأذن مفخوتة.

أما وكيل النيابة فقد قال: «لم يكن هناك لا سوء معاملة ولا تعذيب».

لقد شكّل مجيء ر. بروسّار إلى كورسيكا انعطافاً في سياسة الحكومة اليسارية. فبناءً على أوامر هذا الرجل الذي قضى على مِسرين، لم تنقطع قوّات الأمن عن التفتيش على الأدلّة التي من شأنها أن تشهد على الصلة بين جبهة تحرير كورسيكا (FLNC) وبين (المشاغب الشهير مِسرين). إن الصحافيين المحلّيين يروون، بشيء من الغمز، أن الهيئات

القوميّة قد أرسلت بعد مجيء ر. بروسّار اختصاصيّين بالشؤون المتنوعة، وأنهم يعرفون كل شيء عن تاريخ هذا البوليسي البارع، لكنهم لا يعرفون شيئاً عن المشكلة الكورسيكية. هكذا يروي رينه سياتشي، أحد صحفيّي المحطة الإقليمية لإذاعة فرنسا، فيقول: «إن الأمر الذي كان يستثير اهتمامهم هو تسلُّح جبهة التحرير الكورسيكية، وعيارات أسلحتها. كانوا يريدون أن يعرفوا ما إذا كان لديها أسلحة متطورة». أما ي. ستلا فيقول: «لقد حاولوا جعل القوميّين عبارة عن قباضيات وقطاع طرق». إن تقنية الاستجواب التي يستخدمها رجال ر. بروسّار لا تختلف في شيء عن تلك التي تستعمل أحياناً مع الزعران. لكنّ من النادر أن تُستخدم هذه التقنية في فرنسا، وحتى الآن، مع السياسيّين. وينبغي أن تظل حالة تومازي - بييري حالة معزولة. أولاً لأن عملية نزع الطابع السياسي عن المشكلة الكورسيكية لم تنجح: فإذا كان قد تبيّن أن هناك علاقات بين بعض القوميين و«الوسط»، فإن المحاولات الرامية إلى تشويه سمعة جبهة التحرير الكورسيكية لم تنجح وبقيت الجبهة تحظى بنوع من الدعم الشعبي.

إن محاولة إدخال مثل هذه المحاولات إلى كورسيكا، بعد أن كانت وقفاً على مجرمي الحق العام، ظلت محدودة، إذ إن المنطقة نفسها لا تساعد على هذا الإدخال. لكنّ ظهور بعض تقنيّات الاستجواب المعيّنة في مكاتب إدارة مراقبة التراب القومي (DST)، أمر مدعاة للمزيد من القلق. وذلك لسببين: طابعها «الحديث» والسياق الذي تندرج ضمنه. فقد اتُّهم كلٌّ من أزيتا موناشيبّور وجابر قليبي بالانتماء إلى منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، وهي مجموعة ماركسية - إسلامية معارضة لحكم الخميني، وأوقف هذان الشخصان بتاريخ 25 سبتمبر 1986، والشخصان المذكوران لاجئان معترف بهما من قِبَل المكتب الفرنسي

لحماية اللاجئين والأپاترايد (OFPRA). وقد أنكرا التهمة الموجهة إليهما وقالا إنهما أعضاء في الحركة الشيوعية الإيرانية الجديدة. وكانت إدارة مراقبة التراب القومي (DST) قد رفعت تقريراً إلى نيابة المحكمة العليا في باريس بتاريخ 18 سبتمبر، تقول فيه عن هذين الشخصين وعن بضعة أشخاص آخرين: «ليس من المستبعد أن تكون نواة هذه المنظمة الإيرانية (OGFPI) على صلة بالأجنحة المسلحة الثورية اللبنانية (FARL). بل حتى مع المجموعة التي تقوم بهجمات مسلّحة في باريس تحت اسم لجنة التضامن مع المعتقلين السياسيين العرب» (CSPPA) والملفت للنظر في هذا الموضوع هو أن إدارة مراقبة التراب القومي (DST) كانت، في تلك الفترة، قد كوّنت على ما يبدو فكرة واضحة عن الشبكة التي كانت مسؤولة بالفعل عن الهجمات المذكورة. إن إلباس المعتقلين كيساً أسود من البلاستيك في رؤوسهم، وشدّه على أعناقهم، على سبيل التظاهر بتنفيذ حكم الموت فيهم، وتركيعهم لمدة ساعات طويلة، والانهيال عليهم بالضرب طيلة هذه الساعات، هي ضروب من المعاملة السيئة وامتهان الكرامة سبق لمنظمة العفو الدولية إن شجبتها في تقريرها لعام 1988. وهي تذكّرنا بالتقنيّات المعتمدة لدى الاختصاصيين البريطانيين بمكافحة الجيش الإيرلندي السرّي (IRA). وقد طبّقت هذه التقنيات، فيما بعد، بحقّ بعض الأشخاص الذين أوقفوا في مارس 1987 واتّهمتهم إدارة مراقبة التراب بالانتماء إلى شبكة كانت مسؤولة بالفعل عن الهجمات المسلحة. إن بعض الأشخاص الثانويين في هذه العملية، والذين كان يُعتَقد أنهم يعرفون أكثر مما يقولون، قد «عوملوا معاملة سيئة جداً» على حدّ قول أحد المحامين.

هجمات مسلّحة تسفر عن مجازر وتثير جواً فعلياً من الرعب، حكومة تسعى جهدها للبرهان على أنها تتحكّم بالوضع، أجهزة بوليسية تقوم بلعبتها الخاصة في ظل «سرّ الدفاع» الذي يحميها، عند الاقتضاء،

من كل رقابة: هذه هي العناصر التي تضافرت في أواخر العام 1986 وأدّت إلى انحراف يجد تبريره في الحجة اللوبينية(*) التي تقول «من أجل إنقاذ الأبرياء يجب أن ننتزع الكلام من الإرهابيين بكل الوسائل الممكنة». لكن المفاوضات المتوتّرة التي كانت تجري بين الدول والتي كانت في أصل الأزمة ما لبثت أن دخلت مرحلة جديدة فانتهت الهجمات المسلحّة. غير أن الأمر لا يخلو من أمثلة ـ في الخارج وفي صلب المجتمعات الغربية ـ على اتجاهات من شأنها أن تتحقّق هنا في حال الحاجة إليها.

يروي مارسيل پادوڤاني كيف أن مكافحة الدولة الإيطالية للإرهاب قد أدت عام 1981 إلى تغيير كل شيء: «فقد انتقلت من أقصى درجات العجز في قضية مورو، إلى أقصى درجات الفعالية في قضية دوزييه». ذلك أن الفرق بين هذين الشخصين اللذين اختطفتهما الألوية الحمراء فرق هام. فقد كانت للزعيم الديموقراطي ـ المسيحي ألدو مورو مواقف سياسية خاضعة للأخذ والردّ في أوساط الطبقة السياسية. فجاءت تصفيته على يد الأولوية عام 1978 وتحوُّله إلى شهيد، ليشدّ من أزر ذلك الجناح من الدولة الإيطالية الذي كان مناوئاً للتسوية التاريخية (أي تقاسم السلطة بين الديموقراطية المسيحية والحزب الشيوعي الايطالي). لكن اختطاف الجنرال الأمريكي جيمس دوزييه، رئيس الأركان المساعد للقوات البرية في الحلف الأطلسي في جنوب أوروبا، في 17 ديسمبر 1981، أدّى إلى إثارة الهواجس والقلق لدى أناس كثيرين. بعد ذلك بثلاثة وأربعين يوماً تمكّن البوليس من إطلاق سراح دوزييه، فاعتقل 18 إرهابياً، ثم تلا ذلك، في غضون ستة أشهر، اعتقال 522 آخرين. هذه هي الفترة التي كان التعذيب يجري فيها على قدم وساق بالنسبة للشؤون

(*) نسبة إلى لوبن Lepen الزعيم اليميني المعروف.

المتعلقة بالإرهاب، كما يُفهم من مصادر عديدة، منها ـ على سبيل المثال ـ النائب الإيطالي ماركو بوانو. فقد تساءل هذا النائب أثناء انعقاد مؤتمر هيئة القضاء الديموقراطية (ماجيستراتورا ديموڤراتيكا): «هل ندري ما الذي جرى بالفعل خلال هذه الأشهر؟ البوليس يلبس أقنعة، والمتهمون يجرّدون من ثيابهم ويُعزلون على انفراد لأسابيع وأسابيع في ثكنات الدرك أو البوليس، بل يُقتادون إلى أمكنة خارج الثكنات تماماً. . . وقد حصل كل هذا ـ وأقولها بكل صراحة ـ أمام لا مبالاة القوى الديموقراطية، بما في ذلك تلك القوى التي هي داخل أجهزة البوليس. . . كما حصل هذا كله بتغاضٍ ولا مبالاة من جانب أكثرية الهيئة القضائية. . .». ثم يقول بعد ذلك أن «المسؤولية عن التعذيب لا يمكن اعتبارها مسؤولية هامشية أو فردية. فأنا متأكد أن هناك مسؤولين عن هذه الأعمال في بعض الوزارات، وأقول قولي هذا بعد أن تحقّقت من أمر الحالات التي تمّ فيها التعذيب، ووجدت أنها لا تُعزى فقط إلى مبادرات فردية. إنني متأكّد من أن الوحدات الخاصة التي قامت بهذه الأعمال والتي تلجأ أيضاً إلى أشكال غير شرعية وغير مشرّفة من مكافحة الإرهاب، قد نُقلت خصّيصاً إلى الأمكنة التي تمّ فيها التعذيب لكي تقوم به».

وقال النائب المذكور: إن منطقتي البندقية ولاتيوم هما المنطقتان اللتان تعرّض فيهما معظم المعتقلين لأسباب إرهابية، وخلال ثلاثة أشهر، لعمليات تعذيب منتظمة. وأكّد تفهمّه لأن تكون هناك أسباب عدة ـ اكتظاظ السجون، محاذير الجمع بين معتقلين معيّنين ـ قد تضافرت على ضرورة إنشاء ما سمّاه القضاء «بالمنطقة الرمادية»، أي تلك التي تقع بين التوقيف والاعتقال، لكنه أضاف: «غير أن هذا التدبير قد يجوز ليوم أو يومين أو أربعة أيام كحد أقصى. أما أن تمتدّ هذه المدة إلى

أسابيع بكاملها وفي ظل صمت مطبق وعزلة كاملة (وهذا أمر أكيد) فإن هذه الظاهرة تتحول عندئذٍ إلى واقعة من أخطر الوقائع وأشدّها انحطاطاً. .» [29، ص 103 ـ 104].

وباستثناء بعض التحقيقات التي جرت في انكلترا وإيرلندا حول الجيش الإرلندي السرّي، ظلت اسبانيا البلد الوحيد في أوروبا الغربية الذي تمارس فيه أعمال التعذيب بصورة منظمة. إذ إن العودة إلى الديموقراطية في هذا البلد قد أبقت على قسم لا يُستهان به من أجهزة الدولة الفرانكية، ولم تتعرّض لكلّ ملاكات هذه الأجهزة. لقد كتب جيرار شاليان في معرض رصده لمختلف أشكال الإرهاب يقول: ولا يسعنا أن نهمل الإشارة إلى أن اللجوء إلى التعذيب يُمارس في دول عديدة. فالتعذيب، على حدّ قول الصيغة التي يستعملها خيرة الاختصاصيين البريطانيين في الإرهاب، هو «الشكل الأقصى من الإرهاب الفردي».

وهكذا فإن إعداد وتدريب الملاك اللازم لتطبيق تقنيات الإرهاب، وممارسة الإرهاب الفكري، واللجوء إلى التعذيب والعنف الترهيبي، كلها أمور تجعل الدولة الديموقراطية قادرة، إبّان الأزمة، على التحوّل إلى نقيضها الذي تؤكد عزمها على مكافحته.



II

القضـــاء



6

الاستماتة والعفو

فريدريك اورياك: العدو المثالي:

كان فريدريك اورياك قد صرّح على الملأ بأنه عدو الدولة الديموقراطية. فهل ينبغي للدولة الديموقراطية، رغم تصريحه، أن تعتبره عدوّاً للشعب؟

في مقالة كُتبت عام 1985، بعنوان «النضال المسلّح، ضرورة ستراتيجية وتكتيكية لخوض المعركة من أجل الثورة»، يعزو أورياك أهمية حاسمة «للنضال المسلّح» الذي لا يُعتبر «نضالاً كسائر النضالات» بل «تعبيراً عن سياسة ترمي إلى تغيير المجتمع تغييراً شاملاً». والأهداف الرئيسيّة لحلّ التناقض في المجتمع». وهدفه واضح: فهو يستعيد، على طريقته الخاصة، عنوان كتاب وضعه رفيق سابق، ويريد التقدّم «نحو حرب أهلية ثورية» مروراً بمرحلة دعائية مسلّحة يؤدي خلالها تصاعد الأعمال «الغوارية» إلى دفع «الدولة البرجوازية للوقوف موقف الدفاع». ينبغي أن يصل الأمر، على حدّ قوله: «إلى أن تصبح هناك أكياس من الرمل أمام كل مصرف؛ وأن يُحاط كل وكر من أوكار أرباب العمل والبوليس والجيش والقضاء والسياسيين، بأسلاك شائكة». ولما سئل اورياك عام 1988 عمّا إذا كان هذا المقال لا يزال يعبّر عن أفكاره،

أجاب: «بالطبع، إنه يتطابق تماماً مع ما أُفكّر به! إن السؤال قد فاجأني قليلاً. فهل تغيّر الوضع السياسي والمجتمعي في فرنسا إلى هذا الحدّ الذي يجعلني أفكر عام 1988 بصورة مختلفة عن عام 1985؟».

في مارس 1977، كان اورياك قد أُوقف برفقة عضوين آخرين من منظمة «النُّوى المسلحة من أجل الاستقلال الشعبي» (NAPAP). كانت هذه المجموعة الصغيرة تضمّ بعض مناضلي اليسار البروليتاري (GP) ممّن لم يوافقوا على حلّ هذه المنظمة لنفسها بنفسها ونادوا بممارسة «النضال المسلّح». عندما تمّ توقيفهم، كانوا يحملون عدداً من الأسلحة من بينها واحد كان قد استخدم في قتل تراموني، الذي سبق له أن قتل بيير اوفرني أحد مناضلي اليسار البروليتاري، فضلاً عن سفير بوليفيا المسؤول عن موت شي غيفارا. حُكم على الثلاثة بناء على «حمل سلاح ممنوع» بالسجن مدة خمس سنوات بينها واحدة مع وقف التنفيذ، فقضوا في السجن مدة أربع سنوات.

في اكتوبر 1982، أُوقف ف. اورياك من جديد، في ظروف نعود إلى الكلام عنها في الفصل الحادي عشر. باختصار، في ذلك الجوّ الذي أعقب سلسلة الهجمات المسلّحة في صيف 1982 والتي كانت على صلة بالوضع في الشرق الأوسط، اتُّهم اورياك بالانتماء إلى «عصبة إجرام وقتل متعمّد ومحاولات قتل وهجوم بالمتفجرات». وقد صير في هذا الاتهام إلى الاعتماد على نص واحد فقط يُعرب فيه الرجل عن تضامنه مع الأعمال المناوئة للصهيونية، في الوقت الذي يرفض فيه الهجمات المسلّحة ـ المجازر ـ كتلك التي حصلت في شارع دي روزييه.

كان يُفترض إذن أن يحاكم أمام محكمة الجنايات، إذ إن اتهامه بالانتماء إلى عصبة إجرامية لا يشكل إلاّ خرقاً مُلحقاً بعناصر الاتهام

الرئيسية. لكن هذه العناصر فُصلت بعضها عن بعض، مما أتاح تحويله أمام محكمة الجِنَح لاشتراكه بعصبة إجرامية، قبل أن يحاكم على الجرائم المتّهم بها. في عام 1983، حوكم إذن على العصبة الإجرامية باعتبار أن العصبة المذكورة تهدف إلى القيام بالهجمات المسلحة التي يظل متّهماً بها. غير أنه لم يثبت أي دليل مادي على اشتراكه بالهجمات المذكورة. فظل الأساس الوحيد الذي يمكن أن يقوم عليه الاتهام مقتصراً على الكتابات التي يعرب فيها عن تضامنه مع أعمال كهذه. حكمت عليه المحكمة بالسجن بست سنوات لجهة عصبة الإجرام - وخفضت هذه العقوبة إلى خمس سنوات بعد الاستئناف. . .

وقد أدانه القضاة بصرف النظر عن الظروف التخفيفية «لأن اورياك، بناء على كتاباته بالذات، ينخرط في حركة تتألف من عدة مجموعات، وينتمي شخصياً إلى إحداها وينادي بالتصفية الجسدية لبعض البشر». لن نتوقف عن هذه النقطة الأخيرة (التي ربما وجد فيها دعاة الحكم بالاعدام ما يثير اهتمامهم). لكننا نُلفت النظر إلى هذا النوع من التعليل الذي يشتغل على حلقات أضيق فأضيق وصولاً إلى لبّ الهدف. فالحركة ارتكبت جرائم، وبما أن اورياك عضو في مجموعة تنتمي إلى هذه الحركة، إذن اورياك ينبغي أن يكون مُجرماً: إن استعمال عنصر العصبة الإجرامية استعمالاً شمولياً على هذا النحو أمر مثير للاستغراب، خاصة وأن المتّهم هو العضو الوحيد المعروف من بين أعضاء العصبة المذكورة. إذ لم يحاول أحدٌ إقامة البرهان على الوجود الملموس لهذه العصبة التي لم يُعرف عنها أية مظاهر علنية، باستثناء كتابات اورياك. فالنيابة لم تعمد في اتّهامها، مثلاً، إلى مماهاة العصبة بالجماعة التي تُصدر مجلة سوبفرسيون (تخريب) حيث نشر المقال الذي يُعتبر منطَلقاً للاتهام. إن «التوافق الذي حصل من أجل الإعداد لجريمة

أو أكثر ضد الأشخاص أو ضدّ الممتلكات، وهو إعداد متجسّد بواقعة مادية أو بعدة وقائع مادية» يتلخّص باستعمال صيغة الجمع من قِبَل المتكلّم في النصّ الذي كتبه اورياك، إذ إنه يقول «نحن» في معرض تحليله للهجمات المسلّحة. فلو أن الاتّهام كلّف نفسه عناء تحديد هذا الهجوم المسلّح الذي قام به اورياك لكان وجد نفسه في وضع صعب جداً، مثلما أنه كان عاجزاً عن تحديد المواصفات العامة للعصبة المزعومة التي يُفترض بأورياك أن ينتمي إليها، ناهيك بتحديد ما قامت به هذه العصبة بالضبط.

ويروي اورياك: «فلجأت إذن إلى محكمة التمييز لأسباب عدة، من بينها أن من المفترض أن يكون هناك عدة أشخاص حتى يكوّنوا عصبة. لقد كان الاعتراض مقبولاً من حيث منطوق اللغة الفرنسية، لكنه لم يكن مقبولاً من حيث منطوق القانون الجزائي الذي لم يحدد، للأسف، عدد الأشخاص اللازمين لتكوين «عصبة إجرام». وهكذا سرعان ما رفضت محكمة التمييز النظر في شكواي». بعد ذلك مباشرة قامت السيدة أنزاني، قاضية التحقيق، بإسقاط عناصر الاتهام الأُخرىً (قتل متعمّد، محاولات قتل وتدمير بواسطة المتفجرات) بحيث جرى الحكم على اورياك لمجرّد انتمائه لمنظمة لا أعضاء فيها سواه، ناهيك بأن وجودها لم يتأكد بأي دليل من الأدلة العينية وأن جرائمها ما زالت مجهولة!

بناء عليه طلب اورياك من وزارة العدل إعادة النظر في دعواه. لكنّ أجهزة السيد بادنتر (وزير العدل السابق)، وإن كانت قد اعترفت بأنه ربما كان هناك أسباب تدعو إلى إعادة النظر، إلاّ أنها أضافت أنها ليست خاضعة لأية مهلة قانونية لاتخاذ قرار بهذا الشأن. ولم تكتفِ سلطات ساحة ڤاندوم (قصر العدل) بطرح قوّة شللها في وجه المدافعين عن

اورياك، بل طلبت أن تُنفّـذ بحقّه عقـوبة السجن لعـام واحـد، أي تلك العقوبة التي كانت قد صـدرت مع وقف التنفيـذ، بالإضـافة إلى سنـوات السجن الأربعـة. وهكذا تعـود الحلقـة لتنغلق من جـديـد. والـواقـع أن حيثيّات الحكم الذي صدر بحقّه عام 1983، من الممكن أن تطبّق بحقّ أيّ متهوّر أو عاقل يخطر لـه أن يكتب شيئاً يُعبّـر فيه عن تضـامنه مـع أية موجة من الهجمـات المسلّحة. إن أحـد الأسباب التي أدّت إلى التعـامل مع اورياك بكل حزم ودفعت إلى تطبيق أشدّ النصوص القانونية بحقه، قد اتّضـح عندمـا أكّدت محكمـة الجِنَح أن «إدانتـه عام 1978 تشهـد على ضلوعه العينيّ في أعمال ماديّة». أي أن هيأة الإرهاب تبدو عليه. فهو لم يُحكم عليه لأنه ارتكب جريمة محدّدة، بل لأنه من الممكن أن يرتكبها. وإذن فقد حُكم عليه عام 1983 لأنه، بين أسبـاب أخرىٰ، كـان قد أُدين في عام 1978، فضلاً عن أن الحكم الـذي صدر عـام 1978 قد تفـاقم بفعل الحكم الذي صدر عام 1983.

لكن محكمـة الاستئناف التي حكمت عليـه عام 1978 قـرّرت أن ذلـك الحكم قـد شمله العفـو الصـادر عـام 1981 لأنـه يتعلق بشؤون سياسية، ولأن الأسلحة التي كانت بحوزة المحكومين كانت قد استُعملت ضـد سلطة الدولـة (إذ إن الدبلومـاسيّيْن اللذين قتلا بهـا كانـا في عهـدة الدولة الفرنسية وحمايتها). وبمـا أن الحكم قد شمله العفـو، فإن مسـألة وقف التنفيذ التي ينبغي إبطالها لم تعد، والحالة هـذه، واردة. بناء عليـه خرج اورياك من السجن بصورة طبيعية عـام 1986 بعد أن أنهى عقـوبته فلم يستفد إلاّ من تنزيلات تلقائية يحقّ الاستفادة منها لجميع المساجين. رغم ذلك فقد لجأت النيابة العامة إلى الطعن، عن طـريق النقض، بقرار محكمة الاستئناف في باريس، وبما أن محكمة التمييز عمـدت إلى إلغاء قـرار محكمة الاستئنـاف في باريس، فقـد كلّفت محكمة الاستئنـاف في

أميان بالنظر في ملف الدعوى، فما كان منها إلاَّ أن قرّرت: أن اورياك ليس له أن يستفيد من قرار العفو، وإن وقف التنفيذ ينبغي إبطاله. أما اورياك فقد لجأ بدوره إلى طريقة النقض للطعن بهذا القرار الذي حكم بعدم تطبيق العفو بحقّه.

في سبتمبر 1986، حصلت حادثة غريبة لكنها تكفي للدلالة على أسباب هذه الاستماتة كلّها. ففي أوج موجة الهجمات المسلّحة، أعلن ف. أورياك أنه سيعقد مقابلة صحفية في حديقة اللوكسمبورغ. يقول الرجل: «لقد كانت محطات التلفزيون والإذاعات إلخ.. متلهفة لفكرة الاعتقال الفوري الذي يمكن أن يحصل... هكذا يكون الناس قد شهدوا من جديد انتصار الحقّ على الباطل».

وبما أن الحكومة الفرنسية لم تكن قد توصّلت إلى أية نتيجة ملموسة تقدّمها للمواطنين بشأن مكافحة واضعي القنابل التي كانت تحصد القتلى والجرحى على أرصفة باريس، فإنها قد عمدت بالفعل إلى توقيف اورياك، وهكذا كان لجميع الصحف المسائية المتلفزة أن تعرض صورة المناضل العتيد ممسوكاً من رقبته بأيدي ممثلي الأمن والنظام الذين كانوا، باللباس المدني، يجرّونه نحو السيارة. لكنهم سرعان ما أطلقوا سراحه. إذ إن قاضي التحقيق لم يجد ما يتّهمه به إلاّ «تقديم بعض الوثائق الإدارية بصورة غير لائقة»، وذلك أن الرجل كان قد تقدّم بطلب للحصول على جواز سفر وسجّل في هذا الطلب عنواناً لسكنه لم يكن يسكن فيه إلاّ بصورة مؤقتة. ويقول اورياك نفسه في هذه الأيام: «لقد مرّت أوقات كانوا يعمدون فيها، كلّما حصل هجوم مسلّح في هذا البلد، إلى سؤالي عن رأيي بما حصل، كما كانوا يطلبون مني تفسير هذا الرأي وتبريره. إذ كان يبدو لوسائل الإعلام أنني كنت ضرباً

من «الإرهابي» العلني، أو ممثلاً رسمياً لكلّ ما من شأنه أن يشبه النضال المسلّح».

بالفعل؛ ففي 12 يونيو 1987، دُعي ف. اورياك من قِبَل ج. ب. إلكاباش إلى برنامج ديكوڤورت [الكشافات] في إذاعة أوروبا واحد وسئل عن رأيه بهجوم مسلّح قامت به منظمة العمل المباشر:

سأل الصحافي: «ما ريك باغتيال الجنرال المهندس اودران؟».

فأجاب اورياك: «لست آسفاً عليه. فقد كان الجنرال اودران واحداً من تجّار الأسلحة في العالم».

ـ لكنه كان موظفاً قبل كل شيء.

ـ نعم، هناك موظفون عند تجار الأسلحة كذلك.

ـ وإذن، فكلما كان هناك شخص يبيع الأسلحة، يصبح، بصورة تلقائية، ضحية محتملة في نظر الحركات التي تمثلها؟.

ـ عندما يبيع أسلحة للإمبريالية، أي للدول التي تقمع شعوبها والتي تقصف السكان المدنيين، فإن هذا الشخص يعتبر، بالفعل، مجرم حرب. لكن هذا شيء، وموافقتي على خط منظمة العمل المباشر شيء آخر. أما إذا كان هناك من يسألني عن رأيي بهذا العمل أو ذاك، فإنني أقول رأيي. إن مصير اودران لا يزعجني. ومن المؤكد أنني لن أبكي عليه».

على أثر هذه التصريحات تقدّم وزير الدفاع، وباسم البعثة العامة للتسلّح (DGA)، بشكوى ضد اورياك، فحكم عليه بتهمة الإشادة بجريمة القتل. وقد أجرت معه لونوڤيل اوبسرڤاتور (3 ـ 9 اكتوبر) مقابلة صرّح فيها: «لقد أُدنت بتهمة الإشادة بالجريمة بعد أن تقدّم ذووا أودران

بشكـوى ضـدّي. في يـونيـو، قلت في إذاعـة أوروبـا واحــد: «إنني لم أتأسف لموت الجنـرال أودران، وإنه كـان تاجـر أسلحة». جـزاءً له على هـذه الجملة التي لم تكن إلّا مجرّد مـلاحظة، وجـزاء على جملة أخرى تتعلق بمقتل ياكوف برسيمانتوف، الملحق العسكري في سفارة إسرائيل، لوحق اورياك من جديد بتهمة التواطؤ مع الإشادة [بالجريمـة]، علماً أن المذنب الرئيسي [الذي تواطأ معه اورياك] هو، في نـظر النيابـة العامـة، المـدير المسؤول عن نشـر المجلّة. فإذا نـظرنا إلى الـذنب المذكـور من الناحية المنطقية البحتة، لوجدنا في الأمر ما يُدهش. إذ إن المجلة كانت قد قدّمت للمقابلة التي أجرتها مع اورياك بالصيغـة التاليـة: «إن ما يقـوله [الـذي أجريت معـه المقابلة] هنـا يعبّر عن المنـطق الإرهـابي المجنـون الذي يتبنّاه واضعوا القنابل والذين يساعدونهم». أما الذي أجرى المقابلة والـذي برهن بشكـل واضح عن عـدائه وأعـرب طيلة المقـابلة عن عـدم اتفاقه مع الأقوال التي وردت خلالها، فقد أدين هو الآخـر بتهمة التـواطؤ [مع الجريمة]. فكيف لا يشك المـرء والحالـة هذه، وبنـاء على تدخّـل السلطة القضائية ـ لاسيما النيابة العامة ـ في العلاقات القائمة بين اورياك ووسـائل الإعـلام، كيف لا يشك في أن السلطة المـذكـورة كـانت تنفـذ تعليمات تلقّتها من السلطة السياسية؟ في جلسـة المحكمة التي انعقـدت بتاريخ 2 ديسمبر 1987، وجد وكيل النيابة بيلجر أن من واجبـه أن يقول في معـــرض التحقيق: «يجب على المثقفين أن يقـاومـــوا الامبـريـــاليـــة والضغوطات، لكن عليهم أيضاً أن يفرضوا رقابة ذاتية على أنفسهم»، ثم اختتم كلامه بالقول: «إنني لا أعتقـد أن من الواجب فسـح المجال أمـام ف. اوريـــاك ليعبّـر عن رأيـــه. هـذا ليس شيئـاً ضـــروريـــاً بـــالنسبـــة للديموقراطية». في عام 1982، كان توقيف اوريـاك مناسبـة لشنّ هجمة إعـلامية حكـومية كبيـرة بقيادة ج. فـرانسيسكي. فكان من الـواضـح أن حكومة شيـراك التي كانت في السلطة عـام 1987، كانت تحـرص على

الاحتفاظ بزمام المبادرة بشأن الاستغلال الإعلامي المحتمل لقضية اورياك.

إن حضوره «غير المضبوط» في الصحافة المكتوبة والسمعية ـ البصرية من شأنه أن يشكل إزعاجاً كبيراً لبعض المسؤولين، خاصة وأن الأسئلة التي طُرحت حول قضية الجنرال اودران وحول تهريب الأسلحة من فرنسا قد تصبح مثاراً للإحراج، وهذا ما تشير إليه المذكرة التي تقدّم بها المدافعان عن المتّهم، المحاميان ايزابيل كوتان ـ بير وجان بوي شالانسي:

« في 10 مارس 1986 ، تقدّم وزير الدفاع في ذلك الحين بشكوى موضوعها تهريب الأسلحة كانت قد أُتبعت بتحقيق إداري عُهد به إلى المحقّق باربا، التابع لوزارة الدفاع. وقد أسفر التحقيق المذكور عن تقرير قدّمه السيد باربا، وإذا كان هذا التقرير يشكو بالضرورة من نواقص، ولعلّه كان على الأرجح معدلاً تجاه زملاء واضعه، فإنه يطرح شكوكاً وتساؤلات حول أشخاص مختلفين من وزارة الدفاع، ولا سيما حول الجنرال أودران الذي كان مدير البعثة العامة للتسلّح (DGA)، بشأن تهريبة مهمّة للسلاح باتجاه إيران. وفي الآونة الأخيرة طلب السيد ڤيلمان، قاضي التحقيق المكلّف بجمع المعلومات عن اغتيال الجنرال أودران، من زميله لوغران ـ المكلف بجمع المعلومات حول تهريبة الأسلحة المذكورة، أن يُطلعه على مختلف الوثائق التي بحوزته. والواقع أن تقرير باربا يشير إلى أن الجنرال أودران ربما كان قد اشترك بمباحثات معينة ضمن إطار صفقة التهريب المذكورة».

إن جلسة المحكمة التي كان يفترض أن تنعقد في 12 نوڤمبر 1987 ، والتي كُتبت هذه المذكّرة التي تطالب بالمزيد من المعلومات لتُقدَّم أثناء انعقادها، أُجِّلت إلى 2 ديسمبر. وقد اتّضحت الرغبة بالتدخّل

في العلاقات بين اورياك ووسائل الإعلام من خلال العملية البوليسية التي حصلت في الفترة الفاصلة بين انعقاد الجلستين. ففي 23 نوفمبر 1987، أوقف اورياك من قبل إدارة مراقبة التراب القومي (DST) في قرية شولون الصغيرة الواقعة في ايل - اي - فيلين، حيث يقيم مع زوجته، بينما كان يشتغل هو على تأليف كتاب، وهي على تحضير أطروحة. أما توقيفه فقد تمَّ بناء على إنابة قضائية تشتبه به بأن يقيم علاقات نضالية مع بعض الشيوعيين المناوئين للخميني. (وقد صير إلى التخلّي عن هذا الاتهام أثناء توقيفه قيد النظارة، واستبدل باتهام آخر).

أما زوجته التي أوقفت في الوقت نفسه، فترى أن الغاية الأولى من هذا التدخّل كانت الضغط عليه. وبما أنه كان مراقباً باستمرار منذ إطلاق سراحه، فإن رجال البوليس لم يكن بوسعهم أن يجهلوا أنه لم يكن يقوم بأي نشاط غير شرعي. وكان بعد خروجه من السجن قد قام بزيارة إلى سوريا لم تكن خافية على أحد، لا بالنسبة للأجهزة الفرنسية ولا بالنسبة للصحافيين. تقول زوجة اورياك: «كنت أعتقد أن رجال البوليس أرادوا في البداية أن يسعوا إلى التغرير به على نحو ما سعوا إلى التغرير بماريو اينيس توريس. لقد ركّبوا في أذهانهم أوهاماً حول فريدريك بسبب وضعه كمناضل مناصر للفلسطينيين. فكان، في رأيهم، الشخص المثالي الذي يُعوَّل عليه للتسلّل ضمن شبكات الشرق الأوسط. وكان في وضع جعلهم يحكمون بأنه وضع مناسب: فقد خرج من السجن منذ فترة وجيزة، وتزوج منذ فترة أوجز، وأخذ يعيش في الريف منصرفاً إلى الكتابة، فربما كانوا قد اعتقدوا أن تعلّقه الشديد بحرّيته يجعله أقرب منالاً إلى اقتراحاتهم. والذي يجعلني أميل إلى هذه الفرضية هو أن رجال الشرطة سمحوا لفريدريك أن يراني لمدة خمس دقائق بحضور رئيس دائرة مراقبة التراب، شرط أن يطلب مني أن لا أنذر الصحافة [بتوقيفه]. وقد أفهمني فريدريك أن هذا هو الشرط الذي يفرضونه لإخلاء سبيلي. فقلت لهم

إنني لا أستطيع القيام بالمعجزات، وإن مراسل الأووست ـ فرانس (المنطقة الغربية) لا بدّ أن يكون قد علم بما يجري».

والواقع أن وسائل الإعلام سرعان ما أذاعت الخبر، فلو أن رجال البوليس كانوا يعتزمون إعادة اورياك إلى العمل المتحفّظ والمتكتّم لكان عليهم أن يغيّروا رأيهم بعد انتهاء مدة التوقيف قيد النظارة التي استمرت أربعة أيام. والواقع أيضاً أن الصحافة قد نشرت معلومات لا بدّ أن تكون قد تسرّبت إليها من «أوساط التحقيق». إذ طلعت الأووست ـ فرانس بعنوان: «لائحة بأسماء رجال البوليس والقضاء عند اورياك!»، كما طلعت لوفيغارو بعنوان آخر: «بطاقات اورياك السريّة». وردت لوكويتديان دي باري: «بعد أن اكتشف البوليس في بيته [أي اورياك] خريطة لقصر العدل ولائحة بأسماء القضاة ورجال البوليس، القاضي بولوك يتّهم نصير الفلسطينيين المتطرف ويأمر بإيداعه [سجن] السانتي».

مرة أخرى اتّهم اورياك بالانتماء إلى عصبة إجرامية، لكن الأدلة التي توفرت ضدّه لم تصمد وقتاً طويلاً. والأدلة هي التالية: أولاً: خريطة مختصرة لقصر العدل توضع بتصرّف جهاز الاستقبال لمساعدة المتقاضين على معرفة طريقهم في متاهة الغرف المتعدّدة. ثانياً: لائحة مكتوب عليها اسم أحد القضاة وأحد رجال البوليس المكلّفين بمكافحة الإرهاب، لكن هذه اللائحة تحتوي أيضاً على أسماء الصحافيين جان ـ فرنسوا كان، وألان هامون وشارل ڤيلونوف، والثلاثة يساهمون في بثّ برنامج حول الإرهاب على القناة الثانية، وتبيّن أن هذه اللائحة كانت مرفقة بشريط تسجيل سجّلت عليه جيليان اورياك معلومات تدخل ضمن أطروحة دكتوراه في التاريخ تعدّها جيليان المذكورة منذ أربع سنوات ـ أي قبل التقائها بالرجل الذي صار زوجها. أما عنوان هذه الأطروحة فهو: «الإرهاب والفاشيّة: مخيال مُحبَط. إيطاليا وألمانيا في القرن

العشرين». وأما السلسلة الثالثة من الأدلة فهي: اثنتا عشرة بطاقة تشتمل على أسماء بعض القضاة ورجال البوليس المكلفين بمكافحة الإرهاب في فرنسا، وهي منتقاة من بين الـ 2000 بطاقة التي صادرتها إدارة مراقبة التراب القومي من أصل 6000 بطاقة مكتوبة بخط ي. جيليان منذ العام 1983. ومن أصل هذه المجموعة التي تتناول جميع البلدان التي عُرفت فيها ظاهرة الإرهاب، هناك حوالي الخمسين بطاقة فقط تتعلق بفرنسا. تقول جيليان «بين هذه البطاقات هناك أيضاً أسماء المناضلين في المجموعات المسلّحة، وأسماء محاميهم، وضحايا أعمالهم، فضلاً عن أسماء كل الذين لهم صلة، بشكل أو بآخر، بهذا الموضوع».

ويروي اورياك: «وبينما كانوا يقتادونني إلى مكتب القاضي الذي سيشرح لي حيثيّات هذا الاتّهام [أي عصبة الإجرام] برز أحد وكلاء النيابة من زاوية إحدى الردهات لكي يخبرني بأن محكمة التمييز رفضت الطعن الذي تقدّمتُ به لجهة إلغاء العفو الصادر بحقي بشأن أحداث 1977. وأن عليّ بالتالي أن أقضي في السجن السنة التي حكمت بها مع وقف التنفيذ.

«إن الاتهام بالعصبة الإجرامية أمر مضحك خالص. لقد وصلنا الآن إلى حالة مفادها أن قاضي التحقيق يبعث بإنابة قضائية إلى إدارة مراقبة التراب لكي تتحقّق هذه الإدارة من زعمي بأن خريطة قصر العدل متوفرة لدى جهاز الاستقبال، فتؤكّد له الإدارة المذكورة أن الخريطة غير متوفّرة، الأمر الذي أؤكد أنا بالمقابل، أنه خطأ، فيذهب القاضي بنفسه للتأكّد من صحة أقوالي. كل هذا يتمّ بجدّية ورصانة بحيث أنني لم أرَ قاضي التحقيق الذي يُفترض به أن يشرح لي معنى اتهامي إلّا مرّة واحدة. أما الطابع الوهمي لكل هذه الحكاية فهو ينقلب واقعياً، للأسف، لأنني سوف أقضي في السجن تلك السنة التي حُكمت بها مع

وقف التنفيذ ثم أبطل هذا الحكم ومُنعت من حقي بالاستفـادة من العفو. ثم إن هناك وطأة هذا الاتهام من جـديد بـالانتماء إلى عصبـة الإجرام».
في أواخـر أغسطس 1988، اختتم التحقيق حـول هذه القضيـة الأخيرة، كمـا يُفترض بـه منطقيـاً أن يختتم، أي بإصـدار قرار بـأن لا وجه لإقـامة الدعوى.

لكنـه في هذه الأثنـاء، أي في 2 ديسمبر 1987، كـان قـد حكم عليه بالسجن لستة أشهر «لإشادته بالجريمـة». وقدأعـربت الصحافـة عن عدائيتها بالنسبة لجلسـة 2 ديسمبر التي انعقـدت في الأجواء التي أعقبت تـوقيفـه. فعنـونت لـومـونـد: («آراء» فـريـدريـك اوريـاك). إن هــاتين المـزدوجتين الاثنتين تغمزان من تحقيقـات وكيل النيـابـة تـوحيـان بـأن هنـاك أفكـاراً لم ترد بين هـذه الآراء، وإن الأفكار المـذكورة تقـع خارج نـطاق حرية التعبير. رغم ذلك فقد صدرت عريضة موقّعة من بعض الأشخـاص (بينهم كاتب هذه الأسطر) وبعض الشخصيات (مثل ديك أنيغـارن، إثين باليبار، بـريتون بـريتنبباخ، كـورنيليوس كستـورياديس، فـرنسوا كـاڤانـا، الاخـوان كون بنـديت، ديدييـه داينبكس، جيـل ديلوز، فـرانسـوا جيـز، فليكس غاتاري، دني لنغلوا، برنار لنغلوا، هنـري لوفيڤـر، كلود لوفـور، ألان ليبيتـز، فرنسـوا ماسبيـرو، ألان مورو، جـورج موستـاكي، تيـودور مونو، موريس نادو، روبير پاري، جيل پيرو، سينه، بيير ڤيـدال ـ ناكي، جـان ـ بيـر فيحبييـه، جـان زيغلر) تنتقـد اعتقـال المنـاضـل المنـاهض للصهيونية وتقول في خاتمتهـا: «إن الشاهـد إزاء الحكم على فريـدريك اورياك واعتقاله لهذه الأسبـاب يعني تكريس بعض السـوابق التي سيكون لهـا وطأة شـديدة على حيـاة جميع الفـرنسيّين. ليس لنـا أن نحكم على أفكار فريدريك أورياك. بل نطالب بأن يكـون من حقّه الاستفـادة، شأنـه شأن كل مواطن، من الحقوق التي يكفلها الدستـور». فالمـوقّعون كـانوا يعتبرون إذن بأن له ملء الحق بأن يصرّح علناً، كما فعل أثناء محاكمته:

«من الذي يأسف في فرنسا لموت الجنرال أودران؟ عائلته وأصدقاؤه وقسم من الذين استخدموه (وأُشدّد، قسم فقط)، وهذا منطقي. إنني أحترم تألّمهم لموته، لكن ألمهم ليس ألمي. إنني لم أعرف اودران، ولا أنتم عرفتموه، ولا الأغلبية الساحقة في هذا البلد عرفته من حيث دوره كأب عائلة، بل عُرف بوصفه جنرالاً، عسكرياً، مسؤولاً عن بيع الأسلحة الفرنسية. لقد قلت بالحرف الواحد إنني لم أتأسف على موت الجنرال اودران، وإنني لن أبكيه، لا أكثر ولا أقلّ. وإذن؟ أستطيع أن أقول لكم إنني لا أتأسف أيضاً على موت نابليون، ولا على موت القيصر، ولا على موت لويس الرابع عشر أو ديغول او فرانكو، ولا على موت عدد كبير آخر من الدكتاتوريين، أو على موت عدد أكبر أيضاً من عملائهم العسكريين والبوليسيين والقضاة وغيرهم من المستخدمين التابعين لهم، سواء ماتوا موتة طبيعية أو مفتعلة أو ماتوا بحادث من الحوادث. ثم إن بوسعنا أن نتساءل عمّا إذا لم تكن موتة طبيعية هذه التي ماتها رجل كان قد قضى حياته ببيع الأسلحة وتقليبها بين يديه. منذ بضع سنوات رأى كل منكم على شاشة التلفزيون صورة المفتش بروسار وغيره من الجلاوزة يضحكون ويعربون عن فرحتهم بصخب أمام جثة جاك مسرين التي نخرها الرصاص. إنني أدع هذا الطراز من العادات والعقليات والأخلاق لجلاوزتكم وعسكرييكم. أما أنا فلم أبتهج ولم أرقص على جثة أحد. لكن من الواضح أن عدم التأسّف على موت الجنرال يقع ضمن وطأة القانون الفرنسي. كان ينبغي إذن أن أبكي على اودران. حسناً. بما أننا وصلنا إلى هذا الحدّ، وأصبحنا نواجه مثل هذه السخافة ومثل هذا الادعاء المضحك المبكي، فإنني أصبحت مضطرّاً لأن أُبيّن الأسباب التي تدفعني إلى عدم البكاء على موت جنرال ومهرّب للسلاح.

«أولاً: لأنه كان عسكرياً. ومنذ متى كان اختيار الطريقة العسكرية

في الحياة مرادفاً لاختيار الأمان وغياب الخطر؟ إن العسكريين الفرنسيين بوسعهم أن يقتلوا ويقصفوا ويعذّبوا ويهجّروا وينكّلوا ما طاب لهم القتل والقصف والتعذيب والتهجير والتنكيل في كل أنحاء العالم: هذا أمر طبيعي، بل لا يعدو كونه طبيعياً جداً. أما مقتل عسكري فرنسي فلا بد أن يتحوّل إلى دراما، إلى أمر غريب، إلى حدث يتنافى مع المنطق...».

في محكمة الاستئناف بتاريخ 8 يونيو 1988، كان الجو مختلفاً تماماً عن ذاك الذي ساد أثناء جلسة الدعوى الأولى. أمام رئيس الجلسة الذي أعرب عن انتباه ومجاملة ملحوظين، وقف جيل پيرو يقول: إن هناك شيئاً من التخابث في الانتحاب على مصير الراهن في الوقت الذي يصار فيه إلى المناداة بالويل والثبور لأن رجلاً من الذين يبيعون السلاح للعراق قد قُتل، في حين أن هذه المبيعات بالضبط هي التي تستدعي أخذ الرهائن. وأضاف إن أودران لم يكن ليبكي إذا علم بمقتل واحد مثل اورياك وإن من العجب، في رأيه، أن يصار إلى جعل التعازي نوعاً من الواجب المفروض، وعمد دانييل كون ـ بنديت إلى تذكير العدالة بالعودة إلى بديهيات الديموقراطيات الواثقة من أُسسها ومتانة دعائمها: «إن أفضل طريقة لمحاربة الأفكار التي لا تمتّ إلى أفكارنا لا تقوم على الملاحقات والإدانات، إذ إن هذه التدابير لا تؤدي إلاَّ إلى تبرير الآراء المتطرفة وتعزيزها. إن السماح للناس بالتعبير عن آرائهم هي ضمانة من ضمانات الديموقراطية». ووافقه على ذلك بيير ڤيدال ـ ناكيه، وهو الخصم اللدود للذين ينفون أن تكون قد حصلت مجازر نازية، فقال: إنه ليس من أنصار ملاحقتهم ودافع عن حرية جميع الآراء. ورغم هذا الجو المفعم بمكارم الأخلاق لم تأمر المحكمة بإخلاء سبيل اورياك بل اقتصرت على تخفيف الحكم إلى النصف. أما المفارقة التي حكمت هذه القضية فهي أن الدفاع عن الديموقراطية بأجلى مظاهرها قد جاء

على لسان من يُعرب عن عزمه على محاربتها. في حين أن القضاء الذي يُفترض به أن يدافع عنها قد برهن عن فهمه الضيّق لها.

إن استماتة القضاء في وجه أشهر «معادٍ للإمبريالية» بين الفرنسيين لم يتوقف عند هذا الحدّ. فقد كان على هذا القضاء أن يأسر الخصم ضمن حلقة منطقية أخيرة. بعد أن أصدرت محكمة الاستئناف حكمها في قضية اودران، ظل اورياك معتقلاً ليقضي في السجن تلك السنة التي حكم بها عام 1978، لأن وقف تنفيذها قد أُبطل. وعندما أُعيد انتخاب فرنسوا ميتران من جديد صدر قرار بالعفو يخفّف العقوبة عن جميع المعتقلين باستثناء الذين حوكموا منهم لأسباب تتعلق «بالإرهاب». وبالتالي فقد مُنع من الاستفادة من العفو لأن الحكم الذي صدر بحقه عام 1978 يتعلق بأمور إرهابية، واذن سياسية ـ بيد أنه إذا كان في صدد تنفيذ الحكم المذكور فلأن محكمة الاستئناف في أحيان كانت قد جزمت بأن الأمور المذكورة لم تكن أموراً سياسية! فلم يخرج من السجن إذن إلاّ في أغسطس 1988، وذلك بعد أن قضى عقوبة العام بناء على أحداث كان قد مضى عليها أحد عشر عاماً.

بالرغم من هذا الحظ العاثر يصرّح اورياك: «إنني لا أُوافق على تلك المطلبيّات التي تستحوذ على أذهان أقصى اليسار، من نوع «تجريم» النضالات، وتفاقم القمع، و«دفع المجتمع نحو الفاشية» (فلو أن هذا الدفع قائم منذ أن بدأوا يتحدثون عنه لكان له أن يُرى بوضوح أكبر!). إنني أرى، على وجه الإجمال، أن الديموقراطية البرجوازية تقوم بعملها بصورة لا بأس بها؛ فباستثناء بعض التجاوزات، نجد أن الحريات الشكلية الشهيرة ما زالت تُحترم نسبياً وليس ثمّة من تبرير لأي خطاب مهووس بهذا الصدد. فإذا كنت قد لوحقت ونتج عن ملاحقتي عواقب قضائية وخيمة، فلأن ما أُعبّر عنه (وما أقوم به) يرتبط ارتباطاً مباشراً بالبحث عن سياسة ثورية تضع بين أيديها وسائل تنفيذ رغبتها

وتنطوي، بالتالي، وبصورة أو بأخرى، على النضال المسلّح. والحال أنه ليس هناك من دولة في العالم تقبل بأن يعمل أحد على قلبها والإطاحة بها. لذا فهي تقاوم الذين يتهدّدونها، وهذا أمر لا يسعنا أن نلومها عليه، من وجهة النظر الأخلاقية، إلاّ بصعوبة».

إن المرء يحتار في أمر هذه التصريحات إذ يسمعها للوهلة الأولى. فهي لا يسعها إلاّ أن تشجّع القضاء ـ ومن خلاله السلطة السياسية ـ على المضيّ في الموقف الذي تبنّاه تجاه اورياك. والاستماتة العبثيّة التي يبديها هذا القضاء لا يسعها إلاّ أن تؤكد له [لأورياك] أنه كان يسير بالاتجاه السليم عندما كتب، في النصّ النظري الذي أشرنا إليه: «إن الرضى المجتمعي يقوم على حُسن سيرورة الديموقراطية البرجوازية مع ما يستوجب ذلك من حريات شكلية في التعبير والاجتماع إلخ. وهي حريات لا بدّ للبرجوازية من أن تقيّدها أو تلغيها إذا ما تطورت السياسة المسلّحة». مهما يكن من أمر، فنحن هنا بإزاء النظرية القديمة التي تقول إن مهاجمة الدول تضطرها إلى الكشف عن وجهها الحقيقي ـ مما يُحدث بالتالي صدمة عكسية تؤدي إلى قيام الثورة. إن التاريخ القريب يبيّن أن هذه «السياسة المسلّحة» تستتبع رد فعل من قبل الدولة. إزاء ردّ الفعل هذا لا تملك البروليتاريا، في أسوأ الأحوال، إلاّ أن تلوذ بالصمت، أو تسعى، في أحسن الأحوال، إلى النضال من أجل هذه الديموقراطية البرجوازية التي يقول لنا اورياك إنه يستخفّ بها. لكنه، في الواقع، لم يمتلك يوماً تلك الوسائل التي تجعله يتحقّق، عبر الممارسة، من عبثيّة مفاهيمه: فالأمر الجوهري في نشاطه يتلخص، من الآن فصاعداً، في كونه ممثلاً إعلامياً «للنضال المسلّح».

والواقع أن الشرطة والقضاء لم يتمكّنا، منذ 1982 ورغم كل الجهودالمبذولة، من إقامة البرهان على أن ف. اورياك قد طوّر شيئاً آخر

سوى النضال المسلّح . . . بالكلمات. وعندما يردّ القضاء على هذه الكلمات بسنوات من السجن وبالملاحقة الدائمة وبمنعه الفعلي من كل حياة مجتمعية طبيعية، فإنه يواجهه بصورة طبق الأصل عن المجتمع الذي من شأنه أن يُسيَّج بالأسلاك الشائكة وبأكياس رمل الرقابة. إن الموقعين على عريضة الدعم كانوا يطالبون بمعاملته كمواطن. أما هو فيسعى إلى تأكيد نفسه «كخطر»، كشخص «يسعى بالفعل إلى الإطاحة بالدولة» ـ وهو مستعدّ لتقديم تضحيات شخصية جسيمة في سبيل ذلك. إن موقعي العريضة كانوا يهيبون بالدولة أن تحترم أسباب وجودها، أي أن تستوعب الجميع، طوعاً أو كُرهاً، ضمن السيرورة الطبيعية للديموقراطية. إن الدولة الديموقراطية قائمة حيث هي لمنع أي عنف باستثناء عنفها، وذلك باسم السماح لجميع المواطنين بالتعبير عمّا يشاؤون، بما في ذلك عن «رغبتهم بالإطاحة بها». والحال أننا نرى حتى الآن، في المواجهة القائمة بين الدولة الديمقراطية والمناضل المعادي للإمبريالية، إن الثاني هو الذي فرض منطقه على الأولى.

قضية كونديه ـ سور ـ لسكو: العفو المختَلس:

الساعة 11,45 من يوم 28 أغسطس 1979: خمسة رجال وامرأة مسلّحون ومقنّعون وعلى اتصال دائم بسائقي ثلاث سيارات، هجموا على دائرة الجباية في كونديه ـ سور ـ لسكو (الشمال) في الوقت الذي كان فيه مستخدمو الدائرة منصرفين إلى تعبئة 16 مليون فرنك في مغلّفات معدّة لدفع أجور عمّال المناجم. خلال بضع دقائق، وتحت التهديد بالسلاح، طارت الملايين الستة عشر.

قام البوليس بتحرّيات أدّت به في 23 نوفمبر إلى توقيف خوسيه دي ميغل مارتن، وهو مناضل اسباني إباحي، وصادرت من شقّة كان معه مفتاحها قسماً من أموال كونديه ـ سور ـ لسكو. كما أوقف البوليس

أشخاصاً آخرين بينهم آني ديسّو رفيقة خوسّيه وزوجة فلوريـال كوادرادو.
في 28 مارس 1981، قُبض على أربعة أشخـاص من التابعيـة الإيطاليـة واعتـرف ثلاثـة منهم ـ خلافـاً للأشخـاص الذين قبض عليهم من قبـل ـ بـأنهم اشتركـوا في عملية السـطو المسلّح. وفي اليـوم نفسـه قُبض على ثمـانية وعشـرين شخصاً آخـرين إبّان مـداهمة استهـدفت منظمـة العمـل المبـاشر. ثم جـرى تحويـل تسعـة عشـر شخصـاً، من بينهم الإيـطاليين الأربعة، على محكمة أمن الـدولة. وأصـدر وزير العـدل قراراً بكفّ يـد محكمـة ڤالنسيّين التي كـانت تتابـع التحقيق حتى ذلك الحين في قضيـة كونديه، وكلّف المحكمة الاستثنـائية بمتـابعة هـذا التحقيق. وهكذا قـام القضاء بالـربط بين ملف عملية السـطو المسلّح وقضية العمـل المباشـر.
وعندما أُلقي القبض بعد ذلك، في 10 و11 يونيو 1981، على فلوريـال كـوادرادو وريمون دلغـادو وثلاثـة أشخاص آخـرين، ضمن إطـار عمليـة السـطو المسلّح التي حصلت عام 1979، صيـر إلى استجـوابهم جميعـاً من قبل القاضي لـوغران واتُّهمـوا، كسائـر الآخرين، بعـدة عناصـر اتّهام على رأسها الإخلال بأمن الدولة.

في مارس 1981، طرحت الصحافة مجمل هذه الاعتقالات تحت خانة «العمل المباشر». ما الذي استندت إليـه النيابـة العامـة لكي تخلط على هذا النحو بين ملاحقة الأشخاص المتّهمين بالهجـوم المسلّح الذي قامت به مجموعة إرهابية فرنسية، وبين أشخاص آخرين متّهمين بأن لهم عـلاقة بـالهجوم؟ لقـد استندت أولاً إلى شخصيـة الموقـوفين: فقد كـان خوسّيه دي ميغيـل مارتن إبـاحيّاً إسبـانياً، وكـان كوادرادو ودلغـادو أعضاء قدماء في منظمة المقـاومة (GARI)، وكـانت الحكومـة الإيطاليـة تطالب بتسليمها الأشخاص التابعين لها متّهمـة إياهم بـأن لهم علاقـة باختـطاف مورو. وطوال مدة التحقيق لم يفوّت رجال البوليس فـرصة إلاّ واغتنمـوها لكي يظهروا الطابع السياسي لعملية السطو المسلّح المذكورة. فقد جـاء

في التقرير الـذي رفعه المفتش الإقليمي ف. بـروسيك إلى مـدير جهـاز البوليس الإداري في ليل: «إن تـوقيف دي ميغل مـارتن والمعلومات التي توصّل إليهـا رجال البـوليس في باريس، تسمـح لنا بـالتأكيـد على وجهة التحقيق، وذلـك بأن نضفي طـابعاً سيـاسياً على هـذه الجريمـة المتعلقة بـالحق العام». ويؤكـد الموظف أن التحـريّات كـانت تسمـح بـافتـراض «وجود منظمـة إجراميـة واسعة النـطاق. . . ويبدو أن هـذه المنظمـة التي ولدت من حركة التحرير الإيبيريـة ومن بعض مجموعـات العمل الثـورية الأممية ذات الخلفية الايديولوجية الفوضويـة قد استفـادت، بما لا يقبـل الشك، من الدعم اللوجستي الذي قدمته لها شبكة واسعة من المناصرين والمؤيـدين الذين يتفـاوت نشاطهم حسب المنـاطق والـظروف». ويشيـر المحقق إلى أن بعض بطاقات الهوية الايـطالية العـذراء [لم يكتب عليها شيء] التي كانت قد صودرت من منزل أحد الموقوفين ضمن إطار تحقيق آخر حول العمـل المباشـر، كانت تنتمي إلى نفس طـراز البطاقـات التي صودرت من عند الايطاليين المتّهمين بقضية كونديه. كما يشير أخيراً إلى تصريحات عدد من الأشخاص الموقوفين الـذين كانت بحـوزتهم مفاتيـح لشقق سكنية عثر فيها على أوراق ثبوتية مزوّرة وأدوات تزوير: «لقـد حدّد دلغـادو وضعه في الحـركة الإبـاحيـة الفـوضـويـة بـوصفـه من المؤيـدين النشطين، بمعنى أنه كان يساعـد اتصالاتـه على تجهيز الـوثائق المـزوّرة المستعملة من قِبَل أعضاء هذه الحركة». «كما حـدّد كوادرادو وضعـه في مجمـوعة تتبـادل المساعـدة والعون، على الصعيـد الأممي، مـع جميـع الأشخاص الملاحقين بسبب أفكارهم أو نشاطاتهم السياسية، وهم غالبـاً مـا يكـونــون من المعـارضين السيــاسيّين من ذوي الاتجـاه اليســاروي والإباحي. هذه المجموعة التي تتبادل المساعدات وتملك فروعـاً لها في الخـارج هي مجموعـة موجـودة في فرنسـا بشكل خـاص. كمـا أن هـذه المنظمة المؤطّرة تنقسم إلى فروع: «فرع الماليـة»، «فرع الاتصـالات»،

«فرع التزويد بالوثائق المزوّرة». . .».

في 4 أغسطس 1981، وعلى أثر الانتخابات الرئاسية التي جاءت بفرنسوا ميتران إلى سدّة الحكم وجعلته على رأس القضاء، تبنّت الجمعية الوطنية قانوناً للعفو، تنص المادة الثانية منه في فقرتها الخامسة، على أن يشمل العفو «مهما كانت صلاحية المقاضاة» على المخالفات «التي ارتكبت بالصلة مع كل مشروع يرمي إلى إعاقة ممارسة الدولة لسلطتها». في الجلسة التي عقدت في 21 يوليو أمام مجلس الشيوخ، كان روبر بادنتر، وزير العدل الجديد، قد قدّم مشروع قانون العفو بالكلمات التالية:

« إذا كان مشروع الحكوة يبدو كلاسيكيّاً من حيث بنيته، فإنه يظل مشبعاً بروح التسامح والمروءة وبإرادة المصالحة الوطنية!! إن العفو عن الأعمال التي تمسّ بأمن الدولة أمر لا ينفصل عن إلغاء محكمة أمن الدولة. . . إن هذه المواقف السمحاء لا تعني فقط، في ذهن الحكومة، العمل على تهدئة الحزازات الناجمة عن الماضي. إذ إن المبتغى من هذه المبادرة نفسها تخطّي حدود التسامح ودعوة أولئك الذين خرجوا على إطار الشرعية - تحدوهم في ذلك، للأسف، أهواء سياسية - لكي يعودوا إلى متن الجماعة الوطنية ويستأنفوا من الآن فصاعداً، وضمن احترام القوانين، مشاركتهم في التغيير العميق الذي تتطلّبه إرادة البلاد، فإذا تطرقنا أولاً إلى العقو الفعلي، فإن المشروع ينصّ على عفو واسع جداً يطال المخالفات المتعلقة بأحداث ذات طابع سياسي أو مجتمعي بما في ذلك المسّ بأمن الدولة الداخلي. هذا ما درجنا على تسميته بالعفو السياسي. ولا يستثنى من الاستفادة من هذا العفو إلاّ المخالفات التي أدّت إلى القتل أو الإصابة بجروح بالغة. . .».

وبما أن المتّهمين بقضية كونديه - سور - لسكو كانوا ملاحَقين

لأسباب «تتعلق بمشروع فردي أو جماعي يقوم، أو يتجه إلى القيام، إلى استبدال سلطة الدولة بسلطة غير شرعية»، لم تسفك فيها قطرة دم واحدة، فلم يكن ثمة أدنى شك في أن حالتهم تندرج ضمن الإطار الذي حدّده، بادنتر. ولكن بعد مضيّ ثلاثة أيام على هذه التصريحات قامت السلطة القضائية بخطوة متناقضة تماماً مع تلك الرغبة بالمصالحة التي أعرب عنها وزير العدل. فقام النائب العام لدى محكمة أمن الدولة باتخاذ توصيات بعدم اختصاص المحكمة بهذه الدعوى، بينما قام قاضي التحقيق في المحكمة الاستثنائية بفصل قضية كونديه عن قضية العمل المباشر، وقرّر كفّ يده شخصياً عن متابعة التحقيق وإحالته على نظيره التابع لمحكمة القضايا الكبرى في ڤالنسيين. وهكذا قرّرت محكمة أمن الدولة فجأة، قبل حلّها بعشرة أيام، إنّ عملية السطو المسلّح التي كانت قد اعتبرتها قضية سياسية لفترة تزيد على العام، لم تكن إلاّ قضيّة عادية من قضايا الحق العام. وهكذا أيضاً فقد المتّهمون وضعهم كمعتقلين سياسيّين (وبشكل خاص، حقّهم بتلقّي الزيارات بوتيرة أرفع) وأُحيلو على سجون الشمال. ولم يغرب هذا الأمر كله عن محاميهم. فقد أشار هؤلاء المحامون في بيان أصدروه إلى «أن المحاكم السياسية التي سبق أن أُدينت من قِبَل وسائل التمثيل الوطني» أخذت، بعد هذا التدبير، ترفض «الاعتراف [لموكلينا] بالطابع السياسي لأعمالهم بعد أن شجب النظام الراحل هذا الطابع»، مما يؤول حتماً إلى «استثنائهم من الاستفادة من قانون العفو». ويضيف المحامون: «إن محكمة أمن الدولة المحتضرة ما زالت تتكالب على التمسّك بوظيفتها».

وتساءل دومينيك فرو، في جريدة ليبيراسيون «عن الأسباب التي حدث بالحكومة إلى استبعاد هؤلاء المتّهمين الاثني عشر » من الاستفادة من قانون العفو) . ففي حيثيّات توصية كفّ اليد ليس هناك إنكار للبواعث السياسية لعملية السطو، لكن هناك تأكيداً بأنه «ليس

هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأننا حيال عمل تخريبي موجّه ضد الدولة الفرنسية». هذا كلام أقرب إلى التملّص منه إلى التفسير. كذلك يبدو لنا التفسير الآخر الذي سمعناه في وزارة العدل أقرب إلى التهرب منه إلى الإجابة: «فنظراً لما لهذا الهجوم المسلّح من أهمية مالية، إذ إنه من أضخم الصفقات التي حصلت خلال السنوات العشر الأخيرة، فإن طابع الحق العام هو الذي يطغى عليه». لقد درج النظام الراحل على هذا النوع من الحجج لتبرير عمليات التسليم [تسليم المطلوبين لدولهم] التي كان يقوم بها بصورة منتظمة».

هل كان القلق في غير محلّه؟ إن ما حدث أثناء أعمال الجمعية الوطنية يبعث على هذا الاعتقاد. ففي أثناء دراسة مشروع قانون العفو، تقدم النائب الاشتراكي جان - پيير وورمز باقتراح تعديل ودافع عنه كما يلي: «إن تعديلنا المقترح يتناول الفقرة الأولى من المادة الثانية، أي المادة التي تأتي على تعداد المخالفات المشمولة بالعفو بناء على طبيعة المخالفة. وهو يقترح أن تضاف، بعد كلمَتَيْ «مشمولة بالعفو»، نصّ المجلة: «مهما كان نوع المحكمة التي بتّت فيها» ثم يضيف النائب المذكور، ملمّحاً إلى اقتراب موعد حلّ محكمة أمن الدولة: «ينبغي أن لا تُحوَّر إرادة الحكومة - وهي إرادة توافقها عليها أكثرية هذه الجمعية - في وضع حدّ للمحكمة الاستثنائية التي تتصرف بشكل لا ديموقراطي ملحوظ، بحيث تفسّر محاكم الحق العام تلك الإرادة وكأنها حضّ على عدم تقدير البواعث المجتمعية والسياسية للمخالفات التي تحال عليها، أي كأنها حضّ على استبعاد المخالفات المذكورة عن الاستفادة من حيثيّات القانون الذي نحن بصدده، إذ إنَّ هذه الحيثيّات تتطرّق إلى العفو بناءً على طبيعة المخالفة.

«وبشكل أدقّ، لا ينبغي لمحكمة أمن الدولة، خلال الأيام القليلة

المتبقيّة من حياتها، إذ تعلن عدم صلاحيتها للبتّ في قضايا ما زالت تتابعها، رغم ذلك، منذ مدة طويلة، أن تساهم عن طريق هذه البادرة في نزع الصفة عن بعض الوقائع والشؤون وتحوّل أصحابها على محاكم الجنايات مشجّعة هذه المحاكم على استبعاد هؤلاء عن الاستفادة من حق العفو.

«والحق أنه لمن التناقض أن تكون هذه المحكمة التي قرّرنا لتوّنا إلغاءها بسبب افتقارها للشرعية الديموقراطية، ما تزال قادرة، بناءً على هذه الفذلكة التعيسة التي حلّلتها الآن، على التمتع بآخر امتيازاتها المجحفة: أعني امتياز التأثير، بعد موتها، على محاكم أخرى غيرها، وبالتالي قدرتها على الاستمرار، عبر محاكم الجنايات، في متابعة رسالتها في القمع السياسي.

«إن التعديل الذي اقترحه على الجمعية لا يرمي، إذ يؤكد من جديد على صلاحية القانون، إلاَّ إلى نزع كلّ فعاليّة محتملة من مثل هذه المناورات التي ذكرت، وإلى ضمان كل حقوق الدفاع وخاصة منها حقّه في أن يطلب ـ وأن يكون له حظّ من السّماع ـ الاستفادة من قانون العفو الذي بين أيدينا لكلّ الحالات التي يمكن أن تندرج ضمنه».

ولما طلب الرئيس رأي الحكومة بالاقتراح، أجاب وزير العدل: «من السهل تهدئة السيد وورمز، وهو بالذات يرى جيّداً أنه يطلب ببساطة أن يشاهد في نص القانون شيئاً مكتوباً يقول إن النهار نهار وإن الليل ليل!. فهما كانا شأن القضية، وما أن ترفع إلى قاضٍ من قضاة تحقيق الحق العام، حتى يكون من حقّ المتّهمين، الذين يرون أنّ من الممكن أن يستفيدوا من حيثيّات قانون العقوبات بموجب هذا البند أو ذاك من بنود المادة الثانية، ومن حقّ محاميهم أن يرفعوا طلبهم إلى قاضي التحقيق. وبالتالي فإن من حقّ قاضي التحقيق ومن

بعده هيئة الاتّهام، والغرفة الجنائية إذا لزم الأمر، أن ينظروا في ما إذا كان يحقّ لهؤلاء المتّهمين أو لا يحقّ لهم الاستفادة من حيثّيات قانون العفو بناءً على الوقائع المنسوبة إليهم».

إن وزير العدل، إذ يوكل، على هذا النحو، أمر البتّ بتطبيق قانون العفو إلى مختلف المحاكم، يرى أنه يقوم بدور «المهدّىء». والواقع أن كفّ اليد كان قد أفسح المجال أمام سلسلة بكاملها من القرارات التي أدّت، لأسباب متنوعّة، إلى رفض حقّها بالعفو. فقاضي تحقيق ڤالنسيينّ اعترض، في جوابه على مذكرة المحامين، على بعض التصريحات التي أدلى بها أحد المتّهمين الإيطاليين أثناء تولّي محكمة أمن الدولة للقضية: «ورغم أنه ارتكب هذه السرقة مع أشخاص من التابعية الاسبانية الذين يزعمون أنهم فوضويون، فإنني أؤكد أننا حيال قضية من قضايا الحق العام». إن تلك الأقوال، شأنها على كل حال شأن اعترافهم باشتراكهم في عملية السطو المسلّح، كانت تصدر عن هؤلاء المناضلين الإيطاليين المهدّدين بتسليمهم [إلى حكومة بلدهم] عن رغبة في التخلص من الملاحقات التي تنتظرهم في بلدهم. وهذا ما جاء في رسالة كتبها صاحب التصريح إلى وكيل النيابة:

«لقد اضطرتني الظروف إلى نفي نفسي من بلادي على أثر حملة صحفية هائلة حاولت أن تجعل منّي ومن رفاقي قادة لمنظمة بريچاتي روسي [الألوية الحمراء]، وهي المنظمة المسؤولة، بين أمور أخرى، عن اختطاف وقتل ألدو مورو وصحبه. والواقع أن كل تلك الحملة كانت عارية عن الصحّة، بشهادة ملف تسليمنا، (إذ عمد القضاء الإيطالي، بعدما تبيّن له من أقوال أحد الخونة في تلك المنظمة، المدعو بتشي، إلى سحب أهم الاتهامات الموجهة إلينا) لكن الضغوطات التي مورست علينا (عشرون ألف صورة فوتوغرافية وُزعت في البلاد) اضطرتنا إلى

مغادرة بلادنا. ولكن إذا كنا لسنا من قادة الألوية الحمراء، فإننا نظل مناضلين شيوعيّين ثوريّين، وبالتالي، فمن الطبيعي جداً، بالنسبة لنا، أن نسعى بعد وجودنا في فرنسا إلى إقامة صلات مع الأشخاص الذين يخوضون نفس النضال الذي نخوضه. وفكّرنا في أن نوحّد جهودنا مع المجموعات الفرنسية التي تطرح على نفسها إيجاد مخرج ثوري للأزمة الرأسمالية. وقد ولدت فكرة الاستيلاء على أموال كونديه ضمن هذا السياق. وكان من شأن هذه الأموال في حال الحصول عليها، أن تُستخدم، وقد استُخدمت، لغايتين: الأولىٰ: خلق شبكة من التضامن مع رفاقنا المسجونين في إيطاليا وأسبانيا وألمانيا، والثانية: تعزيز وتوسيع الشبكات العاملة في فرنسا. على كل حال، فالتقارير العديدة التي بحوزة البوليس تشهد على أن هناك نشاطاً كبيراً!».

أما غرفة الاتهام في دُوي فقد أجابت من جهتها بالنفي، لكنها استعملت حجة أُخرىٰ، حلّلتها بياتريس ڤالاييز في جريدة ليبيراسيون كما يلي: «إن غرفة الاتّهام تُسلّم بأن المتّهمين في عملية السطو المسلّح في كونديه هم مناضلون سياسيّون. غير أنها تحظّر عليهم الاستفادة من قانون العفو بحجّة أن نشاطهم السياسي كان قد مورس على تراب بلدهم الأصلي، إذ إن المتّهمين هم إيطاليون أو اسبانيون أو ألمان. وتتابع غرفة الاتّهام فتقول إنه ما من شك في أن السطو المسلّح قد تمّ على التراب الفرنسي، لكنه استُخدم، كما تقول المحاكم، من قِبَل منظمات أجنبية. وإذن فليس هناك، كما تقول هذه المحاكم، من مسّ بوحدة التراب الوطني، وهذا ما ينبغي البرهان عليه...».

بدأ المتّهمون إضراباً عن الطعام، منذ 25 أغسطس 1981، بالنسبة لبعضهم. ونُظمت حملة لدعمهم نشط خلالها أقرباؤهم وعدد من الذين شملهم العفو وأُفرج عنهم، مطالبة بالعفو عن كل السياسيين الذين

ما زالوا معتقلين، سواء جماعة كونديه ـ سور ـ لسكو، أو ناتالي مينيغون التي لم يشملها العفو لأنها كانت قد أطلقت الرصاص باتجاه البوليس، أو مهند حمامي، القريب من العمل المباشر. وقام البعض بسلسلة من الأعمال للفت انتباه الجمهور وللضغط على الحكومة، وهي أعمال تتراوح بين تنظيم مظاهرة صغيرة وصلت حتى قصر الأليزيه وفرّقها البوليس بعنف، وبين سرقة تمثال جان جوريس، مروراً بهجمة على مطعم لاثور دارجان [البرج الفضّي]. في 11 سبتمبر، انعقد مؤتمر صحافي شارك فيه جان ـ مارك رويّان. وقد صرّح بعض مناضلي العمل المباشر بشأن قضية كونديه ـ سور ـ لسكو: «إننا لا نعلن مسؤوليتنا عن عملية السطو المسلّح هذه. ولم نسمع أن هناك منظمة سياسية أعلنت مسؤوليتها عنه. لكن هناك من يقول أن الأشخاص المتّهمين به هم أعضاء في العمل المباشر». وقد وصلت إرادة الدعم هنا إلى حدّ التماهي الذي يتفسّر بالعفو الذي استفادت منه المجموعة الفاعلة، لكن هذا التماهي ما لبث أن صار مُحرجاً بالنسبة لأناس كانوا قد أعربوا عن وجود مسافة عملية وايديولوجية بينهم وبين العمل المباشر.

وخلال الاتصالات العديدة التي قام بها أصدقاء المتّهمين لدى بعض النواب البرلمانيين وبعض المستشارين الاشتراكيين، سمع هؤلاء الأصدقاء كلاماً مفاده أن وزير العدل كان شخصياً من المعارضين للعفو عن عملية السطو التي حصلت في كونديه ـ سور ـ لسكو. ويبدو أن ر. بادينتر كان حسّاساً بشكل خاص تجاه وجه بعينه من أوجه القضية هو أن البوليس لم يكن قد استعاد إلاّ قسماً من المال الذي سُرق. فهل كان الإبقاء على اعتقال المتّهمين يرمي إلى استعادة نصف المليار من السنتيهات التي كانت لا تزال قيد التداول، بأن تحصل أعجوبة تجعله يعثر عليها في خزانة ما من إحدى محطات القطارات؟ إن المرء لا يسعه

أن يتخيّل أن تكون مثل هذه الفكرة، التي تجعل القرارات القضائية شبيهة بعمليات أخذ الرهائن، قد راودت أذهان المسؤولين.

بعد استمرار المتّهمين بالإضراب عن الطعام أُفرج عنهم جميعاً لأسباب صحيّة بين 1 و10 اكتوبر. في 26 اكتوبر 1981، وافق النائب العام في الجمهورية على طلب إخلاء سبيل كان قد قدمه له أحد المتّهمين ودعم موافقته بالحجة التالية: «نظراً لأن المآخذ التي أُخذت على المتّهم يُمكن أن تُعتَبر بمثابة المرتكَبة في سياق مشروع يسعى إلى الإخلال بممارسة الدولة لسلطتها، ولأنها بالتالي صالحة لأن تدخل في نطاق تطبيق المادة 2 (الفقرة 5) من قانون 4 أغسطس 1981، وذلك بالنسبة لما ارتُكب من هذه المآخذ قبل 22 مايو 1981».

لكنّ ما وافقت عليه النيابة العامة من رؤوس شفاهها من أجل وضع حدّ للاعتقال، لم تكن لتعترف به لجهة وضع حدّ للملاحقات. فبعد أن جُرجرت هذه القضية في جوارير القضاء طيلة السنوات السبع [من حكم الرئيس ميتران] أُحيلت من جديد على محكمة الجنايات في عهد حكومة شيراك. وفي آخر العام 1988 نُمي إلينا أن المحاكمة ستحصل في النصف الثاني من شهر مارس 1989. هكذا يتبيّن مرّة أُخرىٰ انعدام الإرادة السياسية التي تقتضي الالتزام بالمواعيد التي قُطعت علانية من قبل روبير بادنتر أمام الجمعية العمومية. صحيح أن الحكومة الاشتراكية الجديدة قد ترى أن ظهورها بمظهر المثابر على سياسة «المصالحة» «السمحاء» قد يُخلّ بتوازناتها السياسية، خاصة وأن هذه المصالحة أصبحت تنوء تحت عبء طبقات من الخطابات المناوئة للإرهاب تراكمت طيلة سبع سنوات. لكن المرء يستطيع أن يلاحظ، وحسب، أن الأشخاص المتّهمين بهذه القضية ما عادوا أثاروا انتباه القضاء منذ ذلك الحين: فقد صارت العودة «إلى إطار الشرعية» بالنسبة لهم أمراً واقعاً

مكتسباً، لكنّ المرء لا يستطيع إلاَّ أن يلاحظ أيضاً أنه بعد مضيّ سبع سنوات على حلّ محكمة أمن الدولة، ما زالت تلك «الفذلكة التعيسة»، على حدّ قول ج. ب. وورمز، تحافظ على فعاليّتها.



7

فرنسا، موئل اللاجئين: الطليان

فتحوا في باريس عدة مطاعم، ومكتبة، وأنشأوا مشاريع صغيرة مختلفة تتراوح نشاطاتها بين البناء والمعلوماتيّة. في ربيع 1988، أقاموا حفلة تنكّرية رائعة في حديقة سان كلو العامة. كانت الأزمة المجتمعية التي عصفت بإيطاليا مرتين متتاليتين (1969 ـ 1977) قد حملت إلى الشواطىء الفرنسية حوالي مئتي شخص فرّوا من بلادهم عن طريق البحر، وما زال بعضهم يعيش حتى الآن في ظروف سيئة، لكن عدداً كبيراً منهم أحسن الاستفادة من قوانين السوق. ساهموا في حركة المستقلين بمختلف أشكالها، وناضل بعضهم في صفوف «الأحزاب المكافحة».

وانقسموا على أنفسهم اتجاهات تتصارع ولا يعاشر بعضها بعضاً، سواء كان انقسامهم حول تحليل ماضيهم أو حول تحديد موقف مشترك من الحكومتين الفرنسية والإيطالية. كنت أعلم بشكل خاص أن أصدقاء اورست سكالزوني وأصدقاء طوني نيجري لا يخالط بعضهم بعضاً على الاطلاق. وكنت قد طلبت الالتقاء بأشخاص مغمورين أكثر من هذين الشخصين اللذين تطلب منهما الصحافة رأيهما كلما عاد الانتباه ليتركّز على قضية اللاجئين الطليان. لكنني في أول لقاء لي مع أصدقاء طوني

نيچري وجدت منظَر حركة المستقلين ماثلاً أمامي حاملاً معه بعض كتاباتي القديمة، فدارت مقابلاتنا في جزء كبير منها بحضوره الذي كان، بالمناسبة، مفيداً ولطيفاً للغاية.

ذكريات من إيطاليا:

شرح أندريا مورلّي، أحد المقرّبين من طوني نيچري وأحد قدماء المشرفين على مجلة متروڤولي، أسباب وجوده في فرنسا فقال:

اندريا مورلّي: «سُجنتُ من يوليو 1981 إلى أغسطس 1982 ـ وكانت هذه الفترة أسوأ الفترات التي عرفتها الحياة داخل السجون. في الخارج كان هناك أناس يتابعون القيام بنضالات مسلّحة واهية تماماً، وليس لها ما يبرّرها. ليس لها ما يبرّرها لا من الناحية السياسية وحسب، بل لا تجد تبريراً لها في شيء. داخل السجن، كانت هناك فترة قاسية جداً من الصراعات بين السجناء. فالانقياء المتشدّدون كانوا يعتبرون كل الذين لا يفكرون مثلهم بمثابة «التّوابين» أو ما يعادلهم ـ والحقيقة أن معظم هؤلاء الأنقياء المتشدّدين ما لبثوا أن أعلنوا عن توبتهم. . . ـ أما نحن فقد خضنا من جهتنا نضالاً هائلاً في السجن. كسبنا لأنفسنا مساحات، ولم نعد نقبع في الزنزانات، ونجحنا في جعل السجن بيتاً من زجاج حيث يستطيع الجميع أن يعرفوا ما الذي يجري فيه كل يوم، وفي كل الأوقات. كان ذلك نضالاً ديموقراطياً للغاية. . .

«وفي ذات يوم صمّم الحراس على القيام بمجزرة. فوضعوا كاغولات على وجوههم أو طاسات حديدية على رؤوسهم وانهالوا علينا ضرباً بالنواقيب والشواكيش. فطرحوا أرضاً مئة وعشر مساجين. أُصبت بارتجاج في دماغي وبصدمة في جمجمتي وتكسّر عدد من أضلاعي. كنت أرتدي البيجاما، ظلوا يصبّون الماء عليّ طوال ربع ساعة في الرابعة أو الخامسة صباحاً. ثم نقلوني فوراً من ميلانو إلى روما، هكذا،

بالبيجاما ومبلّلاً بالماء. لم أكن أقوى على الحراك. كان وجهي متورّماً، ككرة السلة. لم يقرّروا أن يعالجوني إلاّ بعد شهر، عندما فتحت النيابة العامة تحقيقاً بما جرى. وكان بينهم حارس غير مقنّع، فعرفته. كل هذا مكتوب في تقرير منظمة العفو الدولية لعام 1982.

«لهذا السبب أُخرجت من السجن، لأنني كنت شبه ميّت. . . أُدخلت المستشفى بعد شهر فقط. رصدوا على جسمي آثاراً زرقاء بقياس 21 سنتم على 21 سنتم. لم أتمكن من تناول الطعام قبل مضيّ فترة طويلة. لقد حصل ذلك في 22 سبتمبر، وخرجت من السجن في أغسطس. ثم مكثت في المستشفى ثلاثة أشهر ونصف. وصل وزني حينذاك إلى اثنين وثلاثين كيلوغراماً. وبما أنهم عادوا بعد أربعة أو خمسة أشهر ليطلبوا مني كشفاً طبياً جديداً. لم تكن لدي رغبة في العودة إلى السجن. فجئت إلى هنا.

ـ هل قُبض عليك بناء على أقوال أحد الذين تابوا؟.

ـ أنا، هناك توابون كثيرون يتّهمونني. أعرف بعضهم، لكن هناك آخرين لم أرهم في حياتي. إنهم يعطون عني معلومات تملأ صفحتين أو ثلاث صفحات، لكنني لا أعرفهم.

ـ هل إن ما يتّهمونك به يحتوي على بعض الحقيقة، أم أنه مُختَلق من ألفه إلى يائه؟.

ـ أعتقد أن المسألة نفسها قد حصلت للجميع، وليس لي أنا وحسب. هناك بالطبع أُمور غير صحيحة، لكن التّائب لا يقول الحقيقة حتى ولو قال أشياء صحيحة. لأنه شخص ينظر إلى التاريخ من خلال ثقب. فلا يفهم شيئاً. إنه لا يرى إلاّ الألاعيب والخزعبلات. يظن أن الأمر جرى فعلاً على هذا النحو، لكن هذا الأمر لا يكون صحيحاً، في

معظم الأحيان. . . عندما تلّوح لأحد بإطلاق سراحه إذا وشى على الآخرين، فإن أمره يكون قد انتهى. إذا كنت متّهماً بناء على هذه الأقوال، فإنني أرفض مناقشة اتّهاماتي. إن حيثيّات محاكمتي وحدها تصل إلى ألفي صفحة، مما يعني أن وقائع المحاكمة ربما وصلت إلى المليون. وقد كلّف تصوير الوقائع المذكورة عدة مليارات لير. عندما تريد أن تحصل على النسخة الأولى من وقائع محاكمتك فمن الأفضل لك أن تختار من بين الفقرات. إذ إنك إذا صوّرت نسخاً عنها بكاملها فإن الصفحة تكلفك 500 لير (2,25 فرنك) مع الختم أي أن العشرة آلاف صفحة تكلف خمسة ملايين (22500 ف. ف.) لكنك إذا أردت، فمن حقك الحصول على الكلّ. . .

«بعد توقيفي أدخلوني إلى غرفة كان فيها أحد المحامين وقاضي التحقيق ونائب عام الجمهورية. استجوبني قاضي التحقيق ثم قال لي: أنت متّهم بكذا وكذا جريمة. فسألت عن الأدلة، والتفت القاضي إلى النائب العام يسأله بدوره «هل لديك سؤال تطرحه على السيد مورلّي؟». أجاب النائب العام سبارتي: «نعم». ثم أصلح من جلسته وكأنما هو يؤذن بالانتقال إلى بحث الأمور الجدّية وقال: «يا عزيزي السيد مورلّي، إنني أعتبركَ واحداً من عشرة مسؤولين عن النضال المسلّح في إيطاليا. وأنا متأكّد من أنك لن تخرج من السجن طيلة حياتك. سوف أقترح أن تُنزَل بك عقوبة ثلاثين عاماً من السجن لانتمائك إلى عصبة إجرامية، فضلاً عن أنني سأتّهمك بكل الجرائم المنسوبة إلى المنظمة التي تنتمي إليها يا سيد مورلّي! ستبقى في السجن إلى الأبد، مفهوم؟ أعتقد أنك فهمت الآن جيداً إنك لن تخرج من هنا أبداً. وإذن فأنا أقترح عليك اقتراحاً بسيطاً جداً: فإذا أنت وقفت موقف «الصادق تجاه المحكمة» فإنني عندئذٍ أضع نفسي بتصرفّك. إنني أملك كارت بلانش [أي حرية

التصرف]، فأقوم عندئذٍ بما أستطيع القيام به. إنني لن أطلب منك أن تحدّثني عن وقائع تفصيلية، فأنا صرت أعرفها». ثم ذكر ما يقارب الخمسة عشر واقعة من الوقائع التي لم تكن معروفة علناً حتى ذلك الحين، والتي يعتقد أنه يقبض على حقيقتها بكلتا يديه. وأضاف: «إننا نعرف ثمانين بالمئة من الوقائع التي اقتُرفت، لكننا لا نعلم من يقف وراءها، من الذي يحرّك الخيوط. ونعتقد أنك على علمٍ بذلك، وإني أسألك الآن أن تقول لنا ما تعلم». قلت له: «إذا كنتَ في معرض الاستجواب، فاستجوبوني»، لكنه لم يقل شيئاً، ثم انصرف ولم أعد أرى له وجهاً. لم يجدني متعاوناً بما فيه الكفاية.

«كانت أقضيتي تتعلق بـ پريما لينيا [الخط الأمامي] وبمتروبولي، وهي مجلة صدرت عام 1979. وكانت الاتهامات تدور بشكل خاص حول نشاطي في ميلانو في صفوف الكوكوري (كوميتات كومّينستي ريڤولوسيوناري [اللجان الشيوعية الثورية]. لقد أُقيمت دعويان كبيرتان في ميلانو، حيث حوكم تياران عريضان من تيارات المستقلين: واحدة تتعلق بالاستقلالية المتحلّقة حول روسّو [الأحمر] وأُخرىٰ تتعلّق باتجاهات المستقلين كوكوري ومتروبولي (التي أُضيف إليها مناضلو پريما لينيا). والواقع، أنه لم يكن هناك قرابة بين بعض هذه المكوّنات: مثلاً، بين پريما لينيا ومتروبولي، كل ما كانوا يأخذونه عليّ من مآخذ، كان مصدره أقوال التائبين. لم يوجد شخص واحد يقول: «أنا فعلت كذا، وكان هو برفقتي».

«هكذا ففي الدعوى الواحدة كان من الممكن أن يوجد عضو في حركة پريما لينيا متّهم بقتل عشرة أشخاص إلى جانب محرّرين من المجلّة. إنهم لم يقولوا إننا نشكل فريقاً واحداً، لكنهم قرروا أن يحاكمونا معاً. كانت المسألة مسألة تسلسل زمني للأحداث. فقد جمعوا

بين ثلاث منظمات مختلفة بحجّة أنها كانت قد انبثقت جميعاً عن أصل واحد: سنساتريچا التي لم تكن منظمة بالمعنى الفعلي بل كانت صحيفة تصدر بغير انتظام نشأت في أوساط لوتّا كونتينويا (النضال الدائم] وبوتيري أو پيرايو التي كانت مداراً لبعض المبادرات. فكان يكتب في هذه المجلّة عمال من مصانع ألفا روميو [للسيارات] وغيرها من المنشآت وطلاب، لكن القضاة كانوا يعتبرون أن هناك منظمة سياسية واحدة. في حين أنه لم تحصل مبادرة موقّعة بتوقيع سنساتريچا.

«إنني لم أعترف بشيء خلال هاتين المحاكمتين، لأنني أرى أنه إذا كان تاريخ الحقوق قد حقق مكسباً معيناً فهذا المكسب يتلخّص في أن من واجب الاتّهام أن يقدم أدلّة اتهامه. إنني أعتبر أن المسألة هي مسألة كرامة الإنسان، قضائياً وسياسياً، وأن كرامته هذه تقتضي أن لا يُسلّم إلاّ بما يجري البرهان عليه. إنني لم أنكر أبداً أنني قمت بأعمال تخريبية. هذه حياتي، وأنا سعيد جداً لأنني قمت بهذه الأعمال. لكنني أنكر دائماً أن أكون ارتكبت أدنى جريمة. كنت أقول دائماً للقضاة: إنني أنتظر أن تقدّموا دليلاً واحداً ضدّي. فيقول القاضي: «لكنّ فلاناً قال...»، فأجيبه: «فلان يقول ما يُراد له قوله خاصّةً إذا كنتم تعدونه بالخروج من السجن بعد ثلاثة أيام». لقد قضى أحدهم ثلاث أعوام فقط في السجن مع أنه قتل سبعة أشخاص، بينما يقبع وراء القضبان شبان في السابعة عشرة أو الثامنة عشرة من أعمارهم لأنهم متّهمون بإلقاء قنابل مولوتوف على سيارة. وبعض الأولاد مكثوا في السجن مدة تعادل، بل تفوق، المدة التي قضاها فيه أشخاص قتلوا قتيلين أو ثلاثة، لكنهم أعلنوا توبتهم.

«لقد استُغلّ التوابون للفوز على الإرهاب، وقد فازت الدولة بالفعل. ولكن يجب الاعتراف بأنهم استخدموا قوانين الطوارىء وأعادوا

النظر في الدعاوي. لأن معظم الاتهامات، في البلد الطبيعي، لا تصمد طويلاً: ليس هناك أدلّة. كان هذا أسوأ الكوابيس التي عرفتها إيطاليا: لا تستطيع حتى أن تدافع عن نفسك. تسأل القاضي: «ولكن من الذي يتّهمني؟». فيجيبك: «هذا سرّ من أسرار التحقيق». فالقضاة كانوا يعتبرون أن التوابين يقولون الحقيقة دائماً، ولم تكن هيأة المحلّفين تسعى إلى التحقّق من صحة أقوالهم. كان معي في السجن شخص مُتّهم قال للقاضي ذات يوم: «لكنني لست الشخص الذي تحدث عنه التّائب، دعوني أواجهه». فأجابه القاضي، وكانت امرأة تنتمي إلى نقابة القضاة الديموقراطية: «سننظر في الأمر». وعندما سمحوا له بمواجهة الرجل، بعد إلحاح شديد وبعد مضيّ تسعة أشهر على توقيفه، شهد التائب بالفعل، أنه لم يكن الشخص الذي تحدّث عنه. واكتفت القاضية بالقول: «عدم المؤاخذة».

إن نقابة هذه القاضية التي لم تكلّف نفسها عناء إجراء التحقُّقات الأساسية كانت وراء الدعوة إلى عقد الندوة التي أتينا على ذكرها في الفصل الخامس، في الندوة المذكورة قدّم أحد الحضور، وهو أيضاً من القضاة، تحليلاً للعمل الذي قام به القاضي الشهير كالوچيرو الذي كان وراء موجة الاعتقالات في 7 أبريل 1979، وهي الموجة التي استهلّت التصفية القضائية على حركة المستقلين. فاستشهد صاحب التحليل، جيانكارلو سكارپاري بمقابلة مع كالوچيرو يقول فيها كيف أنه انطلق من «فرضيّة عمل» مفادها أن هناك «رجل واحد يقود الإرهاب في إيطاليا، وأن هناك منظمة واحدة تربط بين الألوية الحمراء وبين المجموعات المسلّحة المستقلين. هناك ستراتيجية تخريبية واحدة توحي بمهاجمة قلب الدولة ومهاجمة أسسها...».

إن اعتقالات 7 أبريل التي جاءت بمثابة التطبيق لهذه الفرضية

تناولت عشر سنوات من التاريخ التخريبي كانت قد بدأت مع مجموعة بوتيري اوپيرايو، ثم استمرت مع المستقلين وتابعت نشاطها عبر الإدارة الستراتيجية للألوية الحمراء، ممثلةً، برأي كالوچيرو، باثنين من أعضائها النشطين، نيچيري وف. براڤو. في الوقت نفسه صدرت في روما مذكرة جلب بحقّ نيچري وحده بتهمة اختطاف ألدو مورو واغتياله «شنّ الهجمات المسلّحة على سلطات الدولة». ويشير سكارپاري إلى أن مذكّرات الجلب لا تستند إلّا على تخمينات محضة وأنواع من الحدس والشبهات التي لا يؤيدها أيّ دليل.

ويروي نيچري في هذه الأيام فيقول: «أما بالنسبة لحالتي، فقد اخترع التائب مفهوماً في غاية الطرافة اسمه «لاسيكريتاريا سوچجيتّيڤي» (السكرتياريا الذاتية]، أي نوعاً من العشيرة أو المحفل الماسوني الذي ينظم كل ما كان يجري في تحركات ميلانو، لا فقط في أوساط المستقلين بل في الألوية الحمراء كذلك. كان هناك من يحرّك الجميع لأنه يتمتّع بذكاء خارق!».

إن سكارپاري يذكّر في مداخلته، بأنه سرعان ما تبيّن أن نيچري لم يكن يوماً في الإدارة الستراتيجية للألوية الحمراء، وإنه لم يقتل مورو، وإنه لم يكن منسقاً لأعمال عصبة مسلّحة. لقد برزت أدلّة وإثباتات أخرى في ما بعد، لكنها كانت عبارة عن عناصر جرى تجميعها عبر المقارنة بين أقوال بعض التوابين، أي بعد مرور وقت طويل على اعتقالات 7 ابريل. وعندما كان أحد هؤلاء التوابّين، بل أحد كبارهم، لأن المقصود هو بتشي أحد أوائل التوابين وأكثرهم ثرثرةً، يسجّل بعض التحفظات أو الشكوك حول نقطة من النقاط التي كان قاضي التحقيق بنى عليها أطروحته، كان بتشي هذا يجد نفسه في موضع الشبهة، وكانت هيئة التحقيق تضغط عليه وتنبهّه إلى أنه إذا تضافرت معلومات أخرى

على تأكيد ما يذهب إليه فإنه عندئذٍ سيخسر كثيراً مما كسبه بناءً على اعترافاته. ويخلص سكارپاري إلى القول:

«... يبقى أن نشير إلى أن الوصول إلى مثل هذه الإدانات كان يقتضي التدخل في المعلومات المعطاة وتحريفها حسب ما تقتضي «قواعد اللعبة». ونذكر، بشكل خاص، إنه قد ثبت تطبيق مبدأين من المبادىء التي تتنافى تنافياً كليّاً مع أبسط قواعد الحقوق: ترجمة الفرضيات ترجمة فورية إى مذكرات جلب، والاعتقال الوقائي الذي يستخدم من أجل البحث عن الدليل المفقود.

«وهذان مبدآن ليس فيهما، بالطبع، أي جديد، لكن الكثيرين كانوا يحاربونهما في ما مضى. أما اليوم فقد فُرض العمل بهما وتوسّع أمام موافقة الجميع، وأمام دعم قوى اليسار التاريخي دعماً نشطاً لتطبيقهما، ناهيك بالصمت المرتبك المديد الذي خيّم على القسم الأعظم من القضاة الديموقراطيين...».

لقد كُتبت هذه الأسطر عام 1982، بعد ذلك بخمس سنوات، لم يكن قد تغيّر أيّ شيء في مسار القضاء الإيطالي في معالجته لقضايا الإرهاب. وهذا ما يشهد به المحامي غوسيپي ماتّينا، أحد المحامين الإيطاليين الذي يروي في مجلة «أنّي 70» فيقول: «واليوم بالذات ناقشت أمام محكمة الجنايات والاستئناف أقوال أحد التوابين التي كانت تُعتبر بمثابة الحقائق المنزلة، دون أيّ تحقيق بشأنها، فقلت: «فلنقم باستطلاع معيّن لكي نرى ما إذا كان فلاناً قد سرق فلاناً الذي يزعم أنه رأى وجهه بالفعل». أتدرون بِمَ أُجبت: «ولكن لا حاجة بنا إلى ذلك، إذ إن هذا ما قاله التائب، وفي قوله ما فيه الكفاية!». ثم يضع المحامي قائمة بالانتهاكات القانونية التي ارتكبت باسم مكافحة الإرهاب: تصديق التوابين لمجرد سماع أقوالهم دون السعي إلى التحقّق من صحتها،

الاستخـدام المحموم لمسـألة الجـرائم المشتركـة عن طريق اللجـوء إلى قـانون العُصبـات المسلّحة وهـو قانـون كان قـد أهمل تـطبيقه بحيث أن معـظم المحامين والقضـاة كانـوا يجهلون وجوده، (استخـدام «التضـامن المعنوي» الشهير الذي شهدنا بناء عليه أناساً كان قد مضى على وجودهم في السجن ثلاث سنوات فإذا بهم يُتهمون بعملية قتل تمّت بعد اعتقالهم بثلاث سنوات؛ إلغاء حقوق الدفاع إما عن طريق الدعاوي المصغّرة وإما بناء على معايير حالة الطوارىء التي ألغت دور المحامي).

ويقول نيچري: «لقد تخلّى القضاة عن الفكرة القائلة بأن «الألويـة الحمراء و «المستقلين» كانا شيئاً واحـداً، لكنهم أبقوا على النـظرية التي تقول بأن هناك اتصالاً مبـاشراً بين النضـال المجتمعي والنضال المسلّح، وبين النضال المسلّح والإرهاب. وفي رأيي أن هـذه فئات ثـلاث وينبغي التمييز بينها».

إذا كان نيچري يمارس نوعـاً من السلطة الفكريـة، على حدّ قـول أصدقائه وأعدائه، فإن اورست سالزوني الذي كان عليّ أن ألتقي بـه ولو من قبيـل موازنـة الآراء، يضطلع بـدور الأب الرؤوف الـذي يـظل دائمـاً بتصرّف النّاجين من كبريات المعـارك المجتمعية لإيـطالية، فـلا يتردّدون في استدعائه لحلّ مشكلات تتراوح بين تصليـح انبوب يـرشح منـه الماء ومعـالجة همـوم أكثر جـديّة، من نـوع الهموم التي تنشـأ من العلاقـة مع القضـاء الفرنسي مثـلاً. يتحـدّر سـالـزوني من أرومـة الحـزب الشيـوعي الايطالي الثقافيـة. وقد مـرّ بكل تـاريخ أقصى اليسـار وحركـة المستقلين الإيطاليين. خلال أزمة 1977، كان يناضل في صفوف اللجان الشيـوعية التي انحلّت بعد ذلك بعـام واحد. وعنـدما جـرى توقيفـه كان يعمـل في مشـروع مجلة متروپـولي إلى جانب فـرانكـو بيپـرنـو ولانفـرانكـو بـاتشي وغيرهما من الأشخاص البارزين في حركة المستقلين الإيـطاليين. في 7

أبـريل 1977، داهم البـوليس الإيـطالي عـدة مـدن كبـرى تنفيـذاً لـ 22 مذكرة جلب، أصدرها القاضي كالـوچيرو. فقبض على أ. سـالزوني في روما وعلى نيچري في ميلانو. يحـدثنا سـالزوني عن مشـاعره حـول هذه العملية وذيولها:

اورست سالزوني: «في البـداية، عنـدما رأينـا مذكـر الجلب، كان الأمر في غاية الطرافة ـ فقد اتّهمونا بأننا الإدارة السرية لكل المجموعـات المسلّحة في إيطاليا، أي الألوية الحمراء ومجمـوعات المستقلين وپـريما لينيا ـ بحيث لم ينتابنا قلق شديد. اعتقدنا أن في الأمر لعبـة تُمارس على أبواب الانتخابات، لم نكن ندري في أية دوّامة وقعنا.

«إن الاتهامات التي وجّهت ضدّنا كانت نتيجة لعمليات ذهنية واعية إلى هذا الحد أو ذاك عند القضاة ومـرتبطة بثقـافتهم الستالينيـة المبطنـة. فقد كان كل قضاة التحقيق ووكلاء النيابة إما مقرّبين من الحزب الشيوعي الإيطالي، وإما مـرتبطين بـه في حال كـونهم غير مسيَّسين. في كـل هذه القضـايا كـان الحـزب الشيـوعي الإيـطالي يلعب دور الـوزارة السيـاسيـة العلنية. وكان يتحكّم بمعـالجة القضـايا المـذكورة فهمٌ بـوليسي للتاريـخ ناجم عن تزاوج المنطق الستاليني ومنطق رجال الشرطة. هـذا فضلاً عن مشاعر العظمة التي كانت تستبدّ بـالقاضي كـالوچيـرو إذ كان على اقتنـاع راسخ بصحّة فرضيّته، هذه الفرضية التي طُوِّبت بـاسمه، والتي تقـول إن هناك مركـزاً واحداً هـو الذي يـوجّه مختلف تيـارات التخريب المجتمعي ومختلف أشكـاله: فمن جهـة، هناك حـركة المستقلين التي تعمـل على المكشـوف، ومن جهة أخـرى، هنـاك المجمـوعـات غيـر المتبلورة التي تتفـاوت في مدى سـرّيتها من طـراز الإرهاب الغـامض، ومن جهة ثـالثـة أيضاً، هناك پريما لينيا والألويـة الحمراء. حسب فـرضية كـالوچيـرو، لم يكن مؤتمـر بوتيـري أو بيرايـو الذي انعقـد في يـوليـو 1973 وأسفـر عن

انقسام دراماتيكي، إلاّ عبارة عن مسرحية. فالانقسام كان في رأيه انقساماً مفتعلاً وتمثيلية أسفرت عن نشوء نوع من الإدارة المشتركة بين، جناحي بوتيري اوبيرايو بالإضافة إلى الألوية الحمراء، إلخ. كانت هذه رؤية تخريفية تماماً تتخهلّلها أوجه ذات دلالات بالغة: مثال ذلك، هذا التفكير الشيطاني الذي نُسب لينچري؛ فقد كان من المستحيل، بالنسبة لهم، أن يسلّموا بأن الألوية الحمراء كانت تُوجَّه من قِبل طالب قديم في علم الاجتماع، وتقنيّ يعمل في مصنع، وعدد من العمال. كان ينبغي أن يكون في قيادة الألوية مثقف واحد كبير على الأقلّ.

ـ ما الذي كان يستند إليه كالوچيرو؟ إذ إن مختلف أنواع التخريف تجد دائماً عناصر تؤيدها في الواقع...

ـ إن الجواب على هذا السؤال يميّز رأيي عن رأي نيچري وآخرين: كان كالوچيرو يستند إلى تماسْ فعلي في أوساط الحركة، إلى تداخل فعلي في التجربة الجماهيرية، كان يستند على أمر صحيح هو أن «الارهابيين» كانوا مناضلين جاؤوا من الحركة، من المصانع، من الأحياء، من المدارس، من اللجان الأساسية، من التجمعات. لم يأتوا فقط من بوتيري أو پيرايو ومن حركة المستقلين، اللتين غالباً ما يدور الكلام عليهما، بل أتوا أيضاً من مجموعات يساروية أعرق من الناحية الكلاسيكية، مثل لوتّاكونتينوا. لقد كان هناك دائماً تحولات وأنواع من النزف باتجاه المجموعات الصداميّة. وقد نجم هذا التحول وهذا النزف عن ظروف مجتمعية معيّنة وعن تناسل ايديولوجي معيّن أيضاً، باعتبار أن الحركة ليست فقط أشدّ أطرافها تخريباً، بل أيضاً من حيث المجموعات التي لا تؤمن بالنضال البرلماني الكلاسيكي، والماديين إلخ...) كانت قد بسّطت العنف وقرّبته من أذهان الناس. وللتأكّد من ذلك ما علينا إلاّ أن نقوم بدراسة الشعارات والأغاني وهتافات المظاهرات التي كانت قد

اعتُمدت سنوات وسنوات. كم مرّة شاهدنا رموزاً لمشنقة يتدلّى منها ألدو مورو في المظاهرات العماليّة...

«بالعودة إلى 7 أبريل 1979 وإلى دوافع كالوچيرو، كان هناك إذن ذلك الجانب التعظيمي - الايديولوجي. ولكن كان هناك أيضاً منطق ذكيّ، وإنْ على طريقته الخاصة؛ هذا المنطق يقوم على نقل الحدس الاستراتيجي والنظرية الاستراتيجية العسكرية المأثورين عن الجنرال دالّا تشيزا وتطبيقهما على الحيّز القضائي. والواقع أن دالّا تشيزا كان قد أدرك أمراً فعلياً ظل نيچري يُنكره بصورة انتهازية: لقد كان هناك تداخل وثيق بين المجموعات المسلّحة الأكثر سرّيةً وبين الحركة، فكان الجنرال يقول، بالتالي، إنه لا يسعنا بالطبع أن نهاجم الحركة بأسرها ولا الحركة العمالية بشكل عام، لكن المفصل كان يقع عند الجزء المتطرّف الجذري من الحركة المجتمعية. كان ينبغي إذن تفريغ (الأكواريوم) من الماء حتى يكون من الممكن إلقاء القبض على السمكة: هذه، بكل بساطة. نظرية عسكرية؛ ومن أجل تنفيذها كان ينبغي أن يُداس على كل مبادىء الدولة في الحقوق: أي الطابع الشخصي البحت للمسؤولية الجزائية، ثبوتيّة الدليل في مجال الاتّهام، إلخ... لكنها أيضاً نظرية صحيحة وفعّالة. فقد مشي حالُها. وبالتالي فقد وجه ضربته، عند هذا المفصل الذي يقع بين الشرعية واللاشرعية، إلى كل الذين كانوا يتحركون، بوصفهم الجزء الظاهر من جبل الجليد. كان المقصود نزع الشرعية عن التنظيمات المسلّحة وعزلها. ثم العمل، انطلاقاً من قمعها، على تأسيس ممارسات وقواعد قضائية من شأنها أن تتيح في المستقبل نوعاً من التطبيع الوقائي والتمكّن من تصفيح كلّ ما من شأنه أن يكون استقلالياً أو مستقلاً أو مشاكساً.

ــ أتعتقد أن المسألة كانت بمثل هذا الوضوح في أذهانهم؟

ـ لا. لقد كان دالّا تشيزا المرحلة الأولى من هذا التفكير. وكان كالوچيرو ترجمةً لنظرية دالّا تشيزا. أما القاعدة التشريعية فقد كانت مقولات الحزب الشيوعي والنقابة التي تتحدث عن الضرورة الملحّة لوجود تيّار مضادّ للإرهاب، وللتخريب بشكل عام. لقد أجاد الشيوعيون استعمال نظرية قانونية كان قد توسّع بها في إيطاليا، ومنذ بداية هذا القرن، الخبير القانوني سانتيرومانو الذي كان يرى أن الضرورة هي في أساس الشرعية: فإذا كان من الواجب الدفاع عن الدولة الديموقراطية، فإن هذه الغاية تبرّر بالتالي، استعمال كل الوسائل، تبرّر الإطاحة التامّة بكل الضمانات الشرعية. ولا ننسى الدور الذي لعبته الصحافة الإجماعية. إذ ليس ثمّة صحف مُعارضة في إيطاليا».

في ندوة القضاة الديموقراطيين التي أشرنا إلى انعقادها أعلاه، وقف الخبير القانوني باولو دوزي ليُعرب عن أسفه تجاه «المحاكمات عن طريق الصحافة» كما قال: فقد رأى أن معلومات الصحف الإيطالية قد استخدمت للتأكيد على أن الحقوق التي تضمنها أُصول المحاكمات صارت حرفاً ميّتاً. فقد عرضت الصحافة والأحزاب اليسارية الكبيرة «بصورة لا نقدية» فرضيّات الاتّهام، «وأضفت شيئاً من القيمة والاعتبار على صورة للسلطة القضائية طغت فيها القيم المستجدّة على التقيُّد بأُصول المُحاكمة. لقد شكّلت هذه الوقائع كلها مجالات وفُرص صير إلى التعبير من خلالها، وبصورة جديدة وفاقعة، عن هذا الحدث الفريد من نوعه: وهو أن الصحافة ووسائل التعبير التي لا ترى الأُمور إلّا من الخارج، جعلت من نفسها أداة من الأدوات الداخلية لسيرورة الأصول القضائية... فكان من الممكن، عن طريق الصحافة، تعزيز الثقة بأن هناك أدلّة ثبوتية لا مجال للشك بصحتها، تنوء بثقلها على المتّهمين («انها بين أيدينا»، «الأدلّة موجودة!») غير أن هذه الصحافة كانت تلزم

الصمت حين يتبيّن أن معظم الأدلة المذكورة غير صحيحة، فلا تعود إلى الكلام من جديد إلاّ لتأتي على ذكر ما كان صالحاً منها لتحويل المتّهمين أمام القضاء، أو كان جديداً ومختلفاً. . . ومن الممكن عن طريق الصحافة أيضاً استخدام الثقل المعنوي لأعمال في غاية الخطورة لم تحصل على الاطلاق، لكن المتّهمين كان من الممكن أن يقوموا بها. . . لولا القبض عليهم في 7 أبريل 1979. . .».

المستعصون على التسليم:

ليس هناك إذن أيّ تجاوز في استعمال اللغة عندما نطلق على الإيطاليين الذين هربوا من مثل هذا الوضع اسم اللاجئين، مهما كانت طبيعة المخالفات التي ارتكبوها. كان اليسار الفرنسي قد احتج على التزام حكومة ف. جيسكار دستان تجاه الدولة الايطالية بتسليمها [الايطاليين الموجودين على الأرض الفرنسية]. وعندما وصل اليسار إلى السلطة عام 1981، قرّر إعادة النظر في وضع اللاجئين. فاجتمعت في وزارة الداخلية لجنة برئاسة لوي جوانيه، المستشار القانوني لرئيس الوزراء، والمفوّض جنتيال الذي كان في ذلك الحين نائب مدير الاستخبارات العامة. وصدرت عن غرفة وزير العدل نشرة تحدّد السياسة الواجب اتّباعها في هذا الصدد، وتتلخّص هذه السياسة بتسوية أوضاع الاشخاص الملاحقين في إيطاليا بتهمة المسّ بسلطة الدولة وتشكيل عصبة مسلّحة. من الملاحظ هنا أن ذهنية قرار العفو الصادر عام 1981 هي الطاغية: فالدولة الديموقراطية تصفح عن أولئك الذين أساؤوا إليها على أمل أن ينتظموا في الصف. ثم قدّم محاموا اللاجئين لوائح لوزارة الداخلية بأسمائهم وأسماء عائلاتهم وتواريخ ولاداتهم وأمكنة إقامتهم. وكانت لائحة المحامي ج. پ. مينيار تضم 115 اسماً. «كان ذلك ـ على حدّ قوله ـ نوعاً من الميثاق، تقول بموجبه الدولة: نتعهّد بعدم

تسليمكم ونعمل على تسوية أوضاعكم شرط أن تحترموا النظام الفرنسي الداخلي وأن لا تقوموا بأيّ عمل ضد الجمهورية الإيطالية». والواقع أن الإيطاليين ظلوا حتى ذلك الحين في وضع ملتبس: إذ كان يصار إلى تزويدهم ببطاقات إقامة دون أن يكون واضحاً، في بعض الأحيان، على أيّ أساس أو بناء على أية معايير. ولم يكن يصار إلى إزعاج اللاجئين منهم، اللهم إلاّ بين الحين والآخر، عندما يُهدد فلان أو فلان بتسليمه إلى سلطات بلاده. لكن التهديد المذكور لم يكن يُنفَّذ حتى ذلك الحين. عام 1982 حصل الإنذار الأول: فقد أوقف اورست سالزوني الذي كان قد اعطي بطاقة إقامة لمدة سنة واحدة، ووضع في السجن بانتظار تسليمه من قِبَل الحكومة الفرنسية [إلى السلطات الإيطالية].

يقول سالزوني: «عندما وصلت إلى باريس في أواخر العام 1981، كانت هناك مساعي لتحسين أوضاع اللاجئين الإيطاليين، بمبادرة من لانفرانكو باتشي وانطونيو بيلاّفيتا، فضلاً عن لويجي زيزا أحد المحامين الإيطاليين. في ذلك الحين كان هؤلاء الثلاثة يشكلون نوعاً من الهيئة التي تتابع شؤون اللاجئين الإيطاليين. وكان المحامي مينيار، أحد المحامين الاشتراكيين اللامعين، هو الذي بادر إلى القيام بهذا المسعى. وذلك بأن استغل خطوته عند المحامي لوكليرك، واتصل بجوانيه وغيره من المستشارين، وحصل على وعد بتسوية أوضاع كل الذين يرغبون بتسوية أوضاعهم. ثم بدأ إعداد اللوائح التي كانت تضمّ أسماء الجميع، باستثناء الذين رفضوا هذه الطريقة في معالجة وضعهم. لكن الأمور ما لبثت أن تعسّرت، ولم يُعرف السبب بشكل واضح. وأصرَّ عليَّ مينيار والأصحاب طالبين مني أن أضمّ اسمي إلى اللوائح، لكنني تحفظت وقلت لهم إن التوسط في قضيتي كان أكثر مما هو الآن».

في صيف 1982، كان الهجوم المسلّح على شارع دي روزييه

عبارة عن انعطاف في سياسة مكافحة الإرهاب. فالتفكير المتأنّي الذي كان يدعو إليه بعض المستشارين الحكوميين، ونموذجهم ل. جوانيه، تراجع أمام التصوّرات البوليسية التي اعتبرت أن اللاجئين الإيطاليين إرهابيون، سواء بالفعل أو بالقوة. وهكذا أعلن غ. دوفير، غداة الهجوم المسلّح، إن على فرنسا أن تعيد النظر في سياستها المتعلقة بحق اللجوء. وعندما طالب القضاء الإيطالي بتسليمه سالزوني، بناء على أقوال التوابين الذين اتّهموه بعدة محاولات قتل، لم يجد رجال البوليس حرجاً في توقيفه: وكان الرجل قد أعطى عنوان إقامته عندما حصل على بطاقة إقامة، أي قبل ذلك بشهر واحد. وبما أن غرفة الاتهام في باريس أعطت رأيها بالموافقة [على اقتراح دوفير]، فقد صار تطبيق القرار أو عدم تطبيقه راجعاً إلى مشيئة الحكومة. وتقول عدة مصادر إن ر. بادينتر كان من أنصار التسليم، لكن فرنسوا ميتران حسم الأمر في النهاية إذ قال: «إذا كانت المسألة بهذه الخطورة، فإنكم تكونون قد أخطأتم باتخاذ قرار تسوية الأوضاع. والخطأ لا يُعالَج بخطأ آخر».

ويتابع سالزوني فيقول: «لقد قام البعض بتحرّك لدعم قضيتي. ونشرت جريدة لوموند مقالاً لفيليب بوشيه بعنوان: «الدولة وكلمة الشرف» يقول فيه: «لكنكم رغم كل شيء، قلتم لفلان من الناس إن بوسعَك أن تبقى هنا باطمئنان، وإن بإمكانك الخروج من الظل، ثم ها أنتم تعتقلونه في مكان إقامته الذي أعطاكم عنوانه». بعد ذلك أطلق سراح سالزوني، لكن وضعه ظل مضطرباً تجاه القانون: إذ لم تُجدَّد بطاقة إقامته ولم يُسمح له بالعمل.

على أثر سالزوني، اتُخذت إجراءات لتسليم خمسة وأربعين لاجئاً إلى بلادهم. ويقول اورست: «في ظل الحكومة الاشتراكية، ربما كان

ذلك من باب العراقيل التي يلجأ إليها بعض رجال البوليس أو بعض القضاة لإحراج الحكومة، أما في ظل اليمين فقد كانت قرارات فعلية».

كما قال لي نيچري: «في فرنسا تعرّضنا دائماً للضغط. ففي ذلك الحين [مارس 1988] كانت تلك المرة الأولى التي لم يكن فيها أحد من الإيطاليين في السجن. وكان الضغط على جماعتنا مثاراً للحساسية دائماً، بحيث يمكن اعتباره مقياساً للحفاظ على الأمن الكلاسيكي. فكانوا يبقوننا في حالة تيقّظ دائمة منعاً لنا من أن ننظم أنفسنا وأن نعبّر عن وجهة نظرنا السياسية».

أما أورست سالزاني فقد برهن على أنه مناضل لا يكلّ، إذ وجد لنفسه قضية جديدة في الدفاع عن مواطنيه المهدّدين بإعادتهم قسراً إلى بلادهم:

«منذ أن وُجدت هنا، كان موقفي بسيطاً جداً. كان عبارة عن خطاب فقير، خطاب نقابي، فقد حاولت أن أقول عند وصولي: دعونا نتجمع حول الحد الأدنى، ولنناضل من أجل حق اللجوء للجميع، دون أي تمييز، دون أي معيار من معايير الامتياز، لا على أساس الانتماء إلى تنظيم ما، ولا على أساس فداحة الجرم، ولا على أساس تقديم التنازلات للنظام، اللهم إلاّ الوعد بأن لا نتخذ من موئل لجوئنا منطلقاً لعمليات حربية.

«كان يُفترض بهذا الموقف أن يكون طبيعياً جداً. لكن الذين تبنّوه لم يتجاوز عددهم أكثر من خمسة عشر أو عشرين شخصاً، من أصل حوالي ثلاثمئة لاجىء. صحيح إن الأكثرية الصامتة لم تكن تهتّم بمَثل هذه المسائل، وإنها كانت غارقة في مشكلات مادية، وتسعى قبل كل شيء إلى الانخراط في المجتمع الفرنسي عن طريق القيام بأبحاث في الجامعة أو عن طريق العمل في قطاع البناء. وكانت هناك أيضاً كتلة

«هيولانية» عمدت إلى استعادة الموقف المتصلّب الذي كنا عهدناه في إيطاليا، لكنه بدا هنا مضحكاً نظراً لأنه لم يعد بيننا من يقوم بأي نشاط نضالي. فكانت هذه الكتلة تقول: «لا. لا يجوز أن نطلب حق اللجوء من دولة برجوازية أو من دولة اشتراكية ديموقراطية. إن طلب السماح بالإقامة يعني عملياً انقسام المرء على نفسه». والغريب في الأمر هو أنني اتُّهمت بأنني اشتراكي - ديموقراطي في حين أنني لم أقم لأيّ مسعى لحسابي الخاص ولم أحصل على بطاقة إقامة. فكان المتصلّبون يقولون: سوف يُسلِّم الجميع. فإذا استُثنيت أنت من التسليم مع أنك تعيش في العلن، فلأنك عقدت اتفاقات سرّية من وراء ظهرنا. وبعد أن أُوقفوا ووجدوا من يدافع عنهم صاروا هم بدورهم يعيشون في العلن. لقد شتمني بعضهم في راديو موفانس، ولما قبض عليهم عملت على تنظيم الدفاع عنهم...

«مقابل ذلك كان هناك موقف جماعة نيجري. كانوا يقولون إننا لا نستطيع أن نناضل في سبيل حقّ الجميع باللجوء. فلنأخذ حالة سرجيو ثورناغي. فقد أوقف في فرنسا، وكان محكوماً عليه بالسجن المؤبد في ايطاليا بتهمة الانتماء للألوية الحمراء، طابور دولتر ألازيا. كما اتّهم باغتيال أحد كبار الصناعيين. وفوق ذلك، لجأ إلى الحياة السرية هنا، لا لأنه يريد القيام بنشاط معيّن، بل لأنه لم يعد يثق بأحد... في البداية نقل إلينا بعض المحامين إن بادنتر يقول: «لا نستطيع أن نسمح لأناس من الألوية الحمراء بالبقاء في بلادنا» أو «إننا لا نستطيع السماح لقتلة ألدو مورو». فقلت لهم: «إن بادنتر رجل قانون. نستطيع أن نسأله: من هم قتلة ألدو مورو؟ ثم إنه ليس هناك من إدانة مُبرَمة، وفي النهاية قد يتبيّن إن المتّهم بريء».

«لقد كان أصدقاء نيجري ملكيين أكثر من الملك. فهم لم

يكتفوا، بخصوص قضية تورناغي، بنعتي بالجنون لأنني نظّمت عملية الدفاع عنه وعقدت مؤتمراً صحفياً، بل قالوا إنني شخصياً أشكّل خطراً على الجماعة بكاملها، وأنني أزجّهم بمواقف تورّطهم. مع ذلك، فقد فزنا في قضية تورناغي، بمساعدة المحاميين فليس وماريتنو: فصدرت مذكرة بعدم الموافقة. وإذن، فقد كان الحق بجانبنا، لكنكِ إذا تحدثت مع جماعة نيچري فإنهم سيقولون لك، بالطبع، صحيح أنه لم يجرِ تسليم أحد حتى الآن، ولكن لولا هذه السياسة التي اتبعها اورست لكانت أوضاعنا قد سُوّيت بشكل أفضل مما هي عليه اليوم...

«ينبغي أن أحدّثك أيضاً عن الوشايات والتحريفات التي تعرّضتُ لها... علماً أن زوجتي كثيراً ما تقول لي إنني إذا تحدثت عن هذه الأمور فسوف يعتبرونني مهووساً... من جهة، هناك الأنقياء المتشدّدون الذين يعتبرونني عدواً لهم أكثر مما يعتبروا نيچري عدواً. إذ إنهم يعتبرون نيچري بالفعل من البرجوازيين. أما أنا فإنني أقرب إليهم، وبالتالي أشدّ خطراً عليهم. فهم يزعمون أنني عقدت اتفاقاً مع الاشتراكيين. من جهة أخرى، يُشيّع الآخرون ـ وأنا أملك الأدلّة على ما أقول ـ إن السبب الذي يدفعني إلى الدفاع عن أيٍّ كان يكمن في أن لديّ مشروعاً إرهابياً على المستوى الأوروبي، وإنني أعمل على الانخراط في إرهاب يشمل أوروبا كلها. لذا صار بعض الأشخاص حذرين جداً تجاهي. والأخطر من هؤلاء، ليسوا أولئك الذين يتّبعون هذا الأسلوب الستاليني القديم إذ يلجأون إلى الوشاية والنميمة عن وعي وتبصّر؛ الأخطر من هؤلاء هم الذين يقولون هذا الكلام عن حسن نيّة وطويّة. فهم لا يستطيعون أن يدركوا أن بوسعك أن تدافع عن عضو سابق في الألوية الحمراء انطلاقاً من مناقبيّتك أنت بالذات. إن المجموعة المبادِرة الصغيرة التي تعمل من أجل العفو والتي أنتمي إليها

شكلت رابطة بموجب قانون 1901، من أجل التعاون والتضامن بين اللاجئين الإيطاليين. لكن هذه الرابطة لا تعدو كونها، لسوء الحظ، سوى اسم فقط، لأننا لا نملك الوسائل التي تجعلها تقوم بمهامّها. إننا ندافع عن الجميع، الانفصاليين والمتشددين والمتطرفين. على كل حال، لا بدّ من أن يأتيك النقد من أحد المقرّبين».

الغريب في الأمر هو أن الحكومة الفرنسية رفضت، على طريقتها، أن تدخل طرفاً في التمييزات التي أراد أصدقاء نيچري أن يفرضوها. لقد امتنعت الحكومات التي تعاقبت خلال السنوات السبع من حكم فرنسوا ميتران عن تسليم اللاجئين الذين طالب بهم القضاء الإيطالي، رغم موافقة غرفة الاتهام الفرنسية مرات عديدة على هذا التسليم. والأمر الذي لا يقلّ غرابة هو الآخر، هو أن الحكومة اليمينية لا يفوتها، عندما تتحدث عن برنامجها الأمني، أن تشير إلى هؤلاء «البريغاديست» [أعضاء الألوية] المزعومين الذين تؤويهم فرنسا بناء على رحابة صدر اليسار وأريحيّته. ففي اجتماع الجمعية الوطنية الذي حصل في اكتوبر 1985 وأتينا على ذكره أعلاه، عرض روبير باندرو آراءه حول الإرهاب، وكانت النقطة الوحيدة التي يمكن اعتبار مداخلته حولها بمثابة التمهيد لسياسة حكومة شيراك تتعلّق باللاجئين الإيطاليين.

فهو يتحدث بصددهم عن «هذا التساهل الذي لا يُطاق»: «منذ مايو 1981، لجأ بين 150 و200 إيطالياً من الألوية إلى باريس، وحصل حوالي الأربعين منهم على بطاقات إقامة، بينما يعيش الآخرون بصورة غير مشروعة، يُتساهَل تجاهها وإنما لا يُعتَرف بها. هل ينبغي التذكير بأن الحكومة رفضت دائماً أن تستجيب للطلبات المقدّمة ضدّهم من قِبَل إيطاليا، رغم أن غرفة الاتهام قد أعطت رأيها بالموافقة على حوالي خمسة عشر طلباً من تلك الطلبات؟».

لماذا كان إذن للحكومة التالية، التي كان السيد باندرو أحد أعضائها، أن تحافظ على هذا الموقف الذي يتحمّس لشجبه هنا وزير الدولة المقبل للشؤون الأمنية؟.

في بداية الولاية الاشتراكية الأولى، كما يقول المحامي مينيار: «أبدت الحكومة الإيطالية امتعاضاً شديداً تجاه رفض نظيرتها الفرنسية، واتّخذت تدابير دبلوماسية مشدّدة. وانهال بعض المحامين الإيطاليين على القضاء الفرنسي بتقديم الطلبات في محاولة لدفعه إلى تغيير رأيه. لكنّ هذه الضغوطات توقفت ابتداءً من 1984 ـ 1985. كان هناك قطاع بكامله من المجتمع الإيطالي والطبقة السياسية الإيطالية يحبّذ سياسة العفو. وعندما جاء فريق شيراك لتسلُّم دفة الأمور كان هناك من يتساءل عمّا إذا كان الفريق المذكور سيغيّر اتجاه المسيرة. [حصلت هذه المقابلة في 15 مارس 1988). لكن الموقف الرسمي لم يتغيّر تغيّراً فعلياً. إني أرى أربعة أسباب لذلك: أولاً: عدم وجود ضغوطات جديدة من جانب الحكومة الإيطالية. ثانياً: موقف رئيس الجمهورية الذي يميّز بين وضع اللاجئين الإيطاليين ووضع الباسك الذين يستخدمون جزءًا من الأراضي الفرنسية لتنفيذ أغراضهم. ثالثاً: احترام اللاجئين الذين تقدّمت لوائح بأسمائهم للميثاق المعقود. رابعاً: التعقّل البوليسي. لقد تحدّثت حول هذا الموضوع مع المفوّض جنتيال، فقال لي: «لدينا ما يكفي مما يجب القيام به تجاه الإرهاب الشرق أوسطي. فلماذا نتحرّش بمشكلة إيطالية لا وجود لها؟».

«والواقع أن سياسة الحكومة الاشتراكية كانت بمثابة الاختبار الشفّاف من أجل المبادرة إلى إيجاد حلّ هادىء للمشكلة. فقد برهنّا لإيطاليا أن هؤلاء الأشخاص الملاحَقين هناك يستطيعون الانخراط من جديد في ظل الديموقراطية، وأن العفو بالتالي أمر معقول. إن ما يُملي

إتخـاذ هذا المـوقف هـو الاعتـراف بـأن أعمـال العنف التي شـارك فيهـا اللاجئون كـانت نتاجـاً لظاهـرة الانقسام المجتمعي التي طـاولت شرائـح واسعة من السكان. وهذه حجة كانت غرفة الاتهام بالذات تـأخذهـا بعين الاعتبار».



8

فرنسا، موئل اللاجئين : الباسك

في 3 اكتوبر 1987 ، طلب ديني لانغلوا وبضعة أشخاص آخرين مقابلة وزير الداخلية، للإعراب عن احتجاجهم على العملية البوليسية التي كانت تتم في ذلك اليوم في بلاد الباسك الفرنسية. لم يكن المحامي ـ الكاتب ورفاقه الناقمون يغذّون أيّة أوهام: إذ لم يكن هناك أية منظمة من منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان لترعى قضيتهم أو تضمن حقّهم. كما أنه لم ينزل متظاهر واحد إلى الشوارع الباريسية عندما بدأت أجهزة الراديو والتلفزيون تذيع النبأ. لذا فقد فوجئوا عندما وافق السيد ستيفانيني، مدير غرفة ر. پاندرو، على استقبالهم، وجلس يستمع، بتهذيب، إلى هؤلاء المحتجّين يعبّرون له عن استيائهم تجاه ما يجري.

رجال من فرقة مكافحة الإرهاب (GIGN) يعتلون السطوح أو يتسلقون واجهات الأبنية، طائرة مروحية تحلّق فوق بايونّ، أبواب تُقتحم أو تُخلع بالمعاول، أطفال يُجرّون مع ذويهم، نقاط مراقبة وتفتيش في كل مكان: رجال بوليس ودرك ودرك مجوقل جاؤوا من باريس وبوردو وتولوز وپو، إلخ. قاموا في ذلك اليوم بأكبر مداهمة عرفتها المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية. صير إلى تفتيش بين 110 و120 بيتاً، وقُبض

على 120 شخصاً في بلاد الباسك، ولكن أيضاً في بوردو وكركاسونيا وأنجي . . . وتمّت كل هذه العملية على مرآى من صحافيين باريسيين كانوا قد أخطروا بها من قبل.

أخذ مساعد وزير الدولة لشؤون الأمن يناقش زائريه حول الشكل. كانت لجان دعم اللاجئين الباسك، إبّان الحملة التي نظّمتها تحت شعار «بيت لكل لاجيء»، قد أعدّت لائحة بأسماء أربعمائة شخص ممّن أعربوا عن استعدادهم لإيواء الباسك الاسبانيين في بيوتهم. وقال السيد ستيغانيني لمحدّثيه إن اللائحة المذكورة صودرت أثناء عملية جرت في سان ـ بي ـ سور ـ نيفل، وانها استخدمت للقيام بالمداهمة الراهنة. هل كان في الأمر مناورة ترمي إلى إحباط جهود الدعم؟ على كل حال، اعترف السيد ستيفانيني، في سياق الكلام، بأن هناك عدداً من رجال البوليس الاسبانيين حضروا إلى فرنسا لمشاهدة العملية، وأن آخرين غيرهم ينتظرون على أهبة الاستعداد في الجانب الآخر من الحدود. كان ديني لانغلوا وأصدقاؤه على علم بأن هناك عمليات إبعاد لبعض اللاجئين، نحو اسبانيا وغيرها من البلدان. فحصلوا على وعد بأن لا تُكره الأمّهات من ربّات البيوت على العودة إلى أسبانيا وأن تلزمن بيوتهنّ. وخلال الحوار المتوتّر الذي جرى بين ممثّل الحكومة ومحدّثيه أدلى الأول بهذه الملاحظة التي تعبّر عن تكالب هاديء: «دعونا من الكلام، ليس للاجئين أن يتذمّروا. في السابق كانوا يُقتلون، أما اليوم فهم يُبعَدون وحسب. وهذا أفضل لهم».

اللاجئون، هؤلاء الكحيانون، هؤلاء الجربانون:

إذا قمنا باستطلاع نسأل فيه الفرنسيين أية مجموعة إرهابية قتلت في رأيهم أكبر عدد من الأشخاص في بلادهم خلال السنوات السبع أو

الثماني الماضية؟، فمن الأرجح أن تتوزع لائحة الجوائز تبعاً للنسق التناقضي التالي: لجنة التضامن مع المساجين السياسيين العرب (CSPPA) وجيش التحرير الأرمني السري (ASALA) والعمل المباشر. غير أن هذه المجموعات تتراجع ولا شك أمام مجموعة رابعة: ففي حين أن لجنة التضامن (CSPPA) قتلت خمسةَ عشر شخصاً، وأن منظمة جيش التحرير الأرمني (ASALA) قتلت بين الثمانية عشرة والعشرين، وأن العمل المباشر قتلت أربعة، نجد أن (GAL) مجموعة مكافحة الإرهاب التابعة للمخابرات الأسبانية (الغال)، قد اغتالت أربعة وعشرين شخصاً. فأقلّ ما يمكن أن يقال، والحالة هذه، هو أن التعبئة البوليسية والسياسية والإعلامية ضدّ أخطر المجموعات الإرهابية في فرنسا لم تكن تُقَارَن بما أعِدَّ لمواجهة نشاطات التنظيمات الأخرى. وإذا لم تكن التعبئة المذكورة قد وصلت، من حيث صداميّتها، إلى مستوى أعمال لجنة التضامن (CSPPA)، فإن مجموعة مكافحة الإرهاب الأسبانية (GAL) قد نجحت في فرضٍ نوع من الرعب الدائم والعميق لم تتوصّل إلى فرضه أيّة مجموعة أخرى. صحيح أنها توصّلت إلى ذلك في معظم الأحيان على حساب جزء من السكان لم تكن الحكومة الفرنسية على الأرجح تضع مسألة الدفاع عنه على رأس اهتماماتها. إذ إن معظم الذين قتلوا كانوا من الأجانب، بل أجانب مرّئيين: فقد كانوا من التابعية الاسبانية ويُعربون عن انتمائهم إلى القومية الباسكية.

لكي تتبيّن لنا تلك الوطأة التي تمكّنت منظمة الغال من الإناخة بها على صدور جماعة من اللاجئين ما فتئت تعبّر يومياً عن تلاحمها وحيويتها في المجالات العامة، يقترح علينا أحد المقالات التي نشرتها مجلة أوبرتزال أتيكا (وكلمة اوبرتزال تعني «قومية») أن نقوم بجولة مفيدة كل الفائدة. عنوان المقال: «المرشد الأمين لمن زار بلاد الباسك وأهلها المضطهِدين من السوّاح والمصطافين»:

«بايونّ: مدينة تعرف كيف تستقبل زوارها.

«تستطيعون أن تزوروا فيها شارع دي تونلييه حيث موقف السيارات الذي اختُطِف منه اللاجئان جوكسي وجوكسان (اللذان انقطعت أخبارهما منذ 16 أكتوبر 1983) وشارع بورنيوف حيث اغتيل كاتو.

«أما شارع پانسو الذي ما زال يتدفق حيويّةً فقد شهد هجومين بالرشاشات على حانات يرتادها بعض القوميين، أسفرا عن قتيل وأربعة جرحى. وفي موقف أڤيرون انفجرت سيارة أحد المناضلين الباسك الشماليين فنجا من الموت بأعجوبة. كما أن بوسعكم أن تزوروا شارع لاچريو حيث انفجرت سيارة شاب من بايونّ فبترت له ساقيه. وأخيراً، إذا تناولتم كأساً على رصيف مقهى ڤيكتور هيچو، فإن بوسعكم أن تنظروا إلى المنزل المقابل للمقهى فترون على بعد خطوات منه المكان الذي اغتيل فيه مؤخراً، أي في شهر يونيو المنصرم، اللاجىء الباسكي سانتوس.

«بيارّتيز: دائماً في الطليعة».

«أحد الزعماء المفترضين لمنظمة الغال، مجموعة مكافحة الإرهاب من أجل التحرير، المدعو لاباد، والذي يقيم في بيارتيز، قُبض عليه، وسرعان ما أطلق سراحه بعدما تبيّن أنه «جربان» شأنه شأن كثيرين غيره. لم يكن هذا الرجل الشّهم متّهماً إلاّ بالاشتراك في عملية اغتيال اللاجىء كزاڤييه بيريز دي أرنازا رمياً بالرصاص، وبعملية الاغتيال الأُخرى التي ارتكبت بواسطة دراجة نارية مفخّخة وأدت إلى مقتل توماس بيريز دي ريڤيلاّ. وقد قتل الرجُلان في بيارتيز. وفي هذه المدينة أيضاً كانت قد انفجرت أول سيارة مفخّخة وضعتها منظمة الغال فلم تنل من اللاجئين المستهدفين بها، وكان ذلك في 19 مارس 1984.

«سـان ـ جـان ـ دو ـ لـوز ـ سيبـور: حـانـات في غـايـة الحيـويـة والنشاط».

«بعد أن قتلت الغال اللاجىء تكساپيلا، وأتبعته بكزاڤييه غـالديـانو (الذي كان يعمل في المجلة القوميـة إيجين) أبدعت المنـظمة المـذكورة أعمـالاً جديـدة في سان ـ جـان ـ دو ـ لـوز بـأن ألقت قنبلة يـدويـة على الحانة القومية لاكونسولايسون [العزاء]. ثم طاب لها الأمر فأعـادت الكرة مرتين وأطلقت نيران رشاشاتها على حانة بيتور في سيبورن، وفي سيبورن أيضاً تستطيعـون أن تتناولـوا كأسـاً دُهاقـاً في حانـة ترينكـه «تيكي» حيث قتلت منظمة الغال غجريَّيْن اثنين «عن طريق الخطأ».

«هنداي: على قاب قوسين من الحدود...».

«على الـطريق الرائعـة التي تؤدي إلى هانـداي، حـاول أربعـة من رجـال البوليس لا يقلّون روعـةً، أن يخطفـوا لاريتكسـا، أحـد الـلاجئين الباسك، بتاريخ 19 اكتوبر 1983، ففاجأتهم دورية بوليس فـرنسية وهم منهمكــون في أداء مهمّتهم وقبضت عليهم. منــذ ذلــك الحين أبـعــد لارتيكسا إلى أميرة اللاتينية وأطلق سراح الاسبانيين الأربعـة. فإذا تـابعتم سيركم على الطريق المـذكورة، فـإنكم لا بدّ واصلون إلى هنـداي حيث لن تخلب ألبابكم مشاهد شواطئها واستعراضـاتها الفلولكلوريـة وحسب: فالواقع إنكم تستطيعون أن تزوروا المكان الذي اختـطف فيه أحـد أهالي هنداي ثم أطلق سراحـه بعد أسبـوع، وكانت تلك أول عمليـة قامت بهـا منظمة الغال، في 4 ديسمبر 1983. منذ ذلك الحين، قـطعت المنظمـة أشـواطاً طـويلة: ففي هنداي اغتيـل اللاجئـان بيـرو وشين، كمـا اغتيـل الشاب جان ـ بيير ليبا، وانفجرت فيها سيارة أخرى مفخّخة.

«ولبلاد الباسك الداخلية سحرها كذلك».

«فإذا قررتم اكتشاف ذلك الجمال العميق الغور الذي تتمتّع به بلاد الباسك، فلا ترددوا في القيام بزيارة قصيرة إلى قرية سان ـ مارتان ـ داروزا الصغيرة، حيث قُتل رافاييل جواكوتكسيا. فإذا تجولّتم في تلك القرية كان لكم أن تشاهدوا اثنتين من تعاونياتها الأربعة اللتين أحرقتها منظمة الغال لأنها كانت تعاونيتين قوميّتين. وقد قبض على الذي أحرق واحدة منهما، ثم أُطلق سراحه. فإذا أغراكم جمال القرية بمتابعة الجولة، فإن بوسعكم أن تتابعوا حتى تصلوا إلى سول، إلى قرية مندو الصغيرة مثلاً، حيث قتل اللاجىء «تيجر» بتاريخ 25 يناير 1984.

« أجل. وأنت أيضاً أيها السائح العزيز، يا من طال انتظار بلاد الباسك لقُدومه الميمون، أنت أيضاً تستطيع أن تتذوّق طعم المغامرة. فالواقع أن ثلث الأشخاص الذين قتلتهم منظمة الغال هم من «المواطنين الفرنسيين». فأنت تملك إذن كل الحظوظ الممكنة بأن تنال نصيبك من نيران الرشاشات التي تُطلق على الحانات. أو أن تمرّ بالقرب من سيارة مفخّخة في اللحظة المناسبة، أو أن تتلقّى رصاصة طائشة.

«في مثل هذه الحالات، ستظل تحتفظ بذكرى لا تُنسىٰ عن بلاد الباسك، وتتعرّف أخيراً على حياة أهلها اليومية».

إن كلّ ما كُتب وصُوِّر عن نشاطات منظمة الغال يشهد أفضل شهادة على هذا القول المأثور عن سولجنتسين: «في ظل الدكتاتوريات لا يسعُنا أن نقول شيئاً. في ظل الديموقراطيات يسعنا أن نقول كل شيء، لكن كل هذا القول لا يصلح لشيء».

في 10 أبريل 1986، قدّمت إذاعة القناة الثانية الفرنسية ريبورتاجاً تفصيلياً، شهد فيه ملازم أول في الحرس المدني وعضو في أجهزة الاستخبارات بقوله: «إن باريونيغو [وزير الداخلية الاسباني] كلّف

بـالإشراف على غـرفة وزارتـه عريفـاً في الحرس المـدني اسمه مـانويـل باسترانا غرينيون كان في عهد فرانكـو في فرقـة الكومـاندوس التي تعمـل جنباً إلى جنب مع البوليس. وهو اليـوم يشرف على أعمـال منظمـة الغال بـدعم من رئيسه المبـاشر المقـدّم هرنـاندو، فضـلاً عن دعم كـازينلّوس وسانتا ماريا وبمسايرة الوزير باريونيڤو نفسه». وروى أحـد رجال البـوليس الاسبـانيين وهو عضـو في الوقت نفسـه في المخابـرات السـريّـة فقـال: «عندما عكف وزير الداخلية وفريقـه الجديـد على دراسة مشكلة مكـافحة الإرهـاب مع الفـريق الاشتراكي أبقى على جميـع المتعـاونين السـابقين وأعـطاهم صلاحيـات مطلقـة لمكافحـة منظمـة الإيتا الاستقـلاليـة بكـل الوسائل. عندئذٍ برزت منظمة الغال بصورة غامضة وعجيبـة. الواقـع أنها لم تـظهر بصـورة غامضـة أو عجيبة إذ إن البـوليس هو الـذي أوجـدهـا، فالبوليس هو الذي حشد بعض المقاتلين القدامى التابعين للفرقة الباسكية الاسبانية (التي تعتبـر سلف الغال، أحـد عشر اغتيـالاً) أو بعض معارفهم وبدأ كل شيء من جديد». وعندما سئل الشرطي: من الذي أوجد منظمة الغال بالفعـل؟ أجاب: «بـالنسبة للحكـومة تشكّلت الغـال بوصفهـا زمرة أمنيّة نجد بين أعضائها كبـار رجال البـوليس. كيـف نخوض النضـال ضد منظمة الغال، عفواً، ضـدّ منظمـة الإيتا؟ لقـد اشترك في ذلـك الاجتماع الـــذي طـرح هــذا السؤال كـلٌّ من الجنـــرال كـازينلّو، أحـــد مفـوّضي الاستخبارات، ومدير جهاز أمن الدولة الذي كان في ذلـك الحين رافايـل ڤيرا، وأحد مساعدي مدير البوليس فرانسيسكو ألڤاريـز سنشيز الـذي كان مقرّباً من كونيزا، وهو الذي أطلق على الغال الاسم الذي سمّيت به».

إن أحـد كوادر هـذه المنظمـة ـ التي ينبغي نسمّيها بـالفعل منـظمة إرهـابية تـابعة للدولـة ـ واسمه «بيلي إلى نينيـو»، وهـو شـرطي معـروف باشتراكه بعمليات تعذيب في عهد فرانكو وبعـده، ثم ما لبث رؤسـاؤه أن

تخلّوا عنه بعض الشيء وصار موضوعاً لتعليقات الصحافيين، أطلق ذات يوم في وجه هؤلاء الصحافيين عبارة تلخص كل الوضع: «إنني لست إلاّ منفذاً صغيراً، إذهبوا وقابلوا الملك، قابلوا وزير الداخلية...».

لقد عُرفت الهجمات المسلّحة التي شنّتها منظمة الغال بوحشيّتها (إذ كان القتلة يطلقون الرصاص على كل ما يتحرك)، كما عُرفت المنظمة بارتجالها لعملياتها، بحيث أن البوليس الفرنسي تمكّن لدى قيامها بعمليتها الأولى، في ديسمبر 1983، من اعتقال ثلاثين من أعضائها، سواءً أثناء العملية أو بعدها بقليل. لذا، سرعان ما كوّن البعض فكرة عن الطريقة التي تشتغل هذه المنظمة بموجبها. فلدى كل عملية، كان أحد الأشخاص يعمد إلى حشد فريق مكوّن من بعض زعران مرسيليا أو بوردو، ومن بعض المخبرين السرّيين والمرتزقة أو الناشطين من أقصى اليمين. وقد عُرفت هوية عدد من هؤلاء المشرفين على العمليات كما عُرف الأشخاص الذين كانوا يتواطئون معهم من هذه الناحية من الحدود. في ديسمبر 1983، وعلى أثر اختطاف أحد الفرنسيين والإفراج عنه بعد وقت قصير أوقف ممثلو القانون الفرنسي أحد الخاطفين، اسمه بيدرو سانشيز يعمل عريفاً في الفرقة الأجنبية وأحد أعضاء شرطة منظمة الاغتيالات الفرنسية في الجزائر (OAS) السابقين، ووجد معه رقم هاتف فيدريكو الفاريز ـ سانشيز، رئيس البوليس في بالبياو، وأربعة وأربعين بطاقة استخبارية حول اللاجئين المقيمين في فرنسا، وقد تبيّن أن مصدر قسم كبير من هذه الوثائق هو الاستخبارات الفرنسية العامة أو مفوضية بايونّ الفرعية. وكما يقول أحد القضاة الاسبانيين في مقابلة مع فريق القناة الثانية: «أن التجمع الوحيد الذي لا شك في وجوده، الحزب السياسي الحقيقي الوحيد، هو حزب وزراء الداخلية، هذا الحزب الذي لم يفقد تماسكه في يوم من الأيام. إن الانطباع الذي تكوّن لديّ هو أن التماسك المذكور لا يظل موجوداً

بصرف النظر عن مختلف الخيارات السياسية وحسب، بل رغم اختلاف البلدان. أنه تجمع حرفيّ مرموق قوامه وزراء الداخلية وأجهزة استخباراتهم ـ بالطبع، وليس من المهم، على كل حال، أن نعرف أين ينتهي البعض ولا أين يبدأ البعض الآخر».

منظمة الغال والقضاء:

إذا كانت مساهمة البوليس، في فرنسا، في «مكافحة» منظمة الغال مساهمة أصيلة، فإن مساهمة القضاء في هذه المكافحة لا تقلّ أصالة. ففي الفترة الفاصلة بين 1983 و1986، تكاثرت قرارات إخلاء السبيل المؤقتة بحق أشخاص يُفترض أن يكونوا أعضاء في منظمة الغال، كما أطلق سراح عدد آخر من المتّهمين من قبل محكمة الاستئناف في «پو» بناء على أخطاء حصلت في أصول محاكمتهم. فقد أحصى القاضي سفان وحده واحداً وعشرين إخلاء سبيل، لم تكن كلها، بالطبع، بناء على أخطاء في أصول المحاكمة.

في أواسط العام 1986، توقفت الهجمات المسلّحة التي كانت تشنّها منظمة الغال، باستثناء الهجوم الذي ارتُكب في 27 يوليو 1987، والذي «ظل بدون تفسير» على ما يقول مُراسل لوموند في بيارتيز. في هذا المقال الذي نُشر بعد مرور عام على الهجوم يفسّر فيليب إتشيڤيري أن الهجوم المذكور حصل بعد هدنة التزمت بها الغال طيلة سبعة عشر شهراً. «وقد أُقرّت هذه الهدنة بعد أن اتّخذت الحكومة الفرنسية قراراً بإبعاد الباسك الاسبانيين اللاجئين إلى الشواطىء الباسكية، بناءً على ضرورات ملحّة. إن هذا الهجوم الأخير الذي ليس له أدنى مبرّر كان شؤماً على الأشخاص المشرفين على منظمة الغال: إذ تبيّن لقاضيَيْ التحقيق في بايون، السيدين أرمان ريبير ولّيس وفيليب كاڤالوري، ولنظيرهما في مدريد، السيد بالتازار غارزون أن الهجوم قد تمّ بناء على

أوامـر مضادّة لـرغبة السلطات العليـا أو بدونهـا، كـانت قـد صـدرت من مفـوَّضَيْ البوليس في بـالباو، السيـدين خـوسّيـه أميـدو فـوتشيـه وميكيـل دومينغيـز، اللذين كـانت قـد صـدرت بحقهمـا مـذكـرتَيْ جلب دوليتين لاشتراكهما في عدة اغتيالات.

«أعرَبت السلطات الفرنسية عن سُخطها وهدّدت بتعليق التعاون في مجال مكافحة الإرهاب ضد الإيتا. عندئذٍ تقدّمت مدريد باعتـذار رسمي وقرّرت التخلّص من هذه المنظمة السرية المحرجة: في أواسط أغسطس 1987، اتصـل أحد المجهـولين هاتفيـاً بالصحيفـة اليوميـة ديارـيـو 16، وأدلى بمعلومـات متعلّقة بمنـظمة الغـال. وتأكيـداً لجدّيّـة أقـوالـه كشف للصحيفة عن وجود مخبـأ للأسلحـة في اوروني، على بعد حـوالي المئة متر من الحدود الفرنسية ـ الاسبانية. فذهب إلى هناك صحفيان مدريديّان واكتشفـا في المخبأ صنـدوقاً يحتـوي على أوراق ثبوتيّـة مزوّرة، ولـوائح بأسماء لاجئين باسك مع بيانات بأوصافهم وعناوينهم، ومسدساً من عيـار 9 ملم، وكيلوغرامين من المتفجرات.

«خـلال الأسابيـع التي تلت ظلّ المخبـر الغامض يكـرّر اتصـالاتـه بالصحف وإدلائه بالمعلومات مما أدّىٰ إلى فضح كل شبكة الغـال، وأتاح للسلطات القضـائية أن تكشف النقـاط الغـامضـة المتعلقـة بـالعـديـد من الهجمات المسلّحة».

إزاء هـذا المقـال، لا يعـود المُعجَب بمـاكيـافيلّي يـدري أين يجب أن يكون محطّ إعجابه الشديد: أيكون في صحوة الضمير التي أعـربت عنها السلطات الفرنسية، إبّان سخطها، فجعلتها تعتـرف ضمنياً بـأنها عقـدت صفقة مع حُماة إحدى المنـظمات الإرهـابية، أم يكـون في هذه البـرودة الحقيرة التي حدت بإحدى الدول إلى استعمال معلومات تتعلّق بأصحاب التطلّب المتطرّف من أجهزتها لتشذّب هذه الأجهزة ما لـزم التشذيب، أم

يكـون في هذه الجسـارة التي برهن عليهـا صحافيّ يتحـدث عن كل مـا جرى دون أن يبدو عليه أنه يعلّق أهمية على ما يقـول. ومما يجعـل هذه النقطة الأخيرة مثار دهشة كبيـرة هو أنـه قبل أربـع سنوات، أي في ينـاير 1984، أرادت مجمـوعـة من «308 عمّـال يعملون في 31 مؤسسـة في بـلاد الباسـك» أن تنشـر في صحيفـة لـومـونـد صفحـة إعـلانيـة تشجب «المجزرة» التي ارتكبتها منظمة الغال. فاشترط مديـر الصحيفة المـذكورة أن يحذف من الصفحة عدة فقرات من بينها الفقرة التالية: «إننـا مقتنعون أن هناك رجالاً من أقصى اليمين أو من الوسط يعملون بأمـوال ومعلومات من البوليس الاسباني وهل يستطيع البوليس الاسبـاني أن يقوم بمثـل هذه العمليات دون تغطيـة سياسيـة؟ إننا على يقين من أن الحكـومة الاسبـانية تعـرف القتلة». صحيـح أن مثـل هـذه الأقـوال كـانت مثــاراً، في ذلـك الحين، للفضيحـة، وأن من شأنهـا أن تحرج القيّمين على التعـاون ضـدّ الإرهاب من كلا البلدين، في حين أن هذه المعلومات لم يعـد لها اليـوم أيّة ذيول عملية.

وأغرب ما الأمر أن الإرهاب الذي مورس ضدّ الباسـك لم يؤدّ إلى تصـاعد شعبيّتهم ولا إلى تـزايد حمـايـة الـدولـة لهم، بـل إنهم اعتُبـروا مسؤولين عن «جـو العنف» وعن مقتل «مـواطنين عـاديّين» (ثلث مجمـوع القتلى) كانت منظمة الغال قـد تسبّبت بمقتلهم عن سابق عـزم وتصميم. فكـانت النتيجة أن أقفـر حيّ بايـونَ ـ الصغير، فضـلاً عن أحيـاء أُخـرى كانت تعجّ بوجود الباسك الاسبـانيين. وتعرّض كثيـرون من اللاجئين إلى إجراءات إدارية أدت إلى إبعادهم. وكانت المعالجة الإعلامية عنصراً من العناصر التي شجّعت على تـطور الأحداث بهـذا الاتجاه، إذ غيّبت هـذه المعـالجة دور الـدولة الاسبـانية وتغـاضت عن ضلوع الـدولـة الفـرنسيـة ومسيارتها، فكانت بالتالي تختزل العنف في بـلاد الباسـك الفرنسيـة إلى مجابهات بين مجموعات متطرفة.

إن الملاحظة التالية التي وردت على لسان القاضي جان ـ لوي دوبريه تنطبق على شؤون منظمة الغال أكثر ما تنطبق على أية منظمة أخرى، يقول القاضي: «إن دور القضاء في عملية مكافحة الإرهاب هو دور محدود وثانوي». قول مأثور تبيّنت أبعاده عندما طُبِّق الشقّ الثاني من عملية حلّ المشكلة الباسكيّة، أي حين عمد مساعد ر. پاندرو إلى وضع الباسك أمام أحد اختيارين: إما الموت وإما الطرد.

الطرد بالجملة:

في 23 سبتمبر 1984، قرّرت حكومة لوران فابيوس القيام بأول ثلاث تسليمات لمناضلين باسك حصلت خلال السنوات السبع [من حكم الاشتراكيين]. فقد قطع اليسار الحاكم مع الموقف الذي تبنّاه حتى ذلك الحين كل قادة البلاد، بمن فيهم الذين كانوا أثناء رئاسة ف. جيسكار دستان: فلم يعد اللاجئون الباسك يعتبرون بمثابة المقاومين بل بمثابة الإرهابيين. إذ إن الدولة التي يهاجمونها أصبحت جزءًا من مجموعة الأمم الديموقراطية. وصير في هذا الصدد إلى احترام الأشكال القانونية بل ما هو أكثر من الأشكال، إذ إن الحكومة حرصت على انتظار رأي مجلس الدولة قبل اللجوء إلى التسليمات، في حين أن الاستئناف، تجاه هذه الهيأة، لا يستوجب تعليق الحكم، لكن حكومة شيراك التي سلّمت خوسّيه لوبيز ڤارونا للبوليس الوطني الاسباني، في حين أن الرجل كان يحمل بطاقة إقامة شرعيّة، افتتحت بتاريخ 19 يوليو 1986، سلسلة طويلة من التجاوزات على الأصول القضائية.

إن المادة 26 من قانون 2 نوڤمبر 1945، المتعلّق بشروط دخول الأجانب إلى فرنسا وإقامتهم فيها، ينصّ على «أن الطرد في حالة الضرورة القصوى يمكن أن يتمّ عندما يشكّل وجود الأجنبي على الأراضي الفرنسية تهديداً شديد الخطورة للأمن العام». وإذن، فحتى

يجوز تطبيق هذا الأصل الجزائي ينبغي أن تكون هناك «ضرورة قصوى»، وينبغي أن يشكّل وجود الأجنبي على الأراضي الفرنسية تهديداً «شديد الخطورة» للأمن العام، أي أن هذين الشرطين ينبغي أن يكونا متلازمين لا متناوبين، مما يعني أنه لا يكفي أن يُعتبر الأجنبي مصدر تهديد شديد الخطورة للأمن العام حتى يكون من الضرورة القصوى طرده. إن إجراء الإبعاد يقضي «حسب الصيغة المتّبعة في القرارات الرسمية، أن يؤمر الأجنبي بمغادرة الأراضي». أما إذا حاول التملّص من هذا الأمر فإن من واجب السلطات أن تقوده عندئذٍ إلى الحدود.

تقول مجلة پلان دروا [ملء الحقّ] التي تصدرها مجموعة الإعلام والدعم لشؤون العمال المهجّرين: «عندما يصدر بحقّ الأجنبي قرار بالإبعاد حسب أصول الضرورة، ويُسلَّم إلى بوليس بلاده، فإن تنفيذ الإجراء على هذا النحو لا يتّفق مع الأهداف التي توخّاها المشرّع. فقبل كل شيء لم يُترك للشخص المعنيّ أن يختار البلد الذي يفضل إبعاده إليه». أما الإخلال بالأمن العام فليس سوى حجة وذريعة كثيراً ما يتبيّن أنها غير صحيحة أبداً. فالشروط التي يتمّ الإبعاد بموجبها، على ما يقول المقال المذكور «تُبيِّن في الواقع أن الإبعاد يتمّ كذلك، بل يتمّ فقط، من أجل تمكين سلطات البلد الأمّ من وضع يدها على الشخص المُبعد، وذلك من أجل ملاحقته قضائياً إذا لزم الأمر».

إن إعادة أحد الأشخاص من جانب بوليس الأجواء والحدود [الفرنسي] إلى البوليس الوطني [الأسباني] يدخل ضمن إطار العلاقات بين دولتين سيّدتين، وهي علاقات محكومة باتفاقات دولية. والحال إن الاتفاقات المذكورة تتدارك تدخّل السلطات القضائية في العملية: إن إعادة أحد الأشخاص من جانب إحدى الدول إلى دولة أخرى تنوي ملاحقته «ينبغي أن يتمّ بناء على الأشكال التي تداركتها [شروط]

التسليم». وتضيف المجلة: «فمن الملاحظ أن كثيرين من الباسك الذين طردوا بموجب إجراءات الإنابة القضائية المستندة إلى أصول الضرورة المطلقة، كان من الممكن أن لا يُطردوا بناء على الأصول العاديّة، لا سيّما بناء على أقدميّة إقامتهم في فرنسا». هذه، مثلاً، حالة م. أچورين الذي طُرد على أثر مداهمة 3 اكتوبر 1987، بعد أن مضى على وجوده في فرنسا زهاء العشرين عاماً، علماً أن ولديه، وهما في السادسة عشرة والثالثة عشرة من العمر، ولدا في هذا البلد ويحملان الجنسية الفرنسية. ونقرأ في المقال نفسه: وحتى الآن لم يتوصّل وزير الداخلية إلى البرهان على أن وجود الأشخاص المعنيّين في فرنسا يشكّل بالفعل تهديداً للأمن العام، ناهيك بتهديدهم الشديد الخطورة للأمن المذكور. يبدو إذن أن الأجراءات قد اتّخذت قياساً على الأمن العام في اسبانيا لا بناءً على الأمن العام الفرنسي الداخلي». والواقع أن م. إچورين لم يكن يهدّد الأمن العام في أيّ مكان، إذ إنه مثل أمام القاضي، بعد توقيفه أربعة أيام قيد النظارة في مفوّضية مدريد، ثم أُخلي سبيله. لكنه بقي تحت وطأة قرار الإبعاد الذي اتّخذ بحقّه، ولم يستطع العودة إلى فرنسا. فإذا كانت موارد هذا الرجل متواضعة (يشتغل السيد إچورين غسّالاً للأواني في أحد المطاعم) وكان الوضع الاقتصادي صعباً على نحو ما هو عليه في بلاد الباسك عام 1987، فإن مثل هذا الإجراء يؤدي به إلى وضع مجتمعي مدقع، دون أيّ تبرير معقول. وحالته هذه ليست فريدة من نوعها.

الواقع أن الانتهاكات التي ارتكبتها حكومة شيراك مرة تلو الأُخرى (173 طرداً فردياً خلال مدة وجودها) عادت فاتّخذت أثناء مداهمة 3 اكتوبر طابعاً جماعياً. فقد أدّت هذه المداهمة إلى كشف النقاب عمّا كان حتى الآن يُستشف من خلال عمليات الإبعاد «بالمفرّق»: لم تكن سياسة الضرورة المطلقة تستهدف أفراداً بعينهم، بل كانت تستهدف قوماً بكاملهم.

طفلها على ذراعها، وشرطيّ يجرّها، وتعبير وجهها يحار بين الدمع والصراخ، فيتناقض مع تجهُّم وجه ابنتها الحزين: صورة القبض عليها نشرت وأعيد نشرها في كبريات الصحف وفي المجلات النضالية، فأصبحت عنواناً لحملة المداهمات. اعتُبر زوجها سانتي أروسپيد قائداً من قواد منظمة الإيتا. يقول البوليس أن حملة الدهم المذكورة بدأت على أثر توقيف الزوج المذكور في منزل عُثر فيه على وثائق وأموال وصواعق متفجرة. في اليوم نفسه كان قد اعتُقل إيناكي پيكابا، في سان ـ بي ـ سور ـ نيڤيل. وصودرت، على حدّ قول القاضي لوغران، وثائق هامّة، بل إن الكلام أخذ يدور حول لائحة بأعضاء منظمة الإيتا (فيتحوّل هذا الكلام، على لسان السيد ستيفانيني السابق ذكره، إلى كلام عن لائحة «منزل لكل لاجىء»).

نستمع إلى رواية السيدة أروسڤيد: «حوالي الساعة السادسة، سمعت قرعاً على أبواب الشقق السكنية في البناية التي نقيم فيها مع لاجئين آخرين، في بيارتيز. فاتصلت هاتفياً وعلمت أن هناك مداهمة. لكنني لم أعلم ما الذي يريدونه. فانكفأنا أنا وأختي التي كانت قد جاءت لزيارتنا من أسبانيا، إلى غرفة داخلية وأغلقنا على أنفسنا بابين بالمفتاح. حوالي الساعة السابعة، كانوا قد كسروا البابين ونجحوا في الوصول إلى حيث كنّا. كانوا يشطاطون من الغيظ، وهدّدونا بمسدساتهم. أخذت ابنتاي التوأمان بالصراخ. ثم قيدوا أيدينا وساقونا إلى الخارج. كانوا شرطيين باللباس المدني. سألوني أين زوجي، ولم يكونوا على علم باعتقاله! وبعد أن نعفوا كل ما في المنزل، اقتادونا. أخذت إحدى الطفلتين بين ذراعي وأخذت أختي الأخرى. كنا مقيّدين. وصلنا في السيارة إلى ثكنة شرطة القمع (CRS) في انجليه. فقال لي البوليس إنهم

سيضعون بنتيّ في مركز رعاية الأطفال (DDASS)، ثم اتصلوا هاتفياً فلم يُوفَّقوا لحسن الحظ، فسمحوا لي أن أعهد بهما إلى بعض الأصدقاء، فحضروا وأخذوهما.

«لم يكن رجال البوليس يعلمون ماذا يريدون منّا بالضبط، سألوني عن أمور تافهة وعادية. وسرعان ما تبيّن لهم أن رجال البوليس الباريسيّين ليسوا راضين عن فعلتهم، فسمعتهم يقولون: «لقد ضحكوا علينا، هذا ضرب سياسي». رأيت حوالي الأربعين شخصاً آخر من المعتقلين والقيود في أيديهم. كان هناك أطفال أيضاً، ستة أو سبعة... في المساء جمعونا في الغرف. كان في غرفتي أربع نساء. كنا نحن ننام على أسرّة، لكن غرف الأخريات لم تكن مزوّدة بأسرة، وكنّ أكثر من أربعة في الغرفة الواحدة. وكنا نسمعهم طوال الليل وهم يفتحون الأبواب ثم يأخذون بعض الأشخاص ويقتادونهم إلى الحدود. في صباح اليوم التالي سألونا عمّا إذا كنا نريد رؤية الطبيب. ثم ذهب رجال البوليس الباريسيّون. أما الذين بقوا لحراستنا فكانوا من بوردو، ولم يكن قد بقي منّا إلاّ اثنتا عشرة. فجمعونا ثم لم يعودوا يولوننا اهتمامهم. في الساعة 14 قالوا لنا إنهم سيأخذوننا إلى الحدود، وبدأوا يقتادون بعضنا، أما أنا فقد أخذوني إلى مفوّضية بايونّ حيث كانوا ينقلون من يريدون إبعاده. كان هناك كثير من الأولاد، من بينهم أطفال. ولما تبيّن لهم أنني لاجئة سياسية، أعادوني إلى بياريتز وأطلقوا سراحي».

شكّلت نقابة محامي فرنسا ونقابة القضاة لجنة للتحقيق ضمّت أحد القضاة (السيدة س. غابوريو، مستشارة في محكمة استئناف بوردو) ومحاميّيْن (ح. ل. بروشن، من محكمة ليل، وج. دانيه، من نانت). وبعد الاستماع إلى عدد كبير من الشهود كتب أعضاء اللجنة تقريراً بوقائع المداهمة.

وقد أشاروا في التقرير المذكور إلى أن وزير الداخلية قد أخطر أحد الصحافيين منذ أول تشرين الأول وأعلم عدداً من زملائه في اليوم التالي، بأن القضاء سيقبض على «زعماء منظمة الإيتا». وأن على الذين أحيطوا علماً بالأمر أن يحترموا سريّة هذه المعلومات حتى الساعة 11 من يوم السبت. يوم الجمعة مساءً، تأخّر إقلاع طائرة خطوط فرنسا الداخلية التي تقوم برحلة بين باريس وبايونّ، حتى تمكّن الصحافيون المتأخرون عن موعد الإقلاع من الوصول.

والحال أن كل عملية الدهم قد تمّت بناء على إنابة قضائية صادرة عن القاضي لوغران، على أثر اكتشاف بعض المعلومات في سان - بي - سور نيڤل، بتاريخ 30 سبتمبر، لذا يتساءل كاتبو التقرير كيف تمكّن القاضي المحقّق، خلال المدة الفاصلة بين هذا التاريخ ويوم الجمعة في 2 اكتوبر، من إيجاد الوقت اللازم للاطلاع على عمليات ختم البيوت بالشمع الأحمر التي تلت توقيف ڤيكابيا، وفتح ملف جديد بالتحقيق بناء على قرار اتهام تمهيدي صادر عن النيابة العامة في باريس، و«توزيع لائحة المستهدفين (من أشخاص ومنازل) - التي يُزعم أنه بناها على «لائحة» سان - بي - سور - نيڤل - على رجال شرطة مكافحة الإرهاب (GTGN) والبوليس القضائي ورجال الدرك».

ويتابع التقرير قوله: «لذا لا يسع المرء إلاّ أنه يعتقد أن الإنابة القضائية التي صدرت عن القاضي لم تكن هي الأصل في عملية 3 اكتوبر، بل كانت مجرد ذريعة قضائية. وهذا ما يفسّر كيف أن وزير الداخلية كان قد أعلن في أول أكتوبر عن القيام بعملية يبدو أنها كانت جاهزة، ولم تكن تنتظر إلاّ صدور إنابة قضائية أصبح صدورها ممكناً بناءً على أحداث الليلة الفائتة.

«وعلى كل حال، فإن الإنابة القضائية الصادرة عن القاضي تحمل

تاريخ 2 اكتوبر، بينما كانت وزارة الـداخلية على علم بـالعملية منـذ أول اكتوبر.

«ومن المـلاحظ أن وسائـل الإعلام، أو على الأقـلّ تلك الوسـائل التي رغب البعض بإشراكها في الحدث، قد حظيت بمعاملة متميّزة قياساً على السلطات القضائية وقوات البوليس. إذ إن مفوّضي البوليس القضائي الباريسي الذين أرسلوا على عجـل إلى بلاد البـاسك لم يـطّلعوا ـ حسب أقوالهم ـ على طبيعة المهمّة التي كُلّفوا بها إلاّ يوم الجمعة في 2 أكتوبر، الساعة 17.

«وفي مفوضية بايونّ المركزية كان البعض يشتبه منذ مسـاء الجمعة بأن «ثمّة أمر ما سيحـدث»، وذلك إذ لـوحظت سيـارات الصحافيين التي أرسلتها محطات الإذاعة والصحـف الباريسية إلى منـطقة مقفـرة كمنطقـة بايونّ».

ويمكن الإضافة أن هـذا النشاط الإعـلامي كان مـدعاةً لتنبيـه عدد معيّن من الـلاجئين الـذين تمكّنـوا من إتخـاذ الاحتيـاطـات الـلازمـة.. بـالمقابـل، فقد قبض على حـوالي عشرة أشخـاص ممّن كانـوا في بـلاد الباسك الفرنسية في زيارة لعائـلاتهم، وكانت عـواقب ذلك على بعضهم وخيمة جداً.

تـروي السيدة أروسپيـد فتقول: «كـان أحـد الـلاجئين معتقـلاً في نانت، وجاء أخوه من أسبانيا لزيارته. وبما أنه اضطر إلى قضاء الليل في بيارتيز، فقد قبض عليه أثناء المداهمة واقتيد إلى الحدود. وقد كـان هذا الرجل يعتزم العودة فعلاً إلى أسبانيا: لكنه سُلّم إلى البوليس الذي أوقفـه قيد النظارة ثلاث أو أربع ساعات. ولمـا خرج لم يكن يستـطيع الـوقوف على رجليـه من كثرة الضـرب كما أوقف في أنجيـه لاجيء آخر وزوجتـه وأخت زوجتـه وابنتهما التي مـا زالت في الثـالثـة من العمـر. فـاقتيـدت

المرأتان والطفلة إلى الحدود. أما هو فقد أرسلوه إلى ڤنزويـلا مع رجلين آخرين، لكنّ الثلاثة اضطروا لدفع ثمن بـطاقات سفـرهم. فمكثوا هنـاك شهراً، ثم قبض عليهم من جديد وأعيدوا إلى فـرنسا، وفي فـرنسا جـرى تسليمهم فوراً للبوليس الاسباني. . . ».

وما أكثر الشهـادات التي تنمّ عن عبثيّة هـذه العملية التي بـدا على رجال البوليس أثناءها أنهم لا يبحثون عن شيء معيّن، بل كثيـراً ما كـانوا يُعـربون عن جهلهم المـطبق بهـويّـة الأشخـاص الـذين يُفتـرض بهم أن يقبضوا عليهم. مثال ذلـك، السيدة پيـرورينا التي سـألها رجـال البوليس بـإلحاح، عنـدما قبضـوا عليها، عن المكـان الذي يختبىء فيـه زوجهـا. فظنت المرأة أنهم يسخرون منها، ثم تبيّن لهـا أنهم ليسوا على علم بـأن زوجها قد تُوفّي منذ زمن.

هـذا فضلاً عن أن مصيـر هؤلاء الأطفال يشهـد هو الآخـر على أن السرعة التي تمت بها هذه العملية تولّـد بعض الفظاعـات التي لا تطاق: فقد كانوا من رجال الشرطة، هؤلاء الـذين استغرقـوا في الضحك عنـدما أخبرتهم فتاة في سن المـراهقة أن أبـاها قـد قُتل على يـد أعضاء منـظمة الغال، ورجال الشرطة هؤلاء هم الـذين أجابـوها بـأنها معـرّضة الآن لأن تصبح يتيمة ولطيمة معاً، إذ إنّهم سيقتادون أمها إلى أسبانيـا. وفي أحيان أخـرى، يلاحظ المـرء أن الفظاظـة الباردة تنيـخ بكلكلهـا وتقيم: سبعـة أطفال يُحتجزون مدة أربعة عشـر ساعـة في بهو مفـوضيّة بيـارتيز دون أن يسأل عنهم أحد. وكان عدد القاصرين الذين أوقفوا على هذا النحو ثلاثة عشر قاصراً.

وجاء في التقريـر الذي أشـرنا إليـه أعلاه: «ويبـدو أن تجميع كـل الأشخاص الذين وضعوا قيد النظارة كان مقـرّراً أن يتمّ بالأصـل في ثكنة شرطة القمع (CRS) وحدها. . . لكن قوات الدرك لم تشأ أن تتخلّى عن

«غنيمتها». ولما رأى البوليس المدني أن الدرك قد احتفظ بما لديه. قرّر أن يقوم بالمثل في عدد من المفوّضيات». وهذه ليست هي الظاهرة الوحيدة التي تتجلّى حرب الأجهزة من خلالها: فبوليس الأجواء والحدود الذي يهتمّ أكثر من غيره باللاجئين، أبقي في هذه العملية جانباً. لذا لم يفوّت موظفوه كل الفرص التي أتيحت لهم عند لقائهم بالصحافيين والمحامين، ليطرحوا بعض الملاحظات حول النتيجة الهزيلة التي أسفرت عنها المداهمة من ناحية التحري البوليسي، إذ إنها لم تسفر إلاّ عن متّهم واحد.

خرق الأصول الجزائية:

أما من حيث المفعول الإرهابي الذي أحاق بسائر الجماعة، فقد كانت النتيجة مدهشة بالفعل: خمسة وخمسين إبعاداً إلى أسبانيا، اثنتا عشرة إلى الجزائر، ثلاثة إلى ڤنزويلا. «وقد اتخذت كل الإبعادات إلى أسبانيا ـ على ما يقول التقرير ـ شكل تسليم المُبعدين من جانب البوليس الفرنسي إلى البوليس الأسباني، إن قيود البوليس الفرنسي لم تُنزع من أيدي المبعَدين إلاّ بعد أن تثبّت فيها البوليس الأسباني قيوده». أين نحن، والحالة هذه، من توجيه الأمر إلى المُبعد بضرورة مغادرة الأراضي الفرنسية، ومن اختيار البلد الذي يريد المُبعَد أن يذهب إليه!.

إن واضعي التقرير المذكور يحلّلون العملية بوصفهم خبراء في القانون. لذا فهم يرون فيها تجاوزات خطيرة على الأصول الجزائية: إنابة قضائية في غاية العمومية وتفتقد بوضوح لأية ضرورة جزائية، توقيفات تتمّ في غياب أيّة مخالفة، توقيف قاصرين قيد النظارة، وتمديد فترة التوقيف قيد النظارة الانفرادية، تفييش المعلومات. لكنّ أقصى حدود الحزم التي أعرب عنها واضعو التقرير إنما تتناول الفصل الخاص بخرق الأصول الجزائية. فقد تمّت هذه المداهمة، برأيهم، رغم أنف

القـانـون المتعلّق بتسليم المـطلوبين، ورغم أنف القـانـون المتعـلّق بالأجانب. وهم يستشهدون على النقطة الأولى بحالة أحد اللاجئين الذي كـانت محكمة الاستئنـاف في إكس ـ أن ـ بـروڤـانس قـد رفضت مـرتين متتاليتين الموافقة على تسليمه. لكنـه سُلِّم، وهو يتعـرّض الآن لملاحقات في أسبـانيا لنفس الأسبـاب التي حدت بـالمحكمة الفـرنسيـة على عـدم الموافقة على تسليمه.

وفي ختـام التقريـر تعرب اللجنـة عن استيائهـا من «خرق الأصـول الجزائية» التي تتلخص في تحويل سلسلة من التحرّيات التي تستنـد إلى أسـاسٍ مشروع هـو البحث عن مرتكبي بعض المخـالفات ذات الـطابـع الإرهابي وعن مساعـديهم والمتواطئين معهم. إلى حملة بـوليسية إداريـة واسعة يقوم بها شرطيّون مزوّدون بقرارات إبعاد موقّعة على بياض. فنحن إزاء واحد من أمرين: إما أن يكون الموقوفون قد ارتكبوا مخالفـات معيّنة فكان ينبغي، في هذه الحال، ملاحقتهم بناء على نشاطاتهم الإرهابيـة أو تواطؤهم مع هذه النشاطات، وإمّا «أن تكون التحريات والاستجوابات قد أسفرت، كما تشير كل الدلائل، عن نتيجة سلبية فيمـا يخصّ الأشخاص المعنيّين، وعندئذٍ لا تكون قرارات الإبعاد قائمة على أساس شرعي».

ثم يشيـر واضعـو التقـرير إلى «الإهـانـة الكبيـرة التي لحقت بحقّ السلطة القضائية وحقوق الدفـاع» بناء على «هـذا الخرق الخـطير للحـالة القانونيـة»، ويتساءلـون في معرض كـلامهم عن قاضي التحقيق قـائلين: «فهل كان القاضي واعياً لما يقوم به، أم كان مُغرّراً به ومخدوعاً؟».

سؤال ساذج، شأنه شأن ذلـك التساؤل الـذي كان قـد طرحـه أحد الأساتذة وأحد المحامين في الاستئناف عندما كتبا في صحيفة لومـوند (5 مـايو 1987) حـول موضـوع الإبعـادات «بـالمفـرّق» وقـالا: «ينبغي لنـا [. . .] أن نتسـاءل عمّا إذا كـان يحقّ لحكّامنـا، باسم رضى الأمـة على

مكـافحة الإرهـاب، أن يستغلوا سلطتهم من أجل خـرق قانـون وقـواعـد حقوق الإنسان خرقاً مفضـوحاً». كمـا أنه من السـذاجة أيضـاً أن يتعجّب المـرء حيال غيـاب أي ردّ فعل من جـانب المؤسسة القضـائية على هـذه الخروقات الكثيرة والدائمة التي تتعرض لهـا الأصول الجـزائية، في حين أن خـرق إحدى الإنـابات القضـائيـة قـد أدّى إلى الإفـراج السـريـع عن أشخاص يفترض أنهم أعضاء في منظمة الغال.

لقد تبيّن في هذه القضية الأخيرة، كما في سائر القضايا المتعلقة بالإرهاب، أن السلطة القضائية تؤكد استقلاليتها تجاه السلطة السياسية كلما لمست أن هناك رضى عاماً على مكافحة الإرهاب، أي عندما تلاحظ أنها مدعومة بتلك السلطات الأُخرىٰ التي هي سلطات الإعلام وذلك التجمّع الحِرَفي الذي يجمع وزراء الداخلية على نحو ما رأينا من كلام القاضي الاسباني أعلاه. لذا، فإنه إذا كان من الممكن إثبات حقّ حكومة فابويس الاشتراكية الفرنسية لكونها قد احترمت منطوق القانون عندما لجأت إلى تسليم بعض المطلوبين، فينبغي أن نشير كذلك إلى أنها قدّمت حجّة أتاحت للحكومة التي خلفتها أن تراكم الخرق تلو الخرق دون أن تستثير ردود فعل تُذكَر. إن فرنسا، إذ تقوم للمرة الأُولىٰ منذ وصول فرنكو إلى الحكم بتسليم أشخاص سياسيّين إلى أسبانيا، إنما هي تعرب عن ترحيبها بهذا البلد في حظيرة الأُمم الديموقراطية. فإذا استمرت على هذا المنوال، فإن الأشخاص الذين اعتقدوا أن بوسعهم طلب اللجوء إلى فرنسا سيجدون أنفسهم في يوم من الأيام بين أيدي جلاوزة التعذيب الذين ما زالوا على ولائهم المطلق للتقاليد الفرانكية.

أُمميّة التعذيب:

لم تشأ حكومة فابيوس أن تستهلّ مسيرة تسليم المطلوبين، فلجأت ـ على سبيل التخلّص من هؤلاء الباسك المُحرجين ـ إلى إرسالهم إلى بعض

البلدان المفضالة حيث حرارة الأجواء أشدّ ارتفاعاً: توغو، كوبا، باناما، الاكواتور، الرأس الأخضر، ڤنزويلا، سان دومينغو، الجزائر، الغابون، ساو تومي، كلّها بلدان قد يحلم المرء بالذهاب إليها، لكنها تعني أحياناً، بالنسبة لحوالي الثلاثين من الباسك الذين يُفترض بهم أن يكونوا أعضاء في منظمة الإيتا، شروط حياة مضنية، تكاد تكون شبيهة بشروط حياة السجناء، ناهيك بكونها نفياً إجبارياً، مع كل ما يترتّب على هذا النفي من متاعب وصعوبات من حيث المحافظة على الصلات العائلية. في حالتين من هذه الحالات، وقع المنفيّون بين أيدي جلاوزة التعذيب.

كريستيانّ إيشالوس، امرأة فرنسية متزوجة من ألفونسو إتكسچاري الذي أُبعد بتاريخ 12 يوليو 1985 إلى الاكواتور. تقول: «بناء على قانون الأجانب فرضت السلطات [الاكواتورية] على زوجي أن يقيم في شقة سكنية في كويتو، حيث كان يعيش برفقة مُبعد آخر اسمه أنجيل ألدانا. كانت شروط حياتهما تختلف من حين لآخر، لكنهما في أغلب الأحيان لم يكونا يملكان أدنى حرية في التحرك. وكان برفقتهما، دائماً، رجلان من رجال البوليس، ولما أردت أن أذهب لزيارته وضعوا كل العراقيل الممكنة بشأن تأشيرة الخروج. وخشيت أن يمنعوني من الدخول عند وصولي، لكن جماعة الباسك المهجّرة إلى هناك استنفرت طاقاتها وانتظروني في المطار. خلال إقامتي هناك كنت مراقبة باستمرار، ولاحظت ذات مرة أن هناك فرنسيّين بين الذين يتعقّبونني، أعتقد أن البوليس الفرنسي كان في تلك الأنحاء، وربما كان ضالعاً بما حصل بعد ذلك. عدت إلى فرنسا، وكانت منظمة الإيتا قد اختطفت في أسبانيا أحد الصناعيين واسمه غوزمان. وفي ذات يوم رغبت بأن أتصل هاتفياً بألفونسو، فتلكأوا طويلاً قبل أن يصلوني به، لكنني هدّدتهم بأنني سأثير مشكلة كبيرة، فوصلوني به. لم أتعرّف إلى صوته في بداية الأمر، فقد كان يتكلّم بصعوبة. وسرعان ما فهمت، وقلت له: «هل تعرّضت للتعذيب؟» فانفجر باكياً».

في 8 يناير 1986، حوالي الساعة العاشرة ليلاً، دخل فريق من الرجال إلى الشقّة السكنية التي كان يقيم فيها أ. إتكسچاري وصديقه قيد الاعتقال، وسواء كان رجال البوليس متواطئين أم مجرّد غافلين، فإن من كان منهم هناك لم يعترضوا سبيل الذين اختطفوا الرجلين الباسكيّين بعد أن كتّفوهما وغطّوا رأسيهما بقناعين.

«ربما كانوا قد قرّروا القضاء عليهما، كما تروي ك. إيشالّوس، لأنهم أثناء اختطافهما صرخوا هاتفين: «يحيا ألفارو كاراخو» وكان هذا الهتاف هتاف التعارف بين أعضاء مجموعة من الغواريّين هناك. وكأنما أرادوا أن يوحوا بأن الغواريين هم الذين اختطفوهما وقتلوهما. إن الحكومة الأسبانية كانت تريد الحيلولة بكل الوسائل دون دفع الفدية لقاء تحرير غوزمان. فكان عليها أن تنتزع من ألفونسو ما يعرفه من معلومات حول المكان الذي خبىء الرجل فيه».

نُقل الرجلان بالقوة إلى خارج الشقّة السكنية، وفقد إتكسچاري صلته بألدانا، ثم أقلّوه في شاحنة صغيرة، وبعد مسيرة حوالي النصف الساعة قذفوا به بين أيدي رجال آخرين، فشرع هؤلاء يضربونه ويشتمونه. وفهم من لهجتهم أنهم أسبانيون.

فيما ما يلي بعض المقتطفات من نص يروي فيه الرجل كيف حدّد لمختطفيه مكان المخبأ الذي اعتقد أن الصناعي الاسباني المخطوف كان من الممكن أن يكون فيه:

«مدّدوني على الأرض بعد أن ثبّتوا يديّ ورجلي ونزعوا عني ثيابي الداخلية. ثم أخذوا يشحنون جسدي بشحنات كهربائية كنت أتألم منها ألماً شديداً:

«في الجلسة الأولىٰ وجهوا الشحنات الكهربائية إلى رَبْلَتَيَّ فقط [إلى بطنيّ الساقين]، ثم دأبوا على ذلك بصورة منتظمة..

«وفي الجلسة الثانية، كان دور الربلتين وبعض الانحاء الخارجية من الفخذين. . . وبين جلسة وأخرىٰ كانوا يضيفون، على هذا المنوال، مواضع أخرىٰ من جسدي ليعرّضوها للمجس الكهربائي: المواضع الداخلية من الفخذين، العضو الجنسي، الأجزاء الجانبية من العنق، المواضع الجدارية من الجمجمة، الصدغية. . .

وكنت أشعر أن مِجَسّاً، مِجَسَّيْن، ثلاثة. . . حتى ثلاثة عشر مجسّاً ترجّ جسدي في آن واحد وفي كل جلسة. وكانت حدّة الجلسات تتصاعد بين جلسة وأخرى إذ إنهم كانوا يطوّلون مدّة كل شحنة.

«أخذت أشعر وكأن جسدي لم يعد لي. ووجدت نفسي في حالة صرت أسمع معها صراخي وكأنها عويل حيوان يذبحونه ببطء. وكنت أرى هذا الجسد (من خلال الضمادات التي تغطي عينيّ) - ولم أكن أدري ماذا كانت تلك الومضات الضوئية البيضاء التي كانت تتعرّج عليه تنبثق من داخل أم تأتي من خارج - وهو ينتفض ويختلج وكأنه يهمّ بالفرار، كما كنت أشعر في الوقت نفسه أن عينيّ اللتين تنظران إليه تكادان تخرجان من محجريهما. وكانت الرغبة الجامحة بأن ينتابني الجنون أو أن أموت لا تفارقني، ثم كانت هذه المشاعر تعود وتُستَأنف من جديد. . . إلى ذلك، فعندما كانوا ينزعون المجسّات الكهربائية من جسدي كانوا يضعون تحت رأسي منشفة مبلّلة بالماء، بحيث كان شعر رأسي، خلال الاستجواب الذي يلي الجلسة الكهربائية، يقفُ وكأنما صار بدوره مشحوناً بالكهرباء.

«ثم شعرت بأنني موجود في مكان غريب، بعيد، خارج الذهن البشري، في نوع من البهو المظلم الرهيب، في مكان تهيمن عليه أصوات كائنات خفيّة، أصوات انتهازية وصولية، شديدة التنوُّع، تتحرّش بي وتشتمني وتطالبني بالمعلومات، دائماً نفس المعلومات. بين هذه

الأصوات تمكّنت من تمييز صوت يبدو أنه هو الذي كان يشرف على سير الاستجواب، صوت يأمر بإخضاعي لجلسة كهربائية جديدة. . . بانتظار بدء الجلسة كان لديّ انطباع بأن الصوت المذكور هو صوت عالم نفسيّ.

وكما أنني عجزت عن الخروج من لعبتهم ووقعت بكل ثقلي في فخّهم، كذلك أخذت أصل ببطء إلى آخر حدود مقاومتي، ولم أعد أقوى على تحمُّل المزيد من الألم ولا على استماتتهم ضدّي. في تلك اللحظات كان من الممكن أن أقوم بأيّ شيء لقاء أن يكفّوا عن تعذيبي، وما كان بمقدوري أن أقوم به، وما قمت به فعلاً، هو أن أبوح لهم بسرّي، أن أعطيهم هذه المعلومات التي تدلّهم على المخبأ. ثم انهرت دفعة واحدة بعد أن خطوت هذه الخطوة، واستغرقت في البكاء والنحيب. أعطيتهم كل ما شاؤوا ظنّاً مني أن كل شيء قد انتهى بالنسبة لي، وإنني لم أعد كما كنت، بل إنني لم أعد كائناً بشرياً كسائر البشر. في تلك اللحظة كفّوا عن غرز المجسّات الكهربائية في جسدي. والأرجح أن ردود فعلي أوحت لهم بأنني، هذه المرة، كنت أقول الحقيقة. عندئذٍ بدأت مرحلة أخرى.

«في هذه المرحلة تدخّل الشخص الذي كنت قد سمّيته عالم النفس بوصفه فاعلاً رئيسياً.

«جاؤوني فوراً بصورة فوتوغرافية ووضعوها أمام عينيّ اللتين كانتا نصف مغمضتين. ثم سلّطوا عليها ضوءًا فجائياً بحيث لم أكن أرى، في وسط كل تلك الظلمة، إلاّ هذه الصورة. وسمعت عالم النفس يقول: «أنت، لم تفعل شيئاً، وإنما الذي أعطى المعلومات حول المخبأ هو صاحب هذه الصورة. . .» تعرّفت في الصورة المذكورة على شخص من

أوسكادي كنت أراه من حين إلى آخر. وزعم عالم النفس أنه في عداد الموقوفين».

ثم اقتيد أ. إنكسچاري إلى الخارج، وعيناه معصوبتان، وهو جالس، على الأرجح، على المقعد الخلفي من سيَّارة ما، ثم ترك وحده لفترة قصيرة. «في هذا الوضع، كان بغض الذين قاموا بتعذيبي يأتون بين الفينة والفينة لزيارتي، تعرّفت من بينهم على «عالم النفس» وعلى شخص آخر ميّزته من لهجته «الغاليسيّة». فجلس «عالم النفس» بقربي وقال: «كيف الحال يا ألفونسو؟ تشعر بتحسُّن، أليس كذلك؟». كان يخاطبني بلهجة ودّيّة ثم استمر بهذه اللهجة يحدثني بلطف وكأنّ شيئاً لم يكن. وبين الزيارة والزيارة كان «عالم النفس» يمرّر بعض الاقتراحات حول الخيانة.

«بين الزيارات المتكررة التي كانوا يقومون بها ويعرضون عليّ خلالها مالاً وبطاقة هوية جديدة وعفواً عن كل ما أنا متّهم به إلخ... وبين الفترات الطويلة التي كانوا يتركونني فيها لوحدي. هبط الليل من جديد. سمعت أصوات سيارات ومحركات تُقلع وأبواب تُفتح وتُغلق، ثم جاء «عالم النفس» على عجل وقال: «تعال يا ألفونسو، سوف نخلي سبيلك. ولكن قبل ذلك عليك أن تكتب رسالة تقول فيها أنك تعاونت معنا بملء إرادتك لقاء حلّ معيّن لمشكلاتك».

«ولما تبيّن لهم أنني لا أريد كتابة هذه الرسالة، أمسك أحد جلاوزة التعذيب بيدي وأمرني أن أنسخ على ورقة بيضاء ما كان مكتوباً على ورقة أخرى، فنسخته بخط لا يكاد يقرأ، ثم أكرهني على وضع التاريخ وتوقيع الرسالة. كانت تلك الرسالة تنصّ على ما مفاده: «إنني تعاونت بملء إرادتي لقاء السماح لي بأن أذهب إلى البلد الذي أريد حيث يسعني أن أعيش وأعمل بحرية..» وكان هذا التصريح الأخير الذي

حصلوا عليه مني بمثابة ضربة الريشة الأخيرة التي تتوّج عملاً فنيّاً رائعاً. . . »[1].

بناء على هذه المعلومات التي انتُزعت من الرجل تمكّنت الحكومة الاسبانية من تحرير الصناعي المخطوف ومن اعتقال رفاق إتكسْچاري. تقول كريستين إنشالّوس: «لقد وجد الفونسو عناءً كبيراً في ذكر ما جرى له. لقد كان الأمر شاقّاً جداً. وقد اعتُقل رفاقه بسببه. فأصابه انحطاط واكتئاب شديدين. لقد أبلغه الذين اعتُقلوا أنهم لا يستطيعون أن يحقدوا عليه، وأن هذا أمر طبيعي، لكنه استغرق وقتاً طويلاً حتى تمكّن من كتابة ما جرى. لكن هذه الكتابة كانت ضرورة حيوية بالنسبة له. فقد ساعده ذلك على استعادة هويّته».

في بيان صدر في يوليو 1986، أعربت الأمانة العامة لمنظمة العفو الدولية عن قلقها بصدد اعتقال اتكسچاري وانجيل ألدانا وشخص باسكي آخر كان قد اعتقل في الظروف نفسها في الاكواتور، وأشارت المنظمة إلى اختطاف الشخصين الأولين، وذكرت أنهما رويا كيف عُذّبا. ثم تابع بيانها يقول: «إن التصريحات التي نقلتها الصحافة عن بعض الناطقين باسم البوليس الاكواتوري والتي تفيد أن استجواب الرجلين ساعد على حلّ قضية اختطاف أحد الصناعيين الاسبانيين، تتجه نحو تأكيد ما قاله السجينان من أنها نُقلا إلى مُعتَقل سرّي من قِبَل القوات الاكواتورية، حيث استجوبا على يد موظفين من قوات الأمن الاسبانية، وقد أرسل توماس هاماربرغ، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية، برقيّة لإدغار تيران، وزير الشؤون الخارجية الاكواتوري، بتاريخ 21 يناير، يستوضحه فيها عن المعلومات التي تتحدث عن أن ألدانا واتكسچاري قد تعرّضا للتعذيب

(1) شهادة نشرتها مجلّة اوسكادي انفورميشن، عدد 50، مايو 1987.

على يد موظفين من قوات الأمن الأسبانية. وأجاب الوزير على طلب منظمة العفو الدولية ببرقية في 30 يناير، تستشهد ببيان صادر عن وزير الداخية يؤكد أن «المعتقلين» لم يتعرّضوا «للتعذيب من قِبَل البوليس الاكواتوري»، لكنه لا يؤكّد ولا يكذّب كون الرجلين قد اقتيدا من قِبَل الجيش الاكواتوري خلال ليلة 8 يناير إلى مركز للاستجواب أو ما إذا كان قد عُذّبا في ذلك المكان».

إرهاب الدولة:

هل ينبغي للمرء أن يشدّد [على أن في الأمر إرهاباً من قبل الدولة]؟ هل عليه أن يذكر ما رواه بعض الذين أُبعِدوا بعد مداهمة 2 اكتوبر 1982؟ ذلك أنه إذا كان البوليس الاسباني قد أطلق زهاء نصفهم ـ مما يجعلنا نرى مدى سخافة الوضع، ومما يجعل من الواضح أن الجانب الفرنسي قد قام بنقل السكان نقلاً تعسّفياً من مكان إلى آخر ـ وإذا كان بعض الذين استُجوبوا من البوليس الفرنسي يؤكدون أن معاملتهم قد تمّت حسب الأصول، فإن معظم الأشخاص الذين أُوقفوا قيد النظارة بناء على قانون مكافحة الإرهاب قد عوملوا بقسوة، ربما كان من المرجّح أن تعرّفها منظمة العفو الدولية باعتبارها إما معاملة سيئة، وإما أعمالاً تعذيبية.

بالطبع، لم تكن هذه الحالة التي نتحدث عنها حالة فريدة أو معزولة. فالتعذيب بالمغطس أو بالكهرباء أو «بالعارضة» [في أمريكا اللاتينية يسمّى قضيب الحديد هذا بـ «مجثم الببّغاء») أو بحبس الأنفاس عن طريق كيس من البلاستيك، تعود كلها بانتظام لترد في الأخبار التي تنشرها المجلات القوميّة في كل عدد من أعدادها تقريباً. إن بعض الشهادات الطبية وبعض تقارير منظمة العفو الدولية، بل بعض المحاكمات النادرة التي خضع لها جلاوزة التعذيب أنفسهم تؤكّد الأقوال

التي تَرِد عن التعذيب، لكن المستجوبين يحرصـون اليوم على استخـدام تقنيّات لا تترك آثاراً على الجسد. ولو صحّت نسبة عشرة بالمئـة فقط من تلك المعلومـات لكان ذلـك شيئـاً لا يُحتمـل، ولتبيَّن أن التعـذيب يـظل خـطراً من الممكن أن يتعرّض لـه كل من تلصق بـه تهمـة «الإرهـابي». خـاصة وإن هـذه الكلمة تستعمـل في أسبانيـا بمعنى واسع جـداً. إذ إن الأشخاص الذين يجـري استجوابهم بمـوجب تلك الشروط ليسـوا جميعاً أعضاء في منظمة الإيتا. فـالجلاوزة قـد يمارسـون التعذيب بحقّ أعضـاء في منظمة ايبّـاريتاراك الإنسـانية (ETTORES)، كمـا قد يمـارسون بحق النقابيين أو الفوضـويين أو بعض المناضلين المثقفين. ممـا يعني أن هذا «الشكل الأقصى من الإرهاب الفـردي» يطاول بـالتحديـد مروحـة واسعة تضمّ مختلف آراء الباسك اللاجئين في اوسكاديا الشمالية.

إن م. ف. تيبـرغيين، مؤلف كتاب «حمـاية الـلاجئين في فرنسـا» الـذي يُعتبر مـرجعاً في بـابه، يـرى أن حمايـة الـلاجئين، على الصعيـد القانوني، تستند إلى عناصـر فعلية أربعـة: وجود الـلاجىء خارج حـدود بلده الأمّ، خـوفه المبـرّر من الملاحقـة والاضطهـاد، استحالـة المطالبـة بحمـاية من قبـل بلده الأم، وأخيراً «عنصـر الانتماء إلى مجمـوعة (إذ إن مخاوف الاضطهاد لا بدّ أن تكون مستندةإلى علّة نـابعة من إيمـانه بـآراء سيـاسية معينـة أو من انتمائـه إلى عرق معيّن أو دين أو قـومية أو جمـاعة مجتمعيـة معينـة)». ولا مجـال للشـك في أن عـدة مئـات من البـاسـك الاسبانيين الموجودين في فرنسا يخضعون تماماً للتعريف المذكور.

ما الذي يمكن أن نردّ به على المتطرفين من تيّار الإرهـاب المضادّ إذا هم قرّروا أن الحقوق قليلاً ما تكون ذات أهمية عندما تـدعو الحـاجة إلى الـدفاع عن الـديمـوقـراطيـة وعن السـلام في وجـه القتلة الكلاّنيّين [التوتاليتاريّين]؟ بالطبع، ليس من الضروري أن يوافق المرء على الرضى

العـام المضادّ لـلإرهاب حتى يشعـر بأنـه غريب تمـاماً عن هـذا الكـلام القومي والاشتراكي الـذي تقول بـه منظمـة «الإيتا» و«نضـالها المسلّح»، حتى ولـو كـان النضـال المـذكـور لا يشتمـل على تجـاوزات من نـوع الهجمات المسلّحة التي تؤدي إلى مجـازر. غير أننـا عندمـا نناقش أحـد المناضلين القوميين ونقـول له إن فكـرة التوحّـد مع بـلاد الباسـك لا تثير حماس السكان في مقاطعة نافار، ثم يردّ عليك المناضل المذكور بلهجة حـاسمة: «إن منـطقة نـافـار تنتمي تـاريخيـاً إلى اوسكـاديـا. نقـطة على السـطر»، فليس من الصعب على المرء أن يتخيّـل عندئـذٍ كيف أن دولـة البـاسك المستقلّة قـد تعمد إلى قمـع الاستقلاليين النـافـاريّين. لكن من السهل على المرء أن يرى أيضاً أن منظمة الإيتا وحزبها الشرعي، هيـري باتاسونا، ما زالت قادرة على تعبئة الجموع، وليس من الأهمية بمكان أن يُقدِّر البعض نسبة المحبّذين للاستقلال بـ 10٪، كما قدّر بيير چيـدوني، أو أن يقـدّر البعض الأخر هـذه النسبـة بـ 70٪، كمـا فعلت آنّ ـ مـاري روميرو، في كتاب «حالة العالم» لعام 1987. فالأمر الثـابت والأكيد هـو أن هناك جزءًا لا بـأس به من السكـان الباسـك لا يتعرّف على نفسـه من خـلال «الديمـوقراطيـة الاسبانيـة الفتيّة»، وهـو يُعرب عن ذلـك بـدعمـه لمنظمة الإيتـا. إزاء هذا الـواقع، وإزاء أصـدائه المتـرددة في أنحاء قسم بسيط من الأراضي الفرنسية، فإنّ لا شرعيّة الدولـة التي تمارسهـا فرنسـا من خلال دعمها لإرهاب الدولة الاسبانية لا حظّ له إلاَّ القليل في القضاء على نضال منظمة الإيتا.

إلاَّ إذا اختـزلنا المشكلة وعبّـرنا عنهـا بتلك التعابيـر البسيـطة التي استعملهـا «بيلّي ال نينيـو» الـذي يُقـال إنـه واحـد من جـلاوزة التعـذيب والقتلة. فقـد قال الـرجل للصحـافيين ذات يـوم: «إن معـالجـة المشكلة البـاسكية أمـر في غايـة السهولـة. هناك 200,000 رجـل يزعجـون 19

مليون أسباني». فإذا كانت الديموقراطية الأسبانية الفتيّة تريد تسوية المشكلة على النحو الذي يوحي به إلى نينيو، فما عليها إلاّ أن تستمرّ بالنهج الذي اختطّته منظمة الغال. وإذا أراد موطن حقوق الإنسان أن يتعامل مع المشكلة المذكورة بالبطش والقوة، فما عليه إلاّ أن يستمرّ على النهج الذي استهلّته حكومة فابيوس وتوسّعت به حكومة شيراك. كل ما في الأمر هو أن على الدولتين المذكورتين أن تعمدا إلى تغيير المقياس المعتمد: فالـ«200,000 رجل» لا يعود من الممكن اعتبارهم عندئذٍ مجرّد أوساط تتحرك ضمنها منظمة الإيتا.

III

اعــلام



9

كيف يُكتَب عن الإرهاب

«مقابل مركزية السلطة الاقتصادية والسياسية، بَنَتْ الفاشية جهازاً للرقابة الايديولوجية يسعى لأن يكون ذا سلطة شمولية لا فقط على المجتمع الذي يهيمن عليه وحسب، بل على أبرز منتجي ايديولوجيته بالذات، ولك باتجاه تحويل المثقف القديم ـ الصحافي، إلخ. ـ من برجوازي إنساني مستقلّ نسبياً، إلى نقّاق أو نمّام أو قلم مرتزق، إلى «اختصاصي» راهن في خدمة ايديولوجية السلطة، إلى مدّاح لإرهاب الدول البوليسية، إلى منشّط مباشر لعملية التسميم الايديولوجي والتحريف الإعلامي الذي يمارس ضدّ الشعب...».

«بالتطابق مع الصيغة المثلثة التي تتّصف بها المرحلة III، توسّعت المساحة الوضعية (أ) إلى (3 سماطات) من الحدّ الأدنى تتّحد في ما بينها على الصعيد الأخير، ثم تشكّل سماطات منفصلة على الصعيد الأول: أما السماط الأعلى الكائن على الصعيد الأول، فهو يمثّل (ب) «تفجير»، وأما السماط الكائن على يسار الصعيد الأول، صوب الأدنى، فيمثّل (س) «استسلام»، وأما السماط المركزي المثلث الشكل الكائن في الوسط، فيمثّل (و) «إنذار». إن الطريق في فضاء الثوابت (ف) يمثّل الضغط المتصاعد على القرصان الجوّي، مما يجعله في غاية

الإحباط ويؤدي بالطريق (س) إلى المساحة الوضعية (أ)، باتجاه الأدنى، الأمر الذي يستتبع تحوّلاً فجائياً ورهيباً من الوضعية (و) إلى الوضعية (ب) «تفجير الطائرة». . . ».

طمِّن بالكَ، أيها القارىء: فأنا لن أتحدث إليك لا بأُسلوب الفقرة الأولىٰ ولا بأُسلوب الفقرة الثانية، كما أنني لن أفرض عليك لا الصورة الحربجيّة التي ينضح بها الأول، ولا الصورة البيانية التي توضّح معالم الثاني. إذ إنني لست ايديولوجياً من ايديولوجيّي النضال المسلّح قادراً على تطبيق بعض المصطلحات القليلة وبعض الترسيمات الأقل عدداً، على أيّ وضع من الأوضاع، ولا باحثاً مستعداً لأن يُدخل في نماذجه المأساوية كل شيء، من العصيان في السجن، إلى انهيار أسعار البورصة، إلى اختطاف الطائرات، فإذا كانت «كارثة الفراشة، وهي خصوصية محدّدة بعنصر متعدّد المخارج لمجهول من الدرجة العاشرة»، يظل بالنسبة لي ولمعظم القرّاء كلاماً مبهماً، فإن بعض المؤلفات التي وضعها جامعيون آخرون غير أ. ش. زيمان[1]، قد تكون ذات فائدة كبيرة. كذلك «كومونة كارلوس ماركس في سجن صوريا» (أسبانيا)، وغيرها من المجموعات المناضلة، قدّمت رغم لغتها الخشنة عملاً توثيقياً يتبيّن عند التدقيق أنه مفيد في أحيان كثيرة.

وبالتالي، فإذا لم يكن هذا الكتاب عبارة عن الأستاذ نمبوس، ولا كناية عن مغوار المدن، أتراه يكون من وضع الصحافي تنتان؟ الواقع أن معظم الكتب «الواسعة الانتشار» في هذا المجال كانت من تأليف الصحافيين.

---

(1) مثلاً، كتاب ميشال فييفيوركا، «المجتمع والإرهاب»، فايار، 1988، وقد ظهر في الآونة الأخيرة بحيث لم أتمكن من استعماله هنا. إن توثيقه الغني وأسلوبه التحليلي يجعلان منه مرجعاً في هذا الموضوع.

فلنطرح السؤال إذن بكل سذاجة: ما مقدار صحة كتاباتهم، هؤلاء الصحافيون؟.

صرّح لي جيل ميّيه، أحد صحافيي ليبيراسيون الفرنسية، «أن الصعوبة في موضوع كموضوع الإرهاب تكمن في تنويع مصادر المعلومات. وبالنسبة للإرهاب الداخلي تتدخّل مسألة السنّ، فمعظم الصحافيين الذين يتابعون الإرهاب في وسائل الإعلام الأخرىٰ ينتمون إلى جيل أقدم من جيل الأشخاص الذين ينشطون حالياً [بالاتجاه الإرهابي]. وقد اعتادوا على جملة من الأمور: فعليهم أن يتّكلوا، في هذه المسألة كما في غيرها، على ما تقوله لهم مصادرهم العادية، أي البوليس ثم القضاة بدرجة أدنى. أما في جريدة ليبيراسيون فإننا نمتاز بأننا ننتمي نحن والإرهابيين الفرنسيين إلى جيل واحد، بل كثيراً ما تكون أصولنا السياسية متشابهة. إن هذه الشروط تسهّل علينا عملية الحصول على معلومات وتساعدنا على فهم الأمور بشكل أفضل».

ويعترف إدوي بلينيل، من صحيفة لوموند، أن البوليس هو مصدر المعلومات الرئيسي بالنسبة للشؤون المتفرقة، وخاصة منها شؤون الإرهاب، وهو يرى أن إحدى الضمانات التي تضمن متانة المعلومات المقدّمة هي دوره كصحافي مختصّ بمسائل البوليس، وعلى علاقة دائمة بالمؤسسة وبالناطقين باسمها وبنقاباتها: «إن رجال البوليس هم أناس يقومون بعمليات كبيرة، لكنهم في الوقت نفسه أشخاص لديهم مشكلات من نوع الإحالة على التقاعد، ومن نوع التزويد بالمعدات اللازمة وغير ذلك. ورجال البوليس ينتمون كذلك إلى نقابات، ولديهم مطالب. . . فعندما نعالج هذه المسائل أيضاً تنشأ بيننا علاقات مبنية على الثقة. فمحاورونا يعلمون أن لا مصلحة لهم في خداعنا لأنهم محتاجون إلينا بدورهم من أجل إطلاع المجتمع على مشكلاتهم».

ويُعــرب الصحــافي المــذكــور عن ثقتــه بـ «رجــال البــوليس الجمهوريين»، وخاصة منهم رجال الاستخبارات العامـة. والواقـع أن إ. بلينيل يتتبّع بالتعاون مع زميله في العمل جـورج ماريـون، كيفية اشتغـال البوليس الوطني، إلى جانب القضايا الكبيرة التي هي في أساس شهرتهما كفريق عمل. وتتراوح هذه المتابعة بين ترقّب وصول مسؤول جـديد على رأس أحد الأجهزة، فيُـرحَّب بوصـوله بنبـذة عن حياتـه تتضمّن نوعـاً من الاشـادة الضمنية، وبين مشكـلات تدريب المـلاك على الرمـاية، وهـذه مسـألة، إذا صحّ ما يُقـال، تفسّر جـزئياً بحصـول بعض «التجـاوزات»، مروراً بالتذكير، خلال فصل الصيف، بالانجازات البـوليسية التي تشكّـل «أمـراً طبيعياً» لـدى هؤلاء المدافعين عن النـظام، وهي إنجازات يـطيب لبلينيل أن يُبرز قيمتها.

هل تشكّل صلات القُرب هذه وتتبّع الصحافي لأخبار المؤسسة عن كثب ضمانة ضـد التغريـر به واستغـلال وضعه؟ فلو افتـرضنا أن محـدّثي الصحافي لا يُضمرون نوايا مبيّنـة عندمـا يعطونـه هذه المعلومـة أو تلك، فما الذي يضمن لنا أنهم ليسوا خاضعين بدورهم لعملية تغرير تأتيهم من فوق؟.

يقـول بلينيـل في مقـابلة نشـرتهـا مجلة اوتـرومــان: «ليس هنـاك معلومــات بــدون تـغــريــر. إن عمـلنــا يتـلخص إجمــالاً بـتعـيين مصــدر الخبــر بـوضــوح... وبـ « تشـذيب » محــاولات التغـريــر بـاتجـاه التـأكّــد من أننـا حيـال معلومــة بــالفعــل ». تبقى مســألــة نصيب هــذه المعلومــة من الصحّـة: قد تكـون هذه المعلومـة، من حيث تعبيرهـا عن الـواقـع، صحيحـة تمامـاً لكن ذلك لا يحـول دون أن يكون لهـا مفعـول مخـالف للصحّـة لأنها لا تقـول كل شيء عن الـوضع الـذي تتحـدث عنـه: ومن المعلوم أن السكوت عن ذكر بعض الـوقائـع يعطي الـوضع بكـامله معنى مختلفـاً جداً، إلـخ... يتحـدث بلينيـل، مثلاً، عن قضيـة غـرين پيس

(عمليـة إغـراق سفينـة المحـافـظين علي حمـايـة البيئـة التي قـامت بهـا المخابرات الفرنسية في المحيط الهادىء)، وكيف انه اكتشف، بـالتعاون مع ماريون، وجود فريق ثالث كان قد جاء من زيلندا الجـديدة لـلاشتراك في عملية تغريق سفينة البيئويّين المذكورة، فيقول «إن الأشخاص الـذين أتـاحوا [لهمـا] الاقتراب من الحقيقـة، كان يـرون أن هـذه الـدوامـة من الكذب» التي أقحم جناح من الدولة إصبعه فيها «أمر مؤذٍ وسخيف»، وأن مخبريهما «لم يكونوا، من حيث المبدأ، ضدّ مصلحة الدولة». وبالتـالي فالمعلومات التي سُرِّبت إلى الصحافيين كان قد سُرِّبت باسم شكـل دون آخر من أشكال الحفاظ على مصلحة الدولة.

«على كل حال ـ كمـا قال لي بلينيـل ـ فالقـول في وقت معيّن «إن البوليس يعتقد كذا، أو نمط آخر من المصادر يعتقد كذا» يظل معلومة من المعلومات».

بـلا شك. ولكن يجب أن يـظل في ذهننا أن هـذه المعلومات هي من علم البـوليس. إن كل تحقيق مستقـل حول قضيـة قضائيـة لا بـدّ أن يقودنا إلى المواجهة بين حقيقة الوقائع والنـاس من جهة، وبين مـا تقولـه التقارير البوليسية من جهـة أخرى. والحقّ أن المـرء غالبـاً ما يتعجب من هـذا الخليط المـدهش الـذي يجمـع بين دقـة وصـلابـة عـدد كبيـر من المعلومات، وبين ضخامة الأكاذيب المدسوسة فيها. بل حتى في الحالـة التي يكون فيها عرض الوقائع صحيحاً أو يكاد، فـإن النظرة بمجملهـا لا بدّ أن تتعرّض للتحريف بفعل الفهم البوليسي للتاريخ.

الأدبيات البوليسية:

في 9 سبتمبـر 1987، قـدّم المفـوّض الـرئيسي جـان إسپيتـاليـيـه لقاضي التحقيق جان ـ لوي بروچيير، وبناء على إنابة قضائية منه، تقريراً إجمـالياً حـول دعـوى أقيمت على عـدد من الأشخـاص لاشتـراكهم في

«عصبـة إجراميـة»، بينهم أشخاص أعـربوا عن انتمـائهم لمنظمـة العمل المباشر. من أجل إثبات هذا الجرم، يقول المفوّض المذكور إنـه سيلجأ إلى أدلّة كثيرة من بينهـا «التركيـز على وضع مجمـوعة «العمـل المباشـر» ضمن أوسـاط اليسار الفـرنسي المتـطرّف». هكـذا يتبيّن لنـا أن جمـاعـة سياسية بكاملها قد عُرِّفَت، بمفعول رجعي، باعتبارها «أوساطاً». وهكـذا أيضـاً عمـد المفـوّض إلى إعـادة كتـابـة تـاريخ بعض الاتجـاهـات والمجموعات ذات الايديولوجيات والممارسات التي يختلف بعضهـا عن بعض كل الاختلاف، لكي يزعم في النهاية أن هؤلاء وأولئك قـد تحوّلـوا إلى هـذه المنظمـة الواحـدة التي يُزمـع القضاء على محـاكمتهـا. يقـول المفوّض:

«في أواسط السبعينات كان هناك ثلاث منـظمات إرهـابية فـرنسية: الغاري (مجموعة العمل الثورية الأممية) والناپـاپ (النُوى المسلّحـة من أجل الاستقلالية الشعبية) والألـوية الأممية. وقد قـامت هذه المنـظمات بهجمات مسلّحة على أراضينا مستهدفة بشكل خاص، المصالح الأسبانية أو الأمريكية الجنوبية.

«والـواقع أن هـذه الحركـات كانت تعتبـر نفسها رأس الحـربـة في الصراع ضد الفرانكية وضد الامبريالية بشكل عام».

إن هذه الـ«بشكل عام» تُعتبر ضرباً من ضروب الخلط بين الأمور. فهي تسمح بضمّ منظمة مناوئـة للفرانكيـة فعلاً، لكنهـا مناوئـة للفرانكيـة فقط، مع منظمتين أخريَيْن، إحداهما أقدم من الأخـرى على كل حـال، عرفتا بنشاطهما الذي يمكن وصفه بـأنه معـادٍ للإمبـرياليـة ـ ولكن بمعنى مختلف تماماً عن «معاداة الامبريالية» كمـا تفهمه منـظمة العمـل المباشـر في آخـر تعديـلاتها. لقـد تشكّلت منظمـة الغاري، كمـا رأينا، في عـام 1973، على أثر اعتقال الشـاب الأسباني الإبـاحي پيغ أنتيش ومـوته في

السجن، وهي منظمة لم تقتل أحداً، بل قامت بسلسلة من الأعمال تتراوح بين عرقلة سباق الدراجات حول فرنسا، وبين اختطاف المصرفي سواريز، وكلها أعمال موجّهة ضدّ أسبانيا. والجدير بالذكر أن تأنيب الضمير الديموقراطي إزاء الجرائم المشهودة التي ارتكبتها الفرانيكة يفسّر لنا كيف أن المصرفي المذكور حرص بعد إطلاق سراحه سليماً معافى من قِبَل خاطفيه على عدم إتهامهم أو الإدعاء عليهم، وكيف أن الحكم الأسباني الذي جاء بعد فرانكو قد عفا عن أعضاء منظمة الغاري، وكيف أن فرنسا الجيسكاردية قد برّأت ساحتهم عام 1981، بعد محاكمتين في محكمة الجنايات شهد الجميع خلالهما لحماس المتّهمين ضدّ الممارسات الفاشيّة. إن التذكير بهذه الوقائع أمر مهمّ، خاصة أن كل أعضاء المنظمة المذكورة، باستثناء رويّان، سرعان ما تخلّوا بشكل أو بآخر عن نضاليّة الهجمات المسلّحة. كذلك تجدر الإشارة إلى أن الذين كانوا يؤيّدون، عام 1976، اغتيال الألوية الأممية للشخص الذي اغتال شي غيڤارا، أو يؤيدون إعدام منظمة الناياپ لقاتل بيير أوڤرني، كثيراً ما كانوا على طرفي نقيض مع آراء الذين أشرفوا على قتل الجنرال أودران. ومن بين المناضلين الثلاثة الذي نعلم علم اليقين أنهم كانوا ينتمون إلى منظمة النايپاپ، لم يعد هناك من هو مستمر بالنضال، في أواخر الثمانينات، الا فريدريك اورياك وحده، علماً بأن إحدى الثوابت التي ينطلق منها في نضاليته كانت ولا تزال تتلخّص بحرصه على التميُّز، نظرياً وعملياً، عن منظمة العمل المباشر.

في مكان آخر يخلط المفوّض الآنف الذكر بين «إحدى الجماعات التحريضيّة» (؟) التي تنتمي إليها [في رأيه] ناتالي مينيغون ورجيس شليشر، وبين منظمة النايپاپ والمجلة الاستقلالية كاماراد [رفاق]. هنا أيضاً، أقلّ ما يقال في هذا الخلط، إنه اعتباطي، وتنبغي الإشارة،

أخيراً، إلى أن هذين الحرفين الأوّلين (AD) [وهما الحرفان اللذان تنمّي بهما الآن منظمة العمل المباشر] اسم لمسمّى يختلف من حيث النظرية والممارسة اختلافاً كبيراً حسب المراحل: فابتداءً من المجموعة الأساسية التي كانت تمارس نشاطات علنية وتحرص على أن لا تقتل «في ذلك الحين ـ كما يقول أحد «القدامى» ـ كان يكفي أن نطلق النار على جدار، أو نفجّر إحدى القمامات، حتى يتحدّث الناس عنا»، وانتهاءً بالمنظمة التي أعلنت مسؤوليتها عن اغتيال أودران، مروراً بالمجموعة شبه العلنية التي ركّزت نشاطها بين 1981 و1982 على احتلال البيوت، كانت منظمة العمل المباشر «حزباً أشبه بالمصفاة»، شبيهاً بشقيقه الستاليني الأكبر، لم يتبقّ منه حتى الآن إلاّ نواة صغيرة جداً. والحق أن ج. ب. رويّان وحده هو الذي يجسّد، دون سائر الذين يعربون عن انتمائهم إلى منظمة العمل المباشر، تلك الاستمرارية الممتدة من أيام منظمة الغاري حتى أيامنا هذه، الأمر الذي يزعم المفوّض إسبيتالييه أنه يوضّحه للملأ...

وإمعاناً في تقميش البرهان، يحرص المفوّض المذكور على التذكير بسوابق كل مناضل كان ينتمي في ما مضى إلى هذه المنظمة أو تلك، ويشير إلى النقاط التي تقاطعت فيها مسيرة حياته في يوم من أيام الخمسة عشر عاماً الماضية، مع مسيرة العمل المباشر. والحق أن في ذلك استفادةً من صلات الصداقة والتضامن التي ما زالت قائمة، رغم الخلافات السياسية، بين مناضلين سابقين، لا سيما في الوسط الإباحي، حيث ما زالت أواصر الالتزام العاطفي متينة. إن ما يجد البوليس صعوبة كبيرة في إدراكه وفهمه، هو أنه ما زالت هناك أمكنة يقدّم فيها البشر بعضهم لبعض خدمات معيّنة دون أن يطرحوا أسئلة حولها، وأنهم يقومون بذلك لا عن ردّ فعل «ضد القمع»، بل لأن هؤلاء البشر ما

زالوا يتمتعون بحسّ التضامن والضيافة. وهذا أمر يصحّ، على كل حال، بالنسبة لهؤلاء المناضلين القدماء، كما يصحّ على أشخاص متحدّرين من مجتمعات ما زالت القيم المذكورة مرعيّة فيها. لقد شرح لي أحد المحامين الموكلين بالدفاع عن شخص تونسي متورط في شبكة من شبكات دعم واضعي القنابل إن قاضي التحقيق لم يستطع أن يفهم كيف أن مساعدة أحد الأصدقاء على حمل حقيبة ثقيلة دون سؤاله عن محتواها، أمر لا يدعو إلى الاستهجان في ذلك العالم الذهني الذي يعيشه موكّله.

لا شك في أن المؤرخين لن يوافقوا على رؤية السيد إسبيتالييه عندما يقول:

«منذ أواسط السبعينات أخذت بعض المجموعات اليسارية المتطرفة تقوم بأعمال إرهابية في فرنسا، وما فتئت غزارة هذه الأعمال تتصاعد من عام إلى آخر بحيث اتّخذت طابع التظاهرات الشديدة التعقيد: من الاغتيالات، إلى الهجوم بالمتفجرات، إلى السطو المسلّح.

«إن هذه المجموعات تستلهم الماركسية ـ اللينينية تارة، والإباحية طوراً، لكنها تنادي منذ البداية بالقضاء على المجتمع الرأسمالي، مدّعية أنها عبر بعض الأعمال الرمزية ستتوصل إلى زعزعة العالم الغربي سياسياً ومجتمعياً.

«وقد بدأت المجموعات المذكورة بصورة غير منظّمة في السنوات الأولى من وجودها، لكن هيكليتها التنظيمية ما لبثت أن تبلورت، ثم اكتسبت مقدرة قتالية ومحّصت أقوالها السياسية».

إن هذا الوصف الذي يستند في جزء مهمّ منه على ذكر وقائع صحيحة، هو وصف غير صحيح على الإطلاق. عندما ينتهي الأمر

ببعض الأفراد، بعد تيه ايديولوجي طـويل ومتـلاطم، إلى التشبّث ببعض التنـظيرات السـاذجة التي لا خيـر فيها سـوى أنهـا مـا زالت تصلح، في نظرهم، لتبرير شنّ حربهم الخاصة على الـدولة، فـإن أحد مـوظفي هذه الدولة يرى في هذه النهاية «قول سياسي ممّحص»: إن المرء لا يسعه أن يجـد مثلاً أفضـل من هذا المثـل ليستشهد بـه على قلب الوقـائع عـاليها سـافلها، وعلى هـذا الحقـل المشتـرك بين الفـريقين. فكمـا أن أعضـاء العمل المباشر يشعرون على الأرجح بأن قيمتهم وقدرهم قد ازدادا رفعـةً عنـدما يتصـوّرون أنفسهم بصورة المقـاتلين الصنـاديـد الـذين يضـربـون «الامبريالية في عقر دارها»، كذلـك فإن من دواعي الـرفعة والاعتـداد أن يعمـد البعض إلى تحديـد الغايـات السيـاسيـة «المتبلورة» التي «اكتسبت مقدرة قتالية». ثم يخلص المفوّض إلى التـأكيد بصـورة واضحة لا تقبـل الشك على الاندماج الذي حصل في السبعينات بين المنظمات الثلاث:

«إن تسميـة العمل المبـاشـر هي التسميـة التي اتفقت عليهـا، في صيف 1979، هـذه المجموعـات ذات الحساسيـات المختلفة، عنـدمـا وحّـدت جهـودهـا ووسـائلهـا المـاديـة ودمجت عنـاصـرهـا، انـطلاقـاً من بعض الاتصالات التي كانت تُعقد في معظم الأحيان في المنطقة الباريسية».

هذه الرؤية التي تنظر إلى التـاريخ السيـاسي والشخصي لمئات من المنـاضلين والمناضلين السـابقين ممن كانت لهم مسـارات متنوعـة، من زاوية العمل المباشر كما صارت إليه في آخر أيـامها (إذ تبنّت طـروحات فصائل الجيش الأحمر في ألمانيـا (RAF)، هذه الـرؤية هي التي يعمـل البوليس على تعميمها بين قضاة الإرهاب المضاد وبين الصحافيين الـذين يتـزوّدون منه بـالمعلومات. أمـا وسـائـل الإعلام ورجـال السياسـة فهم لا ينظرون، بدورهم، إلى كل العمليات التي تقوم بها العمل المباشـر، إلاّ على ضوء الدمـاء التي تسيل على أثـر الهجمات ـ الـدمويـة ذات الأصل

الشرق أوسطي: وهكذا تكتمل فبركة الوصمة الوحيدة التي هي «الإرهاب». وهكذا يصبح بوسع أية سلطة من السلطات الأربعة - الإعلامية والسياسية والبوليسية والقضائية - أن تستعمل هذه الوصمة، تبعاً للاعتبارات التي تستنسبها، لتصم بها كل من تسوّل له نفسه في يوم من الأيام أن يخاصم الدولة على احتكارها للعنف. أو يفكّر بالقيام بذلك، أو اتفق له أن التقى في طريقه ببعض من قاموا به.

البوليس والسياسة:

إن الرؤية البوليسية للتاريخ تجد خير تعبير لها عن نفسها في كتب رولان جاكّار. هكذا يكتب جاكار في «ملفات الإرهاب السّريّة»: «بعد أن طورد أعضاء الألوية الحمراء في البلاد الإيطالية، حاولوا أن يجدوا لهم ملاذاً في فرنسا. وهذا أمر طبيعي، نظراً لتجاور البلدين أولاً، ونظراً للتماهي بين آرائهم وآراء العمل المباشر ثانياً، إذ إن المنظمتين كانتا قد رضعتا من حليب «اليسار البروليتاري» نفسه». لقد رأينا في الصفحات السابقة ما هي قصة هذه الأصول الواحدة المزعومة. إن جاكار يتبنّى تلك التركيبات القضائية التي وضعها بعض القضاة الإيطاليين، والتي تجعل جميع المناضلين الثوريّين الإيطاليين القدامى الذين لجأوا إلى فرنسا أعضاء في الألوية الحمراء وإلاّ، فباسم ماذا يحقّ لجاكار أن يكتب:

« في 29 أغسطس 1982 ، قُبض على أورست سالزوني في باريس ، في شقّة سكنية لأحد أعضاء العمل المباشر ، حيث كان يقضي عطلة نهاية الأسبوع. لقد كان سالزوني منظّراً عقائدياً أكثر مما كان قاتلاً : كان من الطلاب الرافضين الذين قاموا بحركة 1968 ، ثم أسس حركة اوتونوميا أوبيرايا، [العمال المستقلون]، ثم انتمى لمنظمة الألوية الحمراء، وكان وراء عدد من الهجمات المسلّحة التي قامت بها،

فضلاً عن اشتغاله في صفوف هذه المنظمة بمشكلات التسلّح بالعلاقة مع الفلسطينيين ومصادر الأسلحة الخفيفة».

فقرة تخريفية بالفعل لكثرة ما فيها من المغالطات: فقد قُبض على اورست سالزوني أمام منزله الذي كان قد أعطى عنوانه للسلطات. وهو لم ينتم في زمانه إلى الألوية الحمراء. أما المماهاة بين هذه المنظمة الإرهابية وبين حركة المستقلين فتنتمي إلى تلك الافتراضات النظرية التي انتهى القضاة الإيطاليون إلى التخلّي عنها. غير أنها كانت، في ذهن رجال البوليس، وراء القبض على سالزوني الذي كان، كما رأينا، يعيش حياة علنية. على كل حال، فقد أُطلق سبيل الرجل بعد مدة قصيرة من توقيفه، الأمر الذي يحرص جاكار على عدم الإشارة إليه، ربّما لأن حالته تعتبر حالة نموذجية لمعظم اللاجئين الإيطاليين. والواقع أن المؤلف يصف هؤلاء اللاجئين كما يلي:

«إن القبض على سالزوني وضع حدّاً لخمسة عشر شهراً من السذاجة من جانب دعاة المفاوضة. لقد كانت المفاوضات تعبيراً عن تلك النوايا الحسنة التي استغلّها أعضاء الألوية الحمراء بعد مطاردتهم في إيطاليا، فجاءوا يؤكدون للسلطات الفرنسية والتوبة على شفاههم أن الإرهاب، بالنسبة لهم، قد أصبح في خبر كان. ثم أخذ بعض المحامين، بل بعض المثقفين، يُعربون عن كفالتهم لحسن سلوك هؤلاء التّوابين، وأعطوهم بطاقات إقامة بناءً على بطاقات هوية مزوّرة. بل إنهم أفسحوا لهم مجال الوصول لممارسة بعض النشاطات الجامعية، كالمجلس الأعلى للقضايا الفكرية في معهد الفلسفة الدولي، مثلاً، حيث كان ينشط الأستاذ طوني نيچري، أحد العاملين الرئيسيين في حركة المستقلين التي ينتمي إليها سالزوني».

في هذه الفقرة تتجلّى لنا رؤية قسم من الجهاز البوليسي الذي لا

يـرى في الـلاجئين الإيـطاليين إلاّ «بـريغـاديست» [أعضـاء في الألــويـة الحمراء]، وهي رؤية ما لبثت أن كذّبتها الوقـائع بعـد ذلك: فمن أصـل مجمـوع الثوريين الإيـطاليين القدمـاء الذين ينـاهز عـددهم الثلاثمـائـة، برهنت أغلبيْتهم الساحقة عن رفضها لاعتمـاد العنف السياسي وانخـرطت في الحياة الفرنسية. وقد تبيّن للحكومات اليسارية واليمينيـة التي تعاقبت منـذ 1981 صحـة هـذا الـرفض وهــذا الانخـراط، إذ إن الحكــومـات المذكورة لم تعمـد إلى تسليم أحد من الـلاجئين الإيطاليين إلى حكـومة بلاده.

أما في كتاب «المطاردة الطويلة للعمل المباشر»، فإن الميـل الذي يستبدّ بجاكار ويجعله لا يرى في المنـاضلين القدمـاء إلاّ إرهابيين مقبلين يدفعه مثلاً إلى اتّهام كـاتارينـا دي فريـز، دون أن يسمّيها، إذ يقـول عنها إنهـا: «وجه بـارز من وجوه الشبكـة [الإرهابيـة] الألمـانيـة في فـرنسـا». صحيـح أن السيدة دي فـريز كـانت قد قـامت عـام 1980 بعمليـة سـطو مسلّح في ألمـانيا، بنـاء على دوافع سيـاسية، وأن بـوليس بلادهـا وصف العملية المذكورة بأنها «حِرَفيّة». لكن السيدة المذكورة كانت قد عـادت، في الوقت الذي كتب فيـه جاكـار (1987)، إلى ممارسـة حياة مجتمعيـة عـادية، وعـادية جـداً بحيث أن قسمـاً لا يُستهـان بـه من سكـان منـطقـة المانشي ـ وهي منطقة لا يمكن اعتبارها معقلاً من معاقل الإرهابيين ـ قد استنفروا مطالبين بالاحتفاظ بها، عندمـا استغلت الحكومـة الألمانيـة تغيُّر نسبـة الأكثريـة في فرنسـا من اليسار إلى اليمين فجـدّدت طلب تسليمهـا الـذي كان قـد رفض عام 1981 . هـذا فضـلاً عن أن القضـاء الفـرنسي الذي كان يُبدي، بإيعاز من حكومة شيراك، أقصى درجـات الحزم تجـاه كل من يوصم بوصمة «الإرهاب»، قد رفض الموافقة على تسليمها.

في مكان آخر من الكتـاب، يعمد جـاكار إلى تقـديم ماريـو اينيس

توريس بوصفه «المنوّع الإيبيري» من «حلف إرهابي أُوروبي» مزعوم، وينسب للرجل ما لا يقل عن لقب ممثّل «مجموعات المستقلين المناوئة للرأسمالية»، وهي فرع فوضوي من الإيتا، في نفس الوقت الذي يجعله فيه ممثلاً «للمجموعات الاستقلالية في كاتالونيا»! وقد رأينا شيئاً من أمر هذا الرجل (في الفصل الثالث). لكننا نذكّر فقط بأن ماريو توريس كان يشتغل، عندما صدر كتاب جاكار، في مزرعة هادئة في منطقة الأود، بعد أن كان قد تقدّم بطلب للحصول على اللجوء السياسي من مكتب حماية اللاجئين والاپاترايد (OFPRA)، وأن بعض رجال البوليس الخاصّين جداً، عندما قرّروا القبض على رويان فجاؤوا واختطفوا ماريو لكي يدفعوه إلى استعادة حياته السرّية، كان هذا الاحتمال بعيداً جداً عن اهتماماته بحيث إن أصدقاءه أخطروا. . . رجال الدرك، بالموضوع!.

بعد مضيّ شهر على صدور كتاب جاكار، حاصر رجال الدرك مُزيرَعة لاترين دي فريز، وحشدوا لذلك قوات كانت مثاراً للضحك ـ وقد أسفرت هذه المناورة عمّا أشرنا إليه أعلاه. وبعد مضيّ ثلاثة أشهر على صدور الكتاب، قام البوليس بالتحرّش بماريو توريس على النحو الذي رأيناه، مفتتحاً بذلك سلسلة من الملاحقات لم يتخلّص ماريو ورفيقته من عواقبها حتى الآن. لا شك أن القارىء يتذكّر قضية كورييل الذي اغتيل في باريس عام 1978 على أثر مقالة طويلة كتبها جورج سوفّير في مجلة لوپوان واتّهمه فيها بشتّى التّهم. بيد أنه تبيّن فيما بعد أن المعلومات التي بنى عليها سوفير فزّاعته لم يكن من الممكن أن تأتي إلاّ من ملفّات مركز المعلومات الأمنية (SDECE) أي من ملفات المخابرات الفرنسية. أما مصير كاتارينا وماريو فلم يكن مأساوياً كمصير ذلك الرجل الذي كان يعمل «على حدة». الأمر الذي يجعل المرء يعتقد أن أعمال جاكار تنتمي إلى هذا الطراز من الأعمال الصحافية التي تندرج اندراجاً تاماً ضمن

منطق الذين يزوّدونه بالمعلومات. إن مستنداته السياسيّة جداً تظهر للعيان، مثلاً، عندما يتحدث مستشار القناة الأولى الفرنسية (TF 1) عن الحركات الداعية إلى السلم بوصفها «المياه» التي تتحرك فيها سمكة العمل المباشر، ثم يُخبرنا بأن «أحد أصدقاء جان ـ مارك رويّان» كان قد أتى «متنكّراً» لحضور اجتماع شاركت فيه. . . «غرين پيس [السلم الأخضر]. والحال أنه إذا كانت هذه الحركة تستحقّ أن تندرج تحت خانة «الإرهاب»، وتحت خانة «إرهاب الدولة» على التخصيص، فهي تندرج في هذه الخانة بوصفها من ضحاياه! وفي هذا المجال لا يعود المؤلف يقتصر على تبنّي وجهة نظر معيّنة تتعلق بالحفاظ على الأمن والنظام، بل إنه يتبّنىٰ وجهة نظر النظام نفسه التي ينبغي الحفاظ عليها، وهو على كل حال قد عبّر بشكل واضح عن آرائه خلال طاولة مستديرة عقدتها مؤسسة المستقبل وضمّت شخصيات يمينيّة. فهو يرى «أن أحد المفاعيل المهمّة التي تترتّب على الإعلام المشوّه» السوفياتي الأصل «هو ولادة الدعوة إلى السلام وازدهارها». لكنّ ما يؤسف له، هو أنه لا يعبّر عن هذه الآراء في كتبه المتداولة بين الناس، إذ إن ذلك كان من شأنه أن يساعد القرّاء على أن يدركوا بصورة أفضل عبر أيّ مخبر يتلقّى المؤلف تلك «الوقائع» القدسيّة التي يتحدث عنها.

المصادر وأجهزة الخدمات:

الصحافيان أ. هامون و ج. ك. مارشان يقعان على نفس الموجة مع البوليس. وذلك بالمعنى الحقيقي والمعنى المجازي على السواء. إذ إنهما يقضيان قسماً كبيراً من وقتهما بالاستماع إلى المكالمات الإذاعية التي يتبادلها المدافعون عن النظام، كما يتبيّن من كتابهما الذي يحمل عنوان «العمل المباشر». إن هذين المؤلفين قد تجشّما على الأقل عناء توجيه الأسئلة إلى بعض المقرّبين، سابقاً أو حالياً، من المجموعة التي

يدرسانها، مما يجعلهما يضيفان بعض التفاصيل إلى اللوحة التقليدية التي ترسمها تقارير البوليس. وهما عندما يعرضان «نظرية الدوائر» التي يستند إليها تفكير «مصادرهما»، فإنهما يستعملان الصيغة الشرطية في كلامهما.

لكنهما إذ يغطسان في هذا المغطس الايديولوجي الذي يشكّله العلم البوليسي، لا يجدان مندوحة من السقوط في أشدّ التبسيطات خطأً. مثال ذلك، أنهما يتحدثان عن ف. اورياك بوصفه، مرة أُخرىٰ، من «رؤوس» العمل المباشر. عندما يكتبان: «وبعد مضيّ بضعة أيام على الهجوم المسلّح الفاشل ضد هنري بلاندان، تدخل رجال البوليس مرة أُخرىٰ ضدّ بعض المتعاطفين مع العمل المباشر». ثم تبيّن أن الأشخاص المذكورين كانوا أعضاء في «التجمّع من أجل الإفراج عن ف. اورياك». فهما يفوّتان على نفسيهما مرة أُخرىٰ فرصة البرهان عن شيء من الفكر النقدي، سواء بالنسبة لمسألة المماهاة بين اورياك والعمل المباشر أو بالنسبة لتلك الموجة الدعائية المحضة من الاعتقالات التي تبيّن أنها لم تعتقل أحداً. نبقى بصدد أصدقاء اورياك: فعندما هجم أصدقاء الرجل على متحف جوقة الشرف وعاثوا فيه فساداً مطالبين بالإفراج عن صديقهم. يعمد المؤلفان إلى وصف هذه العملية بأنها هجوم مسلّح. فإذا أخذنا بهذا المعيار، فإن عدداً كبيراً من أفعال اليساريين المتطرفين في السبعينات، وعدداً آخر من أفعال النقابيّين اليوم، ينبغي أن يندرج تحت خانة الإرهاب. هذه زلّةٌ لم تُعتبر موفقة ولا مرغوب بها، حتى من وجهة النظر الحكوميّة.

أما شارل ڤيلّنوف وجان ـ بيير پيري اللذين يبحثان بشكل خاص في شؤون الإرهاب خارج البلاد، فإننا ننتقل معهما، بالضرورة، إلى مصادر أُخرىٰ، ويبدو أن هذه المصادر على نوعين: الأول، هو القضاة

الفرنسيون المكلفون بمكافحة الإرهاب، إذ يعمد المؤلفان إلى إخراج محاوراتهما معهم إخراجاً حسناً بعد أن يعيدا تركيب أجزاء هذه الحوارات. والثاني، هو عبارة عن شخصين يشار إليهما باسمين مستعارين: «مينوبيه» و«روبلانغوف»، وهما مُخبران يعملان في العلاقات الفرنسية ـ الشرق أوسطية والفرنسية ـ الإيرانية، الأول بصفة خاصة، والثاني بصفته موظفاً في الدولة الفرنسية. إن كلاً من هذين المصدرين يؤثّر، إذن، بطريقته، على رواية الأحداث. إن المؤلفين يُسندان للقضاة، في عملية الإخراج، أدواراً يؤمن بها القضاة المذكورون بلا ريب: فهم يوصفون بأنهم يعملون منفردين ويصارعون ضد مصلحة الدولة وضد حرب البوليس على السواء في سبيل إنقاذ الديموقراطية والعدالة. يبدو أن ڤيلّنوف وبيريه لم يريا فائدة في تفحّص كيفية التعامل مع الملفّات، ولا في الاستماع لرأي المحامين أو المتّهمين الذين لهم علاقة بهؤلاء القضاة. يكفي أن يُقال لهم أن فلاناً لا يعدو كونه «ألعوبةً في يد القضاء السياسي (P.J)»، وإن فلاناً الآخر «وصولي انتهازي»... صورة ربما كانت تشكو من بعض المبالغة، لكنها تتّسع بالتأكيد لبعض التفاصيل. فهل من الممكن أن تكون قد فاتتهما قراءة ذلك المقال الذي نشرته لوكانار أنشينيه، حيث نجد لوي ـ ماري هورو يستشهد بعبارة لأحد القضاة يقول فيها عن بروچيير: «إنه يصاب بين الحين والآخر بنوبة هياج حادة ثم لا يلبث أن يغفو، بانتظار أن يصاب بها مرة أخرى. ومن حسن الحظ أن رجال البوليس يستمرّون خلال الفترة الفاصلة بين نوبتين بأداء أعمالهم، وهم من الخبث بمكان بحيث أنهم يوهمونه أنهم تدبّروا أمر كل شيء...». ثم يكتب بدوره: «والحق أن هذا الشريف بروچيير لا يهاب شيئاً. فمسدّسه الماغنوم عيار 357 الذي لا يفارقه، يشدّ أزره في لحظات السأم ويساعده على استعادة الثقة بالنفس. أما تسليته المفضّلة فتقتصر على إبراز هذه اللعْوبة الحلوة على مرأى من زملائه أو من بعض

المحـامين، وعلى إقامـة البرهـان أمامهم عن سـرعة استخـراجه لهـا من قِرابها».

وبصـرف النـظر عن هـذه النكتـة، فقـد كـان يكفيهمـا أن يحتفـظا بمسافة ولـو بسيطة تحـول بينهما وبين التبنّي الحـرفي لاطروحـات الذين يزوّدونهما بالمعلومات. إذ إن هؤلاء المـزوّدين يربـطون ربطاً تعسفيـاً بين الإرهـاب الخارجي والإرهـاب الداخلي: ففي قضيـة القبض على برونـو بـريچيه ومـاغداليـنا كوپ، «وهمـا من أصدقـاء كارلـوس» (انظر الفصـل الـرابع)، لا يتـردّد المؤلفان في خلط مـاضي هذين الشخصين اليسـاري بـالحاضـر الإرهـابي، فيكتبـان: «النجـدة الحمـراء، العمـل المبـاشـر، الكورسيكيون، الإيتا، الشبكات الفلسـطينية ـ إن مثـل هذا الحشـد يُسفر إذا مـا عُلم عن حقيقة صـارخة، وهي أن الحـركة الإرهـابية تشكّـل كُـلاً واحـداً، أو هي على الأقـل تستـطيـع أن تشكّـل هـذا الكـلّ كلّمـا دعت الضرورة إليه».

بيد أن البرهان الذي عرضاه خـلال صفحتين، وتوصّـلا من خلالـه إلى هذه النتيجة، مليء بـالنقاط الغـامضة والأخـطاء. مثال ذلـك، أنهما يزعمان أنّ أحد المناضلين القدامى في اليسار البروليتاري كان عضواً في النجـدة الحمراء عـام 1982، في حين أن المنظمـة المـذكـورة لم تعـد موجودة منذ عام 1974 على أقـلّ تقديـر. إن هذا الشخص الكـورسيكي الذي ربما كان يتعاطف مع طروحـات الاستقلاليين، كـان يقيم في بنايـة محتلّة مع ميشال جاكو، أحد المناضلين الذين لا مجال للشك في انعدام أي صلة له بالإرهاب الدولي (انظر الفصل الرابع). لكنـه، لسوء حـظّه، أعار سيارته لشخص آخر أعارها بدوره لكوپ وبـريچه: هذا وحـده كافٍ في نظر ڤيلّنوف وڤيريه لإقامة التواصل بين كل تلك الحركات المذكـورة، من وطنية ودولية. كذلك فإن هذا الفهم نفسه هو الـذي يحكم تأكيـدهما

المجـاني و. . . الهائـل الذي يقـول إن إحدى الهجمـات المسلّحة التي قامت بها العمل المباشر إنّما كانت «تمهيداً مقصوداً» للهجوم على شـارع دي روزييه في أغسطس 1982 .

هـذا هـو الـطابـع الخـاص الـذي يُعـرف بـه مصـــدر المعلومـات القضائي، علماً أن هذا المصدر يتبنّى الأفكار البوليسية التي تؤمن بوجـود شبح إرهابي واحد. والحال، إذا كانت هناك عناصر مادية تـوحي بوجـود صـلات بين بعض المقرّبين من العمـل المبـاشـر وبعض المنـاضلين في صفوف الفارل [القوات المسلحة الثورية اللبنـانية] فليس هنـاك ما يـدعو إلى الشك بتكذيب المنظمة الفرنسية عندما تنصّلت بشدّة من الهجمات ـ الدموية، كتلك التي حصلت في شارع دي روزييه. أما الـطابع الخـاص الذي يُعرف منه مصدر المعلومات الثاني، أي مصـدر الدبلومـاسيّيْن شبه الرسميّيْن ذوي الإسمين المستعارين، فإننا نراه بوضوح عبر التبرير الدائم للخط الـرسمي الذي اختـطته الحكـومـة الفـرنسيـة، بصـرف النـظر عن تعرّجاته: فعندما رفضت الدولة أن تتفاوض مع الفارل على أثر مناورة من إدارة مـراقبـة التـراب القـومي (DST)، وربمـا من وكـالـة الاستخبـارات الأمريكية (CIA)، لـم يكن مـوقف المؤلفين بعيداً عن التـأييد والمـوافقة. ثم لما أخذت حكومة شيراك تفاوض مـع الإيرانيين بعـد ذلك، من أجـل الإفراج عن رهائنها، حرص المؤلفان على عدم إبداء أي اعتراض.

اختصاصيّو «ليبيراسيون»:

هل إن عامـل الجيل، الـذي يُبرزه ميّيـه بوصفـه من العوامـل التي تعزّز وضع صحيفته، يقي صحافيي ليبيراسيون من الانـزلاق نحو الـرؤية البوليسية للتاريخ؟ من المعلوم لـدى الجميع أن هـذه الصحيفة قـد مرّت بتحولات كثيرة منـذ أن بدأت كصحيفـة يساريـة متطرفـة حتى انتهت إلى وضعهـا الحالي كصحيفـة بـارزة. وقـد شَهِـدت معـالجتهـا لممـارسـات

«الإرهاب» و«غوار المدن» تطورات كثيرة. في 30 يونيه 1976 نشرت ليبيراسيون على صفحتها الأولى مقابلة مع «الألوية الأمميّة»، وهي مجموعة فرنسية كانت مسؤولة في ذلك الحين عن مقتل ثلاثة دبلوماسيّين. فلم تصفهم الجريدة، لا في المقابلة ولا في التعليقات التي رافقتها، بأنهم «إرهابيون»، وسمّت الاغتيالات الثلاثة بأنها تنفيذ حكم القتل، ووضعت هذه التسمية بين مزدوجتين. لقد كان لدى الجريدة تحفظات على العملية، لكنها كانت تناقش المجموعة التي قامت بها. هكذا نقرأ بين ما كتبه بيير بنوا الذي أجرى المقابلة:

«إننا لسنا هنا بصدد محاكمة هذه المجموعة السياسية التي لا يجد المرء صعوبة في التسليم بأن كلّ عمل من أعمالها يتّصف بوضوح سياسي لا شك فيه. لكننا نشدّد، رغم ذلك، على المسافة الفاصلة بين الكلام الذي يُقال اليوم، وبين تطور ذلك النقاش الذي أغنته التجارب العديدة: أعني تلك اللاشرعيّة الجماهيرية التي تطورت تطوراً كبيراً خلال السنوات الأخيرة، من لارزاك، إلى ليپ، مروراً بلجان الجنود».

وبعد أن يشير بنوا إلى أن النقاش حول العنف «أخذ يخبو شيئاً فشيئاً في أوساط المنظمات الثورية» يخلص إلى القول: «وإنما قرّرت منظمة الألوية الأممية أن تنتقل إلى العمل المباشر بعد أن كانت قد «غطست» بمغطس تلك النقاشات وربما بدا هذا القرار بمثابة «الهروب إلى الأمام»، لكنه كان أيضاً، عبر مسيرة هذه المجموعة كنايةً عن استئناف النقاش بناءً على العناصر الجديدة التي أسفرت عنها الممارسة، لمعرفة ما إذا كان هذا «الجديد» قد كرّس الأسئلة التي طرحها العمل السرّي المسلّح، سواء في الماضي أو في الحاضر، وأبقاها على حالها».

إن هذه الرغبة بالنقاش مع منظمة تعلن مسؤوليتها عن ثلاث

عمليات قتل، تتضارب تضارباً عجيباً مع ما نشرته الجريدة نفسها بعد أحد عشر عاماً، في 23 يناير 1987، بقلم ڤيرونيك بروكار، بصدد القبض على «الأربعة في ڤيتري - أو - لوج»، فتحت عنوان («المتقاعسون» في اليسار المتطرف يتحوّلون إلى قتلة فعليّين)، كتبت الصحيفة تقول: «إن منظمة العمل المباشر لم يعد لديها ما تقوله سوى سفك الدماء. والبرهان الأول على ذلك هو مقتل جورج بيس في 17 نوفمبر. لقد كان الذهول والغموض اللذان أعقبا هذا العمل من الشدّة بمكان بحيث شعرت هذه المنظمة، للمرة الأولى منذ زمن طويل، بضرورة تبرير نفسها. غير أن التوضيحات والشروحات التي قدّمتها على امتداد 23 صفحة، لم تجدِ فتيلاً: فالعمل المباشر لم تعد تعني منذ وقت طويل إلاّ كلمة مرادفة للعزلة الهامشية والفظاظة السياسية».

أما لوران جوفران، الذي كثيراً ما يوقّع افتتاحيات الصحيفة المذكورة، فقد كان هو الآخر، أشدّ قسوة. ففي إحدى «تعليقاته»، في أبريل 1986، يقرأ المرء عدداً من العبارات اللطيفة، من بينها أنّ هؤلاء الـ «ما دون اللينينيّين الدمويّين» الذين يعملون في منظمة العمل المباشر، ما زالوا يسعون إلى تحقيق أهداف مطابقة «للتخريفات المتكالبة التي كان يطرحها ماريغلاّ» (هذا الكاتب الذي كان زملاؤه ومديره يقدرونه تقديراً كبيراً قبل ذلك بخمسة عشر عاماً)، وأنّ هذه «الشِّيَع الإرهابية»، «جماعة نتشاييف البزاريّين»(*) ما زالوا ماضين «بتكتيكهم الأبله»..

(*) CES «Netchaïev de Dasar»: نتشاييف (1847 ـ 1882) ثوري روسي أسس مجموعة ثورية عُرفت بالعدمية وببعض ممارساتها الإرهابية. أثّر على باكونين، ووضع كتاباً سماه «كتاب التعاليم الثورية» أهاب فيه بالشبان الناشئين أن يقضوا على كل ما يمكن القضاء عليه في المجتمع القائم. والبزاري هو كل ما وُجد في البزار، أي في السوق الذي تباع فيه السلع والحاجات ذات النوعية الأقرب إلى الرداءة منها إلى الجودة.

ويرى ڤيرونيك بروكار وزملاؤه إن «المسائل التي يطرحها العمل السرّي المسلّح» لم تعد تُطرح: فلم يعد ثمّة مجال بعد اليوم إلاّ للرفض، بصرف النظر عن أي تعليل أو تبرير. وبينما كان يُطعى الكلام في ما مضى للأشخاص السرّيين الذين كانوا يعملون في الألوية الأممية ليتحدّثوا طويلاً عمّا يشاؤون، نجد اليوم أن جريدة ليبيراسيون، شأنها

شأن سائر الصحف، لم تنشر من الصفحات الثلاث والعشرين التي كتبتها منظمة العمل المباشر إلاّ بعض الشعارات، فإذا كان هذا النص الذي كتبته العمل المباشر عبارة عن هذيان مشوَّش، كما هو مُفتَرض، فإن القارىء كان بوسعه أن يتبيّن ذلك بنفسه، من خلال قراءته لبعض المقتطفات على الأقلّ. والحق أن هناك شيئاً من الخبث في القول بأن التوضيحات والشروحات التي تقدّمت بها المجموعة لم تجدِ فتيلاً، عندما يُنظر إليها من خلال خمود النقاش.

عندما يقرأ المرء ويستمع إلى العاملين في هذه الصحيفة اليسارية المتطرفة سابقاً، لا يسعه إلاّ أن يشعر بأن عدداً منهم يوظّف أهواءً معيّنة في عملية رفضه للايديولوجيات التي ما زالت تُزاوج بين العنف والثورة في المجتمعات الديموقراطية: وكأنّما هم يُعربون عن غيظهم إزاء هؤلاء الناشطين الذين لم يتنكّروا بسرعة، كما تنكّروا هم، لما كانوا يؤمنون به جميعاً في ما مضى. بالمقابل ـ على حدّ قول إحدى صحفيّات «أهل البيت» ـ بعد أن خلع عدد من زملائها ثوب الرهبنة اليساري وألقوه في غيابة الجبّ، ظلوا، لفترة على الأقلّ، يعربون عن إعجابهم، في كثير من الأحيان، تجاه الشرطة التي كانوا ينظرون إليها من قَبْل نظرتهم إلى الأعداء، وأخذوا يكتشفون أيضاً، في كثير من الأحيان، أنهم يعشقون نفس الملذات وينظرون إلى الدنيا كما ينظرون هم إليها. وربما كان هذا الرفض الهُياميّ لمعسكر معيّن، والانبهار النسبي بمعسكر آخر، يفسّران

جزءًا كبيراً من هذه الانزلاقات التي تحصل على صعيد الإعلام، بل إنهما ربما كانا يفسّران كيف أن عدداً من القنوات التي كان بوسع ليبيراسيون أن تعتمد عليها في ما مضى، قد أصبحت مقطوعة أو مسدودة اليوم. باختصار، لقد انضمّت صحيفة شارع ليبراسيون إلى سائر الصحف العاديّة، وأخذت تحبس نفسها تدريجياً، من حيث المصادر، ضمن الحدود نفسها...

أحد خبراء الدفاع عن الغرب:

هذه المعرفة الحميمة بنشاطات اليسار المتطرف، التي بدأت صحيفة ليبيراسيون تفقدها شيئاً فشيئاً، هل يمكن للمرء أن يكتسبها من الخارج، أي دون أن يكون قد ناضل في صفوفها ذات يوم؟.

يجيب الصحافي والكاتب كزاڤييه روفر على هذا السؤال بالإيجاب، وبلا تردّد. والصحافي المذكور من هواة جمع الكتابات الثورية، وهو معتاد على ارتياد المكتبات «على اختلافها»، فضلاً عن أنه يدرّس في المدرسة المتخصصة (HEC) وفي المدرسة العسكرية العليا. وعندما يقول في مقابلة معه: «إن ما ينقصنا بشكل خاص هو الاختصاصيون الذين يستطيعون أن يكتبوا بأنفسهم مناشير ثورية، حتى يكون بوسعهم أن يقوموا بتحليلها على نحو أفضل» (باري سو سوار، 31 يناير 1986)، وعندما يشدّد على فائدة «الخبراء المشهود لهم» لمعرفة ما هي التهديدات الإرهابية التي ينبغي حملها على محمل الجدّ، فإن من الواضح أنه يقوم بالدعاية لنفسه، إذ إن كتبه كثيراً ما توحي بأنها إنما كُتبت لتخدم اختصاصه ولتضفي بعض القيمة والرفعة على الكفاءة التي ينسبها لنفسه. والواقع أن علمه الغزير هذا يخدم خليّة الأليزيه المختصّة بمكافحة الإرهاب، كما يخدم روبير پاندرو الذي قدّم لأحد كتبه.

كيف نصف عمل هذا الصحافي؟ يُفهم مما هو مكتوب على غلافَيْ كتابين من كتبه أنه يقدّم أجوبة «فهيمة، واضحة، أمينة» على «الأسئلة التي يطرحها الجميع» وأنه يشرح آرائه «بدقة ووضوح واعتدال».

ويبدو، للوهلة الأولى، أنه يستحقّ هذا النعت الأخير إذ إن ك. روفر يعتمد التفاصيل الدقيقة في المواضع التي درجت العادة على اعتماد السمات العريضة فيها. وهو يشير منذ البداية إلى مشكلات المصطلح التي يصطدم بها أثناء معالجته لموضوع اهتمامه: «ورغم أن لفظة إرهابي لفظة خاطفة وعملية، فإن ذلك لا يحول دون انتمائها في معظم الأحيان، كما تُفهم اليوم، إلى مصطلحات الدعاية، أو استخدام الأسطورة التي تشلّ الخصم، أو تخرجه من حلبة القتال».

إلى ذلك، فهو يتّخذ موقفاً مخالفاً للأطروحة التي تقول بوجود أمميّة إرهابية يحرّكها السوفيات في نهاية المطاف، ويجد هذه الأطروحة تبسيطيّة جداً: «فإذا كان التلاعب [بالناس] أمراً واقعاً، وسنضرب عليه في الصفحات القادمة أمثلة عديدة، فإنه لا يمكن أن يوجد متلاعِب عام واحد، دائم الوجود وعالمي الصعيد. باختصار، لا وجود للأمور البسيطة بل إن على المرء، كما يُقال، إن يذهب للنظر إليها شيئاً بعد شيء».

و «كما يُقال» هذا، تعبير يتكرّر كثيراً في كتابات روفر. إذ إننا كثيراً ما نعثر فيها على تحصيل الحاصل. لكن الرجل يحرص على تقديمها لنا بوصفها من المستجدّات. هكذا يقول لنا في أحد مقالاته الصحفية إن «اختصاص» الصحافيين بمسائل الإرهاب» يدور على ثلاثة محاور: فهم الظاهرات!، التمكّن من المصادر، ومعرفة الناس». وكما تقول مورمور(*)، المجلة الدورية التي يستشهد بها، فإن من الممكن تطبيق هذا المنهج «في

(*) Murmure مجلة الرابطة الشيوعية، تتوجه للاختصاصيين بشؤون الإعلام.

دراسة كل مجموعة بشرية، سواء كانت المجموعة حزباً سياسياً أو فريقاً لكرة قدم».

ولكن ما أن يغادر روفر حقل البديهيّات لينتقل إلى وصف الإرهاب وتحليل الإرهاب أو اقتراح الحلول. حتى تتراجع النظرية الفهيمة وتُخلي مكانها للايديولوجيا الدقيقة.

إن الخبير المذكور يعود تباعاً إلى النقطة التالية: إنه يعتقد أنّ هناك ثوابت لدى الإرهابيين في كل زمان ومكان. وهو يؤكد على «الثبات العجيب للنفسانيات والمنهجيّات التي لم تتغيّر تغيراً كبيراً منذ بداية القرن». «فمهما كانت هوية الإرهابيين، ومهما كان المكان الذي جاؤوا منه، أو القضية التي يدافعون عنها، فإنهم يظلون يتمتّعون إجمالاً، بمواصفات عامة واحدة». وهذه نقطة، والحق يقال، تمتاز بأنها تضمن للاختصاص وجود اختصاصه الذي كان مهدّداً بالزوال بفعل انعدام التعريف. فإذا كادت كلمة إرهابي أن تحيلنا على الأسطورة، فإن هناك، على الأقلّ، شخصية إرهابية معيّنة يبقى أن نبرهن أنّ بين الصبي الشيعي الذي يقود شاحنة انتحارية في ضواحي بيروت، وبين أحد قادة الألوية الحمراء، هناك سمات مشتركة ذات دلالة، أي سمات لا نجدها لدى نمط ثالث من الأشخاص غير الإرهابيين.

لنتمعّن قليلاً في النصّ التالي:

«إنه يعتقد إذن بأن «اللاعنف هو قابلة التاريخ»... فدخوله إلى عالم التمرّد ورسالته يتمّان بالتالي باسم جماعة مثالية: الشعب، الطبقة، الإخاء الديني. ونظراً لعزلته وعمله بين مجموعات محدودة ومبعثرة فإنه يُؤخذ بالجماهير وينبهر بها. وبما أنه لا يؤمن بالعنف، فإنه يجد ملاذاً بين هذه الجماهير. ويأمل أن تأتي مرحلة تتحوّل فيها هذه الجماهير إلى حليفة متواطئة معه، إنها تلك المرحلة الرفيعة، مرحلة العصيان

المـدني». إذا شئنـا أن نعيـد هـذا النص إلى نصـابـه السليم، يكفي أن نستبدل كلمة «عنف» بكلمة «لا عنف»، و«إرهابي» بـ «لا يؤمن بـالعنف» و «حرب الغوار» بـ «عصيان مدني»: ألا يتبيّن أن وصفـه للإرهـابي ينطبق أيضاً على مناضلين من أنواع أخرى؟..

في مكـان آخر، يـدع الاختصـاصي الأمين دراسـة السلوك جـانبـاً وينصـرف إلى دراسة الطّباع. فيـدأ باستخـدام مصـطلحـات تفتقـد إلى الدّقة، لكنها لا تفتقد إلى الإدّعاء العلمي: «أما أولئك المناضلون الـذين عـزموا على القيـام بهذه القفـزة [إلى الإرهاب] فهم يتّصفـون في معـظم الأحيـان بمـواصفـات نفسـانيـة يمكننـا أن نحـاول تصنيفهـا إلى خمســة أصناف...».

لكن الـوضع لا يلبث أن يسـوء عندمـا يصل روفـر، بعد أن ضحّى في سبيـل التفاصيـل الدقيقـة (لا وجـود «للنمط الخـالص»)، إلى تعـداد «الأصناف» الخمسة: «مثاليون، متعصّبون، «مقاتلون»، أشخـاص أقرب ما يكونون إلى المرضى الـذهني، أي عُظاميّـون ومختلّون عقلياً، وأخيـراً زعران بالمعنى الفعلي».

وهكذا بعد أن تبخّر العلم، عدنـا لنقع على مـا يمكن قراءتـه أينما كان ـ ولا سيّما في كتابات اليمين ـ بعد كل هجوم مسلّح. فإذا كنّا نريـد أن «نعلم» أن الإرهـابيين هم مجانين وزعـران ومثاليـون [منحـرفـون؟]، فيكفينـا لتحصيل هـذا العلم أن نقرأ لـوپاريـزيان ليبيـريه أو فـرانس سوار (صحف السذاجة الشعبية الفرنسية).

ويعود روفر في كتـاب لاحق إلى تبسيط الأمور، فـلا يرى في هـذا الكتـاب إلّا صنفين: «إن هـذا الإرهـاب النمـوذجي يتجسّــد في معـظم الأحيان بشكلين، إما المثقف المُحبط وإما العسكري المُحبط...». ثم يخلص إلى هذه الأقوال التي تنمّ عن ايديولوجية ليست تقدّمية على وجـه

التحديد: «على كل حال ليس من قبيل الصدفة أن تكون الفترات التي يزدهر الإرهاب فيها هي دائماً نفس الفترات التي نجد فيها فائقاً من المثقفين الذين لا يقوون على الانخراط في المجتمع أو لا يريدونه. كذلك فإن الذين أُحبطت مشاريعهم خلال فترات السّلم هم الذين يخرج من بين صفوفهم أشدّ المقاتلين استبسالاً».

لقد بنى روفر هذه النظريات انطلاقاً من منهج في تحليل الإرهاب يقدّمه لنا بوصفه العلامة المميّزة: إنه منهج استخدام «النصوص الأصلية والحقيقية» التي كتبها الناشطون، واكتساب معرفة حميمة «بلغة تكاد تكون أجنبية»، أي بمختلف أنواع الكلام الذي يقوله المناضلون، إذ إن «كل عمل إرهابي إنّما هو تطبيق لخطّ سياسي يمكن الاطّلاع على مواصفاته، في معظم الأحيان، من خلال النصوص المتوفرة»، مما يدفعه، كما يقول بلينيل في مقالة له نشرتها مجلة كاييه دو پوليمولوجي [دفاتر في علم الحرب]، إلى التقيّد بحرفيّة الإنتاج الايديولوجي الذي يصدر عن الجماعات المدروسة من قِبله. هكذا يعود روفر فيتبنّى مقولة «المنظمة الشيوعية المكافحة»، «التي تشتمل في رأيه ـ كما يقول پلينيل ـ على كل منوّعات الإرهاب الأوروبي، وتجعله يفهم، في نهاية الأمر، أفعال منظمة العمل المباشر على نحو ما يفهم النشاطات السرية التي كانت تقوم بها الأممية الشيوعية في فترة ما بين الحربين. فالبعد التاريخي عنده مُغلق تماماً ومنكفىء على شيء جامد متحجّر، فلا ينطوي البتّة على صعيد آخر قد يكون، مثلاً، صعيد المجتمع، أوردود فعله، أو الأهمية العددية للمجموعات المعنيّة بالبحث، أو وقعها ـ أو عدم وقعها ـ على الواقع المجتمعي».

أما فائدة الاقتراحات التي يستخلصها روفر من تحليله («تحديد معالم عامة للتّبعات»، «ساحات الدعم»، «تنفيس التطورات التي قد

تصبح خطيرة») فإن پلينيل، الذي يتابع أخبار العمل البوليسي ويعرفه جيداً، يعلّق بصددها: «إن المرء يستميح لنفسه عذراً أن يجدها تعسفيّة ومصحوبة باختزالات سريعة وقاطعة، وأن لا يجد فيها إلاّ غلافاً نظرياً مزعوماً يغلّف أبسط التقنيّات البوليسية».

ويتابع پلينيل فيقول: «والحال أن هذه الطريقة المنهجية هي التي يدحضها كزاڤييه روفر في كتابه الأخير الذي يعالج فيه مسألة الانحراف والجريمة «العاديّين». ففي هذا الكتاب لا يبدو أنه يحمل على محمل الجدّ ذلك الكلام الذي يقوله المجرمون عن أنفسهم، ولا تلك التبريرات المجتمعية أو الثقافية التي كثيراً ما يأتي المخالفون للقانون على ذكرها في معرض الدفاع عن أنفسهم. حتى أن المؤلف يتوسّع في كتابه بنظرية «القنّاص العنيف» التي يعترف مُقدّم الكتاب بالذات. السيد روبير پاندرو، الوزير المكلّف بشؤون الأمن، إنها لم تستطع تلافي الوقوع في «تبنّي التمييز العنصري».

ويتساءل پلينيل بحقّ: «أليس في ذلك كله تبنّ لموقف ايديولوجي؟». ويتّخذ هذا السؤال مزيداً من الأهمية عندما نقرأ في أحد كتب روفر أنه يعتمد مقولة «الحالة المرضية المجتمعية» ويدعمها بهذه الفقرة التي يستشهد بها: «عندما تفقد المنظومة ومؤسساتها كل معنى، يلاحظ المرء تصاعد ردود الفعل العنيفة ضد المنظومة القائمة وجَبْهها بمنظومة أخرى. إن تكرار هذه الظاهرة بمر التاريخ، خارج مراحل القطيعة أو الأزمة التي تمرّ بها منظومة ثقافية معينة، يتيح لنا كذلك أن نتعرّف فيها على القاسم المشترك بين مختلف أشكال الفكر الطوباوي الذي يرفض الحاضر، ويَجبَهُهُ بمستقبل ممكن، وعندما يخرج هذا الرفض عن نطاق الخيال الأدبي، فإنه يتجلّى عبر العنف وإمارات القوة بل الإرهاب أيضاً [...]. وهكذا يتمّ الانزلاق نحو الحالة المجتمعية

المرضية السافرة. . . ». عندما يلاحظ المرء أن هذا الخبير المتّزن يختتم كتابه بإطلاق صفة المرض العقلي على كل حركة احتجاجية أو كل فكر طوباوي لا يقع ضمن أطر الكتابات الأدبية وحسب، وعندما يراه يتحدث عن «طرح بيولوجي مناقبي للعنف العدواني البشري». فإنه يستشفّ من خلال ذلك أطروحات ومراجع تدعوه للتساؤل حول الاختيارات السياسية التي اختارها هذا الاختصاصي «المشهود له».

محاولة لتأصيل بعض الأفكار:

عام 1984، صدر عن منشورات مونتالبا كتاب بعنوان «هل قلتم فاشيّات؟»، وهو عبارة عن مجموعة من النصوص والمداخلات جمعها وأشرف على نشرها إتحاد الكتّاب. في أحد فصول هذا الكتاب وتحت عنوان «سحرة الفجر»، يصف ب. أ. تاغييف، وهو كاتب وباحث في المركز الوطني للأبحاث، تلك الكتلة الهلامية التي يشكلها اليمين المتطرف، ويأتي في معرض الكلام على ذكر كريستيان دي بونچان، المعروف بكزاڤييه روفر، فيقول إنه كان ينتمي إلى حركة أوردر نوڤو [النظام الجديد] وهي حركة يمينية متطرفة أصبحت اليوم محلولة، ثم كان عضواً في منظمة (GRECE)، وهي حركة عُرفت عام 1979 باسم «نوڤيلّ دروات» [اليمين الجديد]. فاعتبر خبيرنا المصون أن المعلومات التي جاءت في الكتاب المذكور عارية عن الصحة ولجأ إلى القضاء مطالباً بسحبها من الكتاب. وبعد أخذ وردّ عُيّن موعد لجلسة المحكمة بتاريخ 18 ديسمبر 1985. وكان تاغييف قد أعدّ من أجل دعم أقواله مذكّرتين صادرتين عن الاستخبارات العامة، وشهادتين لشخصين كانا من مساعدي دي بونغان في معهد العمل العالي.

ورغم أن مثل هذه الأدلّة كان من الممكن أن تُقبل لدى محكمة أخرى في دعوى كهذه، فإن المحكمة رفضت المذكرتين بحجّة أن

صحتها ليست واضحة، وأنه لم يُعرف «في أية ظروف حصل المدافعون عليهما». أما الطريقة التي استخدم بموجبها القضاة الشهادتين المقترحتين فهي تسترعي الانتباه:

«إن السيدين «هـ. ل.» و«ن. ت.» لا يؤكدان في شاهدتيهما أن كريستيان دي بونجان كان عضواً في الـ (GRECE)، بل يقتصران على الإشارة إلى أن الرجل، الذي كان صديقهما في ما مضى، لم يكن يُخفي تعاطفه مع حركة اليمين الجديد، وإنه كان على علاقة وثيقة مع بعض قادة هذه الحركة، كما أنه كان يسعى إلى التعريف بهذه المدرسة الفكرية وإلى تطويرها، لا سيما عن طريق تنظيم مآدب العشاء التي تضمّ الراغبين في النقاش السياسي».

فقد كانت المحكمة تعترف ضمنياً، إذن، بأن المدّعي كان يتعاطف تعاطفاً نشطاً مع حركة اليمين الجديد، فكتبت تقول، علانية: «وينجم عن مجمل الوثائق التي عُرفت خلال النقاشات أن الشخص المعنيّ كان ينادي بأفكار توصف بأنها أفكار يمينية». رغم ذلك، فقد حكمت المحكمة لصالح كريستيان دي بونجان، باعتبار أنه لم يثبت أن ك. روفر كان ينتمي إلى الحركة المذكورة بالمعنى الدقيق للانتماء.

في 27 أغسطس 1984، نشرت لونوڤيل اوبسرڤاتور نصاً لروفر يقول فيه: «لنكن واضحين جداً: إنني لا أرى حرجاً في الانتماء إلى (GRECE)، ولا إلى كلوب دي لور لوج [نادي الساعة]». وبالتالي يتسطيع المرء أن يتساءل عن الأسباب التي دفعته إلى تكذيب انتمائه الماضي إلى هذه الحركة أو تلك: إنه يمارس في كتاباته نفس الاستشهادات النمطية التي يستشهد بها اليمين الجديد: إنه يستشهد بمؤلفين مثل ك. كاستورياديس أو ب. كلاستر، في حين أن المفاهيم اليمينية المتطرفة التي يتقدّم بها تتستّر خلف قناع علم النفس أو علم

الاجتماع أو «البيولوجيا المناقبية». مقابل هذا التشويش كله، وهو تشويش يمارَس إلى حدّ بعيد من قبل مؤلفين مثل ألان دو بنوا ومن قِبَل مجلة إليمان [عناصر]، نجد استراتيجية تحكم تطور السيرة الشخصية وتبرّر ذاتها نظرياً عبر «المعركة الثقافية» التي تُشنُّ ضدّ المثقفين اليساريين وضدّ اليمين «القديم». وقد سعى ممثّلو هذا التيار، من الناحية العملية، إلى وضع أنفسهم في مواضع النفوذ من أجل بث مرسالهم الذي هو مزيج من مناوأة المساواتية، ومن المطالبة بحقّ الاختلاف على طراز الأپاترايد، ومن المذهب الاجتماعي البيولوجي. إلخ. . بناء عليه، كان عليهم أن يحتاطوا ضد كل ما من شأنه أن يقلّل من قيمتهم: لذا لجأت حركة اليمين الجديد إلى المحاكم، بنجاح، لإبعاد وصمة العنصرية عنها، إذ إن هذه الوصمة كان لها أن تُحدث مفعولاً «يفقدها طاقتها» كما كان يمكن لروفر أن يقول. ومن المعلوم أنه بناءً على دقة القوانين المتعلقة بمسائل القدح والذمّ، وربما بناء على بعض الاتجاهات في صفوف القضاة، قام ج. م. لوپن باتّباع هذا التكتيك نفسه من أجل الحصول لنفسه على شهادات تُقرّ له بأنه معادٍ للعنصرية.

ويعترف كزاڤييه روفر من تلقاء نفسه بأنه خاض تجارب لم تكن كلها أكاديميّة. فيروي في إحدى حواشيه. إنّ في لبنان «عدة مجموعات فلسطينية صغيرة منشقّة تعيش من بيع الأسلحة التي تبتّزها من مختلف الحكومات العربية، وأن هذه المجموعات تبيع الأسلحة المذكورة لأيٍّ كان بصرف النظر عن منشئه السياسي ــ والمؤلف [أي هو نفسه، روفر] شاهد على ذلك. . .». لكن المرحلة الحاسمة في مسيرة حياته كخبير، هي، بلا ريب، تلك التي قضاها في معهد التاريخ الاجتماعي.

لقد تأسس هذا المعهد عام 1935 على يد بوريس سوڤارين وهو من الأشخاص المهمّين والمغمورين: انتمى إلى الحزب الشيوعي وخرج منه في الثلاثينات بناءً على مواقف يساروية، ثم كان على علاقة في فترة

من الفترات بتروتسكي، ثم انصرف إلى مناوأة الستالينية في فترة كانت فيها تلك المناوأة أمراً نادراً وصعباً (نُشر كتابه «ستالين» عام 1934، وهو لا يزال أحد أفضل الكتب حول هذا الموضوع)، ثم تطورت مواقفه بعد الحرب باتجاه مناوأة السوفياتية وحربها الباردة. غير أن كتاباته ظلت تتميّز بسعة الاطلاع والدقة. إن معهد التاريخ الاجتماعي يحتوي على مخزون غنيّ جداً من المحفوظات حول الحركة العمالية والحزب الشيوعي الفرنسي واليسار المتطرف، إلخ. من أجل إصدار «نشرة الدراسات والمعلومات السياسية الأممية» (BEIPI) التي ما لبثت أن تحولت إلى «شرق وغرب»، تعاون سوفارين مع جورج ألبرتيني، وهو من أقدم المشتغلين في التجمع الوطني الشعبي الذي أنشأه مارسيل ديات، كما أنه شغل منصب أمين سر هذا التجمع. وفي نفس البناية التي كان يقع فيها المعهد المذكور، كان يقع أيضاً مركز المحفوظات والتوثيق الذي كان المركز الموازي لمعهد دراسة النزاعات (انستيتوت فور ستادي او كونفليكتس) الذي أسسه بريان كروزييه، أحد العاملين في وكالة الاستخبارات الأمريكية (السي. آي. آي.) وقد كان معهد دراسة النزاعات، الذي أوجد بدعم من الوكالة الأميركية المذكورة، على صلة مع حلقة پيني وشخصيات أخرى فرنسية تنتمي إلى اليمين وإلى اليمين المتطرف. وحسب ما تقوله جريدة ليبيراسيون (27 نوڤمبر 1985)، فإن معهد التاريخ الاجتماعي نفسه كان يتلقّى مساعدات مالية من اليمين المتطرف الأمريكي. لقد كان روفر دي بونجان من العاملين في معهد التاريخ الاجتماعي، ثم من إدارييه من العام 1972 إلى العام 1981، كما أنه شغل منصب رئيس مركز الدراسات الآسيوية الذي كان على صلة، كما تقول لوكانار أنشينيه[3]، بإحدى الجمعيات التي أنشأها أناس

---

(3) «الأموال السرية التي تموّل الانتخابات»، ملفات الكنار، عدد 25، مارس - ابريل 1988.

من قدامى حركة اوردر نوڤو [النظام الجديد]، والتي ما زالت تُصدر جريدة فير فرون الناطقة باسمها. في ذلك الحين كان المرء يجد في ذلك العنوان نفسه، 199 بولڤار سان جرمان، معهد التاريخ الاجتماعي، ومركز الدراسات الآسيوية، وجمعية قامت بإصدار جريدتين انتخابيّتين مناوأتين لميتران فضلاً عن كُتيّب موجه ضد نضال العاملين في مؤسسة ليپ. وكان چي ليمونييه مديراً لهذه المنشورات، وهو مسؤول قديم عن الشبيبة الوطنية (RNP) يوقّع كتاباته باسم كلود هارمل. إنه هو الذي كتب عام 1942 : «إن القومية ـ الاشتراكية متأكدة من الانتصار لأنها لن تكون عبارة عن مجموعة من المقولات السياسية والوصفات الحكومية، بل ستكون أخلاقاً وإيماناً»، وهو نفسه الذي أهداه ك. روفر كتابه الذي يحمل عنوان «الإرهاب الآن في فرنسا؟». لقد كان ك. دي بونجان يتردّد كثيراً على هذا الرجل، كما أنه كان على معرفة جيدة بـ ج. السبريتني الذي نقرأ له في جريدة الـ (RNP)، عام 1942 عبارات من نوع: «إن الدولة التي نريد بناءها هي دولة كُلاّنيّة وشعبيّة في الوقت نفسه [...] إننا نريد أن نضع اليهود خارج نطاق الجماعة الفرنسية، وهذا أمر ممكن بدون اللجوء إلى عنف لا طائل تحته». لقد تتلمذ ك. دي بونجان على يد هذين الشخصين العتيقين، وتعلّم منها أن من الأفضل للمرء أن يحتاط ضد الرواسب المتبقية لديه من فترة شبابه المتطرف.

إن القرن بين الفكر اليميني وبين المعرفة عن كثب، عبر سوڤارين، بنصوص التراث الثوري، يؤدي إلى هذا التشويش العجيب الذي يتلخّص باقتراح منهجية ستالينية من أجل النضال ضدّ الإرهاب. في مايو 1986 نشرت مجلة ليستوار [التاريخ] مقابلة مع روفر. إليكم السؤال الأخير منها: «ليستوار: وإذن ما العمل لمكافحة [الإرهاب]؟».

كزافييه روفر: «كان بوريس سوڤارين يروي لنا كيف أن العناصر ـ

أو المجموعات ـ التي يُحكم عليها بالتحريفية في صفوف الكومنترن كانت تتعرض لإجراءات تتعاقب على ثلاث مراحل، وثلاث حركات: المناورة، العزل التصفية. ولنذكر أن هذه الإجراءات تفترض وجود إرادة سياسية.

«المناورة: ينبغي الولوج إلى نفسية الإرهابيين، ينبغي فهم ردود أفعالهم، ينبغي تعلُّم «حرتقاتهم».

« العزل: هذا يعني الاشتغال على اتصالات الكيان الإرهابي، على منظومته الإعلامية.. هذا يعني أيضاً تهدئة بعض المثقفين الذين قد يصل بهم الأمر إلى إيراد تبريرات ايديولوجية لبعض أعمال العنف، ينبغي أن نعلم أن الشبكة الإرهابية تضمّ بالضرورة ودائماً عدداً قليلاً من الأشخاص. فمنظمة العمل المباشر، مثلاً، لا يُفترض أنها تضمّ أكثر من عشرة عناصر يعيشون حياة سرية تامّة. لكن هؤلاء الإرهابيين العشرة يستفيدون من دعم لوجستي قوامه «حوض» يتحركون فيه يبلغ اتساعه بين عشر مرات وعشرين مرة أكثر. إن على الأجهزة المكلفة بمكافحة الإرهاب أن ترصد هذه الأوساط وأن تقتحمها وأن تعمل تدريجياً على جعلها غير قابلة للاستعمال من قبل المجموعة السريّة.

«التصفية: وهذا أمر يقوم ـ ضمن قواعد تعيين الحقوق ـ على جعل المقترفين لأعمال العنف عاجزين عن إلحاق الأذى، وذلك بناء على تقنيات ينبغي أن تنتمي إلى تقنيات الجراحة الدقيقة أكثر من انتمائها إلى تقنيّات الصيد بالجاروفة».

جميل هذا الكلام عن المثقفين الذي ورد تحت خانة «العزل»، جميلٌ هذا التهديد البليغ المقتضب. عندما يعلم المرء أن نظرية «حوض السمك» و«الأوساط» كانت قد استُعملت، عند نشر المقابلة المذكورة،

من قِبَل ش. باسكوا من أجل القيام بسلسلة من التحركات البوليسية التي أسفرت عن تجاوزات عديدة قلّما احترمت «قواعد تعيين الحقوق»، وعن تركيبات إعلامية كانت تشكّل خطراً جدياً على الأشخاص الذين تناولتهم، فإن هذا المرء لا يسعه إلاّ أن يشك «باتّزان» هذا الشخص.

حيث يكشف المؤلف عن لعبته:

لكتابة هذا الكتاب اعتمدُت بالنسبة للمعلومات على ثلاثة أنماط من المصادر: الكتابات المتوفرة حول الموضوع، والملفات القضائية، والمقابلات التي أُجريت مع أشخاص كانت لهم علاقة، من قريب أو من بعيد، بالقضايا المسمّاة إرهابية (صحافيون، وبشكل خاص «ممثلون» متطوعون إلى هذا الحد أو ذاك). ولما كان العلم البوليسي متوفراً إلى حد كبير في المؤلفات الموجودة حالياً، فقد رأيت أنّ من غير المفيد ومن غير الواقعي أن أحصل على مزيد من العلم المذكور من لدن ممثلي القانون. وجدت ذلك من غير الواقعي لأنني إذ لا أنتمي إلى أيّ طرف صحافي، لم يكن لي أن أتوقّع أن يقدَّم لي هكذا، مجّاناً، أية معلومات جديدة.

ووجدت ذلك من غير الواقعي أيضاً، والقارىء لا بدّ أن يكون قد اشتبه بالأمر، لأن آرائي تعرّضني للشبهات في نظر البوليس، أما المحامون الذين قابلتهم فإنني لم أطلب منهم، بالطبع، أن يفشوا لي سرّاً من أسرار التحقيق، وقد ساعدني تحليلهم العام للملفات الجارية على أن أرى الأمور بشكل أوضح. أما الملفّات القضائية للقضايا التي صدرت أحكام بشأنها، والتي وضعها بعض موكليها بتصرّفي، فقد كانت بحكم طابعها المتناقض غنيّة بالمعلومات. والعجيب أن الاختصاصيّين لا يعوّلون عليها أهمية كبيرة. غير أنّ بيني وبين كزافييه روفر نقطة مشتركة، ونقطة واحدة فقط: وهي أنني أقرأ أنا أيضاً تلك الكتابات المتوفّرة في

معهد التاريخ الاجتماعي وفي المكتبات التي يرتادها، لكنني لا أقرأها بنفس الذهنية... كما أن بيني وبين بعض الإرهابيين نقطة مشتركة، ونقطة واحدة فقط، وهي أنني لا أحب النظام المجتمعي الذي يهيمن على الكرة الأرضية بأسرها. إن هاتين النقطتين كانتا كافيتين حتى يوليني الناس الذين التقيت بهم حدّاً أدنى من الثقة، هذه الثقة التي لا يكسبها الصحافيون عادة إلّا بشقّ الأنفس.

إن الكتابة عن الإرهاب، لا من وجهة نظره، ولا من وجهة نظر القيّمين على النظام أمر واحد من حيث الجوهر.

10

نظرية المؤامرة

لو كتب هذا الفصل قبل كتابته الفعلية بعامين لكان بالتأكيد أطول مما هو الآن. لكن التقاء غورباتشوف وريغان في ريكياڤيك، خريف 1986، أدّى إلى تغيُّر المناخ الايديولوجي تغيراً مفاجئاً. فمشاريع الكتلة الشرقية «لزعزعة الاستقرار» لم تعد تتصدّر الأحداث كما كانت من قبل. ولما كانت مدة الرئاسة في الولايات المتحدة قد شارفت على نهايتها ضمن أجواء الانتخابات الجديدة الملبّدة بإيران غيت، فإن الفريق الذي يتعاطى بهذه الشؤون لم يعد يتكلم إلاّ عن احتمالات السلام. أما الكولد ووريورز [المقاتلون الباردون]، وهم الصحافيون والكتاب المكلفون دائماً وأبداً بالتنديد بمناورات «امبراطورية الشرّ» ودسائسها، على حدّ قول ريغان، فقد ناموا نومة أهل الكهف. كذلك الأمر في فرنسا، حيث أُسدِل على مقولة الإرهاب الذي تحركه الكتلة الشرقية ستار من النسيان. لقد صرنا في زمن أصبحت معه الكتابات التي نجد نموذجاً لها في الأسطر التالية، في خبر كان:

«لقد بات العالم يشهد منذ حوالي العقد من الزمن إرهابيين يخطفون الطائرات ويختطفون الأشخاص ويأخذون الرهائن، ويغتالون الأفراد، إن كلير سترلنغ تبرهن بحسّ دقيق وبإرادة لا تكلّ أن هذه

الأعمـال ليست عرضيـة ولا مستقـلٌ بعضهـا عن بعض. بـل هي أعمـال مخطَّطة عن قصد وتصميم. فالمجموعات التي تغرب في إيطاليا وألمـانيا وأسبانيا وإيرلندا مجموعات متوحّدة. أما المستفيد الأكبـر والحامي الأول لشبكة الرعب هذه فهو الاتحاد السوڤياتي» [37].

هكذا تَعرَّف القـارىء الفرنسي، عـام 1981، على هذا «الكتـاب الذي نشر في آن واحد من جانب كبار الناشـرين في العالم». وأُطـروحة الكتاب في غاية البساطة: منذ عام 1968، عمدت وكـالة الاستخبـارات الكـا. جي. بي. ووكالات الاستخبـارات الشرقيـة الأُخـرىٰ إلى تسليـح وتدريب وتحريك كل الذين وجدوا في أنفسهم في سنة القَدْر هذه «توجّهاً فعليًّـا نحو العنف». تقـول مؤلفة الكتـاب: «وفي أواخر السبعينـات كـان هؤلاء يشكّلون خليـطاً عجيباً: قـوميـون إثنيّـون، دينيّـون وانفصـاليـون، وطنيون مناوئون للاستعمار والعنصرية، قطاع طرق سردينيـون وقبضايـات من ألمـانيا، فـوضويـون، تروتسكيـون، ماويـون، ستـالينيـون عن غيّهم سادرون، ماركسيـون ـ لينينيّون من كـل الأنواع والأجنـاس». والواقـع أن هذا الخليط هو من العجائبيّة بمكـان بحيث إن المرء لا يسعـه أن يعترف بقوله إذا هو تمعّن قليلاً في تنوّع المواقف والبشـر وأقوالهم. خـاصة وأن المؤلفـة تضيف في معرض وصفهـا لهذا الخليط: «ولم يكن من الممكن جمع هذه الفئات كلها تحت تسمية واحدة، لكنهم كانوا جميعـاً يعتبرون أنفسهم أجـزاءً من نخبة أفـواج الجيش العالمي الـذي يخوض المعـركـة الثـورية. لقـد دخلوا في السنوات الثمـانينات وهم مـا زالـوا يقـاتلون في سبيل مجتمع شيوعي لم يحدّدوا معالمه بعد».

وتقول المؤلفة في ختام تقديمها للكتاب: «إن ما يلي لا ينتمي إلى الخيال. فهذا الكتاب يستند إلى الوقائع». والحقيقة أن ما تقدّمه لنا كليـر سترلنغ بوصفه وقائع لا ينتمي دائماً إلى الخيال. بل ينتمي إليه في معظم الأحيان فقط.

ليس من الصعب جداً أن ندلّ الكاتبة على مواقع الخطأ بالنسبة لما يتعلّق بالساحة الفرنسية. فهي تكرّس فصلاً بكامله لهنري كورييل، فتتعقّب الخط المستقيم الذي رسمته الحملة التي شنّها بريان كروزييه، الصحافي الذي يعمل لصالح السي. أي. إي. (انظر پيان، 27، ص 238 ـ 245)، ثم استُكملت فرنسا على يد جورج سوفّير. وقد تحدث ج. پيرو في كتابه «رجل على حدة»[1] ما فيه الكفاية عن عقم هذه الأطروحة التي تجعل من كورييل عميلاً للكا. جي. بي. وقائداً لأوركسترا الإرهاب بحيث لا نجد فائدة هنا من العودة إليها لكننا نكتفي بإيراد نكتة بليغة تنمّ عن طريقة العمل التي تتّبعها المؤلفة: «كورييل؟ لقد كان معروفاً في بلدنا بوصفه الذئب الأبيض!». هكذا قال أحد الأعضاء الدائمين في الحزب الشيوعي الفرنسي لأحد المحققين الذين يراسلون مجلة ريدرز دايجست والذي تستشهد به السيدة سترلنغ. لكن هذه العبارة تصبح في كتابها: «إن الأعضاء العريقين في الحزب الفرنسي يتذكرون أنهم كانوا يسمّون زائرهم المصري بـ «الذئب الأبيض» الذي كان يجول ذات اليمين وذات اليسار في خدمة المخابرات السرية الروسية» [25].

وهي تأتي في مكان آخر على ذكر عملية السطو المسلّح التي حصلت في كونديه ـ سور ـ لسكو (انظر الفصل الثالث، والفصل السادس). لقد كانت هذه القضية مجالاً للكثير من التركيبات الخيالية. ولكن بما أن الصحافيين الفرنسيين الذين كتبوا في هذا الموضوع كانوا يملكون حدّاً أدنى من المعلومات، فإن أيًّا منهم لم يسمح لنفسه أن يذهب في تصوراته الوهمية كلّ هذه الأشواط البعيدة. تروي كلير سترلنغ مثلاً وقائع القبض على أربعة إيطاليين على الكوت دازور لتورطهم بذلك

(1) منشورات برنار بارّو، 1984 : «Un Homme à Part».

السطو المسلّح على «أربعة ملايين دولار محوّلة (كذا، والمسألة فيها نظر حسب النصّ الفرنسي) على يد «فريق مختلَط مكوَّن من عدد من الباسك الاسبانيين وعدد من الإرهابيين الفرنسيين». كما قُبض في باريس وفي الفترة نفسها على ثمانية عشر شخصاً متواطئين معهم، بينهم ثلاثة من الباسك الاسبانيين». والواقع أن هناك شخصاً مدريدياً من التابعية الأسبانية بين الأشخاص المتهمين بهذه القضية، وشخصين كاتالونيّين ولدا من أب مهجّر، أما الباسك فلم يكن أيٌّ منهم بين المتّهمين. ثم تتابع كلير سترلنغ فتقول: «وبعد عدة أيام من الاستجواب تبيّن بما لا يقبل الشك أن هناك مسعى لإنشاء شبكة جديدة على غرار شبكة كارلوس»، وهذا اختلاق محض، فلم يطرح أحدٌ من المحقّقين مثل هذا الاحتمال ولو على سبيل الافتراض. «وكان الفرنسيون قد دمجوا اثنتين أو ثلاثة من عصاباتهم الصغيرة التعيسة الحظ (كالألوية الحمراء الفرنسية ومنظمة الناپاپ) مع منظمة تدعي «العمل المباشر».

يبدو هذه المرّة أيضاً أن المستخدَمة في مجلة ريدرز دايجست قد عادت بمعلومات تقريبيّة. إذ ليس هناك من سمع بألوية حمراء فرنسية... لكن ك. سترلنغ تمضي متابعة: «إن معظم أعضاء هذه المنظمة كانوا إيطاليين وفرنسيين وأسبانيين وإيرلنديين». والواقع أن لا أثر للإيرلنديين ملف الدعوى. وأخيراً تطلق المؤلفة العنان لمخيّلتها فتقول: إن الإيطاليين الموقوفين كانوا قد اشتروا مركباً شراعياً، اسمه ماري ـ كريستين، وأن هذا المركب كان معدّاً «لأن يصبح مقراً عائماً لأعضاء القيادة العامة ووسيلة تساعدهم على الهرب بسرعة». مع أن هناك مركبات صالحة «للهرب» أسرع من المراكب الشراعية...

وهكذا يعتمد كتاب «شبكة الرعب»، كما رأينا في الأمثلة الآنفة الذكر، على وثائق مليئة بالمَغالطات والأكاذيب لكي يبعث من جديد

أطروحة المؤامرة السوفياتية وسط طبل وزمر. لقد كانت هذه الأطروحة أطروحة جان روستيه، المدير السابق لإدارة أمن التراب القومي: فهو يرى أن الشبكات الإرهابية كانت في معظم الحالات» تتلقى المعلومات والدعم اللوجستي، ناهيك بالأسلحة والمتفجرات، من بلدان الشرق أو من حركات ثورية تدعمها هذه البلدان» [19].

ثم استعادها أ. سابلييه في كتابه «الخيط الأحمر»، («هناك أممية فعلية حلّت محلّ الكومنترن تعمل على الإطاحة بالنظام القائم في الغرب»)[2]، ثم اشتغل ج. ف. روفيل على تشذيبها في افتتاحياته في مجلة لوبوان (التي جمعها في كتاب بعنوان: الإرهاب ضد الديموقراطية). لقد تصدّى روفيل للصورة الكاريكاتورية التي صُدّرت هذه الأطروحة بموجبها، فكتب يقول: «إن التعبير الذي جرى تكريسه من أجل تسخيف هذه الفكرة هو تعبير« قائد الاوركسترا السرّي»، هذا القائد الذي يرى المهووسون أنه قابع وراء الضربات التي يقوم بها الإرهابيون. بين هذه الفرضية الغبيّة والفرضية الأخرى التي لا تقلّ عنها غباءً والتي لا ترى في الإرهاب الدولي إلاّ تراصفاً لعدد من الأعمال المبعثرة، ثمّة مجال واسع للحقيقة. إنها الحقيقة التي استُخلصت عبر التجارب والمحن. وهي أن هذه الكثرة المتعدّدة من المجموعات الإرهابية التي تختلف وتتوزع فيما بينها سياسياً وجغرافياً، قد صير إلى وضعها على صلة بعضها مع بعض، كما صير إلى التنسيق في ما بينها من قبل بعض الدول. وهذه الدول معروفة. إنها اليوم، من حيث الأساس، إيران وليبيا، وربما كانت سوريا أيضاً على رأسها. أما من يقف وراء هذه الدول فهو الاتحاد السوفياتي، الذي يتدخّل في معظم الأحيان وبحذر شديد، من خلال الدول التي تدور في فلكه» [34].

---

(2) ذكرها روفر [32، ص 46].

وهكذا، فبعد أن رفض روڤيل الصورة الكاريكاتورية، نجده يعود، بعد جولة على التفاصيل، لكي يؤكد وجودها: صحيح أنه ليس هناك قائد سرّي للأوركسترا، لكنّ الاتحاد السوڤياتي هو الذي «يصل وينسّق» في نهاية الأمر، مما يجعل صورة الوصل والتنسيق هذه قريبة من. . . قائد الأوركسترا. هذا ولا بأس إذا كانت الصورة تقتضي جعل إيران من جملة الدول الواقعة تحت النفوذ السوڤياتي. . .

ويختتم المؤلف مقدمة بهذه الصورة الأُخرىٰ، التي إذا لم تكن كاريكاتورية، فهي على الأقل واضحة وجليّة: «الحقيقة هي أن الديموقراطيات في أيامنا هذه، تشهد جبهة طويلة من الرعب تمتدّ على طوال العالم المعروف، مثلما كانت تمتدّ في بداية عصرنا جبهة الحصون الرومانية الشهيرة ضد البرابرة، أعني ذلك السياج البشري الذي كان يتلوّى عبر أُوروبا بأسرها». وهو إذ يقارن مكافحة الإرهاب بالحصون الرومانية يخلص إلى القول: «إن هذا الحاجز أخذ يتصدّع في مواضع متعدّدة، وقد أصبح من الهزال بمكان بحيث بتنا نخشى أن ينهار، كما سبق له الانهيار، وأن يُقتلع من أساسه. . .».

ما هي العناصر الواقعية التي يُبنى عليها هذا الكلام كله؟ إن الاتحاد السوڤياتي يقوم، بناء على عقيدته الرسمية، برفض الإرهاب، لكنه يساعد المنظمات التي يطلق عليها صفة حركة التحرير الوطنية ـ كمنظمة التحرير الفلسطينية، مثلاً، التي تُعتَبر «منظمة إرهابية» في نظر بعض الدول، و «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني» في نظر دول أُخرىٰ. إما أن يكون هناك نقاط تقاطع بين بعض المنظمات التي تعمل في الغرب وبين الحركات المذكورة، فأمر لا يُنكره أحد. إلى ذلك، فإن الـ (كا. جي. بي)، شأنها شأن سائر أجهزة المخابرات في العالم، تقوم ببعض الضربات المحكمة. فمن الممكن جداً أن يستغل

بعض العملاء السوفيات عداء هذه المنظمة أو تلك للإمبريالية، رغم عدم وضوح موقفها العقائدي من الاتحاد السوفياتي، فيتلاعبون بها لأغراضهم الخاصة. وكما يقول روفر، ففي هذه الحال ينبغي على المرء أن يتفحص الأمور شيئاً فشيئاً. لكن المشروع الذي يصفه الكولد ووريورز [المقاتلون الباردون] من فرنسيين وانچلو - ساكسونين هو مشروع أكبر بكثير. فالتكاليف الهائلة التي يقتضيها هذا المشروع، سواء على الصعيد المالي أو على الصعيد البشري، تدعو إلى طرح السؤال: من أجل ماذا؟.

ما هي المواضع التي أخذت تتصدّع فيها الحصون، وأخذ البرابرة يتسلّلون عبرها إلى الإمبراطورية؟ وإذا افترضنا أن الأعمال المسلّحة بقضّها وقضيضها، من حرب الغوار إلى الإرهاب، دون تمييز بينها، والتي تجري خارج حدود الكتلة الشرقية، إذا افترضنا أنها من فعل هذه الكتلة، فما الذي تجنيه الكتلة المذكورة منها؟.

إن الغرب يهيمن بقوته على القسم الأعظم من الكرة الأرضية. كما أنه يهيمن بلا منازع من حيث أسلوب حياته ونماذج سياساته وايديولوجياته التي وصلت هيمنتها إلى درجة لم يعرفها العالم من قبل. ولم يحصل من قبل أن احتلّ الغرب، بالمعنى الشديد للاحتلال، أحلام البشر سواء في الشرق أو في الجنوب. وإذا كانت «الحرب العالمية الثالثة تدور تحت أنظارنا»، كما صرّح ب. كروزييه ذات يوم أمام أ. سابلييه [33، ص 198]، فإن من الواضح أنها كانت عاجزة تماماً عن زعزعة أركان الامبراطورية. أما مسألة التلاعبات «بالمفرّق» التي تُستخدم، عبر الإرهاب، من أجل الحصول على هذه النتيجة المحدودة أو تلك داخل أراضي الامبراطوريات، فمن الصعب أن نجد عليها مثالاً ناجحاً. فليس من المستحيل، مثلاً، كما توحي كتابات الكثير من

المؤلفين [22، ص 215] أن تكـون التصـاميم السـرّيـة جـداً التـي استخـدمتها الخـلايا الشيـوعية المكـافحة [222] البلجيكيـة لنسف أحـد خـطوط الأنابيب التـابعة للحلف الأطلسي، قـد أعـطيت لهـا من جـانب بعض العمـلاء الشرقيين، مبـاشرة أو بـالواسـطة. ولكن كيف تكون هـذه العملية قد خدمت غايات القادة السوفيات؟ فإذا كانت الغاية منهـا مقاومـة نشر صواريخ برشنغ في أوروبا، فإن هذا التكتيـك يبدو مستغـرباً. وكمـا لاحظ [38، ص 48] ج. فـانـدر فلپن، وهـو محـام ألّف كتـابـاً عن المجمـوعة البلجيكيـة، يبدو أن أعمـال الخلايـا الشيوعيـة المكافحـة قد أعاقت خصوم المشروع أكثر مما أعاقت مؤيديه. وهكذا نجد أنّ بين هذا التـأويـل وبين الخلوص إلى أن تصـاميم خط الأنـابيب قـد أعـطيت للمجموعة البلجيكية من قبل عملاء للحلف الأطلسي، لا يعود هنـاك إلاّ خطوة واحدة، إذا نحن خطوناها وجدنا أنفسنا إزاء نظرية جديدة للمؤامرة نظيرة للأولى.

إن نـظرية «الخيط الأحمر» و«شبكة الـرعب» و«الحرب العـالمية الثالثة التي تدور تحت أنظارنا»، هي التعبير الصحافي عن مفهوم كان قد تبلور على يد المفكرين المحافظين الأمريكيين، واعتمدت عليـه جماعـة ريغـان عندمـا كانت لا تـزال تمارس سيـاسة هجـومية ضـد روسيا، وهـو مفهوم «النزاعات المحدودة الحِدّة». إن هذا المفهوم يُستمل، من جهـة، على حروب الغوار وحروب الغوار المضادّة في العالم الثـالث، ومن جهة أخرى، على الظاهرة الإرهابية، كما أنـه يتجلّى عبر الكـلام الرسمي من خلال التبرير المسبق للتدخل العسكري الذي تقوم بـه الولايـات المتحدة وحلفاؤها: «فطالما أن أعداءنا يستخدمون الإرهاب بوصفـه شكلاً حـديثاً من أشكـال الحرب ضـدّ مصالـح الولايـات المتحدة الاستراتيجية، فـإننا مضـطرون لاستعمال الـوسائـل الحربيـة ضـدّهم» [38، ص 150]. إن

قصف طرابلس الغرب وخطف الطائرة التابعة للخطوط الجوية المصرية ليسا بعيدين عن هذا المنظور.

ثم إن موضوعة شبكة الرعب ليست في الواقع إلاّ فرعاً من نظرية المؤامرة السوفياتية. أما الفرع الآخر فهو التضليل الإعلامي. فالروس لا يكتفون حسب هذه النظرية بتحريك واضعي القنابل، بل هم يذهبون إلى التأثير على الرأي العالمي من خلال هؤلاء المناجذ الحمر وأولئك الصحافيّين السُّذّج المُغَرّر بهم. أما الذين يقودون الحملة بناء هذه الموضوعة فيتمثلون، في الجانب الانجلو ـ أمريكي، بالمؤلفين إياهم: كلير سترلنغ، بريان كروزيبه، ارنو دي بورشغراف، روبرت موسّ، علماً بأن صلات هؤلاء الثلاثة الأخيرين مع السي. آي. إي. صارت مؤكدة، كما هو مؤكد أيضاً، على ما يقول پيان، تأثيرهم على الأجهزة الفرنسية. إن ر. موسّ الذي اشترك في انقلاب پينوشيه في شيلي، وأ. دي بور شغراف، رئيس تحرير الواشنطن تايمز، وهي صحيفة تملكها الشيعة الدينية مون، ألّفا معاً كتاباً بعنوان «آيسبرغ» [جبل الجليد]، نُشر في وقت واحد في خمسة بلدان، وهو يستعرض بشكل روائي نفس الأطروحات التي استعيدت في فرنسا على يد كاتب مثل ڤلاديمير ڤولكوف. ثم ما لبثت مطاردة التضليل الإعلامي أن طاولت كل وسائل الإعلام الكبيرة، بما في ذلك كتابات كيسنجر التي يعتبرها ميشال هيلر، «جردة بكل التصورات المغلوطة حول الاتحاد السوڤياتي، ونتاجاً للتضليل الإعلامي وللتضليل الإعلامي الذاتي».

لقد استقينا هذه الجملة الأخيرة من مقال كتبه ك. جوليان في ملفّ نشرته لوموند ديبلوماتيك حول التضليل الإعلامي [25]، حيث نجد أيضاً مقالة لجيل پيرو تتناول الفرع الآخر من نظرية المؤامرة السوڤياتية: «الخرافة العجيبة والمخرّبة حول الشبكة البلغارية». يعالج ج. بيرو في

مقالته اتهامات على آغا، بعد فشله باغتيال البابا، وهي اتهامات تناولت البلغار وبالتالي الكا. جي. بي. فيذكّر بيرو بأن الرجل تعرّف من خلال الصُور على ثلاثة منهم: السادة انطونوف وايڤازوف وڤاسيليف. «لقد كان السيد آغا كثير الكلام عن هؤلاء الأشخاص، لكنه كان متقلّب الآراء. فقد ذهب، مثلاً، إلى أنه كان قد حصل على سلاح الجريمة من هؤلاء الثلاثة. ثم تبيّن بعد ذلك أنه حصل عليه من الذئاب الرماديين. وتعرّف في إحدى الصور على انطونوف ذي لحية. ثم تبيّن أن انطونوف حليق الذهن في الفترة التي حصلت فيها الحادثة. وأكّد أنه تكلم بالإنكليزية مع الرجل البلغاري، ثم تبيّن أن الرجل لا يتكلم الإنكليزية، ناهيك بأن السيد آغا نفسه لا يعرف من الإنكليزية إلاّ بضع كلمات، ثم ادعى أنه التقى بزوجة السيد انطونوف وابنته قبل محاولة الاغتيال بثلاثة أيام، لكن القرائن أكدت أنهما كانتا مسافرتين إلى يوغسلاڤيا. إن خمسين صفحة لا تكفي لمراجعة تناقضات السيد آغا وأكاذيبه، بعد أن أدلى بثمانية وعشرين رواية مختلفة لهذه المؤامرة».

ثم يقول ج. بيرو: «وطوال هذه القضية ظلّت وكالة السي. آي. إي. تتصرّف بكتمان ملحوظ، مما آثار الغيظ والشكوك في أوساط المتحمسين لمقولة الشبكة البلغارية. ذلك أن الناس يتمسكون بكرامتهم المهنية، سواء في السي. آي. إي. أو في غيرها. فكيف كان للمسؤولين عن الوكالة الأمريكية أن يسوّدوا سمعتهم عند زملائهم الأجانب بتبنّيهم لمثل هذه «التركيبة» الغبيّة؟».

إن هذا التفسير لسكوت الوكالة المركزية الأمريكية يدع مجالاً للشك: فأجهزة المخابرات تعلم جيداً كيف تقيّم كفاءات الجهاز المنافس وإمكاناته. وربما كان من الأوْلى أن نعتقد أن السي. آي. إي. لم تكن متحمسة جداً لتبنّي قضية كان من الممكن أن تنقلب إلى مهزلة

وتؤدي في أوساط الرأي العام إلى نتائج معاكسة للنتائج التي كانت متوخاة منها. لكن هذا الحذر كان يجهل لباقة القضاة الإيطاليين وخفّتهم في بناء الملفّات على روايات التّوابين المليئة بالتناقضات والأكاذيب. إنه حذر لا يحسب حساباً لمقدرة عدد كبير من الكتاب والصحافيين على التورّط باقتحام الطريق التي حدّدت معالمها على هذا النحو. وهو إلى ذلك حذر واضح يحكم بمجرّده على مدى جدّية الفرضية البلغارية. . . إلّا إذا كان قد تبيّن بعد لأي، أن الفرضية المذكورة كانت هي الأصحّ، وأن السي. آي. إي. وجدت مصلحة معينة في عدم إيصال القضية إلى الأصعدة الرسمية؟ إن المشكلة مع النظريات الاستعظامية هي أنها شديدة العدوى. هكذا نجد، مثلاً، في ملف لوموند ديبلوماتيك المذكور، أن كريستيان دي بري، عندما يرصد «القوى الشاذّة، التي تشكّل ستاراً مناسباً تتخفّى وراءه العناصر الرجعية لشنّ صراعها ضدّ القوى التي تتهدّد مصالحها»، يذكّرنا باللائحة التي وضعتها كلير سترلنغ. ولكن إذا كان من الصعب جعل كل الأمور مقتصرة على المؤامرة أو على المناورات فهذا لا يعني أنه ليس هناك شيء آخر بالمرّة. فلنبحث إذن عن الأسباب الممكنة التي جعلت السي. آي. إي تظل ساكتة رغم معرفتها بأن الكا. جي. بي. هي التي تحرك علي آغا. فلو أن الأنصبة الحكومية العليا في بلدان الغرب قد أشارت علناً وجهاراً بأصابع الاتهام إلى الأجهزة البلغارية، لكان من الواجب أن تتخذ البلدان المذكورة إجراءات متشدّدة ضد بلغاريا وضدّ حاميها الروسي، ولكان ذلك قد أدّى، بالتالي، إلى تصعيد حدة المواجهة بين الشرق والغرب، الأمر الذي لم يكن يرغبه أحد بالفعل، لا من هذا الفريق ولا من ذاك.

إن رفض الوقوع في دوامة المزايدات، على هذا الصعيد، هو الذي يندّد به ج. ف. روڤيل بالضبط. فهو يُنهي مقدمة كتابه (انظر أعلاه) بالتشديد على أنه إذا كان البرابرة سيقومون على اجتياز الحصون

فإن ذلك «لا يعود إلى تفوّق أعدائنا علينا، بل يعود إلى أنهم قد فهموا نقاط ضعفنا في حين أننا لم نفهم نقاط ضعفهم». والواقع أنه حتى لو كان قادتنا غير قادرين، في الوقت الذي كتب فيه روڤيل كتابه، على فهم نقاط ضعف الذين يسمّيهم «أعداءنا»، فإن نقاط الضعف هذه أصبحت واضحة وضوح الشمس بحيث لم يعد ثمّة مدعاة للخوف على تلك الحصون الوهمية، إن روڤيل يشدّد المرة تلو المرة على «المازوخية السياسية» التي يُعرب عنها الغربيون عندما يتهاونون بشأن أعمال الإرهابيين الذين تحركهم سوريا وليبيا وإيران. ومن خلفها الاتحاد السوڤياتي. فإلى جانب «زعزعة الاستقرار العام في أوروبا الغربية والإخلال بتوازنها السياسي وبمنظومتها الدفاعية»، التي جرى الحديث عنها آنفاً، يرى ج. ف. روڤيل أن هناك هدفين آخرين تسعى إليهما الدول المذكورة: «تحرير الإرهابيين المعتقلين» ــ وهنا لا يستطيع المرء أن يقول إن الدول المذكورة قد وصلت إلى تحقيق هذا الهدف! ــ و «طرد الغربيين من لبنان طرداً نهائياً». ويؤكد روڤيل على «أن هذا الهدف هو الذي تسعى إليه سوريا والاتحاد السوڤياتي بشكل خاص. ويمكننا القول إنه أصبح الآن في حكم المتحقّق، عملياً». بعد كتابة هذه الأسطر بعامين، وفي الوقت الذي كان على البرلمان اللبناني أن ينتخب خلفاً للرئيس الجميّل، كانت الولايات المتحدة من بين القوى التي عرقلت عملية الانتخاب بأن سعت إلى فرض مرشح معيّن: وهكذا يتبيّن أن هؤلاء الغربيين ما زالوا موجودين، رغم أنهم كانوا قد «طُردوا».

إن التخوّف من موازين القوى الفعلية يضطرنا إلى إلقاء نظرة على الإرهاب الذي أسال الدماء في شوارع أوروبا أقلّ إثارة للأشباح الملحميّة من نظرة روڤيل. فهذا الإرهاب ما هو إلاّ نتيجة فرعية من نتائج حالة الحرب المتقطعة أو الدائمة التي تشهدها اليوم منطقة الهلال

الخصيب التي تتنازع عليها القوى التوسعية السورية والإسرائيلية، أو العراقية والإيرانية؛ إن إرهاب الدول التي كان لديها بعض الأسباب التي تجعلها تعتقد أن فرنسا كانت تعلن عليها الحرب بصورة غير مباشرة إذ تقدّم بعض المساعدة لأعدائها، لم يكن من الممكن أن يزول زوالاً فعلياً إلاّ إذا هدأت منطقة الشرق الأوسط، مما يعني، إما انسحاب الغربيين انسحاباً فعلياً، وإما القضاء على خصومهم. وهما حلاّن لا يقلّ أحدهما استحالة عن الآخر، لأنهما مشروعان باهظان جداً من حيث تكاليفهما.

لقد برهن وولتر دو بوك وجان ـ شارل دنيو في كتابهما «أسلحة من أجل إيران» [10] على أن أوروبا ظلت تبيع قطعاً حربية لإيران، وإن بصورة مستترة. فإذا كانت الحكومات الفرنسية والبلجيكية والسويدية والبرتغالية. . . قد تغاضت عن الأمر. وإذا كانت حكومة الولايات المتحدة قد أخذت تهريب الأسلحة على عاتقها بالذات، فلأن الحكومات المذكورة لم يكن لها مصلحة في إنهاء الحرب. هناك أسباب كثيرة تدعو للاعتقاد بأن الهدف الرئيسي للإمام الخميني ولقسم من الطقم الشيعي الحاكم هو سيطرة إسلامهم على كل العالم. ولا شك في أن ذلك معطى من المعطيات الجغرافية السياسية الأصيلة. لكن هذا المعطى يظل أقلّ وزناً بكثير من تلك الشعبيّة الساحقة التي تجعل إيران بحاجة عسكرياً واقتصادياً لهذا الغرب الذي تسخر منه وتكيل له الشتائم. لقد كتب أحمد فاروغي في لوموند ديبلوماتيك يقول: «كيف يزعم النظام [الإيراني] أنه سيهزم «الامبريالية الغربية» في حين أنه مُرتَهن من حيث حاجاته، بدءًا بالطعام وانتهاءً بالسلاح. إلى هذه القوى التي يدّعي مصارعتها؟». أما وضع العراق فقد كان مماثلاً تماماً لوضع إيران، لكنه كان وضعاً رسمياً للغاية. إن سحب الدعم عن كلا الطرفين المتنازعين، ربما كان من شأنه أن يؤدي إلى وقوعهما، معاً، ضمن حقل النفوذ

السوفياتي، لكن هذا الأمر ليس مؤكداً على الاطلاق. فلو أن مصلحة الديموقراطيات الغربية بشكل عام كانت تقتضي إنهاء الحرب، لكان بوسعها أن تتجاوز كل الاعتبارات الخاصة، وأن تمارس ضغطاً هائلاً على الطرفين المتنازعين لإنهائها.

لكن إنهاء الحرب لم يطرح يوماً بصورة جدّية. وذلك لأسباب اقتصادية (تجارة الأسلحة، أسعار النفط). ولكن لأسباب جغرافية سياسية أساسية أيضاً: فكلما كانت قوى إيران تُستنزف من خلال الحرب، كلما صارت أقلّ قدرة على المضيّ في مشاريع السيطرة الشيعية. في بداية الثمانينات، كان هناك سيل من الكتابات التي تشدّد على خطورة انتشار الثورة الإسلامية. وكانت الكتابات المذكورة تشدّد بشكل خاص على هشاشة دول شبه الجزيرة العربية التي أصبحت مجتمعاتها في حيرة من أمرها وأمر أموال النفط، ناهيك بالخطر الذي يتهدّدها من جرّاء أبنائها الشيعة الذين يشكّلون نسبة لا بأس بها من السكان. كذلك يشير أ. فاروغي في مقالة المذكور إلى أن موسكو كانت تتخوّف من أن تعمد إيران إلى التحريض على «الثورة الإسلامية في جمهوريات آسيا الوسطى السوفياتية، التي ينتمي قسم كبير من أهاليها إلى الثقافة الإيرانية». فمن ذا الذي لم يتبيّن له بعد أن هذه الطاقة التخريبية الهائلة التي كان يمثلها الإسلام الشيعي الشعبوي قد خمدت وخبت من جراء النزاع الفارسي - العربي؟.

لقد قُدّرت حصيلة هذه الحرب بأكثر من مليون قتيل. أما حرب لبنان المحدودة والتي لا نهاية لها، فإن من الصعب تقدير حصيلتها التي تزداد يوماً بعد يوم. مهما يكن من أمر، فإن الهجمات المسلّحة التي أوقعت القتلى في شارع رينّ وغيره، لم يكن لها أن تؤثر على سكان بيروت أو أهالي ضفتي الفرات.

فمهما كان هول الجرائم التي ارتكبت في أوروبا من قِبَل دول تشعر بأنها موضع اعتداء من الدول الأوروبية (ومن بينها فرنسا، المصدر الرسمي الذي يزوّد أعداء إيران بالسلاح) فإن الجرائم المذكورة تهيب بالعاقل أن لا يرى فيها إلاّ ما يراه من الماء عند طفح الكيل، قياساً على ما يجري فعلاً في المنطقة المعنيّة. والواقع أن الحكومات الأوروبية قد نظرت إلى الجرائم المذكورة من هذا المنظار بالذات.

رئيس الوزراء وصفاء الذهن:

ربما كان القارىء يتذكر تلك الفضيحة التي أعقبت نشر الواشنطن بوست، في 10 نوڤمبر 1986، لمقابلة أجراها ارنو دي بورشغراف مع جاك شيراك. في 17 أبريل الذي سبق، جرت محاولة هجوم قام بها أحد العملاء السوريين على طائرة تابعة لشركة عال الإسرائيلية في مطار لندن، وباءت المحاولة المذكورة بالفشل. في ذلك الحين طالبت حكومة لندن، باسم تضامن الديموقراطيات، بأن تنضم إليها فرنسا والدول الأوروبية الأخرى لاتخاذ موقف مشترك يدين سوريا. لكنّ رئيس الوزراء الفرنسي أكّد [في المقابلة] أن الأجهزة السريّة الإسرائيلية كانت وراء هذه العملية، وإنها دبّرتها بالتعاون مع بعض المعارضين للرئيس الأسد وربما بتغاضٍ من الأجهزة البريطانية. وأكّد شيراك أن القادة الألمان الغربيين يعتبرون هذه الفرضية أمراً مؤكّداً. إما أن يكون شيراك قد وقع فعلاً في فخّ نُصب له، على حدّ زعمه، أو أنه أراد أن يبعث بذلك مرسالاً عبر أحد الصحافيين الذين لا مجال إلى إنكار علاقتهم بالسي. آي. إي. من قبل الأجهزة الفرنسية، فأمران لا أهمية تُذكر لهما. فإذا لم يصل المرء إلى حدّ الشك برئيس الوزراء من حيث سلامة قواه العقلية، فإنه مضطرٌ إلى التسليم بأن الظروف التي نشرت فيها أقوال الرئيس (وهي أقوال ما لبثت أن كُذّبت من قبله، لكنها أُكّدت بصورة لا تقبل الشك من

قِبَل الصحافي) تضفي عليها طابع تلك الحقائق التي تسكت عنها الحكومات لأسباب دبلوماسية. فمن المهمّ، والحالة هذه، أن يسجّل المرء أن جاك شيراك قد تكلم في تلك المقابلة كلاماً صريحاً، لم تجر العادة عليه من قبل، حول مسألة الوضع العام في الشرق الأوسط، عدا عن أقواله المتعلقة بالهجوم على الطائرة. فأعرب قبل كل شيء عن قلقه إزاء «ترسانة الأصوليين المتدينين» التي تتضخّم في المنطقة. وقال: «إن المشكلة الرئيسية هي في الحؤول دون توصُّل هذا التعصُّب الديني المناوىء للغرب إلى ابتلاع المنطقة بأسرها. ودعوني أكرّر أمامكم أن هذه المهمّة هي أهمّ بكثير من قطع العلاقات مع سوريا بسبب حادث عابر في لندن أو بسبب قنبلة تلقى في الشارع». ففي الوقت الذي كانت فيه ذكرى الهجمات المسلّحة المشهديّة التي جرت في سبتمبر لا تزال عالقة في جميع الأذهان، كان شيراك يشدّد التأكيد على نسبية أهميتها: «إن الخلاصة الوحيدة التي نستطيع أن نستخلصها هي أنّ على الغرب أن يعالج هذه الأزمة الكبيرة بحذر كبير، وأن لا يسمح لأحد بثنيه عن سبيله بواسطة بعض القنابل التي تنفجر في شوارع عواصمه». ثم يدلي بعد ذلك بهذه الملاحظة التي قلما تخدم مصالحه الانتخابية: «إن الأهالي الذي يستشهدون في لبنان يستحقون منا بالتأكيد مزيداً من الانتباه أكثر مما تستحقّه القنابل التي يفجرّها الإرهابيون في البلدان الغربية».

إذا كانت الحكومات الديموقراطية قد رفضت عرض العضلات الذي يدعوهم إليه أمثال ج. ف. روڤيل، وإذا كانت قد تخلّت عن أمثال وحيد نمورجي، فلأنها كانت تعتبر أن طفح الكيل الدموي لم يصل إلى العتبة التي تستوجب الانتقال من الحرب المحدودة إلى الحرب المفتوحة ـ حتى ولو كان البعض يسبغ على الحرب المحدودة معنى الحرب التي تقتصر على الحرب الاقتصادية، فبإزاء خطر اشتعال منطقة الشرق الأوسط بأسرها، يصبح المليون قتيل هناك، وبعض الجثث على الأرصفة

الأوروبيـة، من أهون الشـرور. أمـا سعـة الصـدر التي اعتبـرهـا البعض مأخذاً، فلم تكن في الواقع إلاّ تعبيراً عن الواقعية السياسيـة التي تنتهجها القوى العظمى، إذ إن مواطن القوّة لديها ليس لها أن تتأثر تأثُـراً يُذكـر إذ تتعرّض لأن تلسعها بعوضة من هنا أو بعوضـة من هناك بهجمـات مسلحة مشهديّة. إن إيـران تنفتح اليـوم أمام الغـربيين بوصفهـا سوقـاً هائـلاً... لإعـادة الإعمـار. فـإذا كـان الإرهـاب عبـارة عن «حـرب الضعيف ضـد القويّ»، فإن الضعيف لم يكن هو المنتصر في هذه الحرب.

مـنـوّعـــات:

نعـود، على سبيـل التـذكيـر، إلى الـروايـات الستـالينيـة لنـظريـة المؤامرة. مثال ذلك، ما يـذكره المحـامي جوس فـاندر ڤلپن في كتـابه: «الخلايا الشيوعية المكافحة، الدولة والإرهاب». فهو يشدّد كل التشـديد في هذا الكتاب على الفكرة القائلة بأن المنظمة البلجيكية المـذكورة قـد خلقت عبـر هجماتهـا المسلّحة التي حصلت في وقت واحـد مع مجـازر عصابة القتلة في بـارأبان، جـوّاً متوتـراً استفاد منـه اليمين أيما استفـادة: «حصل كل شيء كما لو أن هناك تنسيقاً متفقـاً عليه بين اليمين المتـطرف وبين «إرهاب اليسار المتطرف». وقد تبيّن لنا من المثل الإيـطالي أن مثل هذا التنسيق يزيد من حظوظ زعزعة الديموقراطية». يبدو أن بين مجموعة القتلة المحترفين الذين ارتكبـوا المجزرة المجـانية تلو المجـزرة من أجل سرقة بعض المبالغ الـزهيدة وبين رجـال الدرك البلجيكيين، كـانت هناك نقاط تقاطع كثيرة[3]. لكن شيئاً من ذلك لم يتبيّن بـالنسبة لـ ب. كـاريت وأعضاء الخلايا الشيوعية المكافحة الآخرين. بل إن هناك فـرقاً آخـر بين قتلة بـارابان و «الشيـوعيين المكافحين» البلجيكيين: فهؤلاء يقبعـون الآن

---

(3) انظر ج. دوبون و ب. بونسار، «القتلة»، منشورات ايبو

— G. Dutontet P. Ponsaers, les Tueurs, Ed. EPO.

في السجـون، بينما أولئـك لا يزالـون فـارّين، ولا يبـدو أنهم مستعـدّين لإلقاء القبض عليهم. . . وفي إيطاليا أيضاً، لم يفـوّت الحزب الشيـوعي الإيـطالي على نفسه فـرصة الإدلاء ببعض التـركيبات الخيـالية ليفسّـر بها وجود حركة اجتماعيـة نشأت بمعـزل تام عنـه. ففي أبريـل 1977، كان بـوسعنا أن نقـرأ في مجلة اسبوعيـة مقـرّبـة من الحـزب، جيـورني ـ ڤي نيـوڤي، مقالاً يفسّـر كيف أن «أيام بـولونيـا السوداء» قـد أُعدّ لهـا خـلال عامين، وأن الحركة الاستقلالية أُوتونـوميا أُسّست على يـد بعض الطلاب الـذين تخرجـوا من جامعـة جـون هـو بكنـز، وأن وكـالـة الاستخبـارات الأمريكية سي. آي. إي هي التي أرسلتهم خصيصاً إلى إيطاليا.

أما المواقفيون كجيانفرانكو سانغينيتي وچي دوبور فهم على طـرفي نقيض من الرواية الستالينية للتاريخ. إنهم ينطلقون من عنـاصر صحيحـة وينتهون إلى منظومـة في تفسير الإرهـاب الإيطالي لا تلبث أن تضـع في نـظرية المؤامـرة. عندمـا استهلّ أحـد أجنحة الـدولة الإيـطاليـة المـرتبط بـاليمين المتطرف سلسلة من الهجمـات المسلحة ـ المجـازر، في أوائل السبعينات، وكان يرجو من وراء ذلـك إثارة أزمـة تُعزّز ميـوله الانقـلابية، كان المواقفيّون أوّل من فضح الجهـة التي جاءت منهـا تلك الضربـات. بعد ذلك وعندما حصلت قضيـة مورو، عمـد سانغينتّي إلى اتّهـام الطقم السياسي المناوىء للتسـوية التـاريخية (الحكـومة المشتـركة بين الحـزب الشيوعي الايطالي والديموقراطية المسيحية) التي رعاها المخطوف، بـأنه هـو الذي يحـرّك الألويـة الحمراء. عنـدما طُـرحت هذه الأُطـروحة عـام 1979، لم تلق من جـانب الصحافـة إلاّ الإزدراء. غير أن فيليب بـون، عندما تابع عام 1983، وقائع المحكمة التي أطلق عليها في ذلك الحين اسم محـاكمة قتلة مـورو، ونشر مقـالاتـه في لـومـونـد، أعـرب في تلك المقـالات عن دهشته «لقلّة فعـاليـة البـوليس» في تلك القضيـة. ثم أتى

الرجل على تعداد كمية كبيرة من الثغرات التي تعتور التحقيق، وقال أن الألوية الحمراء إذا كانت تهدف بالفعل إلى إسقاط التسوية التاريخية «فيبدو أنها حقّقت هدفها». وبعد أن يذكّر فيليب بون بالمعارضة التي أبداها جناح معيّن في الديموقراطية المسيحية، فضلاً عن بعض الأمريكيين، تجاه اشتراك الحزب الشيوعي الإيطالي بالحكومة، يخلص إلى القول: «إن هيبة مورو وحدها هي التي كان يمكنها أن تضع حدّاً لهذه المقاومات. هذا فضلاً عن أن تلك المعارضة الغامضة والعنيدة تؤدي إلى طرح التساؤل حول فعالية أجهزة الاستخبارات عندما حصل الاختطاف: فهل انعدمت فعاليتها لمجرّد انقسامها ووقوعها تحت هيمنة المحفل پ 2؟. على كل حال، لا يسع المرء إلّا أن يُعرب عن حيرته إزاء هذا الالتقاء بين الهدف المعلن من جانب الألوية الحمراء، والهدف الأقل علانية لدى بعض القوى في البلاد».

«إن قضية مورو قد تركت عدداً كبيراً من الأسئلة بلا أجوبة».

عام 1984، نشرت مجلة إسپري [13] خلاصة لطاولة مستديرة اجتمع إليها اختصاصيون بالموضوع. خلال هذا الاجتماع قال أحد الاختصاصيين: «أما بالنسبة لقضية المحفل الماسوني «پ 2» فإنني أعتقد رغم كل شيء، أنه كان هناك تلاعب متبادل من كلا الطرفين النقيضين. إذ يبدو أن اليمين الإيطالي - بالتواطؤ مع أجهزة المخابرات - أراد أن يحول دون قيام التسوية التاريخية فحرّك الألوية الحمراء باتجاه قتل مورو».

إن مثل هذه الفرضيات لا يمكن رفضها سلفاً ضمن أجواء المؤامرات المتقاطعة التي طبعت الحياة السياسية الإيطالية بطابعها خلال السنوات العشرين الأخيرة. عندما يؤكد چي ديبور أن مورو كان معتقلاً في مكان لا يمكن اقتحامه (والأرجح أنه كان يعني: سفارة الولايات

المتحدة) فإن بوسع المرء أن يناقش الأمر (فحتى لو كانت السي. آي. إي ضالعة في هذه العملية، فقد كان بوسعها في النهاية أن تعتقله في مكان أقلّ توريطاً لها)، لكنّ تاريخ المكائد التي تنصبها أجهزة المخابرات حافل بتفاصيل مذهلة. ومن المؤسف أن نكون مضطرين لتصديق مؤلف: «المجتمع الاستعراضي» بناء على ثقتنا بكلامه وحسب.

لكن المواقفيّة تُغرق إغراقاً تاماً في نظرية المؤامرة عندما يذهب سانغينتّي إلى أن الدولة الإيطالية «هي المبتدع والمستفيد الوحيد من الإرهاب الحديث المفتعل ومن كل استصراخاته». والواقع أن الاستعراضية الحديثة تحوّل الإرهاب ومختلف الممارسات المسلّحة تحويلاً فعلياً إلى شيء بعينه. أما أن تعمد الدولة الحديثة إلى استغلال هذا الشيء والاستفادة منه في نهاية الأمر، فهذه بيّنة من البيّنات التي قلّما تخضع للنقاش، وهي على كل حال في أصل تأليف هذا الكتاب، لكن التوحيد بين النتائج توحيداً استعراضياً لا يعني على الإطلاق أن الأسباب كانت موحّدة. إن التسلّل إلى داخل الألوية الحمراء من قِبَل أجهزة استخبارات عديدة، ومحاولات التلاعب بها من جانب الموساد بالذات، أمور حقيقية صارت بمتناول الجمهور. غير أننا لا نستطيع أن نستخلص من هذه الحقائق أن الخط العام للمنظمة ومجمل الأعمال التي قامت بها كانت خاضعة للتلاعب بها. فإذا كانت خاضعة للتلاعب ولا بدّ، فإن هذا التلاعب لم يكن يحصل، على الأقلّ، من الداخل، بل من الخارج، أي من مجمل العمليّات التي حاولنا أن نلقي هنا بعض الضوء عليها. إن وجود بعض العملاء المحرّضين في منظمة كبيرة الشأن لم يكن يوماً من الأيام أمراً محدّداً لا لنجاحها ولا لفشلها. ثم إن سانغينتّي ينزع عن فرضية كل قيمتها ـ دون أن يدري ـ عندما يضرب مثلاً عن البلاشفة الذين نجح البوليس السرّي القيصري في التسلّل إلى صفوفهم، بل إلى قمّة هذه الصفوف. فالأمر الذي يبدو أن سانغينتّي قد نسيه هو أن حزب

لينين قد انتصر رغم ذلك. كذلك، إذا كانت منظمة العمل المباشر قد انهزمت بهذه السهولة، بالمقارنة مع الألوية الحمراء، فإن السبب في انهزامها لا يعود إلى التسلّلات أو إلى الارتدادات (وقد حصل الكثير منها)، بل يعود إلى أن المنظمة الفرنسية كانت معزولة عزلة تامة عن المجتمع الذي ولّدها ولم تستطع أن تجد مواقع اتصال مع القوى المجتمعية القادرة على إعادة النظر بالنظام القائم، خلافاً لما كانت عليه الألوية الحمراء، في بداية نشأتها على الأقل.

مهما يكن من أمر، فإن دعاة الروايات الستالينية أو المواقفية لنظرية المؤامرة كانوا متأكدين من أن أحداً يصغي إليهم، خلافاً للناطقين باسم هذا المذهب الذي ذهب إليه فريق من قياديّي الدولة ممّن يتصدّون لزعامة العالم الغربي، فلننظر إلى هذا الفِريق ومذهبه.



11

نظرية الأوساط وحكايات أُخرىٰ

في 17 مارس 1986، غداة انتصار اليمين في الانتخابات النيابية حصل إنفجار في القطار السريع باريس ـ ليون، فأصيب عشرة أشخاص بجروح بسيطة. في 20 مارس، يوم تكليف جاك شيراك برئاسة الوزارة، حصل انفجار في معرض پوينت شو أسفر عن قتيلين وثلاثين جريحاً. أعلنت الحكومة على الملأ عزمها على مكافحة الإرهاب لكنها لم تستطع أن تقدّم للرأي العام أية معلومات عمّا أسفرت عنه التحقيقات البوليسية.

في 15 أبريل، قامت العمل المباشر بعملية مسلّحة ضد ج. برانا، نائب رئيس (CNPF) وباءت العملية بالفشل، صباح يوم الاربعاء في 16 أبريل، قبض على ثلاثة وخمسين شخصاً.

الأوساط كما تراها صحيفة رصينة:

مساء الجمعة، أعلنت جريدة لوموند عن: «تحويل ستة أشخاص على المحكمة بعد الهجوم الذي استهدف السيد برانا»، وفي اليوم الذي تلا المداهمة، عنونت لوكوتيديان دو پاري: «ضربة أليمة للعمل المباشر». كما ذكرت فرانس سوار أنه عثر على «ترسانة أسلحة في حقيبة طبيب العمل المباشر».

إن الإنسان العادي الذي لا يستطلع إلّا العناوين العريضة في الصحف، كان يعتقد أن البوليس قد حصل فوراً على نتائج معينة من التحقيق الذي قام به حول محاولة اغتيال نائب الرئيس الـ (CNPF) . لكن تفاصيل الخبر الذي نقلته لوموند مساء الجمعة يكذّب ذلك: إذ لم يكن هناك «أيّ عنصر» من العناصر التي «توضّح» هذه القضية. غير أن «هذا النوع من العمليات يتيح للبوليس ـ على حدّ قول ألان فريليه وسورج شالاندون ـ أن يقلّب النظر من جديد في ملفاته... وأن يقع، بالصدفة، على معلومات أو مواد لا علاقة لها أحياناً بالتحقيق الأصلي».

خلال المداهمة التي قام بها البوليس، اعتُقل رجل يدعي حميد العلّاوي كان يحمل معه، حسب التقارير، عشر كيلوات من المتفجرات. وذكرت لوموند أن هذا الرجل كان صديقاً للدكتور جاك دارمون. وقد عثر المحققون في كيس يملكه الأول ومودع عند الثاني، على أسلحة وأموال تتعلق بالسطو المسلّح الذي حصل في 4 مارس في نيورت. فإذا أُضيف إليهما شخص ثالث، هو صديق لدارمون كان يقيم في منزله، وصديقة العلوي، وشخصان آخران لا علاقة لهما البتّة بالأشخاص الأربعة ولكن وجدت في حيازتهما أوراق ثبوتية مزوّرة، تحصّل لدينا المتّهمون الستّة الذين ذكرتهم صحيفة لوموند، وهكذا، فعندما قرنت صحيفة لوموند في أحد عناوينها، بين أسماء هؤلاء الستّة وبين محاولة الهجوم المسلّح، لا بينهم وبين المداهمة، فإنها استهلّت بذلك منزلَقاً ما لبث أن انزلق عليه أ. بلينيل في مقالة نُشرت في اليوم التالي في العدد المؤرخ 20 ـ 21 ابريل. فقد كتب بلينيل عن الأشخاص الستّة يقول: «فإذا كان انتماؤهم لمنظمة العمل المباشر لم يصبح أمراً مؤكّداً حتى الآن، فإن المسارات النضالية السابقة التي سلكها بعضهم تطبعهم بطابع سياسي لا مجال لإنكاره». إن هذا الكلام يلخّص

نظرية «الأوساط» المبتذلة، ولكن بالأسلوب الحذر الذي درجت عليه الصحيفة المذكورة: فاحتمال أن يكون البوليس قد اتهم الاشخاص المذكورين بالانتماء [الحالي] وأسلوب الجملة أعلاه يوحي بأن هذه الفرضية لها نصيب كبير من الصحة) ينجم ضمنياً عن «مسارات نضالية سابقة». وكما كتبت «لجنة مكافحة الاستعظام البوليسي» التي وزعت منشوراً في ذلك الوقت: «فليس من المهمّ بالمناسبة، ما يُوجَّه إلى المتّهمين من مآخذ. بل المهمّ هو أن هذه الطريقة التي تحشر الأفراد بين مطرقة فزّاعة الرأي العام وسندان الماضي المفترض، يمكن أن تطبّق بحقّ المئات من الأشخاص».

ثم إن پلينيل يقدّم لنا بعد ذلك مثلاً آخر عن الانزلاق المحتمَل عندما يقارن بين تاريخ أندريه أوليڤييه، عضو «الفرع الليونيزي» من العمل المباشر، والذي كان قد اعتُقل قبل ثلاثة أسابيع، بتاريخ جاك دارمون. فهو يؤكد على أن ما هو «مشترك» بين الرجلين هو «مساراتهما النضالية المتشابهة»، غير أن دارمون كان «أكثر تحفُّظاً»، «بعد ولادة العمل المباشر». ممّا يعني أن دارمون كان قد انقطع عن النضال في فترة انكماش النشاط النضالي ـ التي تتفق مع ولادة ع. م.

مرّة أُخرىٰ نطرح السؤال: ألا تنطبق هذه المواصفات على المئات من الأشخاص؟ الواقع أن مثل هذه التعليلات تشكّل النسخة الصحفجيّة من نظرية بوليسية شارع إلى إلصاق الشبهات بأولئك الأشخاص الذين لم يتنكّروا لصداقات كانت قد ارتبطت بمعارك مشتركة، ولم يقطعوا علاقاتهم مع اليسارية والعمل اليساري المتطرف. وهكذا يستكمل پلينيل صورة الشخص الهامشي، بأن يطرح التساؤلات حول النشاط المهني الذي يزاوله دارمون: «فقد كان يؤكد مزاولته عام 1984 لمهنة الميزوتيراپي، وهي ممارسة طبية متنازَع حولها في أوساط

الاختصاصيين، ويدّعي أصحابها أنهم يعالجون بواسطتها مختلف الآلام والأوجاع عن طريق الغرز بالإبر».

... والأوساط كما تراها صحف أخرىٰ:

عندما يمضي أحد محرّري صحيفة لوموند كل هذه الأشواط في فرضيّاته التي تُسيء لدارمون، فكيف لا يتابعه آخرون على المضيّ أشواطاً أبعد في صحف أخرىٰ. وهكذا مضت لوماينتيه، الصادرة بتاريخ 19، في هذا الاتجاه نفسه بدون تردّد: فتحدّثت عن المعتقلين الستّة بوصفهم من العمل المباشر. أما لوفيغارو فقد كانت أشدّ حذراً وتركت الكلام لرجال البوليس. فربطت كاترين دلسول هذه الاعتقالات، مثلما فعل پلينيل، باعتقال أ. اوليڤييه: «إن رجال البوليس مقتنعون بأن القبض على هؤلاء الأشخاص الستّة، بعد القبض على أندريه أوليڤييه واثنين من أصدقائه، في 28 مارس، في ليون، يشكّل ضربة قاسية «للنواة الوطنية» من العمل المباشر...». نفس النغمة في الاكسبرس، حيث نقرأ مقالاً بإمضاء ج. ديروجي وج. م. بونتو وس. ستين يقول: إنه قد تمَّ «القضاء في 16 ابريل على شبكة أخرىٰ من الأوساط نفسها [التي ينتمي إليها أندريه أوليڤييه]. أما ج. م. بريغوليكس فقد كتب في فرانس سوار بأسلوب أشدّ تزويقاً وتلويناً: «إن الدكتور دارمون المعروف منذ زمن طويل بأنه أحد المتعاملين مع العمل المباشر... هو شخص مشبوه لدى البوليس بأنه معتاد على الضربات الحامية، من طراز الهجمات المسلّحة، أكثر مما هو معتاد على العمليات «الباردة» التي تجري تحت الأضواء الساطعة في غرفة العمليات الجراحية.

وأما الكويتديان دو پاري فلم تر حاجة لمراعاة اختيار ألفاظها: «يبدو من الواضح أن جهاز التحرّي عن الأشرار، باعتقاله حميد العلاوي وخاصة جاك دارمون، قد وقع على «سمكتين كبيرتين» من المجموعة

الإرهابية العمل المباشر. [. . .] غير أن وضع هذا الطبيب الشاب البالغ من العمر 34 عاماً يحيّر المحققين. لا شك في أنه كان معروفاً منذ زمن طويل بتعاطفه مع أوساط العمل المباشر، لكنه لم يكن مشتبهاً على ما يبدو بأن له علاقة بعمليات السطو المسلّح أو بالهجمات المسلّحة الإرهابية. رغم ذلك فهناك من يقول اليوم أن الرجلين، العلاوي ودارمون، كانا في نيورت يوم العملية. ومن المحتمل جداً أنّ عملية السطو المسلّح التي جرت بتاريخ 4 مارس المنصرم لم تكن التجربة الأولى لدارمون. والواقع أن الرجل كان قد انقطع عن ممارسة مهنة الطب للانصراف إلى نشاطه ولايجاد ما يلزم من المال للمجموعة التي ينتمي إليها. لقد كان دارمون يعيش، حتى عام 1984 على الأقل، حياة مزدوجة: طبيب خلال النهار، وإرهابي خلال الليل. والواقع أن بوسع المرء أن يعتقد أنه كان يشكّل مع الأشخاص الخمسة الذين جرى تحويلهم أمام القضاء مجموعة مستقلّة صغيرة ترتبط ارتباطاً متفاوت الوثوق بمنظمة العمل المباشر». بعد بضعة أيام، لم يعد ثمّة ضرورة لاعتماد الصيغة الشرطية في الخبر، فكتب جان ـ شارل ركس في الفيغارو، الصادرة بتاريخ 22 أبريل، إن «جاك ـ موريس دارمون هو الشخص رقم 2 في الفرع الوطني من العمل المباشر».

في أصول النظرية:

بينما كان الصحافيون يكتبون ما قرأنا بعض نماذجه، لم يكن رجال البوليس الذين استجوبوا دارمون يطرحون عليه أي سؤال حول العمل المباشر. وعندما أطلقت محكمة الاستئناف سراح الرجل بعد سنتين من اعتقاله، بدون محاكمة، روى فقال: «لقد سألوني فقط حول حقيبة العلّاوي في محاولة منهم لجعلي أقول إنني كنت أعلم ما الذي تحتويه. وبما أن المتفجرات التي كان العلّاوي يحملها في الحقيبة كانت آتية من

لاكروز، فقد أراد رجال الشرطة أن يعلموا ما إذا كنت قد ذهبت إلى تلك المنطقة. كانوا يعلمون حق العلم أنه ليست هناك أية صلة بيني وبين العمل المباشر. والدليل على ذلك هو أنني لم استُجوَب على الاطلاق من جانب شعبة مكافحة الإرهاب، بل استُجوبت فقط من قبل رجال البوليس الذين يتابعون قضية الهجوم المسلّح في نيورث. ولم يعرضوا أمامي أية صورة لأناس يُفترض أن ينتموا إلى العمل المباشر. أما قاضي التحقيق بروچيير، فقد سألني سؤالاً واحداً قد يكون له علاقة بالمسألة: «هل تشتغل بالسياسة؟»، فأجبته بالنفي، وكان جوابي صحيحاً، لأنني في تلك الفترة كنت قد ابتعدت عن العمل السياسي بعد ذلك لم يجدوا في الملف ما يسمح بالربط بين العمل المباشر وقضية نيورث التي لا تعنيني على كل حال، فلو كانت هناك أدنى علاقة بين ع. م. وبيني، بعد كل الضجة التي أثيرت حولي أثناء اعتقالي، فكيف اتفق أن لم يأتِ أحد على ذكري عندما انعقدت المحكمة الموسّعة لمحاكمة عصبة المجرمين، حيث كان فيها عدد كبير ممن اعتُبروا من «أوساط» العمل المباشر؟ إنني مقتنع بأن رجال البوليس هم الذين أوعزوا للصحافيين بما كتبوه. فقد سمعت البعض يقول في إحدى الصالات: «ستجعل منه واحداً من زعمائهم...».

إن مصادر التركيبات الصحفية المذكورة أعلاه لا تدع مجالاً للشك، لأن أصحابها يشيرون من تلقاء ذاتهم إلى مصادرهم، لذا لا يسعنا إلاّ أن نتساءل عن الأسباب التي دفعت أولئك الذين ألقوا في مسامع الصحافيين هذه الأكاذيب التي قرأناها أعلاه، فضلاً عن أكاذيب غيرها، من نوع تلك التي كتبتها كاترين دلسول في مقالة الفيغارو التي كرسّتها لاعتقال دارمون، تحت عنوان: «خفايا العمل المباشر». فقد أتت الصحافية المذكورة على ذكر شخصين من المتّهمين بعملية السطو

المسلّح في كونديه ـ سور ـ لسكو، وهي قضية تشير ولا شك كثيراً من التخيّلات والاجتهادات، خاصة عندما تكون المعلومات المتعلقة بها صادرة عن البوليس. ثم قرّرت، بمعزل عن أجي دليل، إن هذين الشخصين هما «الدماغان» المسؤولان عن عملية السطو المذكورة، وربطت بين هذه العملية ومنظمة العمل المباشر، في حين أنه لم يقم أي دليل على وجود صلة فعلية بين هذه العملية وهذه المنظمة. لكنها بشكل خاص، جعلت من هذين الشخصين مؤسسين لمنظمة غراپو، وهي مجموعة ماركسية ـ لينينية مؤيدة للنضال المسلّح لكنها بعيدة كل البعد عن مواقف هذين الشخصين الإباحيّة. لقد كان البوليس على علم كافٍ بحيثيّات الموضوع بحيث إن من المستبعد تصديقه لمثل هذه المزاعم. ومع ذلك فقد كان هذا البوليس نفسه وراء الأقوال التي صدرت عن ك. دلسول.

ثم إن پلينيل وقع مرة أُخرى ضحية التغرير به من قِبَل مصادره. فبعد أُسبوع من المقال الآنف الذكر، تبيّن أن العلاوي صرّح بأنه خبّأ ما وُجد من مال وسلاح عند دارمون خفية عنه، وأن عدداً من أصدقاء الطبيب وزملائه أخذوا يدافعون عنه؛ فنقل صحافي لوموند رواية المحامي لكنه سرعان ما عمد إلى التشكيك بها. ثم أعطى الكلام من جديد لمصادره (رجال البوليس والقضاة) فأكّد أن «الحقائق» التي تحتوي على الوثائق الثبوتية «كانت موجودة في الشقّة السكنية». والواقع أنها كانت موضوعة بيد العلاوي في إحدى خزائن الحائط. فلا يسعنا أن نفترض أن دارمون قد بحث عنها وفتش عمّا تحتويه إلّا إذا افترضنا بالرجل حشرية وفضولاً في غير محلّهما.

ثم يتابع الصحافي قوله: «على كل حال، فإن هذا النقاش يضفي طابع النسبية على بعض التعليقات التي حصلت بعد هذه الاعتقالات».

فهل كان يعني تعليقاته هو؟ هل كانت في ذهنه صورة ذلك الهامشي التي كان قد رسمها في مقاله ، والتي جاءت شهادات زملاء دارمون لتكذّبها؟ إذ إن حوالي العشرين طبيباً ، بين اختصاصيين وأطباء عامّين ، كانوا قد تقدّموا ، بعد نشر المقال الأول بعدة أيام ، برسالة احتجاج بعثوا بها إلى صحيفة لوموند ، وأكّدوا فيها أن الدكتور دارمون كان «معروفاً بجديّته ورصانته في الممارسة الطبية» ، كما ذكروا بأنه كان يمارس بالفعل طبّ الميزوبترابي الذي هو فرع معرفي يُدرَّس في بعض الجامعات . لكن هذا لم يمنع پلينيل من أن يختتم مقاله الجديد بجملة تذكّرنا بعبارة « حتى الآن » التي وردت في مقاله السابق: « إن العلاقة الأكيدة [علاقة المتّهمين] بالنشاط الإرهابي الذي تمارسه العمل المباشر لم تتبيّن بعد ». بعد!..

إن هذا التلاعب الطائش بدمغة ع. م. في حالة دارمون ينجم عن منطق لا يمكن دفعه كان قد ساهم في بلورته معظم المعلّقين. فقد افتتحت ك. دلسول مقالها بالحديث عن «المداهمة التي قام بها البوليس في الأوساط المقرّبة من العمل المباشر»، وهي عبارة استُعيدت بحرفيتها في لومانيتيه؛ أما لوكوتيديان فقد تحدثت من جهتها أيضاً عن «أوساط مقرّبة» من المنظمة. ورغم أن ليبيراسيون أبدت بعض التحفظات على المداهمة التي جرت في 17 أبريل، فإنها أكّدت أن هذا النوع من العمليات يساعد على «ردع الأشخاص الذين قد تسوّل لهم أنفسهم تقديم المساعدة اللوجستية لنشاطات العمل المباشر غير الشرعية». وهكذا، فإن هذه الصحف وهؤلاء الصحفيين قد أوحوا لنا بأن رجال البوليس، إذا كانوا قد قبضوا على هؤلاء الأشخاص الخمسة والخمسين دون سواهم، فلأن لديهم أسباباً تدفعهم إلى الاعتقاد بأن الأشخاص المذكورين على علاقة بالعمل المباشر. ومما يؤدي إلى استنتاج الكثيرين، بمن فيهم المسؤولون عن الإعلام، بأن هناك تماهياً بين ع.

م. والأشخاص المتّهمين على أثر المداهمة. وقد حصل هذا الاستنتاج بالفعل، بحيث أن ليبيراسيون، التي كانت قد اتّخذت موقفاً نقدياً منذ بداية القضية، عادت ذات يوم ونشرت خبراً قصيراً صنّفت فيه دارمون في عداد أعضاء العمل المباشر. وبالمقابل، فأنت إذا اعتُقلتَ مع بعض الأشخاص، ثم أُلصقت بعدد منهم دمغة العمل المباشر، فإن ذلك يحضّ على اعتبارك في «عداد الأوساط». وعملية التصديق المتبادل بين الدمغتين المذكورتين، إذ تعزّز الواحدة منها الأُخرىٰ، لا تخلو من عواقب.

فهي أولاً، ربما كانت تفسّر هذه الاستماتة الخاصة التي أبداها القضاء لجهة إبقائه على توقيف هؤلاء المتّهمين الذين لم يكن لهم في كل هذه القضية إلاَّ دور ثانوي. صحيح أن قاضي التحقيق أخلى سبيل خوسّيه ألونسو، الذي كان يقيم في منزل دارمون، بعد خمسة أيام من توقيفه، لكن الرجل وُضع تحت الرقابة القضائية لمدة غير محدّدة بدون أيّ تبرير: إذ لم يكن هناك شيء محدّد يؤخذ عليه، اللهمّ إلاَّ أنه كان هناك في الوقت غير المناسب، أما دارمون فقد وضع في السجن الانفرادي، رغم العرائض الموقّعة من أصدقائه وزملائه، ورغم دعوى القدح والذم التي ربحها ضد لوكوتيديان دي پاري، ورغم إصراره على أنه بريء، ومحاولته الانتحار، وطلبات إخلاء السبيل التي تقدّم بها محاميه والتي ظلت ترفض طوال عامين، إلى أن نقضت محكمة الاستئناف قرار القاضي بروچيير الذي كان يريد الإبقاء عليه في السجن. «لقد كان القاضي المذكور متأكداً من أنني مذنب إلى درجة جعلته يغيّر شهادة رجال البوليس لغير صالحي: ففي الفترة التي كان فيها العلاوي مراقباً، شاهد البوليس برفقته شخصاً لا تنطبق أوصافه على أوصافي أبداً، فاستجوبهم القاضي ليجعلهم يقولون إنني كنت هذا الشخص، في

حين أنهم لم يشيروا في تقاريرهم إلى هذه الفرضية. ثم إنهم غيّروا الساعة بحيث تتفق مع موعد سفر أحد القطارات إلى نيورث».

ثم إن الصحف التي كانت قد بالغت في اتهام الطبيب لم تعد تصدّق إطلاقاً ما قالته في السابق. فصارت تراعي الدقّة والحذر في الحديث عنه، واختصرت العناوين المتعلقة به، ولم تعد تأتي على ذكر قضية دارمون إلاّ عبر المقيّلات والأخبار القصيرة. كما أن پلينيل أخذ في مقالاته اللاحقة يتحفّظ على نظرية الأوساط. لكن ذلك لم يَحُل دون أن تعمد الصحافة ـ باستثناء ليڤينمون دي جودي [حدث الخميس] وليبيراسيون، إلى تحويل هذه العملية السياسية ـ البوليسية إلى حلقة مظفّرة من حلقات النضال ضد الإرهاب، رغم أن العملية المذكورة لم تسفر عن شيء في هذا المجال. أما ما أسفرت عنه بالفعل، سواء في نظر الذين دبّروها أو في نظر الذين تحمّلوا تكاليفها وأعباءها، فهو مفعول الصدمة التي أُحدثت على الرأي العام في اللحظة نفسها. إن تلك الكتلة من الأكاذيب التي حصلت في الأسبوع الأخير من أبريل 1986، قد ألقت بظلها على سيل المعلومات اللاحقة بما فيها بعض الحقائق الصغيرة التي جرفها السيل المذكور في طريقه. فعندما يصبح الأشخاص موضوعاً لأحكام مسبقة تُصدرها الصحافة بحقّهم، فإن دور القضاء والبوليس يكاد يتحوّل إلى مجرّد شكليّات: إذ يكفي عندئذٍ أن يصار بكلام رسمي إلى تثبيت إدانة صارت في حكم المحصّلة، فضلاً عن أنه يجعل ممارسة الضغوط والتلاعبات أمراً ميسوراً للغاية. أما رجال الحكم، فإنهم يسعون بدورهم إلى إعلاء شأن أدوارهم، فلا يتردّدون في القفز عن مسألة الفصل بين السلطات إذ يعربون عن إدانتهم لبعض المتّهمين.

إن نظرية الأوساط وإصدار الأحكام المسبقة بحقّ الأشخاص أمران

لا ينفصلان. وقد ثبت ذلك من خلال العديد من العمليات البوليسية التي جرت بعد حملة المداهمة بثمانية أيام وضمن الإطار القضائي لهذه الحملة. فالواقع أن تفتيش مكاتب راديو موڤانس، ومصادرة موجوداتها، وتوقيف صحفيّين من صحفيّيها، قد تمّ بناء على إنابة قضائية صدرت على أثر الهجوم المسلّح الفاشل على ج. برانا، إن توقيف ج. ميّيه وم. فرانسوليه قيد النظارة وتفتيش (أو محاولة تفتيش) مكاتب الصحيفتين اللتين يعملان فيهما، قد أثار ضجة كبيرة، لكن الكبسة البوليسية لإحدى المحطات الإذاعية مرّ دون ردود فعل تُذكَر. صحيح أن هذه الإذاعة اليسارية لا تعتبر قوة ذات شأن بإزاء كبريات الوسائل الإعلامية، كليبيراسيون ومحطة (VSD). ومع ذلك، فقد اغتنم روبر باندرو هذه الفرصة ليُجري مقابلة في الفيغارو بتاريخ 26 أبريل يصوّر فيها الإذاعة المذكورة بأنها معقل من معاقل الإرهاب.

وإذا كان الوزير المكلف بشؤون الأمن قد لزم جانب الحذر بشأن الصحفيّين الموقوفين، فإنه صرّح بصدد الشخصين اللذين يفترض بهما أن يكونا بريئين: «إن اوليڤيه كان مدرّساً، كما كان دارمون طبيباً، لكنهما تحولا إلى عضوين من أعضاء عصبة إجرامية». بعد هذا، على حد قول ليبيراسيون، هل يعود ثمّة حاجة فعلية إلى متابعة التحقيق؟.

الهاجس الأورياكي:

لم يكن هذا أول مثل على تدخل السلطة التنفيذية بصورة تطفليّة في قضيّة كان التحقيق فيها لا يزال في بدايته. فالتصريحات المفاخرة والمتخطيّة لصلاحيات القضاء التي صرّح بها روبر باندرو عام 1986، تذكّرنا بتلك التصريحات التي أطلقها نظيره اليساري جوزيف فرانشيسكي، وزير الدولة لشؤون الأمن العام، عندما اعتُقل فريدريك اورياك عام 1982.

والواقع أن الوزير الشيراكي وجد نفسه بعد أربع سنوات في وضع مماثل لوضع نظيره الاشتراكي، عام 1986 . فعلى أثر الهجمات المسلحة التي قامت بها الغارل، والتي لم يكن التحقيق قد خطى خطوة إلى الأمام بصددها، سارعت الحكومة اليمينية إلى إقامة البرهان على أنها أنجح من الحكومة اليسارية في مكافحة الإرهاب، وذلك بأن شهّرت بقضية دارمون ودمغته بدمغة العمل المباشر. كذلك الأمر. في أكتوبر 1982 . فبعد صيف طغت عليه سلسلة من الهجمات المسلّحة حملت توقيع المنظمة الفرنسية، وسلسلة أخرى أعلنت الغارل مسؤوليتها عنها، فضلاً عن مجزرة شارع دي روزييه التي جاءت بعد مضيّ شهر على البلبلة التي وقع فيها رجال الدرك المكلفين بمكافحة الإرهاب من جرّاء قضية الإيرلنديين في ڤنسينّ، كانت الحكومة اليسارية مضطرة، تحت وقع انتقادات اليمين، لإيجاد ضربة إعلامية موفّقة. عام 1986 ، كانت صحيفتا لوفيغارو ولوكويتديان «باري هما اللتان تولّتا الإشادة بالنجاح المزعوم الذي حقّقته مكافحة الإرهاب. بينما اضطلعت بهذه المهمّة عام 1982 صحيفتا لوماتان وليبيراسيون. تشابه مدهش. . .

بل إن التشابه يطغى من حيث بعض التفاصيل وطريقة معالجتها الإعلامية. وهكذا فمن أجل اكتمال العدد أوقف إلى جانب اورياك ثلاثة أشخاص آخرين ظل واحد منهم قيد الاعتقال واتُّهم بحيازة أوراق ثبوتية مزورة، إذ وجدت بحوزته بطاقة هويّة تعود إلى هجوم كانت قد تعرضت له دار عمدة الدائرة الرابعَة عشرة [من باريس] ونسبته الصحافة حينذاك إلى مجموعة مستقلة. ويبدو أن الأشياء التي سرقت من دار العمدة كانت ذات أهمية كبيرة، إذ إن بعض هذه الأوراق نفسها وجد بحيازة شخص آخر أوقف أثناء مداهمة 15 يوليو، وقد أضيف هذا الشخص، بعد أربعة سنوات من الحادثة، إلى «مجموعة العمل المباشر» التي شُكِّلت حول دارمون.

غيـر أن المقارنـة تنتهي عند لحـظة التعـريف بـالشخص الـرئيسي (رغما عنه) في كلا القضيّتين. والواقـع أنه بينمـا كان دارمـون قد انقـطع عن مزاولة أيّ نشاط نضالي قبل اعتقاله بمدة لا بأس بها، كان فريدريك اورياك، كما رأينـا (في الفصل الســادس) ولا يزال، شخصـاً يعتبر نفسـه ضـد المجتمع. ففي عـام 1982 كان يشـرف على مجلة سو بفـريسـون [تخريب] التي تصدر عن مـطبعة دوكـوم لصاحبهـا بيير كـاريت، مؤسس اللجان الشيوعية المكافحة، التي تقوم بينها وبين العمل المباشر عـلاقات سياسية. وكان اورياك على معرفة بـرويّان وبعـدد من أعضاء مجمـوعته، وكـان يقيم معهم علاقـات رفاقيـة نقديـة. لكنه لم يكن يـومـاً عضـواً في العمل المباشر نظراً لوجود اختلافات كبيرة بينه وبنيها.

ولكن هـل كان يُعتبـر رغم ذلك كله إرهـابياً نشـطاً؟ عندمـا جـرى تـوقيفه كـان قد مضى على مـراقبته شهـر ونصف من قبل البـوليس الذي شـاهده يـودع حقيبتين في إحدى المحـطّات. وكـانت هـاتـان الحقيبتـان تحتـويـان على مـلابس وأشيـاء أُخـرىٰ من مستلزمـات الحيـاة اليـوميّـة. بـالإضافـة إلى مخطوطـة مقال معـدّ للنشر في مجلتـه، ونصوص شعـرية وصحف، كمـا تقول الصحف إنـه وجد فيهمـا أيضاً «ملف يحتـوي على جردة بالمصالح الاقتصادية والمالية والسياسية للصهيونية في فرنسا».

في 12 اكتوبر 1982، أوقف بينما كان يستردّ الحقائب المذكورة. في 15 اكتـوبر، كتبت ليبيـراسيون عنـواناً عـريضاً على صفحتهـا الأولى يقول: «القبض على فريدريك اورياك. الإرهاب: البوليس يسجّل نقـطة لصالحه».

كمـا نشرت الصحيفـة المذكـورة مقالاً لڤيـرونيك بـروكار بعنـوان: «مجموعة من العمل المباشر مرتبطة بالأجنحـة المسلحة اللبنـانية». وقـد أثار مقال هذه الصحفيّة نوعاً من المفعـول الهزلي غيـر المقصود، إذ إنـه

بدأ بفقرة تصف كيف أن هناك صمتاً مطبقاً يحيط بهذه القضية، سواء في 36 كي ديزورفيفر أو في أمانة الأمن العام، لينتقل بعد ذلك إلى الاستناد بكل معلوماته إلى تصريحات المحقّقين. فروت الصحفيّة ما وجد هؤلاء في الحقيبتين: «أربعون بطاقة تقنيّة مضروبة على الآلة الكاتبة، وهي تحدّد بدقّة منافذ ومسالك الأمكنة التي كانت قد تعرّضت لهجومات بالمتفجرات... كما وُجد في الحقيبتين وثيقة على شكل الوصية يستفيض فيها فريدريك اورياك بالكلام عن معركة الفلسطينيين، ويشرح ملابسات السياسة التي اتّبعتها العمل المباشر خلال الصيف، ويتعرّض لتحالفاتها الجديدة...» واعتبرت ف. بروكار أن هذه الوثائق تضع للمرة الأولى في يد البوليس «الدليل على أن العمل المباشر، وبشكل أدقّ، المجموعة التي كوّنها أورياك، على علاقة بالهجمات المسلّحة التي ارتُكبت في أشهرُ يوليو وأُغسطس وسبتمبر الأخيرة، وخاصة في جادّة لا بوردونّيه وشارع كارينيه». إن هذا التفصيل الأخير يرتدي أهمية خاصة، إذ إن الصلة مع منظمة الغارل التي أعلنت مسؤوليتها عن هذين العملين تأتي من هذا الباب فقط.

أما الوثيقة التي يقول مخبرو الصحفيّة أنها مكتوبة «على شكل وصيّة» فهي لا تعدو كونها مخطوطة المقال المشار إليه أعلاه. هل ينبغي للمرء أن يرى في فكرة «الوصيّة» هذه توهّماً لا يخلو من الدلالة؟ على كل حال فقد استُعيدت هذه الصيغة على لسان ج. فرانشيسكي الذي وجد أن بوسعه الإدلاء بتصريح مطنبٍ حول القبض على اورياك ما لبث أن بثّته كل وسائل الإعلام:

«حتى الآن كان الإرهاب الدولي يُقسم إلى قسمين: الإرهاب الداخلي والإرهاب الخارجي، رغم أن هناك من يشتمّ وجود صلات بين هذين القسمين. إنني اليوم أملك دليلاً شخصياً على أن العمل المباشر

مدعومة من قِبَل تنظيمات مناوئة للصهيونية ومؤيّدة للفلسطينيين، وإنها تتلقّى هذا الدعم على الصعيدين اللوجستي والتكتيكي».

ولما كان القضاء قد عجز عن إيجاد أدنى دليل مادي ضدّ اورياك، أو أيّ تقرير بوليسي يبرهن عن علاقة الرجل بالهجمات المسلّحة، فإن الدفاع طلب من ج. فرانشيسكي أن يُفصح عن «الدليل» الذي تحدّث عنه. لكنه رفض الامتثال لدعوات قاضي التحقيق. ثم إنه استُدعي بعد ذلك للإدلاء بشهادته أمام محكمة الجِنَح، لكنه كان بحاجة إلى ترخيص من مجلس الوزراء، وقد رفض المجلس المذكور إعطاءه الترخيص.

انطلاقاً من التصريحات التي أدلى بها هؤلاء المحقّقون (الذين يزعم بعضهم الصحفيّين أنهم يلزمون الصمت)، وبناء على تصريح وزير الدولة للشؤون الأمنية، أخذت الصحف، وبشكل خاص تلك التي تدعم الحكم، تتوسّع جميعاً بفكرة واحدة مفادها أن اورياك هو العمل المباشر. وكما كتبت لوماتان، فإن المحققّين وضعوا يدهم للمرة الأولى على دليل «يؤكد وجود الصلة بين الإرهاب الداخلي والإرهاب الخارجي».

وكتبت ف. بروكار تقول إن هناك «أدلّة ملموسة، وأن قاضية التحقيق مارتين أنزاني لم يعوزها مثل هذه الأدلة لتجريم فريدريك اورياك بجرم «التواطؤ مع عملية اغتيال». والحق أن القاضية المذكورة كانت تعوزها هذه الأدلّة كل بحيث أنها اضطرت إلى إصدار قرار بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى على الرجل بالنسبة لكل الهجمات المسلّحة التي كانت قد اتّهمته بها. «وقد تبيّن للقاضي بعد مرور ساعة على استقبال اورياك الذي ينتمي إلى أحد اتجاهات العمل المباشر، إن هذا المناضل قد اشترك بالفعل، بصورة غير مباشرة على الأقلّ، بستّ هجمات مسلّحة ارتكبت في باريس في الصيف الفائت». والأمر المذهل

هو أن ف. بروكار، بعد أن كانت قد أتت على ذكر الأدلّة الملموسة كما رأينا، عادت لتقول: «وقد استند قاضي التحقيق من أجل ملاحقة اورياك على مجرّد وثيقة صادرها البوليس في اللحظة التي كان فيها الرجل، الذي يُعتبر من قدامى مناضلي منظمة ناپاپ، يحاول استعادتها...».
ويبدو أن هذه الصحفيّة كانت قد حصلت على الوثيقة المذكورة، لأنها تقدّم لنا خلاصة لها تنمّ عن أنها قرأتها قراءة متحيّزة، فهي تقول إن الوثيقة تنصّ على «أن فريدريك اورياك يصر بتضامنه مع الهجمات المسلّحة الستّة. بل إنه يتشكّى من عدم وضوح إعلان المسؤولية عنها. «فمرّة كانت العمل المباشر، ومرة أخرى «الأجنحة المسحلة الثورية اللبنانية»، إن هذا من شأنه أن يثير البلبلة والغموض، كما يقول بالحرف، متأسّفاً في الوقت نفسه على عدم إبراز النشاط الذي قامت به مجموعته إبرازاً كافياً».

والحقيقة أن الوثيقة التي تشير إليها الصحفيّة، أي «الوصيّة» المزعومة، هي مسودّة المقال المعدّ للنشر في سوبڤرسيون، وقد كُتبت من وجهة نظر شخص يشعر بالتعاطف مع الهجمات المسلّحة المعادية للصهيونية التي شُنّت عام 1982، لكنه كان بالفعل خارجها، فضلاً عن أنه يعرب عن عدم موافقته على الهجمات ـ المجازر، كالهجوم الذي حصل في شارع دي روزييه. فنحن نقرأ في الوثيقة المذكورة، وسط بعض الاعتبارات العامة التي تشيد بالكفاح الفلسطيني والتي يتخللها بعض الأبيات الشعرية، أقوالاً محدّدة:

«إذا كنا نتطرق في هذه الصفحات إلى بعض التواريخ، وإلى طبيعة الأهداف، وإلى الإعلان عن المسؤولية، وإلى بعض مقالات الصحف، فذلك من أجل أن نقرأ دفعة واحدة:

«وحدة الأهداف:

«اختلاف المعالجة واختلاف التحليلات التي تتناول أعمالاً تحيلنا

على الأرجح [خط التشديد لي، س. ك.] إلى تحليلات وحساسيّات مختلفة، بل إلى مشاريع مختلفة».

إذا كنت قد وضعت بالخط البارز كلمتَيْ «على الأرجح»، فلأنهما في رأيي تبرهنان بما لا يقبل الشك على أن هذا الشخص الذي يعلّق على العمليّات المذكورة إنما يعلّق عليها من خارج. فلو أنه كان قد اشترك بهجوم أو أكثر من الهجمات التي يتحدث عنها لكان لزم جانب المزيد من الحيطة. إنه يناقش سيئات وحسنات التوقيع كلٍ من الهجومات المسلّحة المعنيّة، التي حصل واحد منها ضد مصرف لومي ـ لو ـ إسرائيل، وحصل الآخر ضد شركة چانكو، والثالث هو الذي أعلنت «إحدى وحدات» العمل المباشر مسؤوليتها عنه ومن الواضح أن كاتب الوثيقة يعبّر أثناء كلامه عن هذا الهجوم الأخير عن استيائه الناجم عن عدم فهمه للأسباب التي أوجبت إناطة المسؤولية عنه إلى «الوحدة» المذكورة، التي يقصد بها المناضلون اليهود الذين يشكّلون مجموعة مانوشيان: والحق أن مثل هذا الطرح لا يطرحه شخص يعبّر عن «أسفه تجاه عدم إبراز النشاط الذي قامت به مجموعته إبرازاً كافياً».

إن السؤال الوحيد الذي كان بوسع القضاء أن يطرحه عن نيّة سليمة بصدد هذه الوثيقة هو: هل ينبغي أن يوضع في السجن شخص يُعرب عن تعاطفه مع الهجومات المسلحة؟.

شبح ليبراسيون:

مقابل السؤال المذكور، كان ينبغي الكثير من النوايا السيئة أو من الوقوع تحت ظروف شديدة الوطأة (أتراها شروط المحقّقين الصامتين؟) لكي يقرأ المرء هذا المقال على نحو ما قرأته ڤيرونيك بروكار. أما لكي يقرأ فيه، علاوة على ذلك، دليلاً «على الصلات القائمة بين الإرهاب الداخلي والإرهاب الخارجي»، أي بين أورياك ومنظمة الغارل، فينبغي

أن تتـوفّر في المـرء أكثر من النـوايا السيئـة: أن تتوفـر لديـه مقـدرة على تـركيب المعلومـات انـطلاقـاً من لا شيء. فهـل قـرأ س. جـولي ذلـك النصّ؟، أمـا أنه اكتفى بمـا قالتـه له عنـه مصادره البـوليسية والسيـاسية، عنـدما كتب مقـالته العنيفـة ضد من يسمّيـه، في عنـوان مقـالـه: («أل» إرهابي الفرنسي)؟.

يقول جولي: «إن دعاة سفك الـدماء هؤلاء قـوم محترفـون أجانب يملكون وسائـل ماديـة ضخمة، وربمـا كانـوا يملكون وسـائل دبلومـاسية كـذلك. ومن بين هؤلاء هنـاك المجمـوعـة التي تـوقـع بـاسم «الأجنحـة المسلّحة الثورية اللبنانية». وقد كان من الطبيعي أن تجد هذه المجموعة في فرنسا أشخاصاً فاضلين تتعامل معهم. لقد قبض البـوليس على واحد من هؤلاء الأشخـاص، ولعلّه الشخص الرئيسي بينهم». إن تلميـح مديـر صحيفة ليبيراسيـون إلى مسألـة سفك الـدماء هـذه، التي تذكّـر بالهجـوم المسلّح على شارع دي روزييه، ينبغي أن يوضع على صلة بهذا المقطع المأخوذ من مقالة أورباك «إن من واجبنا أن نضطلع بمسؤولياتنا بأنفسنـا، فالجموع لا يسعهـا بحالٍ من الأحـوال أن تكون مجـالاً لتحركـاتنا تحت طـائلة أن تتسلّل الفظاظـة التي يمتاز بهـا عدونـا الطبقي إلى ثنـايـا عنفنـا الثوري فتفسد جوهره وتقضي عليه».

إن س. جولي يقول في افتتاحية جريدتـه، إن القبض على اورباك يُثبت أنه «ليس هناك إرهاب فرنسي بالمعنى الحقيقي، بل إن المرء يكاد يـذهب إلى القول إنـه ليس هناك إلاّ إرهـابي فرنسي «واحـد»، مـا فتىء البوليس الفرنسي يقع عليه بصورة منتظمـة منذ سنـوات عديـدة». إن هذا الالتـزام الصارخ من قبـل مـديـر جـريـدة لجهـة إدانـة أحـد الأشخـاص الموقوفين على ذمّـة التحقيق، يتناقض تنـاقضاً عجيبـاً مع مـوقف لومـوند التي كانت تشدّد بالنسبة لهذه القضية، وبتـوقيع لـوران غريلسـامر، على

«تحفّظ البـوليس وحـذره»، وعلى الهـامش الـواسـع الـذي يقـوم بين «القناعات المبنيّة على معلومات البوليس ومذكراته، وبين اليقين القضائي المبني على الأدلّة الدامغة».

ولم تفوّت ليبيراسيون العديد من الفرص الأُخرىٰ لتأخذ على غيرها من الصحف أنهـا تسعى إلى ترويـج فـرضيـة البـراءة. فلمـاذا كـل هـذا التحامل؟ ثمّة احتمال كبيـر أن نجد في هـذه المسألـة ميزة خـاصة تتعلّق ببعض محرّري هذه الصحيفة اليسارية السابقـة (انظر الفصـل التاسـع): فالماضي المشترك بينهم وبين بعض الأشخاص الـذين ما زالـوا يناضلون اليـوم، ربما كـان يستشير لـديهم ردود فعل رفضيّـة قلّما تتفق مـع «ديانـة الوقائع». وهذا ما كان يعتقده أورياك عندما كتب في «رسالة مفتـوحة إلى سيرج جولي»: «ذلـك أننا كنـا رفاقـاً، يا جـولي. وهذا أمـر لا ينبغي أن يغرب عن ذهنك. فكم مرة التقينا حـول طاولـة واحدة عنـدما كنـا ننتمي إلى نفس المنـظمـة؟ فـمن دُور الـمعلميـن في شـارع أولـم أو في سـان كلو على أبـواب رينـو، ومن محـاضـرات ألتـوسيـر إلى منـاجم الشمـال، كانت هناك مسيرة كنا نلتقي بك خلالها عندما كتبت مقالتك «نحو حـرب أهليّة»، بالاشتراك مع ذلك الرفيق العزيز جيسمار، الذي بـات هو الآخـر مـوظفاً ممتـازاً، كم عليـك أن تـطرد اليـوم من الأشبـاح القـديمـة، يـا رفيق جـولي. كم عليـك أن تـطمس منهـا، هـذه الأشبـاح، في قـرارة نفسك... أنت، ذاك «النصير الجـديد» لتلك «المقـاومة الجـديدة» التي كنت تدعو إليها برفقة عصبة من اولئك الذين تحـوّلوا من متتلمـذين على ستـالين إلى مجتهـدين في شـرح التلمـود، عنـدمـا تكتب بـطريقـة أين منها كتابات فرانس سـوار، فإنـه لا يسعني إلاّ أن أشكرك إذ تبـرهن بكل هذا الوضوح عن مدى الهـوّة التي تفصل بيننـا، وإذ تعرب عن المعسكـر الذي اخترت منذ زمن طويـل أن تكون فيـه». إن أسباب التحـامل الـذي أشرنا إليـه تكمن على وجه التحـديد، في مـا تعبّر عنـه هذه الجملة التي

كتبها جولي: «وباستثناء شخص أو شخصين، فإنه الوحيد الذي يقاوم عملية غربلة حوض المياه الاحتياطي الذي يتحرك فيه الإرهاب الأكبر، ذلك الحوض الذي تكوّن عندما صدر العفو في مايو 1981». وبالتالي فإن أسباب الاستماتة المخصوصة ضد اورياك هي أسباب سياسية جداً: فالبعض لا يطيقون أن يكون قد رفض سياسة اليد الممدودة التي اتبعتها حكومة اليسار. أما الرغبة في دعم هذه الحكومة فتنكشف عندما يحيّي كاتب الافتتاحية، من خلال القبض [على اورياك]، «نجاح البوليس نجاحاً مبرماً بعد تلك الخطوات المضطربة التي قام بها الكومندان بروتو ضد الإيرلنديين». وهكذا يجد جولي، بوصفه صديقاً للنظام ـ وصديقاً شديد التطلّب ـ فرصة ينتهزها ليهنّىء أصدقاءه. فإذا أضيفت إلى هذه الفرصة إمكانيّة تسوية الحسابات مع الأشباح، فإن المرء يفهم عندئذٍ لماذا تشرئب بعض الأهواء.

ومما ينتمي إلى حيّز الأهواء أيضاً، هو ذلك الكلام التصحيحي الذي تلا مقالة ڤيرونيك بروكار المذكورة أعلاه: «خطأ مؤسف وقع في مقالة نشرت بتاريخ 16 أكتوبر في ليبيراسيون حول القبض على فريدريك أورياك. الحقيقة أن الرجل لم يكتب في الوثيقة التي عُثر عليها في ودائع محطة الشمال عن: «إن وضع جردة بالأعمال المعادية للساميّة منذ 20 يوليو أمر ليس باليسير»، بل كتب: «إن وضع جردة بالأعمال المعادية للصهيونية...». أما أن تكون بعض الهجمات المسلّحة التي ارتكبتها العمل المباشر مؤيّدة لمثل هذا الخلط [بين السامي والصهيوني]. فأمر لا يبرّر هذا الخطأ التقني». فلو أن ف. بروكار تمعّنت في قراءة النص الذي تتحدّث عنه، لكانت وجدت فيه جملة كان من شأنها أن توفّر عليها الوقوع في الخطأ المؤسف: «ليست لدينا إلاّ وسيلة واحدة للتخلص من هذا السؤال الأيتم: يهودي أو غير يهودي، وهي أن نقاتل ضد جميع الدول، وفي سبيل أرضٍ لجميع البشر».

ونكرّر، إن السؤال الوحيد الذي يطرح فعلاً في كل هذه القضية هو: ما الذي يمكن أن يقوم به القضاء تجاه شخص يُعرب عن تضامنه مع هجمات مسلّحة لا يمكن أن يُعزى إليه القيام بها؟ وهذا السؤال لم يطرح، لأن الرواية الوحيدة للوقائع التي انكشفت، في حينها أو بعد حين، كانت تلك التي تحدّث عنها البوليس أو رجل السياسة. ويمكن القول إن ذلك كان مقصوداً ومتعمّداً. إذ إن اورياك مستعدّ دائماً لأن يقول رأيه عبر وسائل الإعلام. فبعد مرور عدة أشهر على توقيفه، قام جاك باسلون، من جريدة لوماتان، بإجراء مقابلة معه بالمراسلة رفضت الجريدة نشرها. وقد كان من المفيد أن يعرف المرء رأي اورياك بالنسبة للهجمات المسلّحة: «إنهم لا يتّهمونني بالاشتراك في هذه الأعمال، بل يتهمونني بأنني أوحيت بها، أي أنني ربما كنت «المحرّض» عليها، وذلك رغم الطابع المتنافر الذي يطبع هذه الأعمال، ورغم الحساسيات السياسية الشديدة التنوُّع التي تكن وراءها، بل رغم أن نصّي كتب بعد حصولها (فأنا إذن محرّض على الفعل بعد وقوعه!). إن ما طلبوه مني، وما يفسّر إبقائي قيد الاعتقال، هو سوء الإعراب عن تنكري وعن استنكاري للأعمال المسلّحة وللجماعات التي تعلن مسؤوليتها عنها». وفي النهاية، في عام 1983، وفي أجواء من الرضى العام التي لم تكن مساهمة التركيبات المذكورة أعلاه بعيدة عن بلورتها، حُكم على ف. اورياك كما رأينا (الفصل السادس) بالسجن خمس سنوات، لا لأنه قام بشيء بالفعل (رفض أن يغيّر رأيه بالنسبة «للنضال المسلّح»)، بل لأنه ينتمي إلى عصبة إجرامية خياليّة لم يكن يُعرف من أعضائها سواه.

بلاك وور [الحرب السوداء]:

إن الطريقة التي تقتضي تمشيط ما أمكن تمشيطه من «الأوساط»، مع اللجوء إلى استعمال دمغة العمل المباشر ما أمكن وبكل سخاء، قد

تكرّرت بصورة هزلية مع قضية المداهمة التي جرت لمكافحة البلاك وور. كانت تلك إحدى الحركات ما قبل الانتخابية التي قامت بها حكومة شيراك حرصاً منها على تأجيل احتمالات فشلها التي بدأت تظهر للعيان، مما جعلها تكيل الضربة تلو الضربة بصورة مشهديّة استعراضية (وصلت بها إلى حدّ مجزرة أوفيا). لقد كانت المداهمة التي نحن بصددها الآن والتعليقات الإعلامية التي رافقتها أولى تلك الضربات وأقلّها شأناً.

يوم الأحد في 17 أبريل 1988، انفجرت قنبلة مصنوعة يدوياً أمام منزل رئيس الغرفة الاقليمية لمأموري الإجراء، في شارع تيكتون. وأعلنت منظمة الحرب السوداء مسؤوليتها عن العملية. والمنظمة المذكورة معروفة منذ العام 1985 بهجماتها المسلّحة ذات الطابع الرمزي. أصيب من جرّاء العملية اثنان من سكان البناية بجروح خطيرة بينما كانا في ساحة الدَرَج. كان ذلك أول خطأ عملي تقع فيه هذه المنظمة التي حرصت على أن لا تقوم بأعمال تشكل خطراً على حياة البشر. بعد مضيّ سبعة أيام على الحادثة، أصدر البوليس مذكرات توقيف بحقّ سبعة وعشرين شخصاً معظمهم من المناضلين الذين فيّشتهم الاستخبارات العامة منذ فترة طويلة ـ محرّرون وعاملون في صحف مختصّة بمناوأة الفاشية (رفلكس)، أو منصرفون إلى شؤون السجناء أو إلى احتلال البنايات، فضلاً عن كل الذين كانوا في ذلك المكان إبان وصول البوليس، تروي مجموعة الرخّ الأسود بيرورييه، فتقول: «فلما تبيّن للصحف أن هناك صلات بين المناضلين الموقوفين [وبيننا] سعى بعض الصحافيين إلى الاستفادة من ذلك عن طريق المناداة بالثبور وعظائم الأمور، مما عرّض بعض أنصارنا المشرفين على محطات إذاعية إلى ضغوطات مختلفة، وسبّب لنا متاعب في الحصول على القاعات».

عنونت جريدة فرانس سوار: «ثلاثة وعشرون خلفاً لمنظمة العمل

المباشر قيد الاعتقال»، وراح كاتب المقال پ. كاتوغنو يتحدث وكأنما هو يروي رواية حقيقية: «كانوا يتهيّأون لارتكاب هجمات مسلّحة جديدة. والأعضاء الثلاثة والعشرون الذين ينتمون إلى الحركة اليسارية المتطرفة «بلاك وور»، يملكون خرائط تفصيلية لعدد من المراكز المجتمعية التي عزموا على تفجيرها. فعندما فتشت المفرزة الجنائية مقرّهم السرّي وجد فيه البوليس كمية من الوثائق المرتّبة باعتناء ضمن ملفّات تصنيفيّة. كما وجدوا أوراقاً ذات مربعات صغيرة رسمت عليها بقلم الرصاص تصاميم تعيّن المداخل الرئيسية لبعض المصارف الباريسية ولبعض الشركات. لقد تمّ القبض على ثلاثة وعشرين شخصاً في باريس والضواحي الباريسية، وكلهم ينتمون إلى الأوساط المستقلّة التي تدور في فلك الحركة. إنها ضربة قاسية جداً لهذه المجموعة الصغيرة التي لا تضمّ أكثر من خمسين شخصاً». أما لودوفينه ليبيريه، فقد طرحت من جهتها السؤال التالي: «هل هناك نقاط اتصال بين مجموعة الرخّ والمجموعة الإرهابية؟ يبدو أن البوليس مقتنع بذلك».

هذا وقد تقدّمت لوكويتديان دو پاري بتفسير خاص جداً لاسم هذه المنظمة: «فبعض المحقّقين يرون أن التقارب مع الفرع الليونيزي من العمل المباشر يبدو مرجّحاً من خلال الاسم الذي اتخذته هذه المجموعة: «الحرب السوداء». ولما كان هناك عدد من مواطني جزر الأنتيل في عداد الذين ألقي القبض عليهم في التحقيق حول العمل المباشر، أفليس من المعقول أن يكونوا من المنشقّين؟».

أما الفيغارو فقد اخترعت بعض الاتّهامات وقامت بالدفاع عن نظرية الأوساط مؤيدة دفاعها بعدد من الاستشهادات: «لقد وضع اثنتا عشرة منهم [من الموقوفين] قيد النظارة وقد تُوجّه اتهامات إلى بعضهم

في نهاية مدة توقيفهم، إذ إن هناك بعض الوثائق التي صودرت من المكان الذي قضوا فيه ليلتهم، وهي الآن قيد الدرس لفهم رموزها».
والواقع أن ما صودر من المكان المذكور هو عبارة عن كيلوات من مقاصات الصحف. يلي ذلك رواية ولاّديّة لنظرية المؤامرة: «كل شيء جرى كما لو أن خلفاء العمل المباشر هؤلاء، أو حلفاؤها، يصعّدون من ضغط القنابل، مقابل الضغط السياسي الذي يصعّده داخل السجون أولئك الإرهابيون المعتقلون من أعضاء العمل المباشر. من هنا هذه الضربة التي جاءت لسبر غور «الأوساط». إن مئات الألوف من الثوريّين، بين فوضويين ومستقلّين ـ أو بالعكس، من المتحدرين من اليمين المتطرّف الناشط ـ الذين يُحتمل أن ينتقلوا ذات يوم من الدعم الايديولوجي إلى العمل النضالي، وربما إلى العمل الإرهابي، هم اليوم تحت الرقابة ويخضعون باستمرار للتدقيق بأوضاعهم. وعلى حدّ قول أحد مفتشي الاستخبارات العامة «فإن الذئاب عندما تُستخرج من أوكارها، لا بدّ أن تغادر الغابة». لم يعد هناك من يفكّر بالتبسّم أو بشجب هذا العمل الذي يقوم به أولئك الذين يقمعون هذه الموجة الجديدة من العنف».

بعد مضيّ أربع وعشرين ساعة، أطلق سراح جميع الموقوفين. وكل أجهزة الإعلام المكتوب أو المرئي التي كانت قد أكّدت بما يشبه اليقين على وجود الصلة بين الأشخاص الموقوفين وبين بلاك وور والعمل المباشر، لزمت الصمت ولم تنبس ببنت شفة، حتى أنها لم تجد حاجة إلى الإتيان على ذكر إطلاق سراح القوم بمثل ذلك التفصيل التي ذكرت فيه وقائع المداهمة التي قبضت عليهم.

12

عفاريت وأشباح

في نظرية المؤامرة أو في نظرية الأوساط، لا تتّخذ الكلمات وزنها الفعلي ما لم تكن مصحوبة بالصور التي تقترن بها. فالإرهاب المضادّ يستند إلى التصورات الخيالية بقدر ما يعتمد على الكلام المدروس.

جمال الشيطان:

«ناتالي وجويل، وجه واحد يجمع بين البراءة والكراهية»: هكذا علّقت باري ـ ماتش عام 1982 على صورتين احتلّتا صفحة مزدوجة من صفحاتها. على الصفحة الأولى، صورة ناتالي مينيغون أثناء القبض عليها وقد أحاطت بعنقها ذراع أحد رجال البوليس قابضة على مسدس، وعلى الصفحة الأخرى، صورة جويل اوبرون، عارية. أما هذه الصورة الأخيرة فلها قصّة: عام 1982، وعلى أثر توقيف هذه الفتاة للمرة الأولى، كانت المجلة نفسها قد نشرت هذه الصورة بعد أن اشترتها من مجهول (ومن المعلوم أن البوليس يصادر الوثائق الشخصية أثناء تفتيشه لمنازل أصحابها). أقامت ج. اوبرون دعوى على المجلّة وحصلت على حقّها بالتعويض. ولما أعادت المجلة نشر الصورة نفسها، أقامت اوبرون دعوى جديدة وربحتها من جديد. وبما أننا لا نستطيع أن نشك بأن مجلة

باري ـ ماتش قد وجدت طريقة ملتوية لتمويل ميزانية إحدى الإرهابيات، فينبغي أن نفترض أن الصدمة التي تتوقع المجلة أن تحدثها الصورة المذكورة تستحق ـ في رأيها ـ أن تبذل في سبيلها هذه النفقات.

ورواشم المصورين تنعكس على رواشم المعلّقين، والعكس بالعكس. إذ يقول التعليق الذي في أسفل الصورة: «إن جويل تتحدّر من أسرة برجوازية من نويّي، ولا تزال تتردّىٰ في الحياة الهامشية منذ أن كانت في السابعة عشرة من عمرها.. هذه الفتاة التي يظنّها المرء فتاة هادئة عاقلة كانت تتسلّىٰ باتخاذ وضعيّات عارية أمام أصدقائها المصوّرين. عام 1982، قُبض عليها بينما كانت تدخل إلى أحد مخابىء العمل المباشر برفقة أحد المناضلين». إنّ قارىء باري ماتش مدعوٌّ إذن في الوقت نفسه إلى تمتيع نظره وإلى الاعتقاد بأن اتّخاذ الوضعية العارية يشكّل درجة إضافية من درجات الهبوط إلى الدرك الأسفل من جحيم الإرهاب. إن هذه الطريقة اليورنوغرافية الخبيثة التي تقوم على التوقف طويلاً، أمام المظاهر المثيرة والمغرية التي يزعم المتوقفون أنفسهم أنهم يرفضونها رفضاً قاطعاً، لا تُطَبَّق على المظاهر الجنسية فقط. بل هي ماثلة أيضاً في بعض معالجات العنف، وفي الرغبة بأن تُضفى على الإرهابي بعض الغوث المتناقضة والبلهاء من الناحية الايديولوجية، رغم اقترانها بذكاء شيطاني وقوة شيطانية. لكن المعالجة المخصّصة للمرأة الإرهابية تكشف، بما فيها من ابتذال واضح، عن مجمل الأدوات التخييلية.

إن ش. فيلّنوف وج. ب بيريه يؤكدان لنا أن «الجنس يلعب دوراً هاماً في تاريخ الإرهاب العام» [40، ص 208]. على كل حال، فهذا يصحّ على تصوّرهما لدور الجنس. انظروا كيف يجيدان التكلّم عن النساء بكل هذه الرقّة والنعومة. فقد كتبا في معرض الكلام عن كارلوس

يقولان: «إن الفتيات الألمانيات والفرنسيات والإيطاليات والإنكليزيات ـ اللواتي لم يكنّ على نداوتهنّ الأولى، على كل حال، ولا كنّ في غاية الجمال ـ قد تعلّمن، بعد الاتصال بهن في أوروبا بين 1970 و1975، أن يقمن على خدمة «السيّد» في أماكن إقامته السريّة» [40، ص 94]. وعندما يلتقي فارسان مغواران مثل ش. ڤيلنوف وأحد زعماء منظمة الجيش الأرمني السري (ASALA) فعمَّ تُراهما يتحدّثان؟ «لقد أسرَّ إلينا هاچوب هاچوبيان أن العلاقات الجنسية المنفلتة من عقالها ظلّت تضرب أطنابها في «المخيمات» الفلسطينية في بيروت حتى عام 1982، حيث كانت «الشقراوات» في كل مكان. . .» [40، ص 94]. ولنذكر أن هذه النقاط الثلاث الأخيرة التي تستثير لُعاب الشهوة هي من وضع المؤلفين.

وشياكة ڤيلنوف وپيريه لا حدود لها. ففي مقال نشراه في مجلة إلى [هي] بعنوان: «من هن هؤلاء النساء القاتلات؟»، يولمان لنا معرضاً من الصور ويطلقان العنان لريشتيهما لكي تصنعا الأعاجيب. فلكي يتحدثا عن غلوريا أرغانو، إحدى الإيطاليات المتّهمات بالاشتراك بعملية إطلاق رصاص في جادّة ترودين، يتركان الكلام لخبير آخر «بفتنة النساء» هو القاضي بروچيير. أما بالنسبة لناتالي مينيغون، فهما اللذان يتوليان إتحافنا برواية غير منشورة من قبل تتحدث عن كيفية إعتقالها برفقة ج. م. رويّان. فيذكّراننا بادىء الأمر بأنها كانت قد أطلقت النار باتجاه رجال البوليس، ثم يقولان: «لقد كان هدفها من إطلاق النار حماية رجلها قبل كل شيء، ولم تكن تريد القتل». أما الخاتمة التي يؤتى عليها بحياء وخفر فتقول: «هل هنّ وحوش هؤلاء النساء؟ على كل حال، فكلهنّ معنيّات بشؤون الحب والغرام. . . بمن فيهم تلك الخمسينية هلييت بيسّ التي، على ما تقول الإشاعات، لا تأنف من ممارسة السحاق. . .».

أما أن تُنشر مثل هذه الأقاويل الماجنة في مجلة انثويّة تستعيد من

حين لآخر بعض المصطلحات النسويّة، فإن في ذلك دليلاً على أن الكلام السائد، إذ يدمغ بعض الأشخاص بدمغة الإرهاب، يُخرجهم من نطاق البشر العاديّين.

بعد ڤيلنوف وپيريه، لا يستطيع المرء إلاّ أن يضحك في سرّه من بصبصة ر. جاكار، حين كتب عن أحد أعضاء العمل المباشر المكلفين، برأيه، «بإقامة علاقات مع عصبة بادر» فقال: «ومن الأرجح أنه يتكلم لغة غوته بطلاقة، ولكن يبدو أيضاً أن فتنته اللاتينية قد لعبت دوراً كبيراً لدى مناضلات عصبة بادر السابقة. إنهن صاحبات مثاليّات، لا تأخذهن الغيرة ويبقين أفضل الصديقات في العالم». كذلك لا يسع المرء إلاّ أن يضحك في سرّه من هذا الكره للنساء الذي استبدّ بالسيد ب. بوا حين حضر، بوصفه متتبعاً للمسائل القضائية لدى الفيغارو، محاكمة «عصبة اجرام» العمل المباشر، وروى كيف جرى تبادل الحديث بين «الآنسة آنليز بنوا، إحدى المتمرّدات الفاتنات...» ورئيس الجلسة. فقد شاءت المناضلة أن تقول شيئاً، ولم يوافق القاضي على طلبها. فيروي بنوا: «لقد أصرّت الآنسة على طلبها بمنطق أُنثويّ لا يقاوم وقالت: «لقد سمحتَ للآخرين بإبداء رأيهم، فلماذا لا تسمح لي أنا؟»». والدافع أن السيد بوا عندما يصف منطقاً عادياً بأنه منطق «أُنثوي»، فإنه إنما يكشف عن أنثويّته المضمرة.

لكن هذه التخيلات والتهويمات ليست كناية عن حالات معزولة تأتي في سياق كلام عقلاني خالص. بل هي تلتقي بتهويمات أُخرى وتعقد معها أواصر علاقات متكرّرة ومتكاملة ذات تأثير متبادل. وهي كلها تعطي للعدو الإرهابي وجهاً معيّناً، على نحو ما نقرأ في هذا التصريح الذي أدلى به ك. روفر في معرض كلامه عن «النضال المسلّح»: «إن هذه المجموعات تتناسل كما تتناسل الدودة الوحيدة. فطالما أننا لم

نسحق الـرأس بعد، فـإن بوسعهـا أن تعيـد تكـوين ذاتهـا. ففي ألمـانيـا الاتحادية تمكنت منظمة الجيش الأحمر (RAF) من استعادة قواها انطلاقاً من نصف دزينـة من النساء القـويّـات اللواتي يُعتبـرن من المستـرجـلات الرهيبات» (باري سو سوار، 31 ينايـر 1986). في هذه الأقـوال تتدافـع الصـور المجازيـة الوقـائيـة (سحق رأس الـدودة) مـع الصـور الحيـوانيـة (استعادة القوى)(*) مع صور العـدائية تجـاه النساء (النسـاء القويّـات) مع الصور الذهنية المرعبة (المسترجلات الرهيبات). إن وصف الإرهاب بما هو سرطان مستشرٍ أمر واسع الانتشار، ابتداء
من القاضي بروچيير وانتهاءً بآني كريغـل. وهو وصف يحيلنـا على فكرة الديموقـراطية بـوصفها الجسـد السليم الذي ينبغي حمـايته من الجـراثيم الخـارجية أو المتنقّلة، علمـاً أن ولادتهـا في الجسم المجتمعي لا تنتمي إلى التحليل بقدر ما تنتمي إلى «الجراحة الدقيقة» على حدّ قول روفر.

إن وجـود هذه المسلسـلات المجازيـة التي تزاوج بين التهـويمات الجنسية والعنفية وبين تخيّلات الوقاية المجتمعية، أمر ملحوظ في جميع أنـواع الكلام التي تـدور في المجتمع حـول ضـرورة استئصـال قسم من أبنائه. إما أن يكون هذا الاستئصال رمزياً أو جسدياً، فمسألة تتوقّف على تقلّبات الظروف التاريخية وحسب. إن المرء يستطيـع أن يتحقّق من عدم جواز المقارنـة بين أقوام مسـالمة (كـالمهجّرين اليـوم، واليهود بـالأمس) وبين أُنـاس سعوا، بـأيديهم، كمـا يقال، إلى مـا أصـابهم. لكن مجـرّد وجود مثل عملية الاستئصال هذه كفيل بالحكم على مجتمع بأسره، مهما كانت طبيعة الذين يُراد لهم أن يُستأصلوا.

(*) Retrendre du Foil de la Bête عبـارة تعني استعـادة القـوى، لكنهـا حـرفيـاً تعني: استعادة شعر الحيوان.

عودة الشيطان:

عندما يتراجع تصوُّر الإرهاب على هذا النحو المخيف والمشدوه، ويُخلي مكانه لمحاولة التحليل، فإن الذين يقومون بهذا التحليل، في كثير من الأحيان، هم الذين كانت لهم أصول ايديولوجية مشتركة بينهم وبين الناشطين. عندئذٍ يتراجع القاتل السفاح، ونساؤه الشقراوات، أمام شخص آخر: إنه الشخص الكريه، المعرّض لجميع أنواع الازدراء. في ذلك العدد من ليبيراسيون الذي نشر مقالاً لاذاعاً بعنوان: «اعترافات ماكس فريرو»، وهو عضو في الفرع الليونيزي من العمل المباشر - ولنذكر في معرض الكلام أنّ ما سبب يدعو إلى نشر وثيقة تُعتبر، مبدئياً، من أسرار التحقيق، إلّا الرغبة الجامحة بإثارة المشاعر - كتب ج. دوبوي في افتتاحية له: «إن ماكس فريرو ليس أول الإرهابيين الذين نستشفّ من خلالهم تلك الواجهة السياسية التي تتلطّى وراءها حاجة خرِغة قلما تكون اعتيادية تدفع صاحبها إلى الظهور بمظهر السيّد المطاع».

فمن ناحية، لدينا صحيفة لم تألُ جهداً من أجل تكريس التقديس الراهن لهذا الرضى العام الذي يجعل السياسة وقفاً على الاختيار بين فريقين يكاد الواحد منهما يُحيل على الآخر. ومن ناحية ثانية، لدينا مذكّرات يومية تتحدث عن انهيار الأحلام لدى «أحد مناضلي الكفاح المسلّح» واختزالها إلى تيمان بائس. فمن الطبيعي من حيث المبدأ أن تعمد الأولى إلى نشر الثانية، إذ إن النشر المذكور من شأنه أن يساعد على كبت ما كان مشتركاً لدى الجانبين، نعني ذلك التراث السياسي المليء بالترّهات، لكنه رغم ترهاته كان مصرّ على أن «من حق المرء دائماً أن يتمرّد». إن فهم كيفية تَحوُّل المتمرد إلى «إرهابي» لا يتم عن طريق الكلام عن حاجة المرء لأن يكون سيّداً مطاعاً، فهذه حاجة منتشرة جداً في أوساط الصحفيّين. ولا عن طريق معاملة واضع القنابل بوصفه أبلهاً، إذ هذه مسبّة من السهل جداً إعادتها لصاحبها.

عندما درس ف. دارما وپ. مات في مجلة ريزون پريـزان [العقل الراهن] كيفية المعـالجة الإعـلامية للهجمـات المسحلة التي حصلت في سبتمبـر 1986 والتي ظلَّت تُنسَب مـدة من الـزمن لـلأجنحــة المسلَّحـة الثورية اللبنانية، لاحظ الـرجلان: «أن «الإرهـابيين» قد يكـونون، حسب الحالة الواحدة، إما «بلهاء» وإما «معطوبين عقلياً» وإما «مجـانين». هكذا لا نبعد كثيراً عن فهم معيّن للنفسانيات كنا نظنّ أننـا تجاوزنـاه منذ زمن. إن الصحافة لم تطالب حتى الآن بأخذ قياسات جماجم الأشخاص الذين يناضلون في صفوف الغارل، فضلاً عن أنهـا لا تربط بين احتمـال نقص الڤيتـامينات لـديهم وبين استخدامهم للمتفجـرات (لمبروزو). لكنهـا قد تقوم بذلك. أما الآن فهي مـا زالت تترجّـح بين اعتبارهم وحـوشاً بـاردي الأعصاب» (الاكسبرس) وبين «تعطشهم للدماء» (ماتْش) وبين «تعصّبهم» (لدنوڤيل اوبسرڤاتور، لـوفيغارد ـ مـاغازين). وفي معـظم الحالات نجـد جردة «بأوصافهم النفسانية» فيجري الكـلام عن: شبان، نضـالية، عمـل عنيف، سرّية، «دوافع تخريفيّة» (لوفيغارو ـ ماغـازين)». إن بوسـع المرء أن يدفع هذه الأوصاف شوطاً إلى الأمـام بحيث نتعرّف إلى عـدو الجنس البشري اللدود [الشيطان] من قابليته واستعـداده للتصوّر بـألف صورة من صور الشرّ، منها ما هو فاتن حيناً، ومنها مـا هو سـافل حينـاً آخر، لكنّهـا تظل صوراً أخّاذة في كل الأحايين. . .

والإرهابي لم يأخذ عن الشيطان إرادته التي تُيمّم دائماً وأبداً صوب الشر وحسب، بل أخذ عنه طـاقاتـه غير الإنسـانية، فحتى لـو وضعناه في سجن مصفّح بالباطون، فـإن هذا المنبـع الكبريتي سيـظل يفور ويمـور، فيولّد لدينا تهويهات لا تنقطع، ويوحي لنا بأقوال بلاغية مشهديّة تستميت من أجـل إقنـاع النـاس بخـطورتـه وخـروجـه عمّـا يجعـل البشـر بشـراً. فالإرهاب بوصفه شرّاً مطلقاً لا يمكن أن ينهزم إلاّ بموته، أو بسجنه سجناً

يقترب من المطلق ما أمكن. وإلاَّ «فإن بعضهم يتّصل بالبعض الآخر، داخل السجن، ويتراسلون عبر أبيات الشعر المكوّدة».

الشيطان في السجن:

في 7 يوليو 1987، نشرت لوپاريزيان ليبيريه «معلومات جديدة حول ظروف اعتقال زعيم العمل المباشر». فكتب ن. فيشو يقول: «إن بعض الصور المدهشة التي تبثّها إذاعة أنتين 2 أرتنا البارحة جان ـ مارك رويّان في اروقة [سجن] فرين وهو يخوض نقاشاً حامياً مع إرهابيّين آخرين من منظمة أسالا وبريماالينيا». والحقيقة أن تلك الصور التي أُخذت في ظروف غامضة كانت تُظهر مشهداً عادياً جداً من مشاهد الحياة في السجن: إنه مشّهد أشخاص معتقلين تحت الرقابة المشدّدة كانوا يتنزهون تحت الحراسة. أما الشخصان اللذان ظهرا في فلم أنتين 2، فلم يكونا أعضاءً لا في الأسالا ولا في بريماالينيا. بل كان أحدهما عضواً في المنظمة (FLNC) والآخر من مجرمي الحق العام.

بعد ذلك يقول ن. فيشو: إن رؤية هؤلاء الرجال الثلاثة معاً أمرٌ «غير معقول، عندما نعلم أنه اكتشفت في حجرة مؤسس العمل المباشر قبل ذلك بثلاثة أيام خمسة أختام جافّة تابعة لإدارة السجون. وهي أختام تساعد على فبركة شهادات إدارية مزوّرة أتاحت له أن يتراسل بعد ذلك مع الخارج، وبالتالي مع رفاقه القدماء في النضال، من وراء ظهر الرقابة الإدارية».

زيد من الناس، خرج مؤخراً من السجن بعد أن كان في عداد الأشخاص المعتقلين تحت الرقابة المشدّدة في نفس فرقة رويّان: «هذه حيلة من جملة الاحتيالات التي تجري في السجون. أنا الذي حصلت على تلك الأختام الجافة. والضجّة التي أثيرت حولها، مسخرة بالفعل!

أتعلم لماذا كنا نستخدمها؟ لنحصل على مزيد من الفرص بالاستحمام. ففي السجن أنت بحاجة لترخيص بالنسبة لأي عمل تودّ القيام به. لذا كنا نصنع إفادات مزوّرة من ورق خاص لكي يُسمح لنا بالاستحمام. بالطبع هذا النوع من الورق ينبغي أن يكون مختوماً من قِبَل المدير. لكنني كنت أحصل عليه من الخارج بطريقة لن أقولها لك... أنا مقتنع أن رويّان كان موضع تحرّش به. ففي اليوم الذي حصل فيه التفتيش وعُثر على الأختام المذكورة فتشوا غرفتي وبعض الغرف الأخرى، لكن الحراس توجّهوا مباشرة نحو مخبأ لم يكونوا قد اشتبهوا به من قبل. وكان هناك شخص واحد يعرف هذا المخبأ وهو ي. إنه الشخص الوحيد الذي كان يعرف أنني أعطيت هذه الأختام لوريان لأن موعد خروجي من السجن كان قد أصبح وشيكاً».

لقد استمعنا إلى شهادة معتقل آخر من الفرقة إياها، ممّن ألصقت بهم تهمة الانتماء إلى «أوساط العمل المباشر»، فأبدى شكوكه حول ما نُسب إلى «ي.» لكنه أكّد كيفية استعمال الأختام. لقد كانت الفيغارو ولوباريزيان ولوكونيديان تعزف على لحن واحد مفاده أن تلك الأختام تُستخدم لتسهيل مراسلات رويان مع الخارج، وربما مع منظمة روت آرمي فراكسيون. وهذه فرضية غبيّة تعبّر عن جهل أصحابها جهلاً مطبقاً بقواعد التعامل داخل السجن: فباستثناء البريد الذي يتوجّه إلى محامي الدفاع: يجري تسليم كل الرسائل وهي مفتوحة إلى الحراس الذين لا بدّ أن ينتبهوا إذا كان هناك مغلّف مغلق، أي كان مختوماً من قبل!.

وسواء كانت قضية الأختام هذه من قبيل التحرّش أم لا، فإنها أتاحت للقاضي بروچيير أن يأمر بتفتيش حجرات كل من ن. مينيغون وج. اوبرون وج. سيبرياني فضلاً عن حجرة رويّان. وعندما دخل الحرّاس إلى غرفة هذا الأخير عمد، على ما يبدو، إلى ابتلاع رسالة كان

قـد كتبها إلى أحـد محاميـه م. ج. إيتلان. بهـذا العمل يكـون رويّان ـ على حدّ قول محـاميته ـ قـد جنّب المدافعين عن القـانون مغبّـة ارتكاب خـطأ قانـوني لاعتدائهم على حق المعتقـل بأن يـراسل محـاميه المـدافع عنه.

غداة دخول رجال البوليس إلى السجن، كتبت لـوباريـزيان ليبيـريه أن شرطة المفرزة الجنائية وقعت أثناء التفتيش «على مـراسلات تبـدو في ظاهرها أنها ذات طابع شعـري وعاطفي إذ إنهـا تستشهد بـأبيات للشـاعر ڤرلين وغيره، لكنها قد تنطوي في باطنها على مراسيـل مكوّدة». هـل من حاجة إلى الإصرار؟ أن كوداً مثل هذا الكـود الحِرَفي الـذي تتحدث عنـه الصحف لم يكن يصمـد طويـلاً أمام تحـريّات الأجهـزة المختصّة. على كل حال فنحن لا نزال بانتظار ما قـد تتكشّف عنه المـراسيل المـذكورة. والواقع أن المـرء ليس بحاجـة لأن يكون اختصـاصياً في شؤون الشيفـرة حتى يجـد كلمة السـرّ التي تقبع وراء هـذا «الاكتشـاف»، فهي مكتـوبـة بـوضوح ضمن إطـار يقع إلى جـانب المقال المـذكور: «أيهـا الحـرس: للحفـاظ على الإرهـابيين ليس لـديكم إلاَّ وسيلة واحـدة: الإرهـاب QHSI)».

إن الحملة الصحفية التي وصفناها أعلاه قد أدّت إلى تفاقم شروط اعتقـال الأشخاص الأربعـة الذين فُتّشت حجـراتهم. إن إلغاء الـ (QHS) من حيّـز الرقـابة المشـدّدة قد أفسـح في المجـال أمـام مـدراء السجـون وحراسها لكي يتخيلوا ويبدعوا تـدابير جـديدة. أمـا الأبنية فقـد ظلّت في معظم الأحيان على حالها، كما أن نظام حياة المعتقلين قد يكـون مدمّـراً إلى هـذا الحد أو ذاك حسب الأمكنـة والفترات ومـزاج الحرس وتـدخّـل مختلف الشرائح الإدارية. ينجم عن ذلك التبـاس قد يستفيـد منه البعض بصورة تعسفيّة بالنسبة لمسألة السجن الانفـرادي: فالحـرّاس يستطيعـون

التـأكيد، دون أن يستـطيع أحـد أن يتّهم بـالكـذب من حيث القـول، إن بعض المعتقلين يطلبون أن يوضعوا بشكل إنفرادي. لكن هؤلاء الحـرس يخلطون بذلك بين ظروف السجين الذي يتقدّم بمثل هذا الطلب تخلصاً من معشر خطير (كالجمع بين الأشخاص الوديعين والأشخاص الأجلاف) أو مزعج ويحصل بالمقابل على نزهة رسمية مدتها ثلاث سـاعات يـومياً، وعلى الاستفادة بصورة غير رسمية من الحواجز الحـديديـة والنوافـذ طيلة النهار، وظروف المعتقَل الذي تسعى كل مصلحة السجون إلى وضعه في عزلة انفرادية مطلقة وتمنع عنه كل اتصال بشري.

السجن الانفرادي:

من أول ديسمبـر 1987 إلى 25 مارس 1988، قـام أولئك الـذين سمّتهم لوموند «قادة العمل المباشر الأربعة» بإضراب عن الطعام مـطالبين بـوضع حـدّ لسجنهم الانفرادي. بهـذه المناسبـة نشرت فـرانس ـ سـوار تحقيقاً حول الموضوع بعنوان: «قمت بزيارة إلى حجرة ناتالي مينيغون»، مرفقاً بصورة فوتوغرافية وبنبذة تُعبّر نموذجاً عن الألاعيب الممجوجة: لقد أُخذت الصورة المـذكورة من عمق إحـدى الحجرات (يتسـاءل المرء عن الـوضعية التي اضـطُرَّ المصـوّر لاتخـاذهـا) المشـرعـة الأبـواب، بحيث اشتملت الصـورة المذكـورة في آن واحد على داخـل الحجرة التي تقبـع المعتقلة فيهـا بين 22 و23 ساعـة من أصل 24، وعلى الممـرّ الـذي لا تقضي فيـه أكثر من بضـع دقائق، وعلى ردهـة النـزهـة (ستـة أمتـار على تسعة) حيث تستطيع أن تدور فيها على نفسها ساعة أو ساعتين يومياً، ثم أُرفقت الصورة بالتعليق التالي: «حجرة من تسعة أمتار مربعة، وممرّ وبهو «وقائي»فضاؤه مسيّج: هذا هو المكان الـذي تقيم فيه مينيغـون في الحي الانفرادي في فلوري».

بصرف النظر عن هـذا الوصف المغـرض، وبصرف النـظر كذلـك

عن أن حجرة ن. مينيغون [بالذات] لم يكن لها وجود لأن هذه الحجرة كانت تتبدّل باستمرار، فإن هذا الوصف الموجز للأمكنة و«لراحتها» من قِبَل الصحفية ل. دلبو، كان وصفاً صحيحاً على الأرجح. لكنه لا يقول لنا شيئاً عن الاستعمال الفعلي لتلك الأمكنة، بل يكتفي بإعطاء الكلام لمدير سجن فلوري - ميروجيس الذي يؤكد أن المعتقلات في السجن الانفرادي «يُعاملن بالضبط كما يعاملن في الأمكنة الأُخرىٰ». لقد كان بوسع الصحفية أن تستمدّ معلوماتها من المعنيّين أنفسهم، إذ إن اللجنة الإعلامية حول الإضراب عن الطعام قد وزعت نصوصاً كتبوها بأنفسهم، وهي تمتاز عن كتاباتهم المعتادة ببساطة لغتها ووفرة تفاصيلها العينيّة. فكان من السهل أن يصار إلى المقارنة بين كلامهم وبين تلك الشهادات الكثيرة العدد التي كتبها معتقلون حاليون وقدامى، سواء كانوا سياسيين أو مجرمين. ممّن عرفوا السجن الانفرادي أو ما زالوا فيه حتى الآن، فلو أن هناك صحفياً من هواة الالتزام الأدبي لكان وجد، مثلاً، في النص الذي كتبته ن. مينيغون، نبرة حقيقية لا مراء فيها:

«منذ بداية وضعنا في السجن الانفرادي [أي هي وجويل اوبرون] دأبوا باستمرار على نقلنا من حجرة إلى حجرة. وبعد أن مضت فترةٌ كان هذا النقل يتمّ خلالها كل أسبوع، أصبحت إقامتنا في حجرة واحدة تستمر اليوم ما يتراوح بين العشرة أيام والخمسة عشر يوماً. إن هذه التنقيلات تترافق مع تفتيش جسدي ومع تحقّق من سلامة أمتعتنا. وهم يتدبّرون أمرهم بحيث يتركوننا أقلّ وقت ممكن على مسافة ثلاث حجرات أو أربعة بين الواحدة منا والأخرىٰ - الأمر الذي يحصل أثناء الرحلات بين الحجرات. إذ إننا إذا تكلمنا بصوت عال كان بوسعنا أن نتحدث قليلاً. وبما أن سياستهم تقوم على العزل الكلّي، فإنهم يحرصون على وضع كلّ منا في طرف من طرفي الغرفة. نحن اليوم وحيدتان، وكل منّا في طرف.

«غير أنه يحصل أحياناً أن تنضمّ إلينا معتقلة أو معتقلتان. فتكنّ في هذه الحال عبارة عن فتيات تشكين من اضطرابات عصبية، فتدأبن على الصراخ ليلاً نهاراً، أو عبارة عن مدمنات على المخدرات لا تقوين على شيء من شدة الإرهاق. فإذا اتفق أن كانت هناك معتقلة لا تشكو من اضطراب معيّن، فإنها لا تتكلم معنا نظراً لخوفها من تهديدات الإدارة التي تهوّل عليها باتخاذ عقوبات بشأنها أو تهدّدها بالنقل إلى مكان آخر إذا هي تبادلت معنا الحديث. هذه الحالة الأخيرة لا تدوم في هذه الأيام أكثر من عشرة أيام، وقد أخذ هذا الحضور الصامت يصبح أمراً نادراً، فنحن عادة وحيدتان.

«لقد أعدّت ردهات صغيرة للنزهة هي عبارة عن أقفاص «للحيوانات الضخمة» (ستة أمتار على تسعة). أما مربعات العشب التي كانت متوفرة حتى حين فقد غطّيت بالباطون. كما أن هناك سياجاً حديدياً يحجب السماء. لجويل ردهتها ولي أنا ردهتي، لكننا لا نخرج إليهما في الوقت نفسه. ومواعيد خروجنا تتبدل باستمرار.

«لقد نُظِّم كل شيء من منظار العزلة الانفرادية التامّة بحيث لا ترى إحدانا الأخرىٰ، وهذا تدبير سخيف، لأننا إذا صرخنا أو رفعنا أصواتنا ـ وهذا بدأ يصبح استثنائياً ـ فإن بوسعنا رغم ذلك أن نتحدث. ولا شك في أنهم يصغون إلى كلاً منا بانتباه. في الفترة الأولىٰ كانت هناك مراقبة دائمة في الممرّ. فكان الرقيب يسجّل على دفتر لديه كلّ ما كنا نقوله خلال 19 و22 ساعة، كذلك ففي الأشهر الستة الأولىٰ كان الرقيب يسجّل كل ما نقوم به في حجرتينا، مثلاً: أ. . . تتمشى، م. . . تقرأ، إلخ. والآن وضعوا آلة تسجيل محلّ الرقيب المسجّل. وهكذا من الرقابة الدائمة إلى تسجيل كل ما نقوم به ما برح الضغط يتصاعد.

«أما من أجل الحصول على أبسط حاجاتنا ـ كملقط للشعر مثلاً ـ

فإنهم يضطروننا إلى تقديم الترخيص تلو الترخيص. إن إحدى الرقيبات المتفانيات قرّرت بصورة اعتباطية أن يُمنع عني لمدة ثلاثة أشهر أيّ كتاب أو أية ملابس أو أيّ شيء آخر! فمن سياسة العزل الإنفرادي التام التي تشرف عليها الإدارة، إلى هستيريا الرقابة والإخضاع القمعي، نجد كل الإجراءات اللازمة لتشويش أذهاننا وإبقائنا في حالة دائمة من البلبلة، والواقع أننا، بكل بساطة، في زنزانة حديثة. فأنتم تجدوننا في فراغ يتسلّل إلى دواخلنا تسلّلاً ثابتاً. هذا هو السجن الانفرادي التام. إنه تطبيع العدم بصورة بسيطة ومدمّرة...».

«وربما يقول المرء لنفسه إن هناك ليل وصباح ونهار. لا! إن هذه العلامات الزمنية قد تجمّعت ضمن وحدة تمتصّها وتذوّبها. هذا هو السجن الانفرادي. إنهم يريدون منك أن تتنكّر لهويّتك عن طريق إرغامك على التعيُّش كما يعتاش الحيوان، وعلى تكييف سلوكك، مع ضرورات الأكل والنوم ليس إلاّ. لكن وتيرة الوجبات، في وسط هذا الفراغ، لا تلبث أن تتّسع إلى لحظات متحركة بحيث لا يعود من الممكن تطبيق توازن زمني عليها.

«إنك «تعيش» الليل والنهار دون أن تقوى فعلاً على التمييز بينهما. فتفقد حسّ الزمن، وتفقد الشهية، وفي النهاية تفقد نفسك بالذات. هذه هي العزلة التامة: استئصال سلوكك البشري المجتمعي وكيانك الداخلي الذي يرمي إلى فصل جسدك عن ذهنك وإماتة وحدة التفكير لديك، والقضاء على هويتك».

لقد روت لي آنليز بنوا (في المقابلة المذكورة، الفصل الثالث):
«في السجن، يعزلونك عزلاً تاماً. هناك جوّ بكامله يحيط بكَ بوصفك «إرهابي»، مما يجعل الرقيبات، في البداية، في غاية الحذر تجاهك لأنهنّ لا تعرفنك. ثم يفرضون عليك عزلة تامة. فعندما تعبر الممرّ

يزوغون من طريقك. لقد كنت مرة في إحدى الغرف بانتظار أن يعبر أحد في الممر، وكان في الغرفة نافذة بعلوّ قامة الإنسان. أجبروني على الانبطاح أرضاً: فالعدوى تنتقل بالنظر، ولم يكن من الواجب أن يراني أحد! وفي أحيان أخرى، عندما كنت في السجن الانفرادي، شطبوا اسمي من على الباب...

«هناك ألف وسيلة من وسائل الاعتقال، وهم يلعبون على كل هذه الوسائل. لقد نُقلت من غرفتي عدداً لم أعد أذكره من المرّات. وهذا أمر يزيد العزلة عزلةً. وعشت في بعض الأوقات عزلة تامة، من بين هذه المرّات كانت عزلتي في قنسنّ. لم أكن أرى أحداً. أيّ أحد. كنت بمعزل تام عن كل المعتقلين. عندما كنت أخرج للنزهة كانوا يفتشونني في غرفتي. ويفتشون الردهة الصغيرة (حوالي 8م^2)، فكنت أدور على نفسي في تلك الردهة تحت أنظار الرقيبة، وعندما كنت أغادرها كانوا يفتشونها من جديد، ثم يفتشونني أنا من جديد. عندما كانت الرقيبات تقرأن التعليمات الموجهّة لهنّ، كان من البديهي أن تقلن في سرّهنّ على ضوئها: «لا شك في أن هذه المرأة ستقفز ذات يوم علينا!». بعد عدة أشهر من السجن الانفرادي، نقلوني إلى فلوري ووضعوني في غرفة واحدة مع ثلاثة أشخاص. فكان ذلك لا يقلّ تدميراً وتفكيكاً للذات عن الحالة السابقة: إذ إنك تكون قد فقدت العادة على التحدث مع الآخرين، على معاشرتهم... لقد قرّرت إدارة سجن فلوري أن تنهكني... في أسبوع واحد غيّروا غرفتي ثلاث مرات، وفي كل مرة كانوا يفتشون الغرفة التي أغادرها. فتستغرق هذه العملية طوال فترة بعد الظهر. تنتظر في غرفة صغيرة، ثم تعود إلى حجرتك، ثم عليك أن تسوّي سريرك، وأن توضّب أمتعتك، هذه أمور تجعلك في غاية التوتّر... ثم بعد ذلك، ما أن يحصل أدنى حادث حتى أجد نفسي وقد خرجت عن طوري...».

عندما يُصار إلى شطب هذه الحقيقة الأخيرة وإلغائها من الحسبان، فإنه يسعنا عندئذٍ، ان نماحك، مثلما يفعل بيير بوا (لوفيغارو 1988/1/20) حول نوبات الغضب التي تستبدّ بمعتقلي العمل المباشر أثناء جلسات المحاكمة: «ثمّة شيء حيواني في كل هذا الغضب السطحي الذي لا يني يتسع ويتفاقم، وفي تلك الخطورة التي تنجم عن الانتماء إلى مجموعة. كلمة واحدة تُقال، فيشرئبّ كل ما هو مضمر ومُستبطَن: موجة من الحقد، انفجار من الغضب».

إن هذا الطراز من الملاحظات يتفق تمام الاتفاق، من حيث دقة التحليل النفساني، مع ما يسجّله الخبير ك. روفر بشأن أحد أعضاء اللجان الشيوعية المكافحة البلجيكية، إذ يعتبر أن من جملة «العناصر البشرية الهامة» هذه الملاحظة التي أبدتها ابنة عمّ أحد المناضلات عندما قالت عنها: «إن كاريت، عندما كانت في الخامسة من عمرها، كانت تمسك بالذبابة وتنزع جناحيها...». أما النتائج المضمرة في ثنايا أقوال پ. بوا، فإن المرء يستشفّها أيضاً من خلال أحد رسوم فيزان المنشورة على الصفحة الأول من عدد لوفيغارو بتاريخ 1988/1/13. يمثل الرسم المذكور إرهابياً ملتحياً يقول من وراء القضبان: «ألا ترون إلى كل هذه الأموال التي أخذت من صغار المكلّفين الفقراء، بغية أن تُصرف على محاكمتنا، لكي يصار في أسوأ الأحوال إلى إحالتنا على السجن بانتظار تخفيض عقوبتنا! وتريدون منا رغم هذا كله أن لا نقاتل مجتمعاً معتوهاً كهذا؟».

إن هذا الإرهابي الخطير الذي لا يقل خطراً عن الحيوان، سوف يُطلق سراحه بالضرورة من قِبَل مجتمعٍ معتوه. أما ما هو مضمر في هذه الرؤية الاستيهاميّة للأمور، فهو أنّ من الأولى بالمجتمع أن يُعامَل الإرهابي على نحو ما تُعامَل الوحوش الكاسرة، وهذا ما يوحي به على

كل حال مقال نُشر في (VSD) يتناول القبض على ر. شليشر: «... إن هذا الشخص يستكمل (مؤقتاً) وهو في السابعة والعشرين من العمر، مسيرة طويلة من العداء للشعب». ثم يتبرّع ج. پالنت بتحديد الطريقة الكفيلة بتحويل المؤقت إلى نهائي: «هذا، وإن أمامه الآن حظاً بالبقاء حيّاً. إن بعض المسؤولين في البوليس يتساءلون عمّا إذا لم يكن من الأفضل إعطاء الأمر بإطلاق النار والتخلّص نهائياً من مثل هذا الرجل الخطير على المجتمع».

هل ينبغي قتل الشيطان:

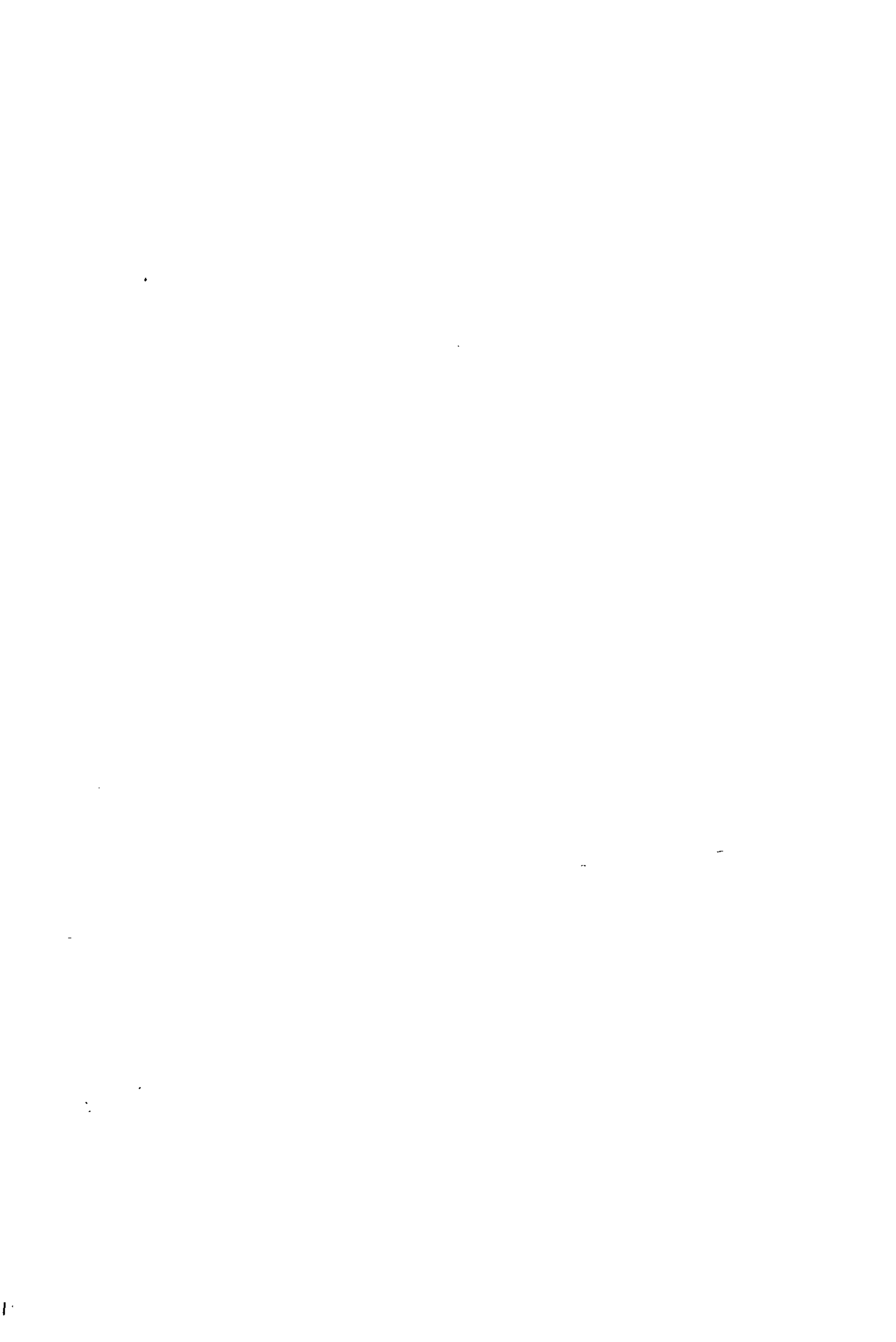
في مايو 1986، قامت وكالة سوفرس بتحقيق لصالح صحيفة لوفيغارو طرحت بموجبه وبكل بساطة، السؤال التالي: «هل يجب قتل القذافي؟». هل يتصوّر المرء صيحات الغضب والاستنكار التي كانت ستملأ الدنيا زعيقاً لو أن التحقيق المذكور كان قد استبدل اسم العقيد الليبي باسم «ريغان» مثلاً؟ أو باسم «اسحق شامير» أو حتى «غورباتشوف»؟ فمن أجل أن يصل الأمر بإحدى كبريات الصحف إلى حدٍّ يجلعها تتحدث عن اغتيال زعيم دولة أجنبية كما لو أن الاغتيال المذكور احتمال معقول ومقبول، كان من الواجب أن تتركّز على القذافي عملية قصف إعلامي كذلك القصف الفعلي الذي انهمر على طرابلس الغرب وبنغازي في أبريل 1986.

في الخامس من أبريل، كان أحد رقباء الجيش الجوّي للولايات المتحدة قد لاقى مصرعه في عملية هجومية بالقنابل استهدفت حانة من حانات برلين الغربية. في السادس من الشهر نفسه، التقطت الأجهزة الأمريكية رسائل مبثوثة إلى طرابلس الغرب من جانب الأمانة الليبية في برلين الشرقية. وقد ادّعت الأجهزة المذكورة أن تلك الرسائل تحتوي على الدليل القاطع بأن ليبيا متورّطة في تلك العملية. ثم استفاضت

الصحافة الأمريكية بالحديث عن هذا الاتهام، وما لبثت لوفيغارو أن نشرت عنواناً عريضاً يقول: «الليبيون وراء المجزرة». بعد ذلك بأسبوع، قامت حوالي الثلاثين طائرة بقصف المدينتين الليبيّتين الكبيرتين وقتلت مئات الضحايا المدنيّين. وفي مساء اليوم نفسه أدلى ر. ريغان بتصريح متلفز. في تحقيق حول هذه القضية، نشرته مجلة ليڤينيمان دي جودي [أحداث الخميس] المؤرخة من 2/26 إلى 1987/3/4، يقول سيمور هرش نقلاً عن أحد مصادره: «إن نصّ الخطاب [الذي ألقاه ريغان] كان يحتوي على فقرات موضوعة بين معقوفتين، وكان من المفترض أن تتلى هذه الفقرات في حال التأكُّد من مقتل القذافي». وإذن فقد كان مقتل القذافي هو المقصود من كل هذه العملية، على حد قول الصحافي المذكور. غير أن البوليس الألماني الغربي لم يتحدث على الاطلاق عن تورُّط ليبيا بعملية الهجوم التي استهدفت الحانة. «إن معالجة الرسائل التي التقطت وتحليل دلالاتها ومعانيها لم يكن موضع إجماع لدى الخبراء الأمريكيين». كما اعتبرت لوموند ديبلوماتيك [25، ص 21] الصادرة بتاريخ 28 أبريل: «لقد أجاب أحد المسؤولين عن مجموعة من المحقّقين في ألمانيا الغربية ممّن كُلّفوا بتوضيح ظروف الهجوم المذكور، على سؤال أحد الصحافيين بقوله: «إنني لا أملك الآن أي دليل على علاقة ليبيا بالهجوم، ولا أزال حيث كنت عندما اتصلت بي بعد مرور يومين على الحادث. أي إنني ما زلت لا أملك أيّ دليل».

لكن هذا لمن يمنع ذلك الفريق النبيه التابع لمجلس الأمن القومي الذي يرأسه ريغان، وهو الفريق الذي تورّط بعد ذلك بفضيحة إيران غيت، من أن يسعى خلال فصل الخريف إلى القيام بحملة تسميم واسعة لدى وسائل الإعلام الغربية، عبر جريدة وول ستريت جورنال، ولدى الحكومات الأوروبية، عبر الجنرال فرنون وولترز سفير الأمم

المتحـدة، بغرض إقنـاع هؤلاء وأولئك بـأن القذافي قـد استأنف نشـاطه التخـطيطي والتحضيـري للأعمـال الإرهابيـة. ومنذ السـابـع من أبـريـل 1986، بـدأت نيوزويـك تتساءل: «ولكن لمـاذا القذافي بـالذات؟ فقـد اعتـرفت الإدارة بـأن سـوريـا وإيـران ضـالعتــان في الإرهـاب أكثــر من القذافي». أما الجواب فقد كان أمراً ميسوراً: فسوريا دولة ذات نفـوذ في الساحة الشرق أوسطية، فينبغي بالتالي مسايرتها. أمـا إيران فـلا يعقل أن نبيعها السلاح ثم نقصفها في الوقت نفسه.



IV

السياسة

«في الوقت الذي تكاد فيه جميع أوجه الحياة السياسية الدولية، وعدد متزايد من الأوجه الهامة في السياسة الداخلية، تصبح مسيّرة بأسلوب أجهزة المخابرات، وتبدو من خلاله بكلٍ ألاعيبها وخداعها وتفاسيرها المزدوجة ـ تلك التي قد تخفي تفاسير أخرى، أو تبدو على هيأة تفاسير وحسب ـ يقتصر المشهد الاستعراضي على تعريفنا بهذا العالم المتعب، عالم الجهل الإلزامي، عالم هذه السلسلة المملّة من الروايات البوليسية التي تفتقد للحياة وتخلو دائماً من أيّة نتيجة».

غي دوبور
تعليقات على المجتمع الاستعراضي (1988)

13

من عبدالله إلى غورجي: تسيير الأزمة

قلّما يجد الفرنسيون أحداثاً تتضافر أسباب عدّة على ترسيخها في ذاكرتهم. مركز اوتيل دو ڤيل (بلدية باريس)، حانة رينو، شارع رينّ... رياح قنابل سبتمبر 1986 تعصف بالشاشات. وعندما استُهلّت محاكمة جورج إبراهيم عبدالله في 24 فبراير 1987، كان مرآى الأجساد التي مزّقتها الشظايا، ومشاهد الملصقات التي تنشر صور المتهّمين، لا تزال عالقة في الأذهان. وكان الجميع لا يزالون يذكرون عنوان «فرانس سوار» غداة الهجوم على محلّات تاتي: «تعرّف أحد الشهود، من بين 130 صورة فوتوغرافية على صورة اميل إبراهيم عبدالله بوصفه الرجل الذي كان يسير...»، أي بوصفه الرجل الذي وضع القنبلة في شارع رينّ (قرب محلات تاتي للألبسة الشعبية) وفي خضم الانفجارات، كان ف. تيسّون قد ذكّر بمحاسن القضاء العاجل، كما كانت كلود ساروث قد أوحت في لوموند «بإرغام عبدالله على الكلام»، وحاول وفد من الشخصيات المغاربية أن يقابله في سجنه لحمله على وضع حدّ للمجزرة. في فبراير 1987، لم يكن من المهمّ إذا كان قد مثل أمام المحكمة لا لهذا السبب بالضبط، بل بناءً على ملفّ يسمح، على حد قول ج. ميّيه، «بكل التأويلات الممكنة، وبالتالي بمحاكمة ذات أوجه

متعدّدة»: فقد كان مستأجراً لمنزل وُجدت فيه أسلحة كانت قد استعملت لقتل أحد عملاء الموسّاد فضلاً عن ملحق عسكري أمريكي. أما بنظر الفرنسيين أجمعين فقد كان ذلك اليوم يوم محاكمة هذا الذي تسبّب بقتل أو جرح عدد من المارّة الأبرياء (من بينهم شخص يوناني وشخصان من جزر القمر، ولبنانيان، وبانامي وتونسي ومراكشي وإيراني...). في يوم السبت الذي سبق افتتاح المحاكمة، كان جهاز المكافحة (Raid) قد قبض على عدد من محتلّي إحدى المزارع في ڤيثري ـ او ـ لوج، وذهب البعض إلى القول إن هذا النجاح المؤزّر يعوّض عن تنازل معيّن بحيث يصار إلى الحكم على ج. إ. عبدالله بعقوبة خفيفة توفّر على فرنسا مغبّة استئناف الهجمات.

ويبدو أن توقعات البعض المذكور كانت ستتحقّق عندما تقدّم ريمون نارث، نائب مدير إدارة مراقبة التراب القومي (المخابرات الداخلية) للإدلاء بشهادته أمام القضاة الستة التي تألفت منهم هيئة المحكمة الخاصة بمكافحة الإرهاب. إذ إن السيد نارث قلّل من أهمية الدور المنسوب إلى هذا الرجل الذي وُصف بأنه زعيم منظمة الفصائل الثورية اللبنانية وهي المنظمة التي تختبىء، على حد قول الصحف، وراء منظمة لجنة التضامن مع المساجين العرب (CSPPA) التي أعلنت مسؤوليتها عن الهجمات. وتحوّل الانطباع بأن المحكمة متجهة نحو إصدار حكم مخفّف إلى ما يشبه اليقين عندما تقدّم المدعي العام السيد باشلان بمرافقة «يرجو، ويتوسّل» فيها إلى القضاة أن لا يتجاوزوا في حكمهم العشر سنوات من السجن. في المساء نفسه وفي صباح اليوم التالي، نشرت كل وسائل الإعلام وقائع الحدث على صفحاتها الأولى، ونقلت عبارة السيد باشلان: «في هذه القضية ليس للقضاء إلّا دور ثانوي».

ثم كانت المفاجأة. إذ حكم على عبدالله بالسجن المؤبّد، فسارع رجال السياسة بأسرهم إلى الترحيب بالحكم، كما رحّب به المعلّقون الإعلاميّون. ونشرت «ليفينيمان دي جودي» (أحداث الخميس) افتتاحية بعنوان: «عندما يفوز الرأي العام على الدولة» لخّصت فيها الوضع بكل أناة: «إن هذا الحكم بالسجن المؤبّد قد حوّل أعضاء الهيأة القضائية إلى أبطال من أبطال الأمة». هذا ويبدو أن السلطات كانت تتوقّع حصول هجمات مسلّحة انتقامية، فكانت تتهيّأ إلى العمل بالشعار الذي رفعته ليبيراسيون غداة الهجوم على شارع رينّ: «الصمود».

لكن هناك بطلاً من طراز آخر ما لبث أن برز على مسرح الأحداث هو المحامي مازورييه المحامي الأول عن جورج إبراهيم عبدالله. فقد نشر الرجل، بالاشتراك مع لوران غالي[1] كتاباً يروي فيه كيف أنه خان موكّله لصالح جهاز المخابرات الخارجية (DGSE). كما أنه أوحى للمشاهدين، في برنامج «أبو شروف»، عن كونه ملاكاً محبطاً لم يتورّع عن تسويد سمعة ثوبه [ثوب المحاماة] في سبيل إنقاذ الديموقراطية.

مراسلات :

يقول محاميه الثاني السيد ڤرچيز (محامي القضايا الصعبة في فرنسا): «لقد اعتبرنا أنا وعبدالله أن القضية هي قضية محاكمة سياسية. كان ينبغي أن تكون الأمور واضحة: فإما التبرئة، وإما الحكم بالسجن المؤبد، فلو أنه حكم بالسجن اثنتي عشر عاماً، لما كان في المسألة رمز لشيء. عندما صدر كتاب مازورييه (المحامي ـ المخابراتي)، نشرت

(1) لوران غالي: العميل الأسود، أحد المناجذ في قضية عبدالله، روبرت لافون، 1987.

— Laurent Gally, L'afent noir, une faupe dous l'effaire Abdalleh, Robert latfont, 1987.

لوفيغارو مقالاً لأحد الخبراء في القانون يوحي بأن القضية صارت في حكم الباطلة. ففسّرت ذلك بأنه من باب أخذ العلم والعبرة. كانوا يدعونني لأن أتقدم بطلب للطعن بالحكم، سعياً للرجوع إلى الوراء. لكنني عندما تحدّثت أنا وعبدالله بالأمر، قال لي: «لا مجال لذلك. فليتحمّلوا مسؤولياتهم». عندئذٍ قرّرت أن أرمي الكرة في معسكرهم».

رسالة من السيد ڤيرچيز إلى م. أ. شالاندون، وزير العدل في حكومة جاك شيراك:

باريس، 6 مارس 21987.

«السّيد الوزير...

إن السيد جورج إبراهيم عبدالله، الذي حكم عليه بالسجن المؤبد من جانب محكمة خاصة انعقدت بتاريخ 28 فبراير الماضي، يكنّ للقضاء الفرنسي احتقاراً شديداً.

«إنه يعتبر أن القرار الذي اتّخذ في ذلك اليوم تحت وطأة الكلام غير المسؤول والمشين الذي صدر عن كل المسؤولين السياسيّين في الأحزاب الحاكمة، سواء في ماتينيون (رئاسة الوزارة) أو في الأليزيه (رئاسة الجمهورية) هو قرار سياسي.

«إنه يعتبره بمثابة إعلان الحرب على جميع المقاتلين العرب من كل آفاق النضال ضد السيطرة الأجنبية وأن دحضه أو إعادة النظر فيه لا يمكن أن يكونان إلاّ سياسيَّيْن.

«لهذا السبب قرّر أن لا يطعن في الحكم أمام الهيئة القضائية في محكمة التمييز، المتواطأة معهم، على حدّ تعبيره.

«ولسوء الحظ، فإنني لست مقاتلاً عربياً ولا يسعني أن أكتفي

بـالضحك تجـاه التطورات الجـديدة لهـذه المسـألـة التي لم تعـد تُعتبـر محاكمة عبدالله بل قضية عبدالله.

«إن تاريخ فرنسا المتلاطم يشهد للمـرة الأُولىٰ مثل هـذا الحدث، إذ ترسل الـدولة بـأحد عمـلاء أجهزتهـا السريّـة ليتولّىٰ الـدفاع عن أحـد المتّهمين بوصفه محامياً عنه فإذا به يخونه أثناء الدفاع.

«لم نر مثل هذا الحدث حتى في تلك الأيـام الدمـوية التي عـرفها الإرهاب اليعقوبي أو الإرهاب الأبيض، بل ولا في ظـل الاحتلال. فمن بين الاتهامات العديدة التي وُجّهت للسيد باربي (حاكم منطقة ليون أثنـاء الاحتلال الألماني لفرنسا) في زمانه، لم يصل أحد إلى حـدّ اتّهامـه بأنـه لبس ثـوب المحامـاة ليقوم أمـام محكمة عسكـرية ألمـانية بمفـاجأة النيـة السليمـة لأحد رجـال المقاومـة: بل حتى في شيلي هـذه الأيام، تـراجع بينوشيه أمام مثل هذا العمل الدنيء الذي تعـود المبادرة فيـه إلى حكومـة السيد فابيوس، علماً بأن السيد ميتران هو رئيس الدولة والسيـد بادنيـز هو وزير العدل.

«لا أستطيع أن أصـدّق كيف كان بـوسعكم أن توافقـوا على تلطيخ ثوب العدالة بمثل هذه الوساخة، رغم أن السيد عبدالله يعتقد أن عملكم هذا يشكّل جزءًا من الحياة في فرنسا.

«لهـذا السبب أُناشـدكم وأطلب إليكم، بل أستعجلكم، أن تعـطو أوامـركم، بناء على نصّ المـادة 620 من قانـون الأصول الجـزائية، إلى السيد النائب العام لدى محكمة التمييز لكي يدحض لدى الغرفة الجزائية هذا القرار المخالف للقانون الذي اتخذته المحكمة الخاصة في باريس، خـاصة وأنهـا تخالـف النصـوص التي تحكم أُصولنـا الجزائيـة. من جهـة هنـاك الاتفاقيـة الأُوروبية حـول حقوق الإنسـان. وقد أقـرّتها فـرنسا بـأن

منحتها سلطة أرفع من سلطة القوانين الوطنية. كما أن محكمة التمييز لدينا قد نوّهت بهذه الاتفاقية في أكثر من مناسبة.

«بناء على هذه الاتفاقية تتعهّد فرنسا بأن تضمن، في المجال الجزائي، حقّ جميع الذين تحاكمهم بأن تكون محاكمتهم عادلة وأن تحترم «تكافؤ الأسلحة» بين الاتهام والدفاع. وبالتالي فمن غير الجائز، بل من المناقض لأحكام الاتفاقية أن تعمد الدولة - التي ترتدي ثوب المحامي - إلى تنظيم عملية تخريب الدفاع وإلى الإخلال بالتوازن الضروري الذي ينبغي أن يقوم بينه وبين الاتّهام.

«ومن جهة أُخرى، فإن قانون الأُصول الجزائية لدينا يعتبر أن احترام حقوق الدفاع من المبادىء الأساسية الأُولى. إن خرق هذه الحقوق واغتصابها يشكّل بطلاناً يمسُّ النظام العام بحكم أنه يضرّ بمصالح الشخص الملاحَق. مما يعني أن من الممكن التمسك بهذا البطلان، ولو للمرة الأُولى أمام محكمة التمييز.

«وأعتقد أنكم أدركتم أنني أستشهد بمقال موفّق كتبه البروفسور جان - كلود سوير ونشرته الفيغارو يوم الخميس في 5 مارس.

«إنني أتقدّم بهذا المسعى علماً بأنه لا يخدم، على ما تقول المادة 621، إلاَّ مصلحة العدالة في فرنسا، فهو بالتالي يظل دون جدوى بالنسبة للسيد جورج إبراهيم عبدالله. والواقع أن القانون ينصّ، وأنا أُذكّركم بذلك، على أنه في حال قبول الطعن، فإن التمييز يتمّ دون أن يكون من حقّ المتخاصمين أن يستفيدوا منه ودون أن يتعارض مع الحكم الملغيّ.

«إن سكوت رابطة حقوق الإنسان عن هذه المسألة يعني القبول بها. وسكوتها هذا ليس ثميناً بأن تقتدوا به. بل إنني أذهب إلى أن موقفكم ينبغي أن يكون معاكساً.

«ومن المستحبّ في مثل هذه الأحوال أن يرجع المرء إلى مذكرات شارل ديغول وأن يتساءل بالتالي عمَّا ينبغي القيام به.

أرجو أن تتقبلوا، حضرة الوزير، خالص احترامي وتقديري المميّز جداً».

مقتطفات من مقالة ب. لوجندر التي نشرتها لوموند بتاريخ 21 أبريل: «إن جواب السيد ستالندون لم يصدر حتى الآن بصورة رسمية، لكنه سيكون سلبياً على ما يبدو. فبعد مطالعة أولى للملف من قبل إدارة الشؤون الجنائية والعفو، وبعد إمعان النظر السياسي في الموضوع، قرّر السيد شالندون أن يقول لا. وهو سيبعث بجوابه إلى المحامي بعد مطالعته قضائياً من قِبَل المختصين في وزارة العدل».

في رسالة جديدة إلى وزير العدل، مؤرخة 24 مارس 1987، كتب المحامي بعد أن استشهد بالصحافي المذكور أعلاه:

«إذا كان السيد لوجندر على اطلاع جيّد مثلما كان إبّان الحكومة اليسارية، فإنني أودّ أن أقول لكم أن الإخراج القضائي للمسألة ليس ضرورياً على الإطلاق، وأن من الأفضل أن تقولوا لا على الفور وأن تعلّلوا رفضكم بذكر أسبابكم السياسية.

«بل إنني أتجرّأ على الاعتقاد بأن ذلك ليس صحيحاً. فالواقع أنكم إذا قلتم لا، فإن ذلك يعني أنكم تقولون نعم لكل عملاء المخابرات الذين يرغبون بترسيخ مواقعهم في المحاكم لكي يستمروا بالقيام بعملهم تحت ستار ثوب المحاماة عوضاً عن أن يرتدوا القناع وينتعلوا مجاذيف المطاط شأنهم شأن الرجال الضفادع.

«إنني أتساءل عندئذٍ عن قيمة القرارات التي يتخذها القضاء في فرنسا؟

«ألا تعتقدون أن من الأفضل أن نكتفي بضحكة ساخـرة واحدة من السيد عبدالله، وبغمزة عين واحدة من مازورييه؟» (محامي عبدالله الـذي كان مخبراً للمخابرات).

جواب وزير العدل، بتاريخ 3 أبريل 1987:

السيد المحامي، في رسـالة بتـاريخ 9 مـارس 1987، وبناء على تصريحات تقدّم بها أحد المحامين الذي كان، في فترة معينة، في عـداد المدافعين عن السيد جورج إبراهيم عبدالله، والتي تنمّ، في نظركم، عن سلوك من شأنه أن يستتبع اغتصابـاً لحقوق الـدفاع، طلبتم مني أن ألجـأ إلى حق الطعن، ضمن مصلحة القانون، ضدّ القرار الصـادر عن محكمة الجنايات في باريس بتاريخ 28 فبراير 1987.

«إن ممارسة حق اللجوء إلى هذا التدبير الاستثنائي لا يصبح واجباً إلّا إذا كانت هناك عناصر تؤكد بما فيه الكفاية أن القانون قد خُـرق. وفي مثـل هذه الحـال، فإن الـطعن الذي يصبـح نافـذاً لا يقتصر عنـدئذٍ على خدمة مصلحة القانون وحسب، بل يخـدم أيضاً مصلحـة الشخص الذي صدر بحقّه الحكم.

«والحـــال أن هنـاك عـــدداً من النقـاط الغـــامضـة ـ التي لا يمكن الإفصـاح عنهـا ـ تحيط بحقيقـة دور الـوسـاطـة التي قـام بهـا المحـامي المذكور بين موكّله وبين أنصار منظمة الفصائل الثـورية اللبنـانية، خـارج نطاق الممارسة العاديّة لوظيفته من حيث إسداء النصح.

«ألا تُعتبر الظروف التي فـرضت على السيد مـازورييه أن يقـول ما قاله، بهذا الصدد، ظروفاً تدعو إلى الحيرة والالتباس؟.

«ومهما يكن من أمر، فـإن البعض يعتبرون أن كـل ما قـاله السيـد مازورييه صحيحاً، وبالتالي كل ما كشف عنه أثناء قيامه بدوره الاستثنـائي

كـوسيط، بحيث أنـه ليس من الثـابت أن أقـوالـه ـ التي لا يبـدو أن من الممكن اعتبارها خرقاً لحقوق الدفاع بالمعنى الذي يُفهم من هذه العبارة ـ قد أضرّت بمصالح السيد جورج إبراهيم عبدالله.

«إن الأقـوال التي أدلى بها مؤخـراً أحد المحـامين الآخرين الـذين يدافعون عن المتّهم تسمح بالشك في ذلك».

«وألاحظ أخيـراً، كما ذكـرتم بأنفسكم، أن السيـد جورج إبـراهيم عبدالله قد أُعلِم بأقوال السيد مازورييه عندما كان لا يـزال لديـه متّسع من الوقت ليتقدّم بالطعن لكنه رفض اللجوء إلى هذا الحقّ.

«لهـذه الأسبابِ المـذكـورة، لا أعتـزم أن ألتمس الـطعن لصـالـح القـانون ولصـالح المتّهم ضـد القرار الصـادر عن محكمة الجنـايـات في باريس بتاريخ 28 فبراير 1987.

«تفضلوا بقبول الاحترام... إلخ..»

إن الحجّة الأساسية التي وردت في رسالة الوزير، لم ترد إلاّ بصيغة التلميح، فالكلام عن «الأقوال التي أدلى بها مؤخراً أحد المحامين الآخرين الذين يدافعون عن المتّهم» إنما يشير إلى التصريحات التي أدلىٰ بها المحامي روبير بوابيه. والسيد بوابيه محام يسوعي كان قد تولّى الدفاع عن عبدالله لمدة وجيزة. وقد أكّد أن موكّله أسرّ له منذ الأسابيع الأولىٰ التي مضت على اعتقاله أنه كان يعلم أن مازورييه عميل لدى إدارة مراقبة التراب القومي (DST). وما دمنا بصدد الاعتراف بالحقيقة فقد كان حريّاً بهذا الكاهن الذي لا يضم سلك المحاماة الفرنسي كاهناً سواه أن يقول كل الحقيقة. فعندما قرّر العميل السرّي [مازورييه] أن يبوح بما في نفسه حبّاً بالديموقراطية لم يكن بوسع الذين يعرفونه بحكم ممارسة المهنة إلاّ أن يضحكوا في سرّهم: فقد كان معلوماً لدى الجميع «أن هذا الرجل»، كما

قال ف. بوشيه في صحيفة لوموند «كان يشكو من هوى يحظّره القانون ويحاسبه عليه القضاء» بحيث يستطيع ـ وهل من حاجة إلى ذكر ذلك؟ ـ أن يدينه بناء عليه. لقد روى لي المحامي ڤرچيز شخصياً أنه كان قد لفت انتباه موكّله إلى هذه المسألة. فأجابه عبدالله: «إنني أعرف ما أفعل».

عندما يكون أحد المحامين حريصاً كل الحرص على إخفاء صفته كعميل لأجهزة المخابرات، ثم يتمكّن موكّله من فضحه، فما الذي يكون قد خلّ بحقوق الدفاع؟ هذه نقطة مبدئية لم يعالجها خبراء القانون في البلدان الديموقراطية حتى هذه الساعة.

مغامرات عبدالله في فرنسا:

ما أن يتطرق المرء إلى مغامرات عبدالله في فرنسا حتى يجد نفسه بإزاء دوامة من دوّامات تبادل الأدوار، على نحو ما يحصل في «أجهزة الاستخبارات»، بحيث يظل يطرح دائماً نفس السؤال: من الذي يحرّك من؟ هل هو السجين الذي كان على علم بالجهة التي يعمل «محاميه» لصالحها ثم أرسله رغم هذا العلم، على حدّ رواية مازورييه، بمهمّة لدى بعض أعضاء «الفصائل اللبنانية الثورية»؟ أم الذين كلّفوا «المحامي» وهم يشكّون بأن عبدالله يعلم؟ وهل من المعقول أن يكون السيد ڤرچيز الذي لا تخفى على أحد علاقاته الودية والنضالية مع بعض الرسميين الجزائريين، قد ظلّ بمنأى عن هذه التلاعبات والتلاعبات المضادة، علماً بن جهاز المخابرات الداخلية الفرنسية كان قد عقد علاقات ممتازة مع أجهزة المخابرات الجزائرية واستفاد منها أيّما استفادة في قضية عبدالله؟ مسألة معقّدة يعجز عن حلّها المرء حتى ولو كان راهباً يسوعياً...

مهما يكن من أمر فمن الثابت أن جهاز المخابرات الفرنسية كان على صلة دائمة بكل القضايا الشرق أوسطية التي عصفت بالبلاد، وذلك

بدءًا من اتهام عبدالله وانتهاء باتهام الموظف الإيراني وحيد غورجي، مروراً باكتشاف الشبكة الشيعية اللبنانية ـ التونسية عام 1987. فالمخابرات الداخلية هي التي «وجّهت» مازوربيه، وليس جهاز المخابرات الخارجية (DGSE)، خلافاً لتصريحات المحامي ـ المخبر وصديقه الحميم. وهي التي سمحت لعميلها أن يروي وقائع مغامراته وهل يعقل أن لا تكون قد أشرفت على نصّ الاعتراف الذي أدلىٰ به؟ والجدير بالذكر انها لم تطلب أن يُحذف من هذا النصّ إلاَّ الإضافات التي ألحقها لوران غالي به. والواقع أن وزارتي الداخلية والدفاع قد حصلتا من قاضي الأمور المستعجلة على قرار بإلغاء ملحقين من كتاب «العميل السرّي» عشيّة صدوره. الأمر الذي يصعب تخيّله حتى من قِبَل كُتّاب الروايات البوليسية. وسرعان ما انتشرت نسخ من هاتين الوثيقتين اللتين صدر الأمر بإلغائهما في غرف التحرير لدى كل الصحف فتبيّن أن إحداهما على الأقل كانت معروفة ومعلومة، إذ إنها كناية عن إعادة صياغة لعرض كان قد تقدّم به إيڤ بونّيه أحد مدراء المخابرات الداخلية السابقين ونشرته المجلة الأسبوعية (VSD) (الجمعة ، السبت، الأحد) الفرنسية أما لوران غالي فقد ذكر في تقديمه للنصّ المذكور أن السيّد بونّيه كان يتفاخر إذ يقول إن جهازه الخاص هو الذي كان يتلاعب بمازوربيه. لكن هذا ليس صحيحاً. فالرجل لم يكن يتفاخر: فقد كشفت ليبيراسيون ـ التي كان ل. غالي قد اضطر إلى مغادرتها بناء على كتمان للاحتفاظ بسرّ الحدث ـ وأكدت لوموند ما قالته ليبيراسيون ـ أن الذين كانوا يحركون مازوربيه ويتلاعبون؟ إنما هم بالفعل عملاء للمخابرات الداخلية لكنهم تظاهروا بأنهم أعضاء في جهاز الاستخبارات المنافس للجهاز المذكور... أي جهاز المخابرات الخارجية.

لقد كانت المخابرات الداخلية هي التي تتعقّب عبدالله عندما جاءته تلك الفكرة المشؤومة بأن يلتجىء إلى إحدى المفوضيات في ليون،

اعتقاداً منه بأن الموسّاد هي التي تتعقّبه، مما أدّى إلى الإسراع بالقبض عليه عام 1982، وعندما اختُطف جيل بيروليس، الملحق الثقافي في السفارة الفرنسية في لبنان، على يد الفصائل الثورية اللبنانية عام 1984، كانت المخابرات الداخلية أيضاً هي التي فاوضت على إطلاق سراحه، عبر جهاز الأمن العسكري الجزائري الذي تربطها به علاقات متينة، وقالت للفصائل في ذلك الحين إن عبدالله لم يكن متهماً إلّا بحيازة أوراق ثبوتية غير شرعية وبالانتماء إلى «عصبة إجرامية». لقد نشرت مجلة «ليڤينمان دي جودي» (أحداث الخميس) نصّ تصريحات بونّيه التي سُحبت من كتاب «العميل السرّي»، وحذفت منه بعض الجمل دون أن تشير إلى ذلك. وهذه الجمُل هي عبارة عن مقطعين يذكر فيهما مدير المخابرات الداخلية السابق أن الحكومة الفرنسية كانت مستعدّة لإطلاق سراح عبدالله. كما يتحدث إ. بونّيه فيهما عن مساعيه لدى وزارة العدل من أجل تسريع المعاملات المتعلقة بقضية هذا الشخص الذي كان يعتبره كناية عن «سمكة كبيرة جدّاً»، باتجاه الحصول على إخلاء سبيله في أقرب وقت ممكن. ثم يخلص إلى القول: «إن وكيل النيابة في ليون سالافا غجيوني يعتبر أنه ليس هناك شيء كبير بحقّ عبدالله، وعلى كلٍّ، فقد قال لي وزير الداخلية بيار جوكس عند مغادرتي: «لقد تحدثت في هذا الموضوع مع وزير العدل بادنتر، وهو يعتقد أن عبدالله لن يتعرّض لأكثر من ثمانية أشهر من السجن». وبما أنه كان قد قضى في السجن حتى ذلك التاريخ حوالي ستة أشهر، فإنه كان قد أشرف، من الناحية النظرية، على إخلاء سبيله». ويذهب إ. بونّيه أيضاً إلى أن جهاز المخابرات الداخلية هو الذي ورّط فرنسا بهذه الورطة عندما وعد الوسطاء الجزائريين بإخلاء سبيل عبدالله خلال مدة قصيرة.

ولكن إذا كان جهاز التجسّس المضاد قد تجاوز صلاحياته إلى حدّ

كبير وتخطّى حدود التعاون مع نظيره الجزائري ـ وليس من المستبعد أن يكون نوع من الافتتان ببعض الأعداء القدماء قد لعب دوره في هذه المسألة ـ فإن جهاز المخابرات الداخلية كان يخضع لتأثيرات أشدّ وأقدم. وبدون الذهاب إلى حد القول بأن أعضاءه يتقاضون أجراً مزدوجاً، كما يقول بعض العارفين، فإن بيير پيان يشرح في كتابه، بعد أن شرح غيره من الكُتّاب، كيف أن وكالة الاستخبارات الأميركية سي. آي. إي. قد ساهمت، عبر المحامي بريان كروزييه مثلاً، بعملية الإعداد الايديولوجي للمسؤولين عن جهاز المخابرات الداخلية ولسنا بحاجة أيضاً إلى أن نتحدث عن التسلّلات التي تحدّث عنها جاك شيراك في المقابلة التي أجراها معه أرنو دي بورشغراف ـ الذي هو بدوره عميل نافذ من عملاء السي. آي. إي ـ حتى تساورنا الشكوك بمقدرة الوكالة الأمريكية المذكورة على ممارسة الضغوط على الأجهزة الفرنسية. والحال أن الولايات المتحدة كانت ضدّ الإفراج عن شخص ينتمي إلى المنظمة التي أعلنت مسؤوليتها عن قتل أحد رعاياها. وكذلك الأمر بالنسبة لإسرائيل، وهي من البلدان النادرة التي تملك جهازاً «جيداً»، على حدّ قول جاك شيراك. من هنا إن اكتشاف الشقّة السكنية التي سكنها جورج عبدالله في شارع لاكروا والأسلحة التي تشكّل أدلة اتهامية قد جاءا في أوانهما المناسب ليعززا المساعي الدبلوماسية القائمة وليشكّلا أدلّة إتهامية جديدة أشدّ خطورة. إن إ. بونّيه كان يمزح ولا شك عندما زيّن لسامعيه أنه كان مضطراً لوضع هذه المعلومات في تصرّف القضاء. فقد تبيّن من خلال كل التحقيقات اللاحقة أن جهاز الاستخبارات المذكور كان يحرص على كتمان المعلومات خدمة لغاياته الخاصة. كما اتّضح هذا الكتمان بشكل صارخ عندما أدلى المفوّض تشيفيد جان، التابع للمفرزة الجنائية، بشهادته أثناء محاكمة عبدالله، لذا فمن الصعب على المرء أن يصدّق أن هناك صدفة عجيبة ساعدت جهاز المخابرات الداخلية على اكتشاف الأسلحة المذكورة بعد

عشر ساعات فقط من إطلاق سراح بيروليس في بيروت مما جعل فرنسا «مضطرة»، بناء عليه، إلى عدم الالتزام بالوعد الذي قطعته على نفسها أمام منظمة الفصائل الثورية والجزائريين.

أما البقيّة فمعروفة: أربع سلسلات من الهجمات المسلّحة (8 ديسمبر 1985، ربيع 1986، مارس 1987، 4 ـ 17 سبتمبر 1986) موقعة بإمضاء لجنة التضامن (CSPPA) مع المسجونين السياسيين العرب، مطالبة بإطلاق سراح جورج عبدالله، المسيحي الماركسي، وأنيس نقّاش، الإيراني الشيعي، وف. غار بيدجيان، الأرمني المسيحي. خلال الموجة الأخيرة من الهجمات، عملت مقالات ادوي بلينيل وجورج ماريون في صحيفة لوموند، وتعليقات عدد آخر من الاختصاصيين، وملصقات شارل باسكوا، على إشاعة الاعتقاد بأن هناك عائلة في بلدة القبّيات التي تقع شمال لبنان قد أعلنت الحرب على فرنسا، بموافقة ضمنيّة على الأقلّ من جانب سوريا. وافتتحت المحاكمة في الجوّ المعلوم. لكن أطروحة الاستخبارات العامة والبوليس القضائي لم تصمد إلاّ إلى حين إصدار حكم الإدانة بحقّ عبدالله، بعد ذلك مباشرة ظهر جهاز المخابرات الداخلية من جديد على مسرح الأحداث.

فإذا شئنا أن نصدّق ما جاء في تقرير جهاز التجسس المضادّ المذكور والذي استشهد به ب. پيان، فإن المخابرات، كانت تعلم قبل محاكمة عبدالله بثمانية أيام على الأقل، أن المجموعة التي ينتمي إليها الرجل لم تكن وراء تفجيرات سبتمبر، بل كانت وراءها شبكات مقرّبة من إيران. ذلك أن هذا الشخص الغامض لطفي، المخبر التونسي الذي مكّن الأجهزة المختصة، عبر خمس موجات من الاعتقالات، بين 22 مارس و18 مايو 1987، من فضح الشبكات المذكورة، كان قد بدأ بالكلام منذ 17 فبراير، في هذه الشروط، فإن تهوين ر. نارت من دور عبدالله يبدو من وجهة نظر

القضاء بالضبط، أمراً غير ذي بال، إذ إنه كان من الواضح أن «المقاتل العربي» سيحاكم لجهة الهجمات المسلّحة الدموية التي جرت خلال الخريف أكثر مما سيحاكم لجهة اغتيال الدبلوماسيّين أو العملاء الأجانب. لقد أكّد لي أ. پلينيل في مارس 1988، أن السلطات العليا في البلاد كانت تعتقد عشية انفجارات شارع رينّ بوجوب اقتفاء آثار عبدالله. وقد حرص هو بالذات على القول بأن الاستخبارات العامة لم تتخلَّ عن فرضيّة ضلوع عائلة عبدالله في الموضوع. وعلى كل حال، فإن رواية المخابرات الداخلية للأحداث هي التي سرعان ما فرضت نفسها على وسائل الإعلام. ففي 2 مارس 1987، نشرت ليبيراسيون في معرض تعليقاتها على الحكم الذي صدر بحق عبدالله جردة بالتسلسل الزمني للأحداث خلطت فيه بين الهجمات المسلّحة الموقّعة من قبل الفصائل الثورية اللبنانية وبين الهجمات العشوائية التي أعلنت «لجنة الدفاع عن المسجونين العرب» (CSPPA) مسؤوليتها عنها. بعد مرور شهر بالضبط، أي بتاريخ 2 أبريل 1987، نشرت الصحيفة نفسها خبراً يقول:

«في اليوم الذي تلا الهجوم المسلّح على محلّات «تاتي» أعرب رجال البوليس عن ثقتهم بما يفعلون وعن ارتياحهم للنبأ الذي سرّبوه بشيء من العلانية، ومفاده أن واضع القنابل كان شخصاً آخر غير أحد أشقاء جورج إبراهيم عبدالله... إن هذه الفرضية التي كانت تبدو منذ فترة فرضيّة بديهيّة بالنسبة للبعض، أصبحت الآن موضع تحفّظ، بل صارت في حكم المنسيّة. حتى أن هناك من يقول في قصر العدل «ألا يدهشكم أن أفراد أو أقارب عائلة عبدالله هذه الذين ترون صورهم على جدران العاصمة لم يصدر مذكرة توقيف بحقّ أحد منهم؟ بل إن النيابة العامة نفسها لم تر من الحكمة إخضاعهم لأية ملاحقة». هذا ويؤكد القاضي لوغران بدوره: «إن ملف القضية في الوضع الراهن لا يخوّلني حق اتّهامهم حتى ولو مثلوا

أمــامي ، وذلـك نــظراً لغيـاب الأدلــة ضــدّهم » . ثم إن الإنــابــات القضائية التي أرسلت إلى قبرص تؤكد من جديد على استحالة السفر خلال ليلة واحـدة من باريس إلى القبيـات . إنهم [أشقّاء جـورج عبـدالله] لا يستطيعون عملياً أن يضعوا قنبلة في شارع رين في باريس الساعة الخامسة مساءً، وأن يعقدوا مؤتمراً صحفياً في صباح اليوم التالي، الساعة 11، في منزلهم بلبنان، إلاّ إذا افترضنا بهم قدرة خارقة على التحليق في الأجواء».

قبل نشر هذا المقال بعشرة أيام، كان جهاز المخابرات الداخلية قد اعتقل ثمانية أشخاص من أصل مغاربي لا يخفون تأييدهم وتعاطفهم مع إيران، وذلك بمناسبة نقلهم لمتفجرات سائلة معبّأة في قناتي عرق. بين هؤلاء الأشخاص هناك اثنان اعتُبرا من زعماء الشبكة إن لم يكن زعماءها بالضبط، وهما فؤاد علي صلاح وهو تونسي، ومحمد مهاجر وهو فرنسي من أصل لبناني. ثم تلا ذلك اعتقالات أخرى، فضلاً عن اكتشاف مخابىء للمتفجرات وللهيروويين في غابة فونتينبلو القريبة من باريبس. وابتداءً من تلك الفترة أخذت وجهة نظر المخابرات الداخلية تفرض نفسها لا على وسائل الإعلام وحسب بل على القضاء أيضاً. حتى أن بعض المصادر المقرّبة من أوساط المدافعين عن المتّهمين تقول إن السيد بولدك، قاضي التحقيق المكلّف بهذه القضية الجديدة، لم يعد يحلف إلاّ برأس المخابرات الداخلية، ويقول البعض المذكور:

«إن هذا القاضي كان خلال هجمات سبتمبر في حـالة نفسيـة يُرثى لهـا. فقـد كـان هـو المكلّف بمتـابعـة ملف عبـدالله في بـاريس، وكـان التحقيق يتجه في البداية لإصدار قرار بعدم وجـود وجه لإقـامة الـدعوى، وإذا بالتدخل الأمريكي يجعـل المضيّ بهذا الاتجـاه أمراً مستحيـلاً. وقد ظل القاضي يعتقد خلال أسابيع وأشهر أنه يتحمّل مسؤولية معيّنة عن شنّ حملة الهجمات المذكورة. وكان يقول إنه لم يعد يقوى على النـوم. بناء

عليه وضعوه في جو الشبكة الإيرانية. فكان ذلك بالنسبة له بمثابة الترياق الأحيا. وابتداءً من ذلك اليوم صار كل ما تقوله المخابرات الداخلية بمثابة الكلام المنزل عنده. فكان يقضي وقته مبشراً إيانا بأن «ثمة شيئاً سيحصل» ثم لا يلبث الأمر أن يتمخّض عن لا شيء. حتى أصبح الرجل أضحوكة في نظر سامعيه. وعندما كان يأتي أحد إلى مكتبه ليتحدث معه بالأمر، ويدخل عليه أحد رجال المخابرات الداخلية، كان يدعو محدّثه إلى الخروج قائلاً له: أراك في يوم آخر»!».

إن لطفي، المخبر الذي كان وراء سلسلة الاعتقالات، أتاح للمخابرات الداخلية أن تحدّد هوية أعضاء الشبكة الإيرانية مقابل مليون فرنك فرنسي عن طريق وضع أجهزة للتنصّت في شقته السكنيّة. وعبثاً طالب المدافعون عن المتّهمين بإطلاعهم على تلك التسجيلات التي من شأنها أن تدين موكليهم. فكانوا يقولون لليبيراسيون في شهر يناير 1988 : «إننا نسير في رمال متحركة. فهناك المعلومات التي يقولون إنهم يودّون وضعها بتصرفنا، وهناك المعلومات الأخرى التي يملكها جهاز التجسّس المضادّ». وقد قال لي أحدهم: «أعتقد أنهم إذا كانوا لا يرغبون بإطلاعنا على تسجيلات المكالمات الهاتفية التي تدين موكلينا، فلأن المكالمات المذكورة تطرح شكوكاً حول غورجي» (الموظف في السفارة الإيرانية في باريس).

غورجي الإرهابي الحقيقي ـ المزيّف:

لا شك أن الناخبين ومشاهدي التلفزيون ما زالوا يذكرون ذلك الحديث الذي دار بين فرنسوا ميتران وجاك شيراك أثناء المواجهة التي جرت بينهما بين دورتي الانتخابات الرئاسية عام 1988 :

ف. ميتران: «. . . إنني مضطر إلى القول إنني لا زلت أذكر

الظروف التي أرسلتم خلالها السيد وحيد غورجي إلى إيران، بعد أن شرحتم لي شخصياً وفي مكتبي أن ملفّه حافل وإن التواطؤ كان قد أُقيم البرهان عليه من خلال الاغتيالات التي أسالت الدماء في باريس في أواخر العام 1986 . . .

ج. شيراك: «. . ولكن هل يسعكم أن تقولوا لي، يا سيد ميتران، وأنتم تنظرون إليّ عيناً بعين، إنني قلت لكم أن غورجي . . . أننا نملك الأدلّة التي تثبت أن غورجي كان مذنباً بالتواطؤ أو بالقيام بالأعمال الآنفة الذكر، في حين أنني كنت أقول لكم دائماً إن هذه القضية تدخل ضمن صلاحيات القاضي وحده وإنني لم أتوصل إلى معرفة ما في الملف ـ وهذا أمر طبيعي نظراً للفصل بين السلطات ـ وإن من المستحيل بالتالي أن نقول ما إذا كان غورجي متورطاً بالفعل في هذه القضية أم لا. هذه مسألة غير مهمّة، وأعتذر لتوسّعي بعنصر من عناصر محادثتنا، ولكن هل بوسعكم حقّاً أن تنكروا روايتي للأحداث وأنتم تنظرون إليّ عيناً بعين؟.

ف. ميتران: عيناً بعين، موافق. . .».

يروي پ. پيان فيقول: «منذ أن جرت الاعتقالات الأُولىٰ لأعضاء شبكة فؤاد علي صالح . . . كان هناك من يهتف في آذان الصحافيين باسم غورجي بوصفه مقرباً من الإرهابيين.». كان وحيد غورجي، من حيث دوره الرسمي، مترجماً في السفارة الإيرانية، لكنه من الناحية شبه الرسمية كان من كبار الدبلوماسيين. وكان يدافع لدى محدّثيه في وزارة الخارجية عن وجهات نظر فريق إيراني معيّن يدعو إلى تحسين العلاقات الفرنسية ـ الإيرانية. وقد تبيّن أن علاقاته بمهاجر وفؤاد كانت تقتصر نظرياً على نشاطات دعائية مشتركة. إن «حرب السفارات»، وذلك الحصار الذي فرضته كل من إيران وفرنسا على ممثلي الطرف الآخر الدبلوماسيين، والذي دام من 17 يوليو إلى 29 نوفمبر 1987، كان

يستند إلى إصرار القاضي بولوك على الاستماع إلى أقوال وحيد غـورجي في مكتبـه، أي في مكتب القـاضي. ومن المـلاحظ، بـالمنـاسبـة، أن القاضي المذكور لم يرسل إلى غورجي بعض عملاء المخابرات الداخلية ليستمعوا إلى شهادته. «فلو أن القاضي بولوك كان يريد بالفعل أن يستمع إلى غـورجي بوصفـه شاهـداً، كما يقـول العارفـون بالشؤون القضـائية، فليس ثمّة ما كـان يحول دون إرسـال بعض رجال البـوليس ليستمعوا إلى تلك الأقـوال بناء على إنـابة قضـائيّة. هكـذا درجت العـادة. ربمـا كـان غورجي سيرفض الإدلاء بأيّ قول متذرّعاً بالحصانـة الدبلومـاسية. ولكن ما الذي منع القاضي من أن يحاول؟».

ويذكر القـارىء كيف انتهت هذه الأزمـة: فقد حضـر غورجي إلى مكتب القاضي لفترة وجيزة، بينما كانت محرّكات الطائـرة التي نقلته إلى بلاده قد بدأت بالهدير في مطار بورجيه... حياة الرهائن في لبنان مهدّدة بالخطر، والدبلوماسيون الفرنسيّون محتجزون في سفـاراتهم في طهران، وخطر استئناف الهجمات المسلّحة ماثل أمام الجميع، كل هذا لقاء بضع دقائق من الحديث العابر بين أحد القضاة وأحد الشهود الذي يُفترض أنـه بريء؟.

فـالقاضي إمـا أن يكون قـد فرّط في صـلاحياتـه وإما أن يكـون قد أفـرط بها. خـاصـة وأنـه كـان في سبتمبـر 1986 قـد أعـرب عن تـأثُـره بالعواقب غير القضائية التي نجمت عن أفعالـه. فهل يجـوز الافتراض أن شرف الهيأة القضـائية قـد تعرّض للمسّ في حـال كونـه قد سـار في هذه القضيـة على هدى معلومـات أجهزة البـوليس وتحليلاتهـا، وخاصـة على ضوء تحليلات جهاز بعينه من هذه الأجهزة؟ ربما كان جاك شيراك جـدّياً في كـلامه عنـدما أتى على ذكـر الفصل بين الصـلاحيات: فحكـومته لم تكن بحاجة إلى الاستعلام مباشـرة من قضاة التحقيق إذ إن الـذين كانـوا

يزوّدون ملفات هؤلاء القضاة كانوا ينتمون، من حيث مرتبتهم، إلى وزارة الداخلية. ولكن هل يسعنا أن نصدّقه عندما يقول إنه لم يكن على علم بالأدلّة المضبوطة التي تدين غورجي؟ إذا كان هذا صحيحاً فإن حال الحكومة لم يكن يختلف عن حال القاضي الذي صرّح «لجورنال دي ديمانش» بعد رحيل «المترجم»: «هناك أمران: هناك الملف، وهناك بعض العناصر التي من الجائز أن أكون لم أطّلع عليها بعد، وهذا أمر لا علم لي به على الاطلاق».

في مقال نشرته باري ماتش في مارس 1988، وهو مقال يُعتبر دفاعاً وتنويهاً بعمل الفريقين المشتركين في الحكم إبان صيغة التعايش - أي فريق رئاسة الجمهورية المتشبث بالمبادىء الكبيرة، وفريق رئاسة الوزارة الذي هزم الإيرانيين بلعبتهم بالذات - كتب ش. ڤيلّنوف يقول:

«إن فريق الرئيس يشرح بلا مواربة ردّ فعل رئيس الدولة إبان مبارزته الفردية مع جاك شيراك: «ينبغي أن نفهم أن هناك من ضغط على الرئيس من خلال الحصار الذي فرض على سفارة إيران في باريس. فضلاً عن أن هناك من جعله يصدّق لفترة طويلة تلك الصورة القاتمة التي قُدّمت له عن غورجي دون أن يقال له إن الملف القضائي كان خلال الصيف قد بدأ يفتقد لعناصر الأدلّة الإتّهاميّة». بتعبير آخر، لم تكن حال ف. ميتران هو الآخر أفضل من حال أولئك المحامين الذين كان يعدهم القاضي بمعلومات عظيمة ثم تبيّن لهم أن كل المعلومات المذكورة «صارت هباءً». من الصعب على المرء أن لا يشتمّ من وراء كل هذا النفيخ بعض روائح الطبيخ... السرّي. بل إن ما يزيد في طين الصعوبة بلّة هو أن محامي «الشبكة الخمينيّة» كانوا لا يزالون يجهلون، بعد مضيّ حوالي العام، حقيقة الأدلّة الاتّهامية الموجّهة ضد موكّليهم. ناهيك بهذه الصعوبة التي يثيرها ش. ڤيلنوف في مقاله المذكور عندما يتحدث - في

معرض كلامه عما أسرّه إليه «فريق مارشياني»، وهو دبلوماسي شبه رسمي يعمل مع وزير الداخلية في حكومة شيراك ش. باسكوا ـ عن رؤية خاصة جداً لمسألة حصار السفارة: فالحصار لم يكن يعدو كونه، من زاوية الرؤية المذكورة، أكثر من أخذ مضادّ للرهائن. ففي رأي ڤيلنوف إن مستشاري الأليزيه كانوا يثيرون مسألة حضور غورجي على هذا النحو الخاطف إلى مكتب قاضي التحقيق ويعتبرونه «أمراً غير مقبول»، فكان مستشارو جاك شيراك يردّون عليهم بالقول: «إن الرهائن الفرنسيين العشرة قد عادوا إلى البلاد». فلنلخّص إذن الرواية الرسمية لمسألة الحصار على نحو ما يتقدّم بها ڤيلنوف: إن حصار غورجي في سفارته كان عبارة عن أداة للضغط في عملية التفاوض مع إيران. واتّفق أن «أفرغ» ملفّه من عناصر الأدلّة الاتهامية في الوقت الذي أفرج فيه عنه. أمر غير مستحيل. ولكن طالما أننا لا نعرف مضمون الملف المذكور، أي طالما أن جهاز المخابرات الداخلية ما زال يتحكّم بقضية الشبكات المقرّبة من إيران من ألفها إلى يائها، فإن جميع الشكوك تظل واردة.

المراهنات والمبادىء:

وذلك بالدرجة الأولى لأن الرواية الرسمية لا تأتي على ذكر القرارات التي اتُّخذت لمواجهة احتمالات الأزمة التي عرفت مرحلتها الدموية الفرنسية في سبتمبر 1986: نعني كون فرنسا قد اتّخذت في الحرب الدائرة بين العراق وإيران موقفاً إلى جانب العراق، وإن هذا الموقف يتكشف عن نواحي أخطر بكثير مما اعترفت به السلطات. لقد كانت شحنات الأسلحة الكثيفة أمراً معروفاً، لكن وجود بعض العسكريين الفرنسيين في عدد من العمليات العسكرية لم يكن معروفاً جيداً. لقد أعلمتنا مجلة لوكانار أنشينيه الصادرة بتاريخ 19 أكتوبر 1988 أن بعض الطيارين الفرنسيين كانوا قد حلّقوا بطائرات تحمل العلم العراقي

وساعدوا نظرائهم العراقيين على قصف بعض المواقع الإيرانية. ثم روت المجلة المذكورة كيف أن بعض الجنود الفرنسيين جاؤوا ليدربوا جنوداً آخرين على استعمال مدفع جديد، وعلى اختباره ـ ربما على جبهة القتال ـ قبل الموافقة على تزويد الجيش الفرنسي به. وتروي المجلة: «وعندما قام أحد جنرالات صدام حسين بزيارة إلى باريس لم يجد الكلمات الكافية للتعبير عن مدى إعجابه بالـ 200 بطارية مدفعية التي سلّمتها باريس إلى بغداد والتي شلّت موجات الهجوم الإيرانية». التزام فرنسا ضد إيران: هذه هي الحقيقة الأساسية التي كان ينبغي للمرء أن يضعها نصب عينيه ما أن بدأ الدم يسيل بسبب القضايا المرتبطة بالشرق الأوسط. فبإزاء مئات الألوف من القتلى الذين سقطوا على شواطىء الفرات بمساعدة فرنسا، لا يجوز أن تعتبر ذلك العزم الذي أبدته عائلة من القبيّات ومجموعتها الماركسية الصغيرة بشأن استرداد أحد أبنائها، ولا رغبة الخميني باستعادة ابن طبيبه الشخصي (وهذا ما كان غورجي على ما يبدو) بمثابة المحرّك الرئيسي للضغط الذي مورس على فرنسا.

شبكة من شبكات حزب الله واقعة تحت النفوذ الإيراني أم مجموعة ماركسية صغيرة تدور في الفلك السوري؟ إن تحديد هوية المنفذ كان يؤدي لا محالة إلى تعيين إحدى هاتين الدولتين بوصفها الآمر الفعلي بالهجمات المسلّحة. فإذا لم يكن أ. پلينيل مخطئاً من حيث صدق محدّثيه عشية الهجوم المسلّح على شارع رينّ، فإن خبث الحكومة الفرنسية يكون قد وصل إلى أوجه في سبتمبر 1986 عندما صرّح شيراك: «إننا لا نملك الدليل على ضلوع سوريا بالموضوع». والواقع أن هذه الجملة كانت صحيحة من الناحية الحرفية. لكن القادة الفرنسيين كانوا يعتقدون بالضرورة، بناء على اقتناعهم بأن آل عبدالله ضالعون بالجرم، إن سوريا كانت قد انخرطت في استراتيجيّة توتيرية ترمي إلى طرد فرنسا من لبنان: كان من الواضح أن الفصائل الثورية

اللبنانية، وهي الواقعة تحت التأثير الايديولوجي والإقليمي للدولة السورية، لا يسعها بحال من الأحوال أن تشن حربها الخاصة على فرنسا، على نحو ما قالت الرؤية الفرنسية الرسمية. وإذا كان جهاز المخابرات الداخلية، كما تشير كل الدلائل، قد عمل أخيراً على إبراز المصدر الفعلي لكل الهجمات المسلّحة ـ أي حزب الله اللبناني ومن وراءه النفوذ الإيراني ـ فإن الهجمات المذكورة كانت بالضرورة نتيجة لذلك الوضع الحربي الذي زجّت الحكومة فرنسا فيه دون أن تستشير مواطنيها.

في هذه الشروط لا تعود المطالبة بالإفراج عن ج. إ. عبدالله وف. غاربيدجيان وأ. نقاش لتلعب أي دور، اللهم إلاّ دور التعمية التي تساعد على ممارسة ضغط معيّن في الوقت الذي تحرص فيه على إخفاء الرهان الفعلي الذي يدور حوله الصراع. إن السؤال الذي من حقّ المواطن أن يطرحه هو التالي: ابتداءً من أيّ تاريخ بدأ القادة الفرنسيون يعون الخطر الحقيقي؟ ابتداءً من 17 فبراير 1987، يوم أدلى لطفي بأقواله الأولى؟ أم قبل ذلك بكثير؟ إن المرء قد يميل إلى الاحتمال الثاني عندما يقرأ في مقابلة لجاك شيراك أجرتها معه الواشنطن تايمز في نوفمبر 1986 هذه الجملة: «هناك خطر كبير يتهدّدنا من إيران». فرئيس الوزراء ما فتىء يكرر في تلك المقابلة إن الخطر الرئيسي على فرنسا والغرب ليس سوريا. فهل كان له أن يتّخذ هذا الموقف لو أنه كان مقتنعاً بأن تتبّع خطوات عبدالله هو السبيل السليم؟.

عند هذه النقطة ينبغي لنا أن نعود إلى رسائل ڤرچيز محامي عبدالله ـ وشالاندون وزير العدل. فمن زاوية هذه الحالة القانونية التي ينبغي أن يكون الدفاع عنها هاجساً رئيسياً لدى وزير العدل، لم تكن المسألة، في الحقيقة، معرفة ما إذا كان عبدالله يعي أو لا يعي أن محاميه كان

مخبراً. . . فنحن لا نستطيع أن نعلم ما إذا كان مازوريبه، بوصفه عميلاً يتلاعَب بغيره، لكنه في الوقت نفسه متلاعَب به من جهتين، قد ساعد عبدالله أو لم يساعده على تحقيق غاياته «كمقاتل عربي». فالأكيد أنه بهذه المناسبة لم يلعب دوره كمحام. إذ إن معالجة الملف من قِبَل مستشار المتّهم كانت قد أصبحت فاسدة ومشوشة بفعل الغايات غير القضائية. فالنقاش حول ما إذا كانت حقوق الدفاع قد انتُهكت أم لا، ينتمي في مثل هذه الحال إلى النيّة السيئة الخالصة. وهذا وحده كان كافياً للقول بضرورة إعادة النظر في المحاكمة «لمصلحة القانون» بالضبط الذي ينبغي أن يكون قانوناً واحداً بالنسبة للجميع، أو لا يكون شيئاً على الإطلاق. هذا يعني مرة أخرى، إن الأساس الذي تنهج عليه الديموقراطية هو فرض قواعدها على كل شخص بصرف النظر عن قبوله أو عدم قبوله. إن رفض السيد ألين شالاندون ينوؤ تحت عبء المضامين التي ينطوي عليها بالنسبة لكل مستقبل فرنسا: إذ إن رفضه يعني أن بوسع المحامي أن يشتغل لصالح أجهزة المخابرات، وأن يسعى لإلحاق الضرر بموكّله، دون إن يعاد النظر بإدانة هذا الموكّل. ربما لم تكن هذه المرة الأولى التي يخون فيها محام موكّله، لكنها المرة الأولى بالفعل التي يقوم فيها بهذه الخيانة على مرآى ومسمع من القضاء دون أن يحرّك هذا القضاء ساكناً. إن ضعف الاحتجاجات التي أثارتها هذه القضية يبيّن إلى أيّ درك تدهورت المناقبية القضائية بحجّة مكافحة الإرهاب.

وثمّة عنصر آخر كان يُفترض به أن يسترعي انتباه وزير العدل، عام 1977، كان حمل السلاح الذي استخدم في قتل الدبلوماسيّين «يكلّف» حامله أربع سنوات من السجن عام 1986، صار استئجار الشقة السكنية التي وضع فيها ذلك السلاح الذي استُعمل للغاية نفسها يستتبع حكماً بالسجن المؤبد. واضح أن قسوة الحكم قد نشأت من أن قضاة

المحكمة الخاصة شعروا، أمام ردود فعل الرأي العام على الاستجواب ـ المرافعة التي قام بها المدعي العام، أن من واجبهم الدفاع عن المجتمع بأسره ضد قتلة سبتمبر 1986. بيد أن وزير العدل كان قد حصل بعد مرور شهر على إدانة عبدالله في أبعد تقدير، وربما قبل ذلك، على عناصر تتجه نحو التأكيد على أن الهجمات المسلّحة لم تكن من فعل عائلة القبيّات. ومع افتتاح عملية التحرّي القضائي ضدّ فؤاد صالح ورفاقه، اكتشف البعض أن ما انتُهك في محاكمة عبدالله لم تكن حرفية القوانين وحسب بل روحية هذه القوانين بالذات. إن إتخاذ القرار بعدم إعادة النظر في الدعوى كان ينجم عن نفس المعايير الانتهازية التي حكمت ملاحقة المتّهم بناء على قتل الدبلوماسيّيْن والعملاء الأجانب[1].

عند هذه النقطة ينبغي لنا أيضاً أن نعود إلى الطريقة التي تمّ بموجبها إعلام الجمهور بتتبّع خطوات «حزب الله». إن التحقيق يستند كليّاً إلى أقوال رجل غامض اسمه لطفي، سافر اليوم إلى الولايات المتحدة، على ما يقال، حاملاً معه مكافأة قيّمة. فهل ذهب لينضمّ إلى تلك الشخصيات التي تنتمي إلى طائفة التوابين أو الإرهابيين، والتي لا

---

(1) هذه المعايير الانتهازية إياها كانت قد طُبقت بشكل معكوس في مناسبة أُخرىٰ: في فبراير ومارس 1982 جاء ضابط الأمن الإسرائيلي إيغال إيال إلى باريس لتبادل وجهات النظر مع البوليس الفرنسي حول معلومات تتعلّق ببرونو بريجه صديق كارلوس. والحال أن اسم إيال هذا كان قد ذُكر في إحدى المحاكمات التي جرت في أوسلو والتي حوكمت خلالها مجموعة من القتلة تابعة للموساد كانت قد اغتالت عدداً من الأشخاص من بينهم ثلاثة أعضاء بارزين في منظمة التحرير الفلسطينية في باريس. . . لم تُقدِم أية سلطة قضائية على استجواب السيد إيال حول الجرائم الثلاثة التي ينبغي أن لا تقل اعتداءً على سلطة الدولة من العملية التي قتل فيها السيدان ري وبار سيمانتوف. هذا بالإضافة إلى أن الحكومة الفرنسية لم تطالب النروج بتسليمها القتلة المذكورين. وهكذا يصحّ قول المدعي العام السيد باشلان، إذ قال: إن دور القضاء في شؤون الإرهاب الشرق أوسطي لا يعدو كونه دوراً «ثانوياً».

تظهر إلاّ من حين إلى آخر لتدلي بشهاداتها (كبـار التوابين الإيـطاليين) أو ببصماتها (كارلوس) أو بصورها المشوّشة (أبـو نضال)، والتي يقـال عنها في بعض الأحيـان إنهـا صـارت في عـداد الأمـوات قبـل بعثهـا حيّـة من جديد، رغم استمرار تواقيعها بالتـأثير على حيـاة معاصـريها؟ هـل ينبغي على لطفي أن يقول من الآن فصاعداً ما قاله أبو نضال في مقابلتـه لمجلة شبيغل (14 اكتوبـر 1985): «لن أظهر إلى العلن إلاّ يـوم دفني»؟. هل ينبغي أن نـطبّق عليـه مضمـون هـذه الفقـرة المختـارة من كتـاب دوبـور «تعليقات...»: «إن سلطة المشهد العلني الخرافية تـذهب إلى أن هناك شخصيات عجيبة كانت قد زالت من الـوجود بصمت وسكـوت ثم عادت تعيش عيشة وهمية، علماً أن عودتها قد تثـار أو تُتَوقـع أو يجري البـرهان عليهـا بمجرّد أن يتلفّظ الاختصـاصيون بكلمـة: يقال: إنهم يقبعـون في مكـان ما بين أشيـرون وليتي، هؤلاء الموتى الـذين لم يدفنهم المجتمـع المشهدي بصورة قانونية وشرعية، إنهم يرقدون بانتظار إيقاظهم، يرقدون جميعاً، من الإرهابي الـذي ينزل ثـانية من التـلال، إلى القرصـان الذي يعود ثانية من البحر، إلى السارق الذي لم تعـد به حـاجة إلى السـرقة».
من عبـدالله إلى غورجي، من أول هـذه القضـايـا إلى آخـرهـا، ــ هـذه القضايا التي كان لها أثر مدوٍّ على حياة المواطن اليـومية، والتي كـان من الممكن أن يكون لها أثر أشدّ خطورة بكثير ـ ظـل التحكّم بالمعلومـات، سواء بالمعنى القضائي أو بالمعنى الإعلامي، حكراً على جهاز واحد كان يستطيع في كل لحظة أن يتلطّى خلف «سرّ الدفاع».

لا يسع المرء إلاّ أن يبتهج بالافـراج عن الرهـائن الفرنسيين. لكن ذلك لا يمنع هذا المرء من أن يرى أن هذه المسألة تندرج كالعـادة ضمن البحث عن «ضربات» إعلامية موفّقة ذات غايات انتخابية. وهـذا لا يمنع أيضـاً من أن يعرف الجميـع، بعد تسـرّب المعلومات إلى حـدّ كبير، إن

التنافس بين الجناحين اللذين يتنازعان على السلطة في فرنسا كان له تأثير سيء على مدة اعتقال الرهائن. إن هؤلاء الأسرى يرون ـ ورؤيتهم تظل واحدة بين رؤيات عديدة ـ إن أزمة العلاقات بين فرنسا وإيران قد انحلّت لما فيه خير الجميع. لكن فهم المستقبل يقتضي منّا أن لا نَنْسَ أن حلّ الأزمة على هذا النحو جاء بناء على انهيار الثورة الإيرانية عسكرياً واقتصادياً. وهو انهيار لم تكن مساهمة المدافع والصواريخ الفرنسية فيه بالشيء القليل.

دور ثانوي للقضاء، إخفاء الرهانات الحقيقية عن المواطنين، دور حاسم قام به جهاز معيّن: هذا يعني أن الأزمة قد سُيّست من جانب جزء من البوليس لحساب جزء من الطبقة السياسية ـ إلاَّ إذا كان علينا أن نقول، وبصورة أكثر فظاظة، إنها قد سيست من جانب بوليس سياسي.

14

استيعاب الرعب

في عام 1981، طرحت لوموند دولاميدسين [عالم الطب] ملفاً عالج مسألة الإضراب عن الطعام، وعمدت الدكتورة اسكوفيه ـ لامبيوت في الملف المذكور إلى شجب «الالتباسات» و«الغوامض» السائدة، حسب رأيها، في أوساط الجسم الطبي الفرنسي حول الموقف الذي ينبغي اتّخاذه حيال هذا الشكل من الاحتجاج، واتّخذت موقفاً مناوئاً لقرار أحد الأطباء العامين في إدارة السجون حين أمر بإجبار المعتقلين الوطنيين على تناول الطعام بالقوة. ثم أتت الدكتورة اسكوفييه ـ لامبيوت على ذكر الموقف المعاكس الذي تبناه بعض الزملاء الألمان والبريطانيين تجاه الإضرابات عن الطعام التي استمرّ بعضها حتى الموت كأحد أعضاء منظمة الجيش الأحمر (RAF) (المناضل هولجر منينر) أو كبعض أعضاء منظمة جيش التحرير الإيرلندي (IRA)، ثم خلصت إلى القول: «إن حق الموت من أجل حياة أفضل، حق المرء بأن يموت في سبيل مثال أعلى مهما كان هذا المثال» يشكّل «تعبيراً مأساوياً ولا شك، لكنه يظل أنبل الحريات الفردية وأكثرها مدعاة إلى الاحترام». عام 1988، وبإزاء «هذا الضيق المرير» الذي شعر به البعض تجاه إضراب أعضاء العمل المباشر عن الطعام، كتب لوران غريلسامر ودانييل شنيورمان يقولان: «بالطبع،

لسنا الآن في معرض تبرير جرائمهم السابقة». ثم تابع الصحافيان في جريدة لوموند سلسلة المحاكمات التي مثل أمامها هؤلاء الناشطون، فأكّدا على أن القانون قد اتخذ مجراه خلالها. ثم اعتبرا: «إن المضربين عن الطعام لا يناشدون القانون، بل يناشدون مشاعرنا وشفقتنا». وهكذا اختلفت النظرة إلى الإرهابيين الملتزمين بهذا الشكل الأقصى من النضال اختلافاً كبيراً بين بداية سنوات الحكم الاشتراكية السبعة ونهايتها. ففي الحالة الأولى كان أولئك الأشخاص أفراداً مستعدين للموت في سبيل مثال أعلى. أما في الحالة الثانية فقد أصبحوا مجرمين يتلاعبون بعواطفنا الإنسانية.

إفراغ الإرهاب من مضمونه السياسي:

في عام 1981، صوّت اليسار الذي وصل إلى السلطة، كما رأينا، على قانون العفو العام من أجل «السماح لأولئك الذين ضلّلتهم الأهواء السياسية» بأن ينخرطوا من جديد ضمن «الجماعة الوطنية». في عام 1988، صار قانون العفو، بعد أن صوّت عليه حزب اشتراكي منهمك بشؤونه وقضاياه، يستثني الأشخاص المدانين بأفعال «إرهابية»، بل المدانين لمجرّد «إشادتهم» بالإرهاب. إن هذا الموقف الحزبي يعكس في الواقع ذلك التغيُّر العميق الذي شهدته ما يمكن تسميتها بفرنسا الرسمية. لقد ساهمت مختلف السلطات، من سياسية وقضائية وإعلامية وبوليسية، في إفراغ الإرهاب من مضمونه السياسي.

ثم إن تناوب السلطات المذكورة على القيام بهذه المهمّة لعب دوراً في غاية الفعالية. إن إلغاء محكمة أمن الدولة عام 1981، والتسامح الاستهلاكي الذي أعرب عنه اليسار بوصفه حامل رسالة من الطبيعي أن ترمي إلى استيعاب جميع التيارات الاحتجاجية، قد ساهما في تبلور كلام رسمي يصنّف كل أشكال النشاط العنيف في خانة

الانحرافات غير المقبولة وغير المفهومة. ففي كورسيكا، مثلاً، أدّى وصول اليسار إلى الحكم إلى دفع عدد معيّن من القوميين للعب لعبة المؤسسات. أما الآخرون، مثل ي. ستيلا رئيس تحرير أوريبمبو المجلة الاسبوعية الاستقلالية، فقد كان بوسعهم أن يصرّحوا: «إن السلطة الاشتراكية كانت، باسم إصلاحاتها، أشدّ إرهاباً من السلطات اليمينية، فأنا أستطيع أن أقول، بوصفي خبيراً قديماً بمعاناة القمع، إن الفرق بين الحكومة اليمينة والحكومة اليسارية يتلخّص في أن الأولى تنهال عليك ضرباً بالعصا في حين أن الثانية تنهال عليك ضرباً كالأولى لكنها تطلب منك أن تكون مسروراً بعملية الضرب». وبعد أن نزع اليسار عن الإرهابي طابع الشرعية، صار بوسع الأكثرية الشيراكية الجديدة (1986 - 1988) أن تحوّله بكل سهولة إلى نوع من المجرم الأكبر المستبعد أصلاً عن حقل السياسة. والجدير بالذكر أن قانون 9 سبتمبر 1986 يحدّد هذا الجرم دون أن يستعمل كلمة «إرهاب» بالذات، إذ لا يأتي القانون المذكور إلاّ على ذكر «المخالفات التي يقوم بها مشروع فردي أو جماع بغاية الإخلال إخلالاً كبيراً بالأمن العام عن طريق التخويف والرعب»، وهو تحديد يمكن أن يُفسَّر بمعنى لا علاقة له بالسياسة.

ففي السابق كانت صفة «الإرهابي» عندما تُلحَق بالمخالفة [مخالفة إرهابية] تعني الاعتراف بأن الشخص المعنيّ لم يكن مدفوعاً إلى هذه المخالفة بدوافع تتعلق بمصلحته الأنانية. مما يستتبع نوعاً من الاعتراف الضمني بأن القضاء لا يستطيع وحده حلّ المشكلة المطروحة. فاعتقال الأشخاص المعنيّين - أو الإفراج عنهم - كان يرتدي بالضرورة قيمة سياسية. أما اليوم فإن الصفة نفسها لم تعد تُستعمل إلاّ لزيادة العقوبات. بل إنها تتجه إلى وضع الشخص الذي يوصف بها خارج حماية القانون، على نحو ما يُستنتج من بعض القرارات القضائية.

نشرت المجلة الاسبوعية اليمينية المتطرفة لوشاردون في عددها المؤرخ 25 فبراير إلى 3 مارس 1987، مقالاً بعنوان: «المينيشيل المملكة: مكان التقاء اللصوص والارهابيين المموَّلين من ضرائب الدولة». يقرأ المرء في هذا المقال بشكل خاص: «إرهاب، ابتزاز، مؤامرات حقيرة، المينيشل اختراع عظيم بالفعل. وعلى رأس عظمته الريزو (شبكة التضامن). إنها موعد لقاء اليساريين المتطرفين وخريجي السجون، ولا غرابة في الأمر إذ إن الكثيرين من المسؤولين عنها مدموغين من قبل مكافحة الإرهاب ومُدانين في قضايا عديدة تتراوح بين نشاطات العمل المباشر وبين أعمال اللصوصية الكبيرة... إن الشبكة قد تصلح مقرّاً لالتقاء الارهابيين وتبادل الآراء والتوصيات فيما بينهم دون حسيب أو رقيب».

رابطة ريزو [شبكة التضامن] أسست عام 1987 على يد أشخاص مقرّبين من مجلة أو تاج [رهائن]، هدفها «إقامة الصلات بين أشخاص معزولين يواجهون كلٌ على حدة مشكلات أو نزاعات مع المؤسسات القائمة». وجريدة اوتاج خاضت خلال الثمانينات نشاطاً نضالياً باتجاه السجون. حُكم على أمين صندوق رابطة ريزو عام 1985 بالسجن خمسة عشر شهراً، منها خمسة أشهر مع وقف التنفيذ، لأنه آوى في منزله، عام 1983، أشخاصاً متّهمين بإطلاق الرصاص ينتمون إلى مجموعة «التمرُّد النشيط» التي لا علاقة لها بالعمل المباشر. هذا هو الواقع الذي بنى عليه صحفي شاردون كل اتهاماته.

أقامت رابطة ريزو دعوى على المجلة المذكورة، فأدينت المجلة فضلاً عن الصحفي الذي كتب فيها في جلسة المحكمة الأولى. لكنهما استأنفا الدعوى أمام محكمة الاستئناف في رُوي. فبرأتهما المحكمة المذكورة، وحكمت على رابطة ريزو بدفع نفقات الدعوى، وأرفقت

الحكم بحيثيّات تجدر الإشارة إليها، لا من حيث وضوحها، بل من حيث منطق التفكير الذي يحكمها. فقد اعتمدت المحكمة على أن اسم أمين الصندوق كان قد «ذُكر في الصحافة الوطنية وفي الصحافة المحلّية في معرض الكلام عن قضية كان من جملة المتورّطين فيها عدة أشخاص وصفوا بأنهم يعملون ضمن أوساط العمل المباشر واتّهموا بالقيام بأعمال ذات طبيعة إجرامية». كما أشارت المحكمة في مكان آخر إلى أن أمين الصندوق نفسه «كان قد لوحق وحُكم عليه بناء على وقائع يمكن أن تُعزى، بالطبع، إلى أعمال قام بها آخرون، لكنها من نفس طراز الأعمال المشار إليها في المقال المتنازع حوله». فبمجرّد أن تكون بعض الصحف الأخرى قد تحدثت، ولو من باب الخطأ، عن تقارب ما بين أحد الأشخاص الذين يعرفهم أمين صندوق الرابطة وبين أوساط العمل المباشر، فإن الرابطة المذكورة تصبح كناية عن عرين للإرهاب. أما تعليل وجهة النظر هذه فتعبّر عنها كما يلي: «إذا كان هناك، بين الأشخاص الذين تقوم مهمّتهم على إعلام الرأي العام، أفراد يعربون عن تساهلهم الشديد تجاه تقديم وتحليل بعض الأحداث التي من شأنها أن تمسّ النظام الأخلاقي أو الأمن العام، فإن هذا لا يعني بالطبع توجيه اللوم إلى أفراد آخرين، ممّن ينظرون إلى المصلحة العامة نظرة مختلفة، بصرف النظر عن صوابها أو خطأها، إذا هم عرضوا آراءهم بنفس الحرية، حتى ولو كان هذا العرض مدعاة لإثارة النقاش»، مما يعني، إذا نحن ترجمنا هذا الكلام إلى القضية التي نحن بصددها: إن كل شخص مُتّهم بالتساهل تجاه الإرهاب ينبغي أن يتوقّع أن يُعامل بوصفه إرهابياً».

من محكمة أمن الدولة إلى قانون مكافحة الإرهاب:

إن مثل هذا الفهم الضيّق للحقوق من حيث تطبيقه على «الإرهابي» هو الذي انتصر، مثلاً، عندما رفض القضاء إعطاء اورياك

حقّ الاستفادة من قانون العفو عام 1981، بحجّة أن نقـل السلاح الـذي استُخـدم لاغتيال الـدبلوماسيّين لم يكن أمـراً سياسيـاً. وهناك طـرح آخر مشابه للطرح المذكور نجده في قضية راهنة حالياً. فقد قبض عام 1988 على مولود أيسو الذي كانت طريقه قد تقاطعت ذات يوم مـع طريق فـرع «ليـون» من العمل المبـاشر، وأحيـل على المحكمة الخـاصة بمكـافحـة الإرهـاب بنـاء على أحـداث حصلت قبـل قـانـون 1981. ولمـا طـالب بـالاستفادة من قـانون العفـو المذكـور، لم يوافَق على طلبـه، بحجّـة أن تحـويله على هذه المحكمـة الخاصـة لم يكن ينـطـوي بـالضـرورة على الطابع السياسي للمخالفات التي لوحق بسببها!.

لقـد تابعت الحكـومة اليمينيـة سيرهـا على الطريق الـذي استهلّته الحكومة اليسارية، آخذة عليها في الوقت نفسه تساهلها المزعوم. عنـدما ألغت حكومة موروا محكمة أمن الدولة، عمدت إلى إنشاء محاكم خاصة للجنايات مؤلفة من قضاة يقتصر عملهم على البتّ في قضايـا التجسّس. فلمـا جاءت حكـومـة اليمين، لم يكن عليهـا إلّا أن تـوسّـع صـلاحيـات المحاكم المذكورة لتشتمل على الإرهاب. فإذا قُرِن هذا التدبير بقانون 9 سبتمبر 1988 الذي حدّد طبيعة الجـرم [الارهابي] وجعـل ملاحقتـه وقفاً على محاكم باريس فقط، فإن ذلك يكاد يكون إحياءً فعلياً لمحكمـة أمن الدولة بوصفها نمط خاص من المحاكم. هـل يعني ذلك أن هـذا الجهاز الجديد سيتعـرّض للانتقـاد، كما تعـرّض الأول، بوصفـه أداة في خدمـة السلطة السياسية؟ هناك شك كبير. إذ إن التحكّم بالـظاهرات المـطروحة عن طريق وسائل الإعلام يجعل تسييرها باتجـاه غايـات القادة السيـاسيين وحدها أمراً أقلّ سهولة. وقد رأينا في قضية عبدالله أن الرأي الذي يجري التحكُّم بتحديده عبر وسائل الإعلام يتّخذ وزناً حـاسماً. ولكن إذا أعيـد النظر بالتوازن المذكور لصالـح الرؤيـة العامـة العلنية للملف (أي بتعبير

آخر، لصالح الرؤية الصحفجيّة، التي لا بد أن تكون متأثرة، بدورها، بالمصادر البوليسية) بحيث تتدخل إعادة النظر هذه في عملية إتخاذ القرار من قِبَل القضاة، فإن مقدرتهم على البتّ في الأمور بناء على القانون، وعلى القانون وحده، لا تكون قد تعزّزت على الإطلاق.

إن المتّهمين يرون في إلغاء محكمة أمن الدولة إلغاءً للحقوق الخاصة التي تخوّل [القضاء] تحويلهم عليها. بل أكثر من ذلك. فإجراءات السجن الانفرادي التي تتخذ بحقّهم بصورة تكاد تكون منتظمة تجعلهم في خانة المساجين الذين يعاقبون عقاباً صارماً، وهي خانة تتجه الممارسة، إن لم يكن التشريع، إلى تكريسها في عالم السجون، إن الصيغة التي عبّر عنها جيسكار دستان بقوله: «السجن هو مصادرة الحرية، لا أكثر». والتي تعبّر عن مبدأ معترف به لدى كل وزراء العدل، لم تعد تنطبق مطلقاً على واقع حياة المساجين. بل إنها أصبحت صيغة خاطئة بشكل خاص بالنسبة للمعتقلين الذين ينبغي مراقبتهم مراقبة خاصة (DSP) والذين نجد بينهم معتقلين سياسيين إلى جانب مجرمي الحق العام الذين عُرفوا بشدّة مقاومتهم. إن الميزة التي تمتاز بها مختلف أشكال السجن الانفرادي تقوم على حرمان السجين من أية صلات مجتمعية أو على تقليص هذه الصلات إلى أقصى حدّ ممكن، خشيةَ أن يسيء السجين استعمالها، أما في الواقع، فإن الذين يطبَّق عليهم هذا النظام يُعامَلون كما لو أنهم لا يستحقون أن يعيشوا في المجتمع أصلاً.

والمفارقة هي أن الدولة، بموقفها هذا، تكرّس إرادة القطيعة مع المجتمع والخروج عليه، وهو ما يعبّر عنه «الإرهابي» بالضبط. وهي تتفق في ذلك مع فهم الحريات كما كان منصوصاً عليه في جمهورية ألمانيا الاتحادية منذ تأسيسها، وكما أُعيد التأكيد عليه في بداية السبعينات. في تلك الفترة التي انطبعت أولاً بطابع التحركات اليسارية

ثمَ بطابع النشاطات التي قامت بها منظمة فصائل الجيش الأحمر اتُّخذت سلسلة من القوانين والقرارات. فكان قرار 28 يناير 1972 الذي اتُّخذ ضد المتطرفين، يفرض على الموظفين والمستخدمين والعمال في القطاع العام «أن يلتزموا داخل الخدمة وخارجها بالحفاظ على النظام الأساسي الديموقراطي والليبرالي». كما أن على المرشحين للوظائف العامة أن يتعهّدوا بالالتزام بالنظام المذكور، فإذا تبيّن أن هناك موظفين قد أخلّوا بهذا الالتزام، سواء بأفعالهم أو من حيث انتمائهم إلى منظمة ما، فإنهم يطردون من وظيفتهم. وفي 30 سبتمبر 1977، صير كذلك إلى تبنّي قانون آخر يجيز منع كل اتصال بين المتّهم وبين العالم الخارجي بما في ذلك المحامي المدافع عنه، ففي مقال كتبه هنري مينودييه، أحد العاملين في المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية، ونشرته مجلة «وثائق، مجلّة المسائل الألمانية»(*)، يتولّى الكاتب المذكور «لتوضيح بعض نقاط الهداية» من أجل مساعدة القارىء على إدراك أبعاد هذه النصوص على نحو أفضل. فالنصوص المذكورة تشكّل استمراريّة لدستور 1949، وكان واضعوها يضعون نصب أعينهم في المنطقة السوڤياتية نموذجاً عن المجتمع المعادي للديموقراطية، فلم يكن بوسعهم أن ينسوا أن النازيّين كانوا قد استغلّوا «محاسن الديموقراطية وحقوقها من أجل الانقضاض عليها فيما بعد». إن «هذا الرفض المزدوج للماضي والحاضر الشمولي» هو الذي دفعهم، كما يقول هـ. مينودييه، إلى تضمين الدستور مادة تمنع نشاط الأحزاب التي «تسعى إلى المسّ بالنظام الأساسي الحرّ والديموقراطي»، مما أدّى إلى خطر حزب يميني متطرف عام 1952، وإلى خطر الحزب الشيوعي عام 1956 ويتابع الكاتب فيقول: «إن إحدى صعوبات هذا النقاش تكمن في أن القانون الأساسي

(*) «Documents, Revue des Questions Allemendes».

لا يحدّد بالضبط ما هو المقصود بمقولة النظام الأساسي الحرّ والديموقراطي، شأنه في ذلك شأن سائر النصوص التشريعية». لقد تحدثت المحكمة الدستورية، عندما أصدرت قرارها بحظر الحزب الشيوعي، عن بعض مبادىء النظام المذكور: احترام حقوق الإنسان، استقلالية المحاكم، تكافؤ الفرص بين جميع الأحزاب، الحقّ بالمعارضة... ولكن ألا يعتبر هذا النظام، إذ يحظّر بعض الأحزاب، أنه أخلّ بمبدأ تكافؤ الفرص بينها؟ وهل يظلّ مبدأ المعارضة مبدأ معارضة إذا كان ينطوي على التسليم بالدستور؟.

وهكذا، وباسم النضال ضدّ الخطر الشمولي، تمّ إنشاء حاجز من النصوص القسريّة التي تماهي بين الديموقراطية وبين دستور قديم العهد. في عام 1981، كان مثل هذا الفهم مصدر إلهام، في فرنسا، للاحتجاجات التي تقدّمت بها إحدى نقابات البوليس اليمينية ضد قانون العفو، بحجّة أن الذين يشملهم العفو ينتمون إلى مجموعات «ليست ممثّلة في البرلمان»، ويبدو اليوم أن الفهم المذكور ما زال يُلهم إلى حد بعيد سياسة مكافحة الإرهاب التي ابتدعتها الحكومات المتعاقبة خلال السنوات السبعة الأولى من حكم فرنسوا ميتران. ويمكن تلخيص هذه السياسة على النحو التالي: الديموقراطية هي التي تحدّد الديموقراطية، وكلّ ما تبقّى عبارة عن شمولية، لكن المشكلة هي أن الديموقراطية تتجسّد في مؤسسات وسلطات ملموسة رأينا كيف تقوم بوظيفتها بشكل أقلّ ما يقال فيه أنه شفّاف. إن الدولة إذ تتبنّى مقولة الديموقراطية - المعقل تستطيع أن تأخذ بحرفية الكلام الذي يقوله المناضل النشيط عندما يعرب عن كونه خارج على المجتمع، كما أنها تستطيع أن تردّ له صاع مفعول الرعب صاعين بأن تحكم عليه بالسجن الانفرادي الرهيب على طريقة العزل التام الجديدة. كما أن بوسعها أن تأخذ بالاعتبار ذلك

التواصل القائم بين الممارسات المسلّحة وسائر أنصبة المجتمع، وهذا ما يدعوها إلى القيام ببعض المواطنين، وما قامت به الدولة الإيطالية بالفعل، حسماً لأمرها، فنصبح عندئذٍ حيال فهم آخر للديموقراطية يبزغ فجره أمام ناظرينا.

أنواع التواصل:

في 28 فبراير 1988، كان الإضراب عن الطعام الذي لجأ إليه أربعة مناضلين من العمل المباشر قد دخل يومه الثالث والثمانين، وكان قد صدر نداءان، أحدهما بمبادرة من رابطة حقوق الإنسان، يطالبان بوضع حدّ لوضعهم في السجن الانفرادي، عندما نشرت صحيفة ليبيراسيون نصّاً جديداً يقطع مع الأسلوب الإنساني والديموقراطي الذي طغى على النداءين السابقين، يقرأ المرء في هذا النص إن الموقّعين «لا يسعهم إلاّ أن يتعاطفوا مع أفكار وأفعال» أعضاء المنظمة التي تلاحق الآن بناءً على سلسلة بكاملها من الدعاوي، وأن هؤلاء الأعضاء «شئنا أم أبينا، قد قاموا بما قالوا به باسم مجتمع شيوعي مقبل». وقد وقّع على النصّ المذكور أستاذان، أحدهما هو الأستاذ هنري لوفيڤر، أحد قدامى الذين رافقوا مسيرة الحزب الشيوعي، كما أن أحد الذين وقعوا بياناً يدعم ترشيح أندريه لاجواني إلى الانتخابات الرئاسية عن الحزب الشيوعي الفرنسي، بعد صدور النصّ المذكور المتعلّق بالعمل المباشر، أجرى معه سورج شالاندون مقابلة نشرت في ليبيراسيون.

جواباً على الصحافي الذي سأل: «على كل حال، فأنتم تعتبرون أن العمل المباشر، مهما كانت أفعالها، تظل متحدّرة من الحركة الشيوعية؟»، قال هنري لوفيڤر: «إنهم يقولون إنهم شيوعيون ثوريّون وينبغي أن نصدّقهم. إن هذه الحركة ليست متجانسة، ونحن ننتمي إلى هذا التيّار. إن الحركة العمالية، حتى في الغرب نفسه، لم تتخلَ عن

أساليب العنف إلاّ في فترة متأخرة جداً. فقد تكيّفت مع مقتضيات الحياة البرلمانية التي ربما كانت تحمل ثمار بعض الفعاليّة، لكن العمّال لم يكونوا يتورّعون في ما مضى، في النصف الأول من القرن، عن اللجوء إلى الأعمال العنيفة، إلى التخريب، إلى المشادّات مع رجال البوليس. فاعترض الصحافي بقوله: ولكن العمل المباشر لا ترتكز إلى أية قاعدة مجتمعية ـ فأجاب الأستاذ: لذا ينبغي رفض أساليبها رفضاً تاماً. لكن ذلك لا يمنع من أن أكنّ لهم نوعاً من التضامن، كذاك الذي نشعر به تجاه الإرهابيين الروس أو تجاه الفوضويين في زمانهم».

إن القول بأن العمل المباشر وأندريه لاجواني ينتميان إلى تيار واحد، يشكّل نسخة جديدة من نظرية الأوساط أشمل من الأولى لكنها في قرارتها أشدّ تماسكاً... والحقّ أن تصريحات هنري لوفيڤر تذكّرنا بأمر معيّن: إنه ذلك التواصل القائم بين عنف الحركات المجتمعية والمجموعات اليسارية المتطرفة وبين النشاطيّة التي انتهى بها الأمر إلى إطلاق صفة «الإرهاب» عليها.

إن أ. فرنشسكيني، أحد مؤسسي الألوية الحمراء الذين «انفصلوا» عن النضال المسلّح، يفتتح روايته لمساره النضالي بوصف ما يمكن أن يكون ضرباً من طقوس الانتقال، فيروي كيف أن مناضلاً إيطالياً مسنّاً، كان من قدامى الذين اشتركوا في حركة المقاومة في الحزب الشيوعي الإيطالي ورفضوا تسليم أسلحتهم لأنهم أرادوا متابعة الحرب حتى الثورة، سلّمه مسدساً اوتوماتيكياً. في هذا الصدد، وفي الكتاب المذكور أعلاه (لاما جيستراتورا دي فرونتي..) تقول إحدى الستالينيات الشهيرات، روسانا روساندا: «الواقع أن النزاع المجتمعي في بلادنا كان حادّاً على الدوام. فقد كان يحمل دائماً في ثناياه بذور العنف [...]. لقد كنت شاهدة على تلك الدرجة الرفيعة من العنف التي حكمت

الصراعات السياسية والمجتمعية بين عامي 1945 و1949. وقد كان لتلك الصراعات لحظاتها المسلّحة، إذ إن الذين امتثلوا لأوامر القوات الأمريكية المسلّحة ولدعوة لجنة التحرير الوطني لتسليم السلاح بعد يوليو 1945، كانوا قلائل جداً. وكان الذين احتفظوا بسلاحهم أو خبّأوه كثيرو العدد. وبعد الحرب بقيت هناك تشكيلات مسلحة نظامية متخفيّة عن أحزابها وربما عن مجموعاتها القيادية بالذات (شيوعيون، ديموقراطيون ـ مسيحيون، ملكيون). إنّ القضاء على المعاقل العمالية في الشمال، بعد 1948، لم يتمّ بالتي هي أحسن، من كلا الجانبين: فقد كان النزاع، في كثير من أوجهه، كما كان في الجنوب، أشدّ وأقسى مما هو الآن. وكان نزاعاً عنيفاً. وفي بعض الأحيان كان مسلّحاً».

من هذه الأرومة الثقافية انبثق عدد كبير من قادة الحركة الاستقلالية والألوية الحمراء. هكذا كان أندريا مورلّي (انظر الفصل السابع) مندوباً نقابياً، مما كان «يعود عليه بما يلزم لمصاريف المعيشة ويتيح له الانصراف إلى القيام بأعمال أخرى»، أي إلى النضال في صفوف الحركة الاستقلالية. ابن المهندس، وحفيد العامل في سكة الحديد: كلاهما في الحزب الشيوعي الإيطالي. يقول مورلّي: كنت أعيش دائماً في ذلك الوسط. كان هناك كلام كثير عن السياسة، عن الشيوعية. أول مظاهرة اشترك بها كانت عام 1960. كان لي من العمر ثلاثة عشر عاماً. كنت في ذلك الوقت في إتحاد الشباب التابع للحزب الشيوعي، لكنني لم أكن يوماً عضواً في الحزب. قبل 1968، كنت في عداد المجموعات التي خرجت من الحزب الشيوعي، ثم اشتغلت مع جماعة بوتيري أو بيرابو، ثم اشتغلت مع أوساط حركة المستقلين العمالية. إننا في معظمنا من أبناء الحزب الشيوعي. لذا تجد أن الحزب يستشرس تجاهنا...».

لقد غُيّب هذا الواقع تغييباً كبيراً خلال السنوات العشر بين 1967

و1977، كما يقول أ. سالزوني: «في الآونة الأخيرة كتبت رسالة مفتوحة لسالفراي، مدير جريدة لاريبوبليكا (السياسية)، قلت فيها: إنني أتّهم اليساريين واليساريين المتطرفين الذين يعملون من خارج الأطر البرلمانية بأنهم عزّزوا صعود ايديولوجيا الكفاح المسلّح، لأنهم لم يوافقوا يوماً على رؤية هذه الظاهرة وعلى وصفها كما هي. لقد كان بوسعهم أن يعالجوها بوصفها حركة تحريفية، أو أن ينتقدوها بقسوة، لكنهم رفضوا التسليم بما كان واضحاً في أعين الجميع، رفضوا التسليم بأن النضال المسلّح وُلد من حركة مجتمعية، وُلد في وضع تحكمه سلطة مزدوجة، وبأنه كان حصيلة حسب ونسب ايديولوجي معيّن يعود في أصوله إلى تراث الحركة، إلى التراث الفوضوي، البلشفي، إلخ. وبالتالي، وخوفاً من أن يتبيّن لليسار ولليساريين التقليديين أنهم ينتمون إلى سلالة النسب المذكور، فإنهم اتخذوا موقفاً يسمّيه المحلّلون النفسيّون كبت الحزن على المأسوف عليه. طوال السبعينات، ومنذ البداية، وفي الوقت الذي لم يكن قد سقط قتلى بعد، أي عندما كانت المسألة تقتصر على السيارات المحروقة، وعلى الاحتجاز لمدة ربع ساعة، وعلى ربط أحد النقابيين الفاشيين بتصوينة مصنع فيات، إلخ... لم يتحدثوا عن الظاهرة كما هي. وهذا أمر عجيب صدوره عن شيوعيين يعلمون حقّ العلم ما الذي ينبغي أن يتحدثوا عنه. أما اليساريون التقليديون فإن بوسعنا أن نقول عنهم أنهم كانوا مستهبلين، كانوا يؤمنون بالفعل بأن هناك أجهزة وراء تلك الأعمال إلخ. على كل حال، فكل هؤلاء القوم كانوا يقولون دائماً إن أعمال العنف كانت عبارة عن تحدّيات تأتي من مكان آخر. لقد حال ذلك دون التعرّف إلى الظاهرة ودون الانخراط بمعركة ثقافية ونظرية ضد هذا الانحراف.

«وباستثناء بوتيري أو بيرايو لم يكن هناك خطّ نقدي ماركسي لإيديولوجيا النضال المسلّح وللإرهاب... أرادوا أن ينسوا أن لينين كان

عام 1906 إرهاباً، وأنه كـان هناك إرهـاب فوضـوي . . . شهّروا ببعض الشبّان المناضلين الذين جاؤوا من أقصى اليسار، من لوتّـا كونتينـوا، من الشبيبة الشيوعيـة، من لجان القـاعدة في المـدارس، ورأى هؤلاء الشبان أنفسهم يوصفون بأنهم مشاغبين. وإذن، فكيف كانوا ينظرون إلى شرعية هذا اليسار، وإلى ذكاء تحليلاته؟ لقد كانت المسؤولية الهائلة التي وقعت على عـاتقه هي أنـه دفع، في النهـايـة، بعـدد من النـاس نحـو النضـال المسلّح، إلى ذلـك ينبغي إضافـة تلك المسؤولية الفكـريـة الهـائلة التي يتحملها برلنغير عندما حلّل انقلاب الشيلي وكـان تحليله مناسبـة لإطلاق صيغة التسوية التاريخية. كان تحليله يقول: إن يالطا تهيمن على العالم، وإن هناك نظام السيادة المحدودة في الشـرق وفي الغرب، وبـالتالي فقـد كـان يـرى ـ جـريـاً على ذلـك التشـاؤم البلشفي المتـأخـر ـ أن البـديـل الديموقـراطي أمر مستحيـل. وقال: «حتى لـو كسبنا 51٪ من الأصـوات فإننا لا نستطيع تحقيق ذلك البديـل. لا نستطيـع أن نحكم البلاد. ينبغي أن نشكّـل تحالفـاً واسعاً مـع الديمـوقراطيـة المسيحية يكـون لنا بمثـابـة الضمانة في وجه المنظومة الغربية وفي وجه الأمريكيين، وبمثابـة شرعيّـة اشتراكنا في السلطة». هذي هي التسوية التاريخيـة. عندمـا تقول لجيـل بأسره، لجيل ذي روح نضالية مرتفعة، ومتأثـر جداً بـانقلاب بينـوشيه في شيلي، عندما تقول لهذا الجيل إن السيادة المحدودة موجـودة هنا أيضـاً، بـل حتى الإصلاح لم يعـد مضمون النتـائج، فـإن من الـطبيعي جـداً أن يتماهى بعض أبناء هذا الجيل بحركة المقاومة الثورية في الشيلي (MIR) وأن يقـولوا: لن نقـوم بشيء بعـد اليـوم إلاّ والبنـدقيـة بيـدنـا، ينبغي أن نتسلّح . . .».

اليسارية والعنف:

أندريا مورلّي وأحد مواطنيه الـذي يشاطـره المنفى (ولنسمّه زيـد، مثلاً) يعالجان مسألة العنف بطريقة أخرى:

ـ ماذا كان موقفكما من العنف في تلك السنوات؟.

ـ زيد: العنف بشكل خاص هو العنف الذي لحق بنا. عنف الدولة، عنف الظلم، العنف الذي عانينا منه كل يوم، كنا ننتقد الألوية الحمراء وبريما لينيا، خاصة بعد مورو. لقد اعتبروا أن الاغتيال هو الوسيلة الوحيدة للاشتغال بالسياسة. أما نحن فقد كنا نرى الأمر من زاوية مختلفة تماماً.

ـ والتفخيذ [إطلاق النار على فخذي «الاعداء الطبقيين»] هل كنتم تمتدحونه؟.

ـ أ. مورلّي: أبداً. لم نمتدحه. لكن هذا شيء مختلف تماماً. جرح الإنسان شيء، وقتله شيء آخر. لم يمت أحد من جرّاء التفخيذ. فالذين جرحوا، سرعان ما كانوا يتعافون. صاروا مشهورين. وكسبوا بعض المال... لقد لحق بنا عنف شديد. فإذا شئت أن تعلم كم عدد الذين ماتوا في المظاهرات في إيطاليا لوجدت أن النسبة هي مئتان من المتظاهرين مقابل رجل بوليس واحد.

ـ زيد: ثم هناك تلك القنابل التي كانت يد الدولة وراءها.

ـ أ. مورلّي: هذي هي الهجمات الدموية: قنبلتان في قطارين تسببتا بموت عشرات الأشخاص، وانفجار في محطة بولونيا أودى بحياة حوالي الثمانين. لقد أطلق اليوم سراح أحد المسؤولين عن هذه الأعمال وهو المدعو لوشيو جيلي، معلّم المحفل [الماسوني] پ 2. لم يبق في السجن إلاَّ ثلاثة أسابيع. لا أقول إنه كان ينبغي أن يظل في السجن، ولكن لماذا اتهام الآخرين؟.

ـ زيد: لقد كان العنف أمراً واقعاً ضمن حركة. كان هناك عمال وطلاب يبحثون عن نمط معيّن من أنماط تغيير المجتمع. وعندما تكون

هناك حركة كبيرة، لا بد أن يحصل مستوى معيّن من العنف. . . عندما يتصدّى أناس لارتفاع الأسعار فهم مضطرون بالضرورة إلى اللجوء لكمية معينة من العنف، مثال ذلك أن يزحفوا على أحد المحلات الكبرى ويأخذوا حاجاتهم دون أن يدفعوا شيئاً».

بصرف النظر عن تحفظنا على مسألة التفخيذ (التي لم تكن بعيدة عن حركة المستقلين، ولا كانت أمراً بسيطاً كما يقول مورلّي)، فإن هذا الحديث يعيد إلى أذهاننا مصدري العنف الذي ساد في أوساط المجموعات الصغيرة: فمن جهة، هناك العنف الدفاعي ضد الهجمات القاتلة التي كان يشنّها الفاشيون الجدد، فضلاً عن المكائد التي كان ينصبها فريق من جهاز الدولة، والفظاعات التي كان يقوم بها البوليس؛ ومن جهة أخرى، هناك عنف العنف الذي استخدمته بعض المجموعات جاعلة من نفسها طليعة لحركات مجتمعية كانت بحد ذاتها عنيفة للغاية. فقد كانت المجموعات اليسارية الإيطالية، شأنها شأن مثيلاتها الفرنسية، مزوّدة في الستينات والسبعينات بشرطة نظامية تجيد استعمال قضبان الحديد وقنابل المولوتوف، ولكن بدرجة من العنف أرفع بكثير من تلك التي عُرفت في فرنسا. وهذا أمر واقع ما لبثت المجموعات المذكورة أن غيّبته عندما أخذت تصف عنف حركة المستقلين بأنه شغب تم إدانته بعد ذلك بوصفه إرهاباً.

كذلك الأمر بالنسبة لآلان چيسمار. فعندما حرص على تمييز الإضراب عن الطعام الذي لجأ إليه، بوصفه قائداً سجيناً من قواد اليسار البروليتاري عام 1970 ـ 1971، عن الإضراب الذي قامت به العمل المباشر عام 1988، عزا لنفسه ولرفاقه الماويين في ذلك الزمان صفة «سجناء المعتقد»، واستعجل القفز عن بعض الوقائع المشهودة. ومنها أن مجموعته لم تكن تتورّع عن ضرب «الزعماء الصغار» ولا عن حرق

بعض المكاتب، وإن صحيفته، «قضية الشعب»، كانت تنادي: «يا أرباب العمل، سنقبض عليكم من أرجلكم، أولاً، فإن لم تفهموا، فمن رقابكم».

في أوروبا الغربية، ظلّ اليسار يطرح نفسه، لمدة طويلة، باعتباره حارساً مدافعاً عن حق مقاومة الظلم والقمع، الذي تنصّ عليه المادة الثانية من إعلان حقوق الإنسان والمواطن. والمنظمات التي تعمل خارج الأطر البرلمانية، ومن بعدها المجموعات المسلّحة لم تفعل شيئاً آخر سوى الاضطلاع بهذا الدور من جديد، إن صلة النَّسب التي تصل بين الايديولوجيات اليسارية وبين بعض ممارسات النضال المسلّح هي التي يأتي ر. باندرو على ذكرها، على طريقته، في ندوة مجلس الشيوخ التي أشرنا أعلاه إلى انعقادها عام 1985، عندما يقول: «إن اليسار لم يكن يسعه أن ينادي ببعض القيم الثوريّة أو أن يدعم ـ بصورة حماسيّة أحياناً ـ النضال المسلّح في هذا الجزء أو ذاك من أنحاء العالم، دون أن يترتّب على ذلك عواقب معيّنة بالنسبة لبعض الهامشيّين السريعيّ التأثّر بالتّلاعبات الخارجية...» [19]. فإذا اقتصدنا بهذه النقطة الأخيرة، وأخذنا بالاعتبار أن المجتمع يهمّش أحياناً جزءًا بكامله من أجزائه، فإن الملاحظة المذكورة لا تخلو من الصحة.

أما مارسيل پادوڤاني، التي تدافع في كتابها «العيش مع الإرهاب» عن وجهة نظر الحزب الشيوعي حول «النموذج الإيطالي»، فإنها لا تستطيع التوقف عن مسائل النَّسب هذه. لكنها تُبرز ظاهرة غنيّة بالمعلومات بالنسبة لكل من يريد أن يتفهّم اندراج حزب بعينه من الإرهاب في المجتمعات الحديثة. إنها تميّز بين ثلاثة أجيال من «الإرهابيين»، وترى أن آخرها يفتقد للثقافة السياسية الستالينية التي كانت متوفّرة لدى الجيلين الأوّلين، مما جعله يمارس نشاطيّة تفرّقت تبريراتها الايديولوجية أيدي سبأ.

إن الجيل الثالث يتكوّن من عاطلين عن العمل ومن مستخدمين، أي باختصار، على حدّ قولها، من أناس «فقدوا أيّ وهم حول إمكانية تحوّلهم إلى أشخاص ما من خلال عملهم»، من أشخاص يعيشون خروجهم على المجتمع ويعربون عن هذا الخروج بصورة أكثر جذرية من الجيل الأول الذي كانت له جذور عمّالية وايديولوجيا عمّالية. وقد كان للألوية الحمراء «التاريخية» أن تؤمّن انتقال الكلام عن العنف التحريري، بنسخته الحربجيّة والستالينية، من اليسار إلى هذا الفريق المجتمعي. أما «الإرهابيون الجدد» فقد احتفظوا على الأخص بالمنوّع العنيف والحربجي من الكلام المذكور، وأهملوا المضمون التحريري بالذات، ذلك المضمون الذي أخذ يغيب إمّا وسط رطانة أكثر ترطيناً من رطانة الأجداد، وإما وسط جذرية لفظية لا علاقة لها بالممارسة: «فلننظّم المعارضة الثورية في وجه الإفقار المادي والروحي لحياتنا». إن هؤلاء «الجدد» هم الذين لجأوا إلى العنف بأكثر أشكاله تخريفاً، ذلك العنف «الذي لا يتبرر سياسياً، ولا يبرّره أيّ شيء»، كما قال أ. مورلّي آنفاً. وهؤلاء المتشدّدون المتحمّسون هم الذين كانوا أكثر الناس استعداداً للتوبة. ومن حيل التاريخ أن يكون رأس حربة الخطابات والممارسات التبريرية السياسية للعنف قد أفرغت من مضمونها السياسي، وصارت عبارة عن بلاهة قبل أن تتحوّل إلى نقيضها، فأخذ الذين كانوا يدعون إلى القطيعة على المجتمع يندمجون من جديد في صلب هذا المجتمع بالذات.

التائب: نقيض البطل الحديث:

طوني نيجري: «في رأيي، أن أفظع ما حصل في إيطاليا هو اغتيالات السجناء السياسيّين على يد سجناء سياسيّين آخرين اتهموهم، دون أي دليل، بأنهم من التوابين.

ـ أ. مورلّي: في رأيي، أن أفظع مرحلة هي التي شهدت اغتيال شقيق بّاتريزيو بتشي، أول كبار التوابين في الألوية الحمراء. كان روبرتو بتشي قد اختُطف على يد الألوية الحمراء وصوّر اغتياله على شريط ڤيديو. علّقوا على صدره لافتة كتب عليها: «سوف يقتلونني لأنني كنت جاسوساً». بيد أن الذي قتله، وشوهد وهو يقتله في فِلم الڤيديو، ما لبث أن تاب هو الآخر عندما قُبض عليه.

ـ ط. ت: هناك أيضاً قصة سولداتي، وهي إحدى أفظع القصص التي سمعت بها. لقد كان من أعضاء بريما لينيا، وقُبض عليه في محطة ميلانو. ولما أفرطوا في سوء معاملته، يبدو أنه باح ببعض المعلومات للبوليس. بعد ذلك أرسل إلى سجن خاص كان فيه بعض رفاقه، عند وصوله، وضعوه في السجن الانفرادي، لكنه طلب أن يذهب إلى القاووش ليرى السجناء الآخرين...

ـ أ. م: لم يذكر الرجل أسماءً. بل تكلم قليلاً تحت التعذيب.

ـ ط. ن: وإذن فقد طلب أن يرى رفاقه ليشرح لهم ما جرى، لكي يعود عن أقواله، إلخ. وهنا قتلوه. قتلوه بطريقة سافلة بالفعل، وعندما تبيّن له أنهم عازمون على الإجهاز عليه، اكتفى بالقول: «عجّلوا...».

ـ أ. م: «عجّلوا، بسرعة، لا تجعلوني أتعذّب!».

ـ ط. ن: عندما يصل البعض إلى هذا الحدّ، فهو الجنون المطلق. فقد كان المقصود ضرب المثل بالنسبة للرفاق الآخرين. هذه أساليب المافيات، لا أساليب المناضلين السياسيّين.

ـ أ. م: والذي قتل شقيق بتشي، ما لبث أن تاب عندما قُبض عليه. فأُرسل إلى أحد السجون مع بريغاديست آخرين، فقتلوه. والذي

قتله تاب هو الآخر. كثيراً ما تساءل البعض عن منطق أولئك الذين كانوا يقتلون التوابين. لقد كان منطق الانتقام، إلخ. لكن المنطق الأكبر، هو شخصية أولئك الذين كانوا يقتلون. لأن معظمهم انتهى به الأمر إلى التوبة. إنه المسار التقليدي الذي يسلكه النقيّ المتشدّد: يبدأ بقتل شخص من الأشخاص، مدير مصرف مثلاً، ثم يقتل شخصاً آخر يُفترض؟ أن يكون تائباً، ثم يتحول هو بالذات إلى تائب، إن معظم التوابين أشخاص لم يكن لهم يوماً تاريخ سياسي. إنهم محض عسكريون. وفي اللحظة التي كانوا يقررون فيها أن يتوبوا كانوا يطلبون مقابلة الجنرال والا تشيزا. فقد كانوا يعتبرون أنفسهم كولونيلات، وبالتالي ينبغي أن يتكلموا مع الجنرال. والآخرون الذين كانوا قبالتهم، كانوا يلعبون نفس اللعبة، إذ إن والا تشيزا وجنرالات الدرك كانوا بدورهم عسكريين، لكن نفسيّاتهم كانت ألطف بقليل، ويرى المرء في نصوص الاستجوابات أن الجنرال غالباً ما كان موجوداً في وقت التوبة».

مقابل ظاهرة التوبة التي كانت تساهم في القمع المتناسل بين جمهور كبير من المناضلين، ابتدع نيچري وأصدقاؤه ظاهرة الانفصال.

«كيف تحدّدون الانفصال؟».

– طوني نيچري: لقد كتبنا وثيقة، في سبتمبر 1982، نقول فيها إن الحرب انتهت، الأمر الذي يقوله الآن كورشيو وموريتّي، إلخ [أي قادة الألوية الحمراء المسجونون، الذين ظلوا لفترة طويلة لا يقبلوا المساومة]. مما يعني أن العفو الذي طُرح مشروعه في إيطاليا لا يُعتبر ممكناً، ولو في هذه الأيام، إلاّ لأنه كانت هناك حركة الانفصال. إن كورشيو والآخرين يقولون اليوم من على شاشة التلفزيون: «لقد انتهى النضال المسلّح». نحن قلنا ذلك عام 1982، وقلناه في وقته المناسب. ذلك أن النضال المسلّح كان قد انتهى منذ 1978.

ــ زيد: «أي عندما بدأ!».

أما وجهة نظر سالزوني، فتختلف، بالطبع، بعض الشيء:

أورست سالزوني: «بالنسبة لي، لم يكن السجن أفظع ما في الأمر، رغم أنني مررت على ما يتراوح بين تسعة وأحد عشر في العزل التام (QHS). لكن الذي لا أستطيع له فهماً ولا تحمُّلاً هو فكرة فك التضامن. تكون في إحدى جهات الرواق، فيخاطبك أناس ويقولون: هيه، أنت، انتبه، . هناك أصحاب الألوية الحمراء. لا تدعهم يستدرجونك إلى مبادرات نضالية. ثم تنظر قبالتك فترى أصحاب الألوية الحمراء ينظرون إليك بوصفك انتهازي، لقد كان ذلك بالنسبة لي عذاب شخصي فعلي، لم أقوَ على تحمُّل هذا التصدُّع الذي أصاب الجماعة. وقد خرجت من هذا العذاب بالطريقة الوحيدة الممكنة والتي تتلخص في أن أدع نفسي أموت. لا أريد أن ألقي بثقة موتي على أحد. على كل حال فقد أسدوا لي خدمة، لأن ذلك ساعدني على الخروج...

«بعد خروجي، جاءت أسوأ الفترات التي عرفتها. كل شيء كان قد أُصيب بالتقهقر والانحطاط. في هذه الحال لا يعود من الممكن، كما يقول ماياكوفسكي، لا أن تحدد من أخطأ بحقّ من، ولا أن تعرف من ظلم مَنْ؛ إنه ضرب من الخبط في الوحل، فصل أسود... فمن جهة، كانت ظاهرة التوابين قد خلقت مناخاً ايديولوجياً قوامه الشك والارتياب بين الرفاق. والشك لا يغذّي عادة إلاّ الإدقاع الذهني والمعنوي. أجد ذلك شبيهاً بالكاهن الذي يعاني من الخوف الجنسي والذي تنتابه في أحيان كثيرة، حسب الصيغة السائدة التي نراها في الأفلام النفسانية الأمريكية، هواجس ووساوس تزيّن له وجود الخيانة في كل مكان، إنه، بالطبع، يعاني من مشكلة بينه وبين نفسه. لقد رأينا أُولئك الأشاوس

الانقياء الخُلَّص الذين كانوا يلعبون دور التروكـاميدا ينتهـون إلى التوبـة، ويتحولون إلى انفاصليين، إلخ . . .

لقـد كان هنـاك أشخاص بـاحوا وتكلمـوا، ثم جـاؤوا إلى الـرفـاق قـائلين: «لقد قلت مـا قلتـه تحت وطـأة التعـذيب». لقـد أُعيـد تكييفهم بحيث أصبحـوا من أعتى عتاة المستجـوبين. وهنا، حصلت حـادثتان أو ثلاثة مخيفـة بالفعـل، قتل أُنـاس، هكذا، لشبهـة ما، أو لمجـرّد ضرب المثل.

«وإذن، فقد كانت هناك، من جهة، هـذه العملية، عمليـة التشبُّث بالمواقف الصلبة النقيّة، التي كانت تتحول أحياناً إلى نقيضها، كما كـان هنـاك، من جهة أُخـرىٰ، جماعـة المستقلين وجماعـة بريمـا لينيا الـذين أخـذوا يشكلون قـطبـاً انفصـاليـاً. لقـد أخـاف هؤلاء الشيء الكثيـر إلى فظاعات المتشدّدين الأشاوس، حـرصاً منهم على تجميـع أنفسهم ضمن «نطاق متجانس» منفصل عن جماعـة الألويـة. وفي ذلك الـوقت، بدأت تتكوّن بين الدولة وبين دعاة الانفصال جدليّة صارمة جداً».

إن سالزوني يعتبر أن ظاهرة الانفصال تلتقي مع النظريات الحديثـة التي تجعل العقوبة أمراً فـردياً بحتـاً، أي بتعبير آخـر «إن سنوات السجن تلحق بكل شخص على حدة بناء على درجة ولائـه للدولة»، «ممـا يعني نسف العـلاقات القـديمة من حيث المسـاواة أمام القـانون». فـالمطالبـة بالعفو، كما يراهـا المناضـل المذكـور، تساوي مـطالبة المجتمـع ودولته بالاعتراف بالجذور المجتمعية «للنضال المسلّح».

ويتـابع سـالزوني قـوله: «مـع الـوقت، أخـذت قلعـة المتشـدّدين بـالانهيار، أخـذ الناس يتشنّجـون، ثم قفـزوا إلى الانفصـال، انتقلوا من «التشـدّد» إلى الانفصال». إن الـذين ظهـروا بمـظهـر الثـوريين الصلبين

الأنقياء، وأعربـوا عن عنجهيتهم وتشدّدهم وتعصّبهم ظلوا يتصفـون بهذه الصفات نفسها عندما انتقلوا إلى الجهة الأخرى وأدانوا فكرة العفو، وبعد تأسيس محور الانفصـال عام 1982 حصلت «تحـولات لم يعد يضبـطها ضابط»، على حد قول سالزوني.

«أما الاستقلاليـون فقد تمسكـوا بلازمتهم الـدائمة إذ ظلوا يـردّدون «نحن أبرياء سياسياً» الأمر الذي لم يكن أشـدّ خطورة. بينمـا كنت أقول من نـاحيتي «إنني أنفي عن نفسي هـذه التهمــة أو تلك، لكنني ـ وهـذا مـوجـود في رســائلي إلى القـاضي ـ لا أعتبــر أن هـذه التّهم تنــال من معنوياتي». عندما اتهموني بأنني ضـربت وجرحت الـطبيب المسؤول عن مأساة سيفيسو، قلت: «لا. لست أنا الفـاعل، لكنني لم أشعـر بالمهـانة تجاه هذه الشبهة». وقد نفيت عن نفسي كل التّهم الأخرى. لكن المـادة 270 التي تتعلق «بـالعصبة التخـريبية» هي النـواة الصلبة لكـل القـانـون الجـزائي الفاشي وهي التي وضعهـا روكو، القـاضي الفاشي، لمكـافحة نشاط الشيوعيين والاشتراكيين والفوضويين والنقابيين. ولم تستعمـل هذه المادة أبداً في ظل الجمهورية. كنت أقول: «إذا كنتم تريدون استعمالها، فإنها تنطبق بالطبع، على وضعي، فـأنا لا أستـطيع أن أدّعي أنني لم أقم بعمل دعائي في سبيل النضال الطبقي، بل كل ما يسعني أن أقوله هو أنه من العـار أن تستعملوا المادة المـذكـورة». كنت أتحـدث عن التخـريب المجتمعي، فيـردّ علي الانفصـاليـون «إن الحـركــة هي التي كــانت تخريبية»، كانوا يودّون الظهور إلى حدّ ما بمظهر الخضر الألمان.

«لكن الأسوأ هو ما حصل بعد ذلك. والأسـوأ لا ينتهي أبداً. وقـد حصل هذا الأسوأ من قِبَل مجموعة بريما لينيا التاريخية. لقد كانت بريما لينيـا تجربـة جماهيـرية عــام 1976، وكـانت أكثـر اتّسـاعـاً من الألـويـة الحمراء، بحيث انخرط فيها مئات العمال الشبّان. لكنها كانت أيضاً أول

مجموعة تعمد إلى قتل إنسان دون أن تتأكد من كونه قد تعاون أم لا ـ فالشخص المذكور لم يكن سوى ابن عم أحد المناضلين الذين كانت بحوزتهم بعض الأسلحة، ويبدو أن ابن عمه هذا لم يتصرّف، في حضرة القاضي، كما يجدر بالمناضلين أن يتصرّفوا، ولكن بما أنه لم يكن يوماً مناضلاً...

«إن هذه المجموعة هي التي اختارت الانفصال، لكنها اختارته من زاوية مختلفة تماماً عن زاوية نيچري. وقد كانت، على المستوى التاريخي، أقرب إلى الحقيقة، لكن الحقيقة المذكورة لم تكن الحقيقة «الصحيحة»، إذ إنهم عمدوا إلى تركيب نوع من السيرة الذاتية المشينة. فأنت تستطيع أن تقول: «لقد غيّرت رأيي، لقد تبيّن لي أنني كنت مخطئاً». لكنك عندما تقول: «لقد كنت نذلاً، لقد كنت مجرماً»، فإن نيتشه، في مثل هذه الحال، يكون على صواب. فعندما يتنكّر المرء لنفسه مرّة، لا يعود يُرجى منه شيء.

«لقد ادّعوا أنهم لم يكونوا توّابين، لأنهم لم يتّهموا أحداً بشيء. لكنك تدرك، ولا شك، أنه عندما يتحول أحد التوّابين: «إن هذا الفعل المعيّن، قمت به أنا وفلان وفلان»، ثم تقول أنت بدورك: «هذا صحيح، بالنسبة لما يخصّني بالذات»، فإن قولك هذا يعني، بالنسبة للقضاء، إنك تؤكد على صحة الفعل من حيث علاقته بالشخص الثالث. وبالتالي فالمسافة التي تفصلهم عن التوابين لا تتعدى سماكة ورقة السيجارة. إنهم أُناس تنكّروا لذواتهم، أُناس جاحدين بحقّ أنفسهم، فلم يكن يسعهم إلاّ أن يتباكوا ويقولوا: «لقد كنّا مجرمين». كانت هذه نواة البريما لينيا التي انضمّ إليها فيما بعد أشخاصٌ كثيرون آخرون، بمن فيهم بعض أعضاء الألوية الحمراء، وإذن، فنحن حيال ظاهرة من ظاهرات الاعتراف بالخطأ، إنها، بلغة المحاكمات السوفياتية،

الاعتراف، تجريم الذات وإدانته ماضيها. إنهم يقولون: ما قمنا به لم يكن شرعياً ولا مشروعاً. لقد كانت هناك ظاهرات نموذجية عن الاستعمار الفكري: رجعة إلى الكنيسة، عودة إلى الدين. إنني أحترم العودة إلى الدين إذا كانت صادرة عن شعور عميق، عن شعور حميم، إنني لا أبشر بمعاداة الدين على نحو ما كان يفعل البعض في القرن التاسع عشر، لكن هذا شيء، وشيء آخر أن تذهب إلى كاردينال ميلانو طالباً منه أن يعمّد ابنك. إذا كنت تريد أن تعمّد ابنك، ولا بدّ، فلماذا لا تكلف كاهناً مغموراً بمعموديته؟ هذا ما فعله دالموزي الذي كان مسؤولاً عن بريما لينيا. ذلك أنهم اكتشفوا أن لهم أشقاء توائم في ختام تلك السياسة التي أراها في غاية اللطف، سياسة التحابّ والمودة التي تنعقد أوامرها ضمن قفص الاتهام...

«لقد وجدت هذه الحركة صداها القضائي بإصدار قانون الانفصال في شهر مارس 1987، وبإصدار قانون إصلاح السجون الذي هو قانون حديث جداً. فهو يترك لديك انطباعاً حسناً، لكنه من أشدّ القوانين تخريباً: فإذا حكم عليك بالسجن المؤبد، فأنت قد تقضي في السجن سنتين فقط. وقد تقضي فيه العمر كله، حسب من أنت ومن تكون. هناك سلسلة بكاملها من أنظمة الحريّة المقيّدة، كنظام العمل في الخارج: تخرج في الساعة السابعة، تذهب إلى عملك، ثم تعود في العاشرة. أو نظام التوقيف قيد المنزل الذي يُعتبر بمثابة الاعتقال، فأنت لا تستطيع مغادرة منزلك، لكنك قد تحصل على إذن بمغادرته للذهاب إلى العمل. أو نظام الحرية المقيّدة بالمعنى الفعلي: تغادر السجن خلال النهار، ولكن ليس فقط للذهاب إلى العمل. وهناك أيضاً إجازات الخروج لمدة خمسة عشر يوماً أو عشرين. طائفة بكاملها من التضبيطات الممكنة، لكنها لا تُعطى إلاّ لذوي الامتيازات. مقابل ذلك كله هناك العزل التام والزنزانة (QHS)، إلخ..

«لقد خرج معظم السجناء، بناءً على هذا القانون، ولكن للقيام بماذا؟ إن هؤلاء الأعضاء القدامى في بريما لينيا قد انخرطوا في المجتمع من جديد. انخرطوا فيه بصورة أوثق مما فعل المستقلون. انخرطوا في قطاع جديد تماماً من قطاعات سوق العمل، قطاع المراقبة المجتمعية. روابط كاثوليكية لمساعدة مدمني المخدرات على استعادة حياتهم السليمة، جمعيات لمساعدة الجانحين والمنحرفين على الاهتداء إلى سواء السبيل. قد تقول: «حسناً. ولِمَ لا؟» فحركة المستقلين نفسها أقامت مراكز لمساعدة المدمنين على المخدرات. ولكن عندما تكون مؤسسات الدولة أو مؤسسات الكنيسة هي التي تضطلع بذلك... لقد أصبحوا وجوهاً حقيقية من وجوه أسلوب جديد يعمل على ضبط الهامشية المجتمعية ومراقبتها».

الحاصل:

بالإذن من سالزوني، الواقع أن الانفصال الجماعي لجميع «المخربين» القدامى هو الذي أتاح لمشروع العفو أن يشقّ طريقه، في إيطاليا، في ذهن القادة والرأي العام رغم المقاومات التي اعترضت طريقه ورغم التراجعات. وبالإذن من نيچري، فإن الانفصال الذي نادى به هو الذي شق الطريق أمام التوبة النصوح، وأمام جحود كتلة من المناضلين وتنكّرهم لفكرة الثورة بالذات. إن الانفصال، في إيطاليا الثمانينات لا يعني مجرّد الإقرار بالأمر البديهي الذي يتلخص بأن هذا النضال المسلّح الذي مضى على فك ارتباطه بالقاعدة المجتمعية وقت طويل وصير إلى سحقه عسكرياً، قد انتهى أمره. بل يعني، بصورة جدّ ملموسة، توقيع رسالة كتلك التي يخلص إليها فرانشيسكيني في كتابه، حيث يُعرب عن استعداده «للاعتراف بكل النشاطات التي قام بها فعلاً في مجالي الإرهاب والتخريب»، وعن قبوله: «بحكم السلطات

المختصّـة» على سلوكه المقبـل، وعن «رفضه للعنف بـوصفه طـريقة من طرق النضال السياسي».

إذا كان البرلماني الإيطالي قد قرّر التصويت على العفو، فـإن هذا لا يعدو كونه تعبيراً عن عفو الأمر الواقع الذي يتقوّم بالتدابير العديدة التي تناولت تخفيف العقوبات تخفيفاً تدريجياً.

في عـام 1988، قامت الصحف الإيـطالية بمقـابلة ذوي ضحـايـا العنف لكي تبـرهن على إجحاف فكـرة العفـو. لكنهـا كـانت تبـرهن من ناحية أخرى عن شيء من الخبث: فهي لم ترفع صوتها بالاحتجـاج على الإفراج عن أيٍّ من التوابين الذين كانوا قد قتلوا عدداً أكبر بكثير مما قتله أولئـك الذين يُفتـرض أن يشملهم العفو. والجـديـر بـالـذكـر أن مجلس الشيوخ الإيطالي قرّر، بناء على مبادرة الحزب الشيوعي الإيطالي واليسار المستقلّ، أن تُمنح الحرية المؤقتة لا إلى جميع التائبين، كباراً وصغاراً، بل إلى الذين قاموا بمساهمات «ذات فـائدة استثنـائية» فقط. لـذا يتساءل النائب ماركو بواتو: «ما الذي يعنيه هذا الاختيار؟». هناك مرسـال عجيب يخـرج من بين حرفيـة القانـون وروحيتـه: «إذا كنت تـائبـاً صغيـراً، ولم تـرتكب إلاّ القليـل من الجـرائم في الإرهـاب، ولم تعـرف إلاّ قليـلاً من الإرهابيين، ولم تشِ بالتالي أو تنمّ إلاّ عن عدد قليل منهم، فإنك ستظل في السجن. أما إذا كنت تائباً كبيراً، لأنـك كنت إرهابيـاً كبيراً، وارتكبت كثيـراً من جرائم القتـل، وتحكّمت بـالكثيـر من بُنى الألـويـة الحمـراء، ووشيت بالتالي بكثير من زملائك، فإنك ستخرج عندئذٍ من السجن».

إن عملية استعادة واستتابة جيل بكامله من الناشطين، قد تمّت منذ البداية خارج أُطر الأخلاقيات الجزائية التي بُني عليها نظام العقـوبات في المجتمعات الحديثة. لكنها كانت من وجهة نظر المستَعادين والمستَتـابين

ومن وجهة نظر المجتمع الذي استعادهم، على السواء، ذات فائدة مجتمعية لا تحتمل النقاش.

فلو أن دعاة النضال المسلّح الإيطاليين قد أخذوا عبرة ممّا حلّ بالثوريّين المهزومين في أزمنة أخرى ـ ثوار الكومونة الذين أعدمهم أهل ڤرساي رمياً بالرصاص، الشيوعيون الروس الذين نكّلت بهم الستالينية وأذلّتهم، الفوضويون الأسبان الذين اغتالهم الستالينيون والفرانكيون ـ لكان بوسعهم، عند خروج آخر واحد منهم من السجن، أن يعتبروا أنفسهم محظوظين. وربما يجب أن نعزو هذا اللطف النسبي في معاملتهم إلى أن الأزمة التي كانوا جزءًا لا يتجزأ منها لم تشكّل أي تهديد فعلي لجذور المجتمع الإيطالي، وإلى أن أغلبيتهم العظمى قد انتقلت من خوض معركة تغيير شروط الوجود إلى خوض معركة البرهان على أنهم لا يشكلون ضرراً ولا خطراً على المجتمع.

إن معظم المخرّبين السابقين الذين قضوا فترة في السجن، ولا يزالون إلى هذا الحد أو ذاك خاضعين لرقابة القضاء، قد انكفأوا على أنفسهم وعلى حياتهم الخاصة. فإذا خطر لواحد منهم أن يساهم في إحدى الحركات المجتمعية، فسرعان ما يتبيّن له أن دمغة «الإرهابي» ستظل تحول لفترة طويلة بينه وبين القيام بأي نشاط احتجاجي. هكذا يمكن القول، ومن جهة نظر المجتمع، إن استتابة هؤلاء المخربين السابقين والاستفادة منهم كعملاء لضبط المجتمع، أفيد وأنسب من نقعهم في تلك السجون الخطيرة الباهظة التكاليف. ولا شك أنه قد صير خلال هذه العملية إلى خرق عدد من مبادىء الوضع الحقوقي، وإلى إعادة العمل ببعض الممارسات الإرهابية التي تلجأ إليها الدولة (المداهمات الجماعية وعمليات التعذيب)، ولكن ما إن كانت تمرّ سحابة هذه الضرورات الطارئة، حتى كانت الدولة تستعيد وجهها

الديموقراطي. لقد برهن المجتمع الإيطالي عن قوّته، وكسب مزيداً من الشرعيّة بأن استوعب أولئك الذين كانوا عازمين على القضاء عليه، أما الطريقة التي تمّت بموجبها استعادة الاحتجاجيين الإيطاليين إلى جادة الصواب وإلى لعب اللعبة على اصولها، فستظلّ محفورة في الضمائر لمدة طويلة، وستظل تشكّل منبّهاً ونذيراً بالنسبة للمتمرّدين القادمين.

إن ما جرى في إيطاليا يشبه إلى حدّ كبير ما جرى في فرنسا عندما تخلّى جيل بكامله من اليساريين عن بلورة احتجاجه، وذلك بعد أن تبوّأ قادة المجموعات الصغيرة مكانهم من الوظائف البارزة في المجتمع الذي كانوا يناضلون ضدّه بالأمس، وعادت الكتلة الكبرى [من هذه المجموعات] إلى حياتها الخاصة. أما الفرق الوحيد فهو أن إيطاليا شهدت مستوى من العنف أرفع بكثير، مما استوجب جواباً على قدّه ومقاسه من قبل الدولة. لقد استنفر الإعلام والبوليس والقضاء والسلطة السياسية استنفاراً شاملاً من أجل وضع حدّ لحركة كان لها، في فرنسا، أن تموت من جرّاء نقاط ضعفها الخاصة. ذلك أن فرنسا ما عادت عرفت منذ أكثر من مئة عام أشخاصاً مستعدّين للموت في سبيل الثورة.

كورسيكا واقتصاد الزجّاجين:

في 3 أكتوبر 1988، وغداة انتخابات إقليمية شهدت إتهامات جديدة بالتزوير، كانت مدينة باستيا في جزيرة كورسيكا هادئة جداً ولا أثر فيها للبوليس. كان يطغى على المدينة جوّ مناقض تماماً لجوّ الحصار الذي طغى عليها قبل بضعة أشهر، عندما انتشرت فيها قوات الأمن بكثافة لدى تفتيش مكاتب جريدة أوريبمبو [الصّدىٰ] مثلاً، وتوقيف مديرها إيف ستيلا. في قصر العدل الذي كان قد تحوّل إلى قلعة حصينة لم يكن ثمة رجل بوليس واحد يقوم بالحراسة في الخارج وكانت النساء اللواتي يقمن على خدمة القصر يتشكّين قائلات: «منذ بداية الهدنة مع

جبهة تحرير كورسيكا (FLNC) أُلغيت حراسة الليل وصار القصر يغلق أبوابه في الساعة العاشرة ولم يعد لدينا متّسع من الوقت للتنظيف». أما في قصر التنظيمات القومية فقد كان يدور لغط كثير حول تزوير الانتخابات التي ندّد بها ادموند سيموني. في اليوم المذكور قابلت جاك غاروبي دي كولونا، المسؤول عن إتحاد الشعب الكورسيكي وعن جريدته أرّيتي، فعرض لي تقنيات تزوير الانتخابات، وكيف أن هذه التقنيات تضاف إلى شراء الأصوات سعياً وراء الحفاظ على النظام العشائري.

«إن الكلام عن يمين ويسار في كورسيكا لا يعني شيئاً. فالرّوكا - سيّرا يهيمنون على الحياة السياسية في جنوب الجزيرة منذ عام 1848. ولم تنقطع هيمنتهم حتى في ظل حكومة ڤيشي. في ذلك الوقت كانت صلة الوصل تتم عبر أحد أصهرة [البعد] فرنسوا بييتري الذي حضر مراسيم دفنه وفدٌ من الحزب الشيوعي. أتصوّر ذلك؟ وفد من الحزب الشيوعي، في فرنسا، يحضر مراسيم دفن وزير سابق في حكومة ڤيشي؟ عام 1945، قطع الشيوعيون علاقتهم بالنظام العشائري، ونشروا صفحات وصفحات تنضح بروح قومية متأجّجة، وبقوا على هذه الحال عدة سنوات، ثم لما رأوا أن هذا الوضع بدأ يؤثّر سلباً على علاقاتهم عادوا إلى الصفّ من جديد. وهكذا يستطيع أحد المخاتير المسؤولين عن الجبهة القومية أن يتّخذ له مساعداً ينتمي إلى الحزب الشيوعي. أما آال جياكوبي فإنهم، من جهتهم، يتوارثون السلطة أباً عن جدّ منذ عام 1887.

«اليوم تُشترى الأصوات بشكل رئيسي عن طريق المساعدات الإنسانية (TUC) وعن طريق المساعدات التي تُدفع للبالغين المُعاقين. والذي يقرّر هذه المساعدة البالغة 2500 فرنك شهرياً هي إحدى

المنـظمات الإقليميـة. وهي تُدفـع في كورسيكـا بنسبة تصـل إلى ثمانيـة أضعاف قيمتها في فرنسا، ممـا يعني أن في كورسيكـا من المعاقين أكثـر مما في فرنسا بثمانية أضعاف. إن المجلسين العـامّين في كورسيكـا هما المجلسـان الوحيـدان اللذان يصرفـان أكثر من 50٪ من ميـزانيتهما على العمل المجتمعي. والواقـع أنه لا يـوجد بـطالة كثيفـة في كورسيكـا لأن هناك عدد كبير جداً من الذين يتلقون مساعدات إنسـانية. إن كـل النظام الانتخابي يقوم على هذه المسألة: الأشخاص المعـانون من المسـاعدات الإنسـانيين والمسـاعـدات التي تُـدفـع للبـالغين المعـاقين. خـاصـة ان الإعانات تدفع سنوياً بـدلاً من دفعها كـل خمس سنوات كمـا في الأمكنة الأخرىٰ، مما يتيـح التحكّم على نحو أفضـل بالمستفيـد منها. وهـذا ما يفسّر أيضاً أهمية العمل غيـر المرخّص لـه. إذ إن الذي يتقـاضى 2500 ف. شهرياً يحتاج بالضـرورة إلى مورد إضـافي. لذا تـرى الدولـة نفسها ملزمـة بالانتبـاه دائماً لتضبيط هـذا النظام ـ على صعيـد الـديمـوقـراطيـة الشكلية، والديموقراطية المجتمعية ـ لأن هناك مؤسسات في كـورسيكا لا تـدفع الحـدى الأدنى من الأجور وبـالتالي، فـالعمل غيـر المـرخّص لـه يساعد المستخدمين على الصمود. فإذا كانت الحكومة تفعل ذلك، فـإننا نستطيع القول إنه سيكون هناك توازن انتخابي جـديد لصـالح الـوطنيين، ولكن أيضـاً لصالـح أقصى اليمين والاشتراكيين والشيـوعيين. مما يعني، نهاية النظام القائم حالياً على العشيرتين اللتين تتقاسمان السلطة وتتناوبان على زعامتها. وبالتالي، فإذا كان الحـزب الاشتراكي بصـدد إعادة النـظر فعلاً بهذا الوضع، فـإن مسيرة العنف ستـأخذ بـالتقهقر، إذ إن في جبهـة تحرير كـورسيكا اتجـاهين، السياسيـون والعسكريـون، والاتجاه الغـالب اليوم هو اتجاه السياسيين».

في وجه هذا المجتمع الذي تتناهبه المحسـوبية السيـاسية والتـأخر

الاقتصادي، يطرح الوطنيون أنفسهم بوصفهم ضمير المجتمع وحياته العامة. كيف نوفق بين هذا الطرح وبين الأعمال المسلحة التي بلغ عددها خلال الاثنتي عشرة سنة الماضية، في كورسيكا، زهاء الـ 4000 عملية، كان من بينها حوالي العشرين عملية استهدفت أنفساً بشرية؟ في 3 أكتوبر 1988، كان الوطنيين متحالفين مع الدولة في معركتها ضد التزوير الانتخابي الذي يرمز إلى تخلّف كورسيكا. مثال ذلك هذا المناضل الذي خرج من السجن منذ فترة وجيزة، ولا يزال تحت وطأة الملاصقات القضائية لما له من نشاطات في سبيل الاستقلال، والذي يتلقّى مكالمة هاتفية من وكيل النيابة يطلب منه فيها أن يزوّده بما يملك من معلومات عن تزوير الانتخابات. غير أن أقلّ ما يمكن أن يقال في هذا الصدّد هو أن العلاقات بين القضاء الفرنسي والوطنيين كانت علاقات متأزّمة. والمثال النموذجي على ذلك هو تلك السلسلة المضنية من الملاحقات بحقّ مجلة اوريبمبو: فبين عامي 1983 و1988، صدر بحقّ هذه المجلة الاسبوعية عشرون قراراً، منها أربعة عشر تتعلّق بنزاعات مع السلطات العامة (بينها خمسة نزاعات مع السلطة القضائية ونزاعان مع البوليس).

في 15 سبتمبر 1987، اضطر إيف ستيلا إلى الدفاع عن نفسه ست مرات متتالية في قاعة محكمة باستيا: ستة دعاوى خلال بعد ظهر واحد ضدّ مجلة واحدة! فمن قضية بالاني التي حكم فيها على بعض «الوطنيين» الكورسيكيين بالسجن لمدة خمس سنوات بناء على تفجيرهم لزورق تابع لقوات الدرك، في حين أن أحد المتّهمين على الأقلّ أثبت وجوده في مكان آخر أثناء الحادث، إلى قضية تومازي ـ بييري حيث نكّل البوليس تنكيلاً شديداً بالسكان (انظر الفصل الخامس)، وأبقى القضاء على تومازي طوال خمسة أعوام قيد الاعتقال الوقائي قبل أن

يبرىء ساحته، مروراً بقضية بيلوتييه العجيبة[1]، ما فتىء الاستقلاليون يستغلّون الفرصة تلِو الفرصة ليندّدوا بإجراءات السلطة القضائية التي تقوم على أسس قانونية خاضعة للكثير من النقاش ويفضحوا من ورائها رغبة السلطة «بتجريمهم» وبالقضاء سياسياً على التيار الوطني بأسره، بما فيه منوّعه الشرعي والعلني.

يقول السيد ميزونّوف محامي المعتقلين السياسيين الكورسيكيين: «في عهد حكومة شيراك كان قد طُرح مبدأ في وزارة الداخلية مفاده أنّ كِل مناضل وطني يعمل في العلن لا بد أن يكون مناضلاً يعمل في السرّ أيضاً. إن المرء يتبيّن هذا المبدأ بوضوح من خلال بعض تقارير البوليس. ويتّخذ هذا الطرح في بعض الأحيان أشكالاً سريالية تماماً. مثال ذلك ما ورد في أحد الملفّات: «لقد اشتركتَ في إحدى المظاهرات المرخّص لها، وقد تبيّن من صور الفيلم الذي أخذ لهذه المظاهرة أن شكل فمك يوحي بأنك كنت تلفظ كلمة ليبرتا (الحرية)، وبما أن هذا الشعار هو شعار حركة التحرير الكورسيكية، فينبغي أن تك ون من أعضاء هذه الحركة». وانطلاقاً من اكتشاف بعض مخابىء الأسلحة، صير بسرعة إلى شنّ مداهمات حقيقية. وعلى أثر ملفّ باستيا، حيث قُبض على أحد الكهنة وعلى المسؤول عن أريسكوسّا، أي لجنة مساندة السجناء السياسيّين، لاشتراكهما بمظاهرة شرعية تماماً، أعتقد أنه صير فوراً إلى القبض على صحفيّين آخرين كما صير إلى مضايقة المحامين. ويتبيّن كل ذلك من مطالعة الملف المذكور. إن الاستعمال المكثّف للإنابات القضائية ولعمليات الإدانة بجرم الانتماء إلى عصبة إجرامية قد ساعد على سجن كثير من الناس لأشهر طويلة».

---

(1) انظر كتاب «الاستخبارات السرية» لجيسنل وفيوليه، 1988.

— J. Guisnel et B. Violet, Services Secrets, La Découverte, 1988, p. 329

هكذا كان الوضع في بداية صيف 1987 : فقد طغت على كورسيكا وعلى بلاد الباسك موجة واسعة من القمع لم تكن تستهدف أشخاصاً معيّنين ومخالفات محدّدة بقدر ما كانت تستهدف شخصيات رمزية تمثّل التيار القومي (الصحافي، الكاهن، النقابي) ومن خلالها جناح معيّن من السكان. إن استعمال ساحة القديس نقولا في قلب مدينة باستيا كمدرج لهبوط الطائرات المروحية التابعة لسلك الدرك، أثناء عملية استهدفت أوساط التيار الوطني، لم يكن بناءً على ضرورة مادية، إذ إن قوى الأمن تملك معسكراً قريباً من الساحة المذكورة، بل كان بقصد استعراض العضلات والتأثير على الأذهان عبر المظاهر العسكرية والحربية. ثم جاءت الانتخابات، وأقرّت حركة التحرير الكورسيكية هدنة ما زالت مستمرّة حتى الآن أي حتى بداية العام 1989 . وصوّت المجلس الإقليمي لكورسيكا على قرار الاعتراف بالشعب الكورسيكي مما أضفى طابعاً قانونياً على أحد المطالب القومية القديمة. بعد ذلك بمدة قصيرة أصدرت محكمة الجنايات في بوردو قراراً بتبرئة تومازي. . .

زيد يعمل في الصحافة الإذاعية، وعمرو شاب ديناميكي يرئس منشأة معلوماتيّة كورسيكية. التقيا على مقاعد الدراسة الجامعية في البرّ الأوروبي، وقرّرا ذات يوم أن يعودا إلى العمل في بلدهما. عندما سألتهما عمّا إذا كانا، إبّان سنوات دراستهما، قد شعرا بالتعاطف مع القضية الوطنية، ضحكا من سؤالي وكأنما هو من الأسئلة التي لا تُطرح.

زيد: «وضعاً للأمور في نصابها، أقول إننا من أبناء القنابل. لقد لعبت أحداث أليريا وباستليكا والتحرك الوطني دوراً كبيراً في قرار عودتنا إلى بلدنا. كان ذلك يوحي بوجود ديناميّة معيّنة وأن الأمور سوف تتحرك. . .

عمرو: «بالنسبة لي كان تعرّفي على النضال الوطني مناسبة للالتقاء

بالكثير من الناس. وقد ساعدني ذلك على توسيع آفاقي الذهنية ومكّنني من إقامة علاقات ساعدتني كثيراً على تأسيس مشروعي.

زيد: «إن النشاط الذي تقوم به حركة التحرير الكورسيكية هو في أساس ما نسمّيه باقتصاد الزجّاجين: فالليالي الزرقاء تفسح مجالاً واسعاً أمام عمل هؤلاء المهنيّين... عندما ينقضّ المناضلون السريّون على أحد المراكز الرئيسية في المجتمع الكورسيكي، فإن ذلك يستتبع حملة من القمع، لكنه يؤدي أيضاً إلى صرف كثير من الأموال على القطاع الذي انقضوا عليه. وأنا ألاحظ، بحكم مهنتي، أن كورسيكا تحتل موقعاً بارزاً من الإعلام بسبب ما يحصل فيها من هجمات مسلّحة، ففي المحطة [الإذاعية] التي أشتغل فيها يصل عدد العاملين إلى ضعف ما يُفترض به أن يكون في حال عدم وجود النضال المسلّح، فالنضال المذكور يفسح المجال أمام المزيد من الوظائف...».

في مقابل المجتمع العشائري القديم وجماعاته العائلية والقروية، يجسّد الاستقلاليون - أو قسم منهم على الأقلّ - حركة المجتمع الحديث. هكذا يرى ج. غاروبي دي كولونا أن النضال ضد تزوير الانتخابات يستوجب تحديد هوية كل ناخب بناء على رقم التسلسل الرقمي لبطاقة الهويّة (INSEE). وفي حين أن العشائرية تتعامل مع الكورسيكيين بوصفهم عائلات و«رزم من الأحداث»، ينبغي للمشروع السياسي الذي تنهض به المعونات الإنسانية (UPC) أن ينتج أفراداً حديثين، لا علاقة لهم بأشكال التضامن القديمة. لقد قال لي عمرو: «إن التيار الوطني قد قام، بالنسبة لنا، بالدور الذي قامت به حركة مايو 1968 في البرّ الأوروبي: لقد خلق جيلاً من الشبان الديناميكيين لا بد أن يلعبوا دوراً محرّكاً في تنمية الاقتصاد الكورسيكي في حال بدأت عجلة الوضع السياسي بالتحرك».

إضراب عن النهاية(*):

إن منظمة العفو الدولية تناضل من أجل الإفراج عن سجناء المعتقَد ومن أجل تطبيق معايير قانونية «مُنصفة» بحق السجناء السياسيِّين. إن المنظمة تميِّز بين هاتين الفئتين من السجناء من حيث إن الأول لم «يستخدموا العنف ولا نادوا باستخدامه». فيندرج نشاطها، إذن، ضمن إطار الدعوة إلى إشاعة السلم في ميدان السياسة. إما أن تكون هذه المنظمة قد أدرجت إلغاء عقوبة الإعدام بوصفه الهدف الثالث في لائحة أهدافها فأمر ليس عن عبث. إذ إن مطلب إلغاء العقوبة المذكورة اتجاه مُحارَب باستمرار وظل يُمنى بالهزيمة في بعض الأماكن لمدة طويلة (كالولايات المتحدة حتى أيامنا هذه). كما أنه يرتبط تاريخياً بالنضال من أجل حقوق الإنسان ولا يزال يتقدّم، على المدى الطويل، في العالم الديموقراطي، إن الاتجاه العام في البلدان المتحضّرة يضع على رأس اهتماماته الإنسانية استمرار الإنسان على قيد الحياة من الناحية البيولوجية. أما تحسين نوعية هذه الحياة فمسألة أخرى، إن سلطة الدولة الديموقراطية التي «تلغي مبدأ حقّ المقاومة بالذات» (فرنسوا فوريه) بينما هي تقوم على نصوص تضمن الحق المذكور، يبدو أنها تسعى إلى نوع من التعويض عن هذه الدائرة المنطقية التي تسجن مواطنها فيها، وذلك بأن تضمن لمن يرفض التقيّد بالقاعدة عدم إلغائه جسدياً. فحقّ الحياة يصبح والحالة هذه من جملة حقوق الإنسان.

ضمن هذا السياق ينبغي أن ندرك حركة الرأي البسيطة التي أثارها إضراب العمل المباشر عن الطعام. في فبراير ومارس 1988، وعلى أبواب انتخابات جديدة، لم يكن هناك من أمر يشغل حكومة شيراك أكثر

(*) Grève de la fin طباق لغوي يستفيد من تطابق العبارة مع عبارة الإضراب عن الطعام Grève de le faim ولا يمكن أداؤه بالعربية.

من استعجـال تقديم قـادة العمل المبـاشر أمـام المحكمة، فحكم بشـأن سلسلة من القضايا ثم اقتيـد المتّهمون للمثـول أمام القـاضي وقد نحلت أجسـادهم وغارت نـظراتهم وحمل بعضهم على مقـاعـد متحـركـة وعُلّق المصـل في أذرعـة بعضهم الآخـر. وتـوصّـل فيليب بـوشيـه لأن يكتب: «أجل، فالتذكير بـأصول اللـيـاقة وبـأصول الحقـوق، إنما يبـدو واجباً في الـظروف التي تبدو فيهـا مثل هـذه الاهتمامـات نـافلة ومستبعـدة. ينبغي التـذكير بـأن من الواجب أن نعتـرف لأولئك الـذين خرقـوا القانـون بحق الاستفـادة من القانـون تمامـاً كأولئـك الذين يتقيّـدون به، هـذا ما يسمّى بالوضعية القانـونية، إنـه احترام المفـارقة». واحتـرام المفارقـة هذا، هـو الذي دعت إليه الشخصيات والأشخاص المغمورون الذين وقّعوا عرائض تـطالب بالحفـاظ على «سلامـة السجناء معنـوياً وجسـدياً»، كـان شـارل باسكوا قد صرّح في ظروف أخرى «إن الديموقـراطية تتـوقف عندمـا تبدأ مصلحة الدولة». ولا شك في أن حكومة شيـراك كانت تعتبـر أن مصلحة الدولة تقتضي أن يصـار إلى محاكمـة أعضاء العمـل المباشـر على عجل تبياناً لصلابة القادة. أما الموقّعون فقد دعوا إلى فهم مصلحـة الدولـة من زاوية أرفع وهي أن علّة وجود الدولة الديموقراطية تكمن في الحفاظ على الحياة البشرية وعلى الضمانات الحقوقية. إن الحرب الخاصة التي شنّتها العمـل المباشـر على الدولـة والتي دخلت مـرحلتهـا النهـائيـة مـع ذلـك الإضـراب عن الطعـام، لم تؤدّ إلاّ إلى فتح النقـاش حول أفضـل السُّبل الكفيلة بفرض القاعدة الديموقراطية على أولئك الذين أرادوا خرقها.

إن الخطأ الذي وقعت فيه بعض التبسيطات الماركسية في معـرض نقدها للحقوق الشكلية يتلخص في أنهـا جعلت الديمـوقراطيـة عبارة عن ايديولوجيا، عوضاً عن أن تكـون حركـة دقرطـة المجتمعات، كمـا يقول كلود لوفور، موازية لتوسع علاقة مجتمعية مبنيّة على المطالبة بـالحقوق. إن كل الحركات المجتمعية تتكلم، في مراحلها الأولى على الأقل، بلغة

الحقوق. إن الخلط بين الايديولوجيا البرجوازية الديموقراطية وبين الديموقراطية كديموقراطية هو الذي يشكل صَلب الخطأ المشترك بين الإرهابيين وبين ذلك الفريق من خصومهم الذي جعل الديموقراطية عقيدة جامدة لا فرق بينها وبين أيّ دستور.

لقد انتصرت الدولة الإرهابية في معركتها مع الإرهاب. وقد كان انتصارها، كما رأينا في الصفحات السابقة، مرهوناً بالتحديات البوليسية وبالتجاوزات القضائية المضبوطة وبالأكاذيب الإعلامية وبالألاعيب السياسية. كل ما في الأمر هو أن نعلم ما إذا كانت هذه التحديات والتجاوزات والأكاذيب والألاعيب جزءًا لازماً ولا غنى عنه في عملية مكافحة الإرهاب، أم أنها كانت افتئات من الممكن تلافيه. ولما كانت دينامية شكل مجتمعي معيّن لا تتحقق إلاّ بقدرته على فرض علاقاته المجتمعية الأساسية، فإن الديموقراطية تؤسس شرعيتها على مقدرتها على فرض قواعدها على اللاديموقراطيين. فهل يمكن القيام دائماً بذلك بصورة ديموقراطية؟ هل كان باستطاعة المجتمع الإيطالي أن يستوعب أعداءه ويضمّهم تحت جناحيه من جديد دون أن يضطرهم إلى التوبة التي حصل عليها بالوسائل التي رأينا؟ وإذا توصّل المجتمع الكورسيكي إلى الخروج من عشائريته، فهل بوسعنا القول إنه كان يستطيع تجنّب السير على تلك الطريق الملتوية، طريق التفجيرات واقتصاد الزجّاجين؟ إن المواطن الذي يؤمن بالديموقراطية يجيب على هذه الأسئلة بالإيجاب. غير أن النظرة المتجرّدة إلى تاريخنا المعاصر تتجنّب الوقوف طويلاً، بالمقابل، عند تغيرات الطواقم السياسية؛ وهي إذ تتبنّى وجهة نظر استمرارية الدولة تحسن التمعُّن في ضرورة استعمال الوسائل على أنواعها. لقد ارتاح الكثيرون في فرنسا إلى تهدئة الأوضاع في كاليدونيا الجديدة. ولكن هل كان لتلك المعانقة بين دجيباو الاستقلالي ولافلور (من دعاة الفرنسة) أن تحصل لولا حصول صدمة اوڤيا (المغارة التي

هاجمتها الشرطة الفرنسية بأمر من شارل باسكوا)؟ لا شكّ في أن النظر المتروّي يضطرنا إلى القول بأن الدولة الديموقراطية تلجأ إلى قاذفات اللهب تارة، كما تلجأ إلى المفاوضات تارة أخرى، وأنها تحسن استعمال الوسيلتين بشكل فعّال.



ملحق

شهادة جمعها ج. پيرو

بتاريخ 7 يونيو 1988

في 3 مايو 1988، عاد (أ.) و(پ) إلى منزلهما، (...)(*)، في باريس، بعد أن قاما ببعض المشتريات.

وصلا أمام مدخل البناية التي يسكنان فيها بين الساعة 10,30 والساعة 11,30 فالأرجح حسب رأيهما، أن تكون ساعة وصولهما في الحادية عشرة.

أبصرا أمام مدخل البناية ثلاثة رجال. تقول «أ»: إن أحد الثلاثة كان يضغط تباعاً على كل أزرار الأجراس التي ترن عند مختلف المستأجرين. أما «پ» فلم يكن متأكداً من أنه رأى رجلاً يضغط على الأزرار.

كان أحد الرجال الثلاثة يتصرّف، كما تبيّن من بعد، وكان رئيس الفريق. له بين 35 و40 من العمر. يلبس ثياباً أنيقة توحي بأنه موظف. يرتدي سترة رمادية، ويحمل حقيبة يدوية.

أما الرجل الثاني فكان جسيماً، مربوع القامة، يوحي مظهره بالقوة

(*) هنا عنوان سكني القديم. فضلت أن لا أفصح عن هوية الشهود. لذا حذفت عنوان إقامتهم.

الجسدية. رجل خطير. يلبس سترة وبنطولناً رياضيين، وقميصاً مفتوح الصدر، يحمل حقيبة يدوية أكبر من تلك التي يحملها الرئيس.

وأما الثالث فرجل نحيل رقيق يميل إلى القصر. وهو غريب الشكل. «يشبه الفأر» على حد قول «ب» يرتدي كنزة قطنية خضراء. ولا يحمل حقيبة يدوية.

عندما تبيّن أن أحداً لم يردّ على رنين الأجراس المفترضة، أخرج أحد الرجال الثلاثة شيئاً ودسّه في شقّ صندوق الرسائل وفتح باب البناية. قام بذلك بسرعة وبلباقة، كما يفعل المحترفون.

دخل الهرّ وصعد الدرج. ثم تبعه مربوع القامة.

تقدم «ب» من الرئيس وسأله: «هل أنتم معتادون على فتح الأبواب بهذه الطريقة؟». أجاب الرئيس: «نعم». «ب»: «هل أنتم من البوليس؟». الرئيس: «نعم». كان جافاً جداً، وبارداً جداً. كانت تبدو على الرجال الثلاثة أمارات الاطمئنان. وفضّل «ب» الذي أخذ القلق يساوره، نظراً لحدوث عدة عمليات سرقة في البناية، أن لا يلحّ بالأسئلة. لكنه أخذ يحسّ بخطر داهم.

أشار الرئيس إلى زرّ الجرس الذي على باب منزل سيرج كادروباني وسأل: «هل تعرفان من يقيم هنا؟». أجاب «ب» بالنفي. فذكر الرئيس اسم شخص قد يكون «ل»(*). لكن «أ» و «ب» لم يستطيعا الجزم بصحة هذا الاسم. بعد ذهاب الرجال الثلاثة نزل «ب» وتحقّق من الأسماء المذكورة. في رأيه أن الاسم الذي سمعه قد يكون «ل» لكنه لا يجزم بالأمر.

(*) أحد الأشخاص الذين كانوا يقيمون معي في تلك الشقّة السكنية (ملاحظة من س. ك.).

صاح الفأر من على السلّم بشيء ما.

فصاح مربوع القامة بدوره، من أدنى السلُّم: «مليح؟».

أجابه الفأر: «نعم».

ثم صعدوا جميعاً. كان «أ» و«پ» بين مربوع القامة الذي يتقدّم الجميع وبين الرئيس.

دخل «أ» و «پ» إلى منزلهما لكنهما لم يغلقا الباب، سمعا ضجيجاً غريباً، كما لو أن باباً يُفتح بآلة (أوتوماتيكية) لفك البراغي، لم يكن ثمّة شك لديهما أن الباب الذي يُفتح هو باب منزل سيرج كادروپاني (...).

مكث الرجال الثلاثة في منزل كادروباني بين عشر دقائق وربع الساعة.

عندما نزلوا السلّم، نظر «پ» من النافذة التي تطلّ على الشارع، رآهم يخرجون من البناية. كان الفأر يحمل في يده عدة أوراق مشبوكة بإبزيم. كان لدى «پ» انطباع بأن الأوراق المذكورة عبارة عن لائحة.

ركب الرجال الثلاثة سيارة كانت مصفوفة إلى جانب صفّ السيارات على مفترق الشارع. نمرتها 92 WWU 9806. كان مربوع القامة أمام المقود. إنها سيارة سوداء، جديدة. انطلقت السيارة وغابت عن الأنظار.

* * *

تعقيـــب(*)

بالنسبة لمسألة «تفييش» الأشخاص، لا تزال الطريقة التي وصفناها في الفصـل الرابـع ساريـة المفعول، خـلافاً لمـا اعتقد البعض في فتـرة معيّنـة. وما زال هنـاك أشخاص يُعتقلون لسـاعات عـدة، بدون أيّ مبـرّر قانوني، فيجري توقيفهم في إحدى المفوضيات ويعاملون كـإرهابيين، ثم يفرج عنهم بعد تصوير كـل ما كـانوا يحملونـه معهم من وثائق. هـذا ما حصـل عـام 1988، مثـلاً، لجـورج الـذي روينـا قصّتـه في الفصـل المذكور.

وهكذا يتبيّن لنا أن بعض الممارسات البوليسية ما زالت قائمة.

في 7 أكتـوبر 1988، تـواطأت «الاكسبـرس» مع «كـزافييه روفـر» على اختلاس بعض المراسـلات، والواقـع أن المجلة الإسبوعيـة نشرت تحت عنوان: «حفريات البلشفية. لماذا مات جورج بيس؟» مقالاً بتـوقيع الخبير المعروف. عند اقتراب مـوعد محـاكمة الأربعـة المتّهمين بحادثـة «فيتـري ـ أو ـ لوج» التي قتـل فيها جـورج بيسّ (أُجّلت هذه المحـاكمـة بسبب إضراب حرّاس السجن) كتب روفر: «أثناء محاكمة العمل المباشر

(*) كُتِبَ في أول فبراير 1989.

يعتزم الذين اغتالوا المدير العام السابق لمصانع رينو إلقاء «مرافعة» ايديولوجية ضد ضحيّتهم. إنها وثيقة تكشف لنا الاكسبرس عن مضمونها. وثيقة باردة، قاسية». ثم يكتب بعد ذلك: «إن معتقلي العمل المباشر يملكون بتصرّفهم، عدا عن محاميهم. خليّة أفكار مؤلفة من حوالي عشرة «ايديولوجيين» من أجل تزويدهم بالحجج السياسية. وتشرف على تنظيم عمل الخلية المذكورة ناظمة آلية، بحيث تنسّق الصلة بينهم وتوفّر لهم الكتب (في الآونة الأخيرة وفّرت لهم كتب لـ... ستالين) وتدوّن لهم الملاحظات والمذكّرات، وتهيّء الملفات (...). ومنذ فترة وجيزة بعث منسّق هذه المجموعة الايديولوجية مذكرة من 12 صفحة إلى جان ـ مارك رويان تتضمّن المرافعة التي يُفترض إلقاؤها لاحقاً ضد جورج بيس. وثيقة قارسة، بوسعنا أن نكشف عن مضمونها».

ينبغي للمرء أن يقدّر هذه «الرويّة» التي تنمّ عنها الجملة الأخيرة، والتي تفيد أن هناك صحفياً ما زال قادراً في أيامنا هذه على نشر رسالة خاصة دون موافقة صاحبها، علماً أن هذه الرسالة لم تُختَلس إلاَّ بمساعدة إدارة السجن أو الهيئة القضائية أو البوليس. ورغم أن روفر لا يفصح عن هوية مؤلف النصوص المسروقة، فإن صاحبها عمد إلى نشر احتجاج يقول فيه: «إن المقطعين المأخوذين من رسالتي لم يكونا معدّين للنشر. لقد أخذا من مراسلة مؤلفة من 16 صفحة، تعتبر الصفحات الثلاثة الأولى منها رسالة بالمعنى الحقيقي (والمقطع الأول مأخوذ منها) أما الصفحات الثلاث عشرة الباقية (وهي التي أخذ منها المقطع الثاني) فهي في الواقع بداية مساهمتي في كتاب جماعي يشترك بتأليفه هنري لوفيفر». إن المساهمة المذكورة لا يمكن أن تعتبر على الاطلاق من إنتاج العمل المباشر، لأننا نقرأ فيها منذ المقطع الثاني:

«إن منظمة العمل المباشر منظمة ثورية اختارت طريق النضال

المسلّح. وعلى أعضائها أنفسهم أن يدافعوا عن هذه الطريق ويبـرّروها. أمـا نحن فسنناقش هنـا مشكلات تثيـرها هجمـات العمل المبـاشر، إمـا مباشرة وإما بصورة ملتوية، وخـاصة منهـا ذلك الهجـوم على غي برانـا، نائب رئيس الصناعيين (CNPF) وعلى جورج بيس. . . » قد يكـون المرء (وهذا وضعي) على خلاف تام مع النص المذكور، لأنـه، بالإضـافة إلى نقاط سلبية أخـرى، متساهـل جداً تجـاه العمل المبـاشر. لكن المـرء لا يستطيع ـ اللهم إلاّ إذا كان سيّء النيّة ـ أن يقـرأه باعتبـاره مجرّد مـظاهرة دعم أو تأييد لاغتيال المدير العام لمصنـع رينو، نـاهيك بـأنه لا يستـطيع قـراءته بـوصفه «مـرافعة». إلاّ إذا كـان كل هـذا يعني أن الكلام الـوحيد المسموح به، حـول مقتل أحـد كبار أربـاب العمل، هـو الكلام الشـائع والسائد. وإن من المستحيل إلقاء نظرة نقديّة على نشاطات القتيل.

لقد كان المؤلف المذكور محقّاً في احتجاجـه عندمـا قال: «هنـاك إذن نشـر مراسلتي الخـاصة بـدون موافقتي، ونقـل استشهادات مغلوطـة منها، خاصة إنني لم أقل ولم أكتب أن جورج بيس كان «مذنباً» (. . .)؛ كما أن هناك خداعاً وغشّاً في الكلام عن غاية النصّ (فالكتاب الجمـاعي الذي ينشر بصورة شرعية لا علاقة له البتّـة «بالمـرافعة»)؛ (. . .) ثم إن ك. روفـر يؤكد أن جـورج بيس قـد ذهب «ضحيّـة هـذا الهـراء البلشفي المتحجّر»، وبالتالي فقد كان ضحية لنصّ أو لايديولـوجيتي أو لأفكاري. إن هذا التعبير يُلحق بي إهانة كبيرة».

وهكذا يتبيّن لنا أن بعض الممارسات الإعلامية لم تزل قائمـة على قدم وساق.

في 23 سبتمبـر 1988، أُلقي القبض في بـاريس على شخصين كـانـا ينتميـان إلى الألـويـة الحمـراء همـا جيـوفـاني أليمـونتي وأنـريكـو فيلنمبورغو، ويحملان هويتين مزورتين. وكان هذان الرجلان يعملان في

قطاع البناء حوالي عشر ساعات يومياً، فلم يكن لديهما بالتالي متّسع من الوقت ليقضيانه على مثل هذه المشاريع العظيمة التي نسبتها لهما الصحافة إذ جعلت منهما زعيمين من زعماء الإرهاب الأوروبي. في مساء اليوم نفسه أعلن وزير الداخلية الإيطالي: «لقد تمّ القبض منذ فترة وجيزة على دماغي الألوية الحمراء ومشروع الإرهاب الأوروبي». كما أنه اتّهم أليمونتي بالاشتراك في محاولة اغتيال. لكن اورست سالزوني سارع في المساء نفسه إلى القول: «إن السيد وزير الداخلية يكذب مرة أخرى. ففي السادس عشر من أبريل، تاريخ حصول المحاولة المذكورة، كان أليمونتي معي هنا في باريس. وقد قضينا كل فترة بعد الظهر معاً». على كل حال، ما لبث الاتهام أن أُسقط فيما بعد، لكن وزير الداخلية لم يتحدث عن خبر إسقاطه. وحتى اليوم ما زال اللاجئان في السجن بانتظار تسليمهما إلى بلدهما.

وهكذا يتبيّن لنا أن بعض الممارسات السياسية لم تزل على حالها.

في نوفمبر 1988، حوكم بعض سكان بلاد الباسك بتهمة إيواء أو معاشرة لاجئين من الجنوب، يُفترض به أنه عضو في منظمة الإيتا. فالذين قالوا منهم إن اللاجىء المذكور غرّر بهم، وكانوا على صلات وديّة مع الحزب الاشتراكي، استفادوا من حكم مخفّض نسبياً. أما الذين قالوا إنهم لا يعلمون شيئا عن حقيقة التزام اللاجىء المذكور، وتكلموا كلاماً قريباً من طروحات التيار الوطني، فقد صدر بحقهم حكم قاس، هكذا كانت مثلاً حالة دانييل درغي. فقد لوحق الرجل لمجرّد أنه ساعد عضو «الإيتا» المفترض على حمل حقائبه. وبينما كان هو يؤكد للمحكمة أن ما حمله لا يعدو كونه بعض المجلّات، كانت المحكمة تصر، دون أدنى دليل، على أن ما حمله هو وثائق خاصة بمنظمة الإيتا. بناء على هذه الشبهة البسيطة، حُكم على دانييل درغي بالسجن لمدة عامين.

ليس ثمّة أدنىٰ شك: فبعض الممـارسات القضـائية لم تتغيّـر على الإطـلاق مع مجيء السيـد أربايـانج (وزيـر العدل) إلى سـاحة الڤـاندوم (وزارة العدل).

أما على صعيد مكافحة الإرهاب فما زالت بعض العمليات تتسكّع وتعسّ، كلمـة واحـدة تلخص بـدايـة السنـوات السبـع الثـانيـة مُن حكم ميتران: الرتابة.

لقد جرّ عليّ إعداد هذا الكتاب كثيراً من الانتقادات.

وأعتقد أن نشره سيجرّ عليّ المزيد منها.

إنني أحرص على القول لأهل النظام ولأعدائهم، على السواء، أنه ليس هنـاك مـا يـدعـو إلى الاعتقـاد بـأن الـذين يتمشقـون السـلاح ضـدّ المجتمـع، دون أن يكونـوا على صلة بحـركـة مجتمعيـة، سـوف يبنـون مجتمعاً يختلف عنه اختلافاً جذرياً في حال استطاعتهم إلى ذلـك سبيلاً. وهذا يكفيني لكي أؤكد على خلافي الجذري معهم.

الفهـــرس

VI السـيـاســة

مــــلحــق

حسن يوسف الكويتي

من الهجمات ـ المجازر التي حصلت في شارع دي روزييه أو في شارع رينّ، إلى التحوّل الدموي الذي طرأ على منظمة العمل المباشر، ما برح الإرهاب يترك بصماته على الأحداث الفرنسية الراهنة في الثمانينات. ورغم أن القلق الذي أثارته هذه الأعمال الرهيبة كان قلقاً شديداً، فهي لم تتوصل إلى تحقيق غاياتها. فقد عزّزت دعائم الدولة بدلاً من زعزعتها، وجعلت المواطنين يعربون عن رضاهم على أعمالها، فكيف غربت ممارسة أولئك الذين يسمّونهم إرهابيين عن إذهانهم، بحيث أدّت إلى نتائج عكسية لما كانوا يتوخّونه؟ وعلى الأخص، ما هو الثمن الذي دفعه المجتمع الديموقراطي لقاء انتصاره؟.

للإجابة على هذين السؤالين قام سيرج كادروباني بهذا التحقيق متتبّعاً موقف السلطات المختصّة على اختلافها من الإرهاب: البوليس، القضاء، الإعلام، السياسة، لقد قام بهذا التحقيق من وجهة نظر نقدية، سواء تجاه السلطة أو تجاه الإرهابيين. فكشف خلاله عمّا ظل خافياً، بل مُغيّباً، من الملفّات التي دار حولها كلام إعلامي كثير: ملفّات العمل المباشر، قمع الباسك الاسبانيين، قضية جورج إبراهيم عبدالله، وغيرها من القضايا التي تقلّ عنها بروزاً ومشهديّةً لكنها لا تقل عنها أهمية ودلالة، كتلك التي تتعلق بذيول عملية السطو التي حصلت في كونديه ـ سور ـ لسكو، أو مضايقات اللاجئين السياسيين الإيطاليين.

ويستند كادروباني إلى العديد من الشهادات التي لم تنشر من قبل ليبيّن كيف أن الدفاع عن الديموقراطية قد تمّ عن طريق خرق القواعد الديموقراطية نفسها: من التحديات البوليسية، إلى تجاوزات القضائية المضبوطة، إلى الأكاذيب الإعلامية، إلى الألاعيب السياسية. وهو يتحدث أيضاً عن الإهانات والمعاملات السيئة التي تعرّض لها بعض المحتَين المزعجين، لكنه يظل على طرفي نقيض مع الستالينية التخريفية التي طرحتها العمل المباشر ومع التعصّب الذي طبع أفعال القتلة الشرق ـ أوسطيين.

«كتاب لا هو بالمرافعة الاتهامية ولا بالمرافعة الدفاعية، كما يقول جيل بيرو في تقديمه له. إنه بلا شك أحد أفيد الكتب التي نشرت حول الإرهاب وحول حسن استفادة الحكومات منه».

سيرج كادروباني، عُرف بكتابيه «نكبات الحقيقة» (اوربان، 1981) و«دليل التفكير الجاسر في فرنسا منذ 1968» (بالان، 1983).